معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (248)

بناء قواعد تصديرية صناعية للإقتصاد المصرى

الباحث الرئيسى

أ.د. إجلال راتب

مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

نوفمبر 2013

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تـقـديـم

- **يواصل معهد التخطيط القومى دوره الرائد فى قيادة منظومة التخطيط فى مصر منذ أكثر من خمسين عاما ، يناقش ويحلل ويقدم الحلول لأبرز قضايا التنمية فى الواقع المجتمعى المصرى ، مما يساعد متخذى القرار ويلبى احتياجات المواطن مستخدما فى ذلك المفاهيم والأساليب العلمية الحديثة.**
- **ترسخ الإصدارات العلمية لأنشطة المعهد المختلفة مبادئ ومفاهيم الفكر التنموى من خلال رؤية واضحة ورسالة محددة تتشكل جوانبها وملامحها فى تلك الإصدارات ، ومنها سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، والتى يتواصل إصدارها منذ أكثر من ثلاثين عاما لينشر من خلالها خطط البحوث السنوية للمعهد .**
- **يأتى العام البحثى 2012 – 2013 ليتناول بالتحليل والمناقشة بعض القضايا الجوهرية المطروحة فى المجالات التنموية المختلفة (إقتصادية ، اجتماعية ، بيئية ...الخ) لما تمثله من تحديات تعوق دفع عجلة التنمية المتكاملة.**
- **إن التوفيق فى اختيار تلك القضايا – بعد توفيق الله سبحانه وتعالى– يعود الفضل فيه لجميع الزملاء أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد ، وأعضاء لجنة البحوث وتوجهات لجنة تطوير البحوث . تبلورت تلك الاختيارات وتابع إجراءات تنفيذها وتحكيمها علمياً ، ومن ثم إصدارها لجنة البحوث بالمعهد .**
- **شارك فى تنفيذ خطة البحوث للعام الحالى فرق بحثية من أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد برئاسة نخبة متميزة من الزملاء ، وتم الإستعانة ببعض الزملاء من الهيئات العلمية بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية من ذوى الإختصاص بالقضايا البحثية المطروحة ، كما تم الإستعانة ببعض التنفيذيين من أصحاب الخبرات الميدانية مل فى مجال تخصصه.**
- **وفى النهاية أنتهز هذه الفرصة لأثنى وأعبر عن عظيم شكرى وتقديرى لكل من ساهم فى هذا الإنجاز من العاملين بالمعهد على مابذلوه من جهد عظيم ودؤوب لم يكن صدور هذه السلسلة من قضايا التخطيط والتنمية ممكنا بدونها ، وأخص بالشكر الزملاء بالإدارة العامة للبحوث التعاقدية.**

نسأل الله التوفيق،

مدير المعهد

(أد. عزة عمر حسن الفندرى)

بناء قواعد تصديرية صناعية
للاقتصاد المصرى

الباحث الرئيسى
أ.د. اجلال راتب
مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يوليو
2013

مستخلص

تهدف الدراسة إلى محاولة وضع مقترح لقاعدة تصديرية للصناعات التحويلية فى مصر , وحيث أن بناء تلك القاعدة تنبنى على ثلاث أعمدة رئيسية :

أولا : اتجاهات الطلب العالمى

ثانيا : دوال عرض الصادرات الصناعية التحويلية

ثالثا : الوضع التنافسى لصادرات الصناعة التحويلية

وعلى ذلك فقد انقسم البحث إلى خمس فصول :

- الفصل الأول **بعنوان** (قطاع الصناعات التحويلية والاتجاهات العامة) **، وذلك بتقديم نظرة تحليلية لهذا القطاع من خلال دراسة كل من :**

* **بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى .**
* **السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية .**
* **المشكلات التى يعانى منها قطاع الصناعات التحويلية .**
* **نظرة استراتيجية مستقبلية لهذا القطاع من حيث نقاط الضعف والقوة والفرص والتهديدات والتوجهات المستقبلية .**

- الفصل الثانى **بعنوان** (دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية فى مصر) **وفيه تجرى محاولة لإجراء دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية فى ضوء البيانات المتاحة للكشف عن اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية بالنسبة لاجمالى الصادرات السلعية وبالنسبة للناتج المحلى الاجمالى ومعدلات نموها وإعطاء صورة للهيكل النسبى للصادرات الصناعية بحسب فروع الصناعات المختلفة المكونة لهذا الهيكل ، وكذلك الوزن النسبى لصادرات كل فرع من فروع هذه الصناعة وذلك من المنظور الجغرافى والحصص التصديرية لأهم الأسواق العالمية ، كما تعرض هذا الفصل إلى مقارنة أداء الصناعة التحويلية المصرية مقارنة ببعض الدول العربية والأفريقية خلال الفترة من 1990-2010.**

- الفصل الثالث **بعنوان** (اتجاهات الطلب العالمى وتحديد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية المصرية) **، ويتكون من جزئين :**

* **الجزء الأول بعنوان : اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية، من خلال دراسة:**
  - **هياكل الإنتاج الصناعى العالمى واتجاهات الطلب العالمى على السلع المصنعة .**
  - **دراسة تطور الصادرات الصناعية العالمية .**
  - **دراسة تطور الواردات الصناعية العالمية واستخلاص أهم الدلالات للاقتصاد المصرى فى حالتى الصادرات والواردات .**

*** أما الجزء الثانى بعنوان : تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية من هذه المحددات برامج مساندة الصناعة التحويلية ، كذلك سعر الصرف الحقيقى وتطورات الطلب المحلى وغيرها من المتغيرات الموسمية والاتجاهية ، وقد تم ذلك من خلال استخدام احدى نماذج التجارة الموجهة بالعرض .**

- الفصل الرابع **بعنوان** (بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية) **فقد تم فيه وضع مقترح لهذه القاعدة مبنى على التحليلات والنتائج التى تمت فى الفصول الثلاثة السابقة وعلى مؤشرات تنافسية الأداء الصناعى المصرى .**

- الفصل الخامس **بعنوان** (الاقتصاد الإبداعى والصناعات الإبداعية فى مصر) **نظراً لأهمية الاتجاه إلى الاهتمام بالصناعات الإبداعية ولدمجها فى الاقتصاد القومى وتحويلها من صناعات غير تجارية إلى صناعات تجارية فقد رأينا إدراجه فى فصل مستقل عنها .**

Abstract

The main purpose of this study is to put down a suggested base for the Egyptian exports of manufacturing industries .

To reach this object we concentrate on the following main a aspects :

- **World demand for industrial production in general and for manufacturing industries specifically .**

- **Determinants of industrial supply functions .**

- **Indicators of industrial-production-export's competitiveness .**

The study concludes with drawing a suggested base for the Egyptian manufacturing exports .

بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى

مقدمة

نظراً الى تراخي الإهتمام بتنمية القطاعات السلعية وخاصة الصناعة التحويلية كمصدر محتمل للزيادة الدورية المنتظمة في الناتج المحلى الاجمالى بالإضافة الى كونه نابعاً من الداخل بصفة أساسية ، وينبوعاً لزيادة معدلات نمو الإنتاجية وتحسين القدرات الابتكارية وبغض النظر عن كون هذا التجاهل النسبي للقطاعات السلعية وخاصة الصناعة التحويلية جزء من سياسة اقتصادية كلية مصرح بها أو استراتيجية ضمنية غير معلنة ، إلا أن النتيجة كانت جمود عملية التحول الهيكلى للاقتصاد ، وبالتالي عدم الاهتمام ببناء قواعد إنتاجية متكاملة سلعياُ (صناعياً وزراعياً) وخدمياً ، وبحيث توجه لسد أكبر جانب ممكن من الاحتياجات المحلية ، كما يمكن أن تشكل قاعدة لهيكل تصديري متنوع .

ومن هنا كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والنابع من ضرورة مراجعة المسار الاقتصادي بحيث يستهدف عملية تنموية شاملة يكون التصنيع أحد محاورها الأساسية وبالتالي أهمية بناء قاعدة للصناعات التصديرية للإسهام في توفير مستدام للنمو الاقتصادي الذاتي، واعتماداً على التحول الهيكلي الحقيقي .

ومن ثم تهدف هذه الدراسة الى تقديم مقترح لبناء قاعدة تصديرية للصناعة التحويلية مبني علي أساس دراسة تحليلية لقطاع الصناعة بصفة عامة كذلك دراسة تحليلية لقطاع الصناعة التحويلية بفروعها المختلفة.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على استخدام :

- **المنهج الوصفي التحليلي**
- **استخدام نموذج رياضى للتجارة الموجه بالعرض**
- **حساب مؤشرات تنافسية الصادرات الصناعية التحويلية**

وقد تم ذلك من خلال فصول خمسة:

الفصل الأول : **دراسة تحليلية لقطاع الصناعات التحويلية (اتجاهات عامة) ، واختص** الفصل الثاني : **بدراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية المصرية خلال الفترة 1996-2012 ، أما** الفصل الثالث : **فقد قدم تحليلاً للطلب العالمي علي الصادرات الصناعية التحويلية ورصد أهم المتغيرات في اتجاه هذا الطلب مع تحديد موضع مصر من حيث التخصص الصناعي الدولى واستقراء الدلالات للاقتصاد المصرى .**

وفى مجال تحديد دوال عرض الصادرات الصناعية من قطاع الصناعة التحويلية فقد استخدم أحد نماذج التجارة الموجه بالعرض ، وتم دراسة أهم العوامل المحددة لدالة العرض مثل :

- **تأثير سعر الصرف الحقيقى**
- **تأثير برامج مساندة الصناعة التحويلية**
- **تأثير تطورات الطلب المحلى والتغيرات الموسمية والاتجاهية .**

وبناء علي كل هذا تم تقديم مقترح لقاعدة تصديرية للصناعة التحويلية المصرية في الفصل الرابع ، **ونظراً لأهمية الاقتصاد الإبداعي والصناعات الإبداعية فقد أُفرد لها** الفصل الخامس.

شكر واجب

أتقدم بعظيم شكرى وتقديرى لأعضاء الفريق البحثي من داخل وخارج المعهد والذي لم يدخر وسعاً في بذل الجهد لكى تصدر هذه الدراسة بالشكل اللائق .

وكلنا أمل أن تكون هذه الدراسة عوناً للباحثين على طريق العلم والمعرفة ... كذلك تكون هادياً لمتخذى القرار في إتباع سياسات من شأنها تنمية قطاع الصناعة بصفة عامة والصناعة التحويلية بصفة خاصة ولكى ينعكس كل ذلك على تعظيم تنافسية الصادرات المصرية من الصناعات التحويلية .

والله ولي التوفيق...

الباحث الرئيسي

(أ.د . إجلال راتب)

فـريـق عمـل الـدراسة :

من داخل المعهد :

أ.د / إجلال راتب	**الباحث الرئيسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د فادية عبد السلام	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د . محمد عبد الشفيع	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د . سلوى محمد مرسي	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
د. سيد دياب	**مركز المعلومات التخطيطية**
زينب نبيل	**باحث بمركز دراسات البيئة والموارد الطبيعية**
أ. ثريا محمد محمد حسين	**معيد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ. معالي السماحى	**مركز المعلومات التخطيطية**
أ. دعاء شعراوى	**مركز المعلومات التخطيطية**

من خارج المعهد

أ.د . عبد المطلب عبد الحميد	**أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات**
د. عزة فواد نصر اسماعيل	**وزارة التجارة الخارجية والصناعة**

المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	مقدمـــــــــة	هـ - ز
1	الفصل الأول : قطاع الصناعات التحويلية : الاتجاهات العامة	2
	يشتمل على بعض الجوانب التالية :	3
	أولا : بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى	12
	ثانيا : السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية	19
	ثالثا : المشكلات التى يعانى منها قطاع الصناعات التحويلية فى مصر	20
	رابعا : نظرة استراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية من حيث نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والتوجهات المستقبلية	
2	الفصل الثانى : دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية المصرية خلال الفترة (**1996-2012**)	25
	أولا : اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية	26
	1- الأداء التصديرى للصناعات التحويلية خلال الفترة 1996-2011	
	2- تطور انتاج الصناعات التحويلية وفقا لفروعها 2002-2011	
	3- اختلاف تطور أداء الصناعات التحويلية المصرية مقارنة بدول أفريقية أخرى	
	4- الهيكل السلعى لصادرات الصناعة التحويلية فى مصر	
	5- نمط الصادرات التحويلية خلال الفترة 1995-2011	
	ثانيا : التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية التحويلية والحصص السوقية فى أهم الأسواق الخارجية	48

م	الموضوع	رقم الصفحة
3	الفصل الثالث : اتجاهات الطلب العالمي وتحديد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية فى مصر	53
	الجزء الأول	54
	اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية	54
	أولا : هياكل الانتاج الصناعى العالمى (الصناعة التحويلية)	60
	ثانيا : اتجاهات الطلب العالمى الراهنة على السلع المصنّعة	
	- تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب العالمى	
	- ظاهرة "تجزّؤ الطلب"	65
	- تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع	
	ثالثا : التجارة الدولية والمصرية فى السلع المصنّعة : نظرة مقارنة	
	1- الصادرات	
	2- الواردات	76
	الجزء الثانى	76
	تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية	81
	أولا : النموذج المستخدم	
	ثانيا : النتائج التطبيقية	
4	الفصل الرابع : بناء القاعدة التصديرية للصناعات التحويلية المصرية	95
	أولا : أسس بناء القاعدة التصديرية للصناعات التحويلية المصرية :	96
	- اتجاهات الطلب العالمى	
	- دوال عرض الصادرات الصناعية التحويلية	95
	ثانيا : الوضع التنافسى لصادرات الصناعة التحويلية المصرية	104
	- مقترح بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية	
5	الفصل الخامس : الاقتصاد الإبداعى والصناعات الابداعية فى مصر	123
	المبحث الأول : الاقتصاد الابداعى	124
	أولا : مفهوم الإبداع	124
	ثانيا : مفهوم الاقتصاد الابداعى	125
	ثالثا : مفهوم الصناعات الإبداعية	128
	رابعا : أهمية الصناعات الإبداعية	130
	خامسا : تصنيف الصناعات الإبداعية	130
	سادسا : مفهوم الصناعات الثقافية وأهميتها	133

م	الموضوع	رقم الصفحة
	المبحث الثاني : دور الاقتصاد الإبداعي في تنمية الإقتصاد المصرى	139 139
	أولاً : اثر الاقتصاد الإبداعي على التنمية الاقتصادية .	140
	ثانيا : صادرات السلع الإبداعية بالنسبة لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 .	144
	ثالثا : واردات مصر والعالم من السلع الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 .	150
	رابعا : صادرات الخدمات الإبداعية لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 بالأسعار الجارية .	157
	خامسا : صادرات السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 .	163
	سادساً : نسبة صادرات وواردات مصر من السلع الإبداعية إلى إجمالي الصادرات والواردات المصرية .	
6	- المراجع	165
7	- الملاحق	169

تـقـديـم

- **يواصل معهد التخطيط القومى دوره الرائد فى قيادة منظومة التخطيط فى مصر منذ أكثر من خمسين عاما ، يناقش ويحلل ويقدم الحلول لأبرز قضايا التنمية فى الواقع المجتمعى المصرى ، مما يساعد متخذى القرار ويلبى احتياجات المواطن مستخدما فى ذلك المفاهيم والأساليب العلمية الحديثة.**
- **ترسخ الإصدارات العلمية لأنشطة المعهد المختلفة مبادئ ومفاهيم الفكر التنموى من خلال رؤية واضحة ورسالة محددة تتشكل جوانبها وملامحها فى تلك الإصدارات ، ومنها سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، والتى يتواصل إصدارها منذ أكثر من ثلاثين عاما لينشر من خلالها خطط البحوث السنوية للمعهد .**
- **يأتى العام البحثى 2012 – 2013 ليتناول بالتحليل والمناقشة بعض القضايا الجوهرية المطروحة فى المجالات التنموية المختلفة (إقتصادية ، اجتماعية ، بيئية ...الخ) لما تمثله من تحديات تعوق دفع عجلة التنمية المتكاملة.**
- **إن التوفيق فى اختيار تلك القضايا – بعد توفيق الله سبحانه وتعالى– يعود الفضل فيه لجميع الزملاء أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد ، وأعضاء لجنة البحوث وتوجهات لجنة تطوير البحوث . تبلورت تلك الاختيارات وتابع إجراءات تنفيذها وتحكيمها علمياً ، ومن ثم إصدارها لجنة البحوث بالمعهد .**
- **شارك فى تنفيذ خطة البحوث للعام الحالى فرق بحثية من أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد برئاسة نخبة متميزة من الزملاء ، وتم الإستعانة ببعض الزملاء من الهيئات العلمية بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية من ذوى الإختصاص بالقضايا البحثية المطروحة ، كما تم الإستعانة ببعض التنفيذيين من أصحاب الخبرات الميدانية مل فى مجال تخصصه.**
- **وفى النهاية أنتهز هذه الفرصة لأثنى وأعبر عن عظيم شكرى وتقديرى لكل من ساهم فى هذا الإنجاز من العاملين بالمعهد على مابذلوه من جهد عظيم ودؤوب لم يكن صدور هذه السلسلة من قضايا التخطيط والتنمية ممكنا بدونها ، وأخص بالشكر الزملاء بالإدارة العامة للبحوث التعاقدية.**

نسأل الله التوفيق،

مدير المعهد

(أد. عزة عمر حسن الفندرى)

بناء قواعد تصديرية صناعية
للاقتصاد المصرى

الباحث الرئيسى
أ.د. اجلال راتب
مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يوليو
2013

مستخلص

تهدف الدراسة إلى محاولة وضع مقترح لقاعدة تصديرية للصناعات التحويلية فى مصر , وحيث أن بناء تلك القاعدة تنبنى على ثلاث أعمدة رئيسية :

أولا : اتجاهات الطلب العالمى

ثانيا : دوال عرض الصادرات الصناعية التحويلية

ثالثا : الوضع التنافسى لصادرات الصناعة التحويلية

وعلى ذلك فقد انقسم البحث إلى خمس فصول :

- الفصل الأول **بعنوان** (قطاع الصناعات التحويلية والاتجاهات العامة) **، وذلك بتقديم نظرة تحليلية لهذا القطاع من خلال دراسة كل من :**

* **بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى .**
* **السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية .**
* **المشكلات التى يعانى منها قطاع الصناعات التحويلية .**
* **نظرة استراتيجية مستقبلية لهذا القطاع من حيث نقاط الضعف والقوة والفرص والتهديدات والتوجهات المستقبلية .**

- الفصل الثانى **بعنوان** (دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية فى مصر) **وفيه تجرى محاولة لإجراء دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية فى ضوء البيانات المتاحة للكشف عن اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية بالنسبة لاجمالى الصادرات السلعية وبالنسبة للناتج المحلى الاجمالى ومعدلات نموها وإعطاء صورة للهيكل النسبى للصادرات الصناعية بحسب فروع الصناعات المختلفة المكونة لهذا الهيكل ، وكذلك الوزن النسبى لصادرات كل فرع من فروع هذه الصناعة وذلك من المنظور الجغرافى والحصص التصديرية لأهم الأسواق العالمية ، كما تعرض هذا الفصل إلى مقارنة أداء الصناعة التحويلية المصرية مقارنة ببعض الدول العربية والأفريقية خلال الفترة من 1990-2010.**

- الفصل الثالث **بعنوان** (اتجاهات الطلب العالمى وتحديد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية المصرية) **، ويتكون من جزئين :**

* **الجزء الأول بعنوان : اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية، من خلال دراسة:**
  - **هياكل الإنتاج الصناعى العالمى واتجاهات الطلب العالمى على السلع المصنعة .**
  - **دراسة تطور الصادرات الصناعية العالمية .**
  - **دراسة تطور الواردات الصناعية العالمية واستخلاص أهم الدلالات للاقتصاد المصرى فى حالتى الصادرات والواردات .**

*** أما الجزء الثانى بعنوان : تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية من هذه المحددات برامج مساندة الصناعة التحويلية ، كذلك سعر الصرف الحقيقى وتطورات الطلب المحلى وغيرها من المتغيرات الموسمية والاتجاهية ، وقد تم ذلك من خلال استخدام احدى نماذج التجارة الموجهة بالعرض .**

- الفصل الرابع **بعنوان** (بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية) **فقد تم فيه وضع مقترح لهذه القاعدة مبنى على التحليلات والنتائج التى تمت فى الفصول الثلاثة السابقة وعلى مؤشرات تنافسية الأداء الصناعى المصرى .**

- الفصل الخامس **بعنوان** (الاقتصاد الإبداعى والصناعات الإبداعية فى مصر) **نظراً لأهمية الاتجاه إلى الاهتمام بالصناعات الإبداعية ولدمجها فى الاقتصاد القومى وتحويلها من صناعات غير تجارية إلى صناعات تجارية فقد رأينا إدراجه فى فصل مستقل عنها .**

Abstract

The main purpose of this study is to put down a suggested base for the Egyptian exports of manufacturing industries .

To reach this object we concentrate on the following main a aspects :

- **World demand for industrial production in general and for manufacturing industries specifically .**

- **Determinants of industrial supply functions .**

- **Indicators of industrial-production-export's competitiveness .**

The study concludes with drawing a suggested base for the Egyptian manufacturing exports .

بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى

مقدمة

نظراً الى تراخي الإهتمام بتنمية القطاعات السلعية وخاصة الصناعة التحويلية كمصدر محتمل للزيادة الدورية المنتظمة في الناتج المحلى الاجمالى بالإضافة الى كونه نابعاً من الداخل بصفة أساسية ، وينبوعاً لزيادة معدلات نمو الإنتاجية وتحسين القدرات الابتكارية وبغض النظر عن كون هذا التجاهل النسبي للقطاعات السلعية وخاصة الصناعة التحويلية جزء من سياسة اقتصادية كلية مصرح بها أو استراتيجية ضمنية غير معلنة ، إلا أن النتيجة كانت جمود عملية التحول الهيكلى للاقتصاد ، وبالتالي عدم الاهتمام ببناء قواعد إنتاجية متكاملة سلعياُ (صناعياً وزراعياً) وخدمياً ، وبحيث توجه لسد أكبر جانب ممكن من الاحتياجات المحلية ، كما يمكن أن تشكل قاعدة لهيكل تصديري متنوع .

ومن هنا كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والنابع من ضرورة مراجعة المسار الاقتصادي بحيث يستهدف عملية تنموية شاملة يكون التصنيع أحد محاورها الأساسية وبالتالي أهمية بناء قاعدة للصناعات التصديرية للإسهام في توفير مستدام للنمو الاقتصادي الذاتي، واعتماداً على التحول الهيكلي الحقيقي .

ومن ثم تهدف هذه الدراسة الى تقديم مقترح لبناء قاعدة تصديرية للصناعة التحويلية مبني علي أساس دراسة تحليلية لقطاع الصناعة بصفة عامة كذلك دراسة تحليلية لقطاع الصناعة التحويلية بفروعها المختلفة.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على استخدام :

- **المنهج الوصفي التحليلي**
- **استخدام نموذج رياضى للتجارة الموجه بالعرض**
- **حساب مؤشرات تنافسية الصادرات الصناعية التحويلية**

وقد تم ذلك من خلال فصول خمسة:

الفصل الأول : **دراسة تحليلية لقطاع الصناعات التحويلية (اتجاهات عامة) ، واختص** الفصل الثاني : **بدراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية المصرية خلال الفترة 1996-2012 ، أما** الفصل الثالث : **فقد قدم تحليلاً للطلب العالمي علي الصادرات الصناعية التحويلية ورصد أهم المتغيرات في اتجاه هذا الطلب مع تحديد موضع مصر من حيث التخصص الصناعي الدولى واستقراء الدلالات للاقتصاد المصرى .**

وفى مجال تحديد دوال عرض الصادرات الصناعية من قطاع الصناعة التحويلية فقد استخدم أحد نماذج التجارة الموجه بالعرض ، وتم دراسة أهم العوامل المحددة لدالة العرض مثل :

- **تأثير سعر الصرف الحقيقى**
- **تأثير برامج مساندة الصناعة التحويلية**
- **تأثير تطورات الطلب المحلى والتغيرات الموسمية والاتجاهية .**

وبناء علي كل هذا تم تقديم مقترح لقاعدة تصديرية للصناعة التحويلية المصرية في الفصل الرابع ، **ونظراً لأهمية الاقتصاد الإبداعي والصناعات الإبداعية فقد أُفرد لها** الفصل الخامس.

شكر واجب

أتقدم بعظيم شكرى وتقديرى لأعضاء الفريق البحثي من داخل وخارج المعهد والذي لم يدخر وسعاً في بذل الجهد لكى تصدر هذه الدراسة بالشكل اللائق .

وكلنا أمل أن تكون هذه الدراسة عوناً للباحثين على طريق العلم والمعرفة ... كذلك تكون هادياً لمتخذى القرار في إتباع سياسات من شأنها تنمية قطاع الصناعة بصفة عامة والصناعة التحويلية بصفة خاصة ولكى ينعكس كل ذلك على تعظيم تنافسية الصادرات المصرية من الصناعات التحويلية .

والله ولي التوفيق...

الباحث الرئيسي

(أ.د . إجلال راتب)

فـريـق عمـل الـدراسة :

من داخل المعهد :

أ.د / إجلال راتب	**الباحث الرئيسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د فادية عبد السلام	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د . محمد عبد الشفيع	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د . سلوى محمد مرسي	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
د. سيد دياب	**مركز المعلومات التخطيطية**
زينب نبيل	**باحث بمركز دراسات البيئة والموارد الطبيعية**
أ. ثريا محمد محمد حسين	**معيد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ. معالي السماحى	**مركز المعلومات التخطيطية**
أ. دعاء شعراوى	**مركز المعلومات التخطيطية**

من خارج المعهد

أ.د . عبد المطلب عبد الحميد	**أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات**
د. عزة فواد نصر اسماعيل	**وزارة التجارة الخارجية والصناعة**

المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	مقدمـــــــــة	هـ - ز
1	الفصل الأول : قطاع الصناعات التحويلية : الاتجاهات العامة	2
	يشتمل على بعض الجوانب التالية :	3
	أولا : بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى	12
	ثانيا : السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية	19
	ثالثا : المشكلات التى يعانى منها قطاع الصناعات التحويلية فى مصر	20
	رابعا : نظرة استراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية من حيث نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والتوجهات المستقبلية	
2	الفصل الثانى : دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية المصرية خلال الفترة (**1996-2012**)	25
	أولا : اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية	26
	1- الأداء التصديرى للصناعات التحويلية خلال الفترة 1996-2011	
	2- تطور انتاج الصناعات التحويلية وفقا لفروعها 2002-2011	
	3- اختلاف تطور أداء الصناعات التحويلية المصرية مقارنة بدول أفريقية أخرى	
	4- الهيكل السلعى لصادرات الصناعة التحويلية فى مصر	
	5- نمط الصادرات التحويلية خلال الفترة 1995-2011	
	ثانيا : التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية التحويلية والحصص السوقية فى أهم الأسواق الخارجية	48

م	الموضوع	رقم الصفحة
3	الفصل الثالث : اتجاهات الطلب العالمي وتحديد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية فى مصر	53
	الجزء الأول	54
	اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية	54
	أولا : هياكل الانتاج الصناعى العالمى (الصناعة التحويلية)	60
	ثانيا : اتجاهات الطلب العالمى الراهنة على السلع المصنّعة	
	- تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب العالمى	
	- ظاهرة "تجزّؤ الطلب"	65
	- تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع	
	ثالثا : التجارة الدولية والمصرية فى السلع المصنّعة : نظرة مقارنة	
	1- الصادرات	
	2- الواردات	76
	الجزء الثانى	76
	تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية	81
	أولا : النموذج المستخدم	
	ثانيا : النتائج التطبيقية	
4	الفصل الرابع : بناء القاعدة التصديرية للصناعات التحويلية المصرية	95
	أولا : أسس بناء القاعدة التصديرية للصناعات التحويلية المصرية :	96
	- اتجاهات الطلب العالمى	
	- دوال عرض الصادرات الصناعية التحويلية	95
	ثانيا : الوضع التنافسى لصادرات الصناعة التحويلية المصرية	104
	- مقترح بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية	
5	الفصل الخامس : الاقتصاد الإبداعى والصناعات الابداعية فى مصر	123
	المبحث الأول : الاقتصاد الابداعى	124
	أولا : مفهوم الإبداع	124
	ثانيا : مفهوم الاقتصاد الابداعى	125
	ثالثا : مفهوم الصناعات الإبداعية	128
	رابعا : أهمية الصناعات الإبداعية	130
	خامسا : تصنيف الصناعات الإبداعية	130
	سادسا : مفهوم الصناعات الثقافية وأهميتها	133

م	الموضوع	رقم الصفحة
	المبحث الثاني : دور الاقتصاد الإبداعي في تنمية الإقتصاد المصرى	139 139
	أولاً : اثر الاقتصاد الإبداعي على التنمية الاقتصادية .	140
	ثانيا : صادرات السلع الإبداعية بالنسبة لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 .	144
	ثالثا : واردات مصر والعالم من السلع الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 .	150
	رابعا : صادرات الخدمات الإبداعية لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 بالأسعار الجارية .	157
	خامسا : صادرات السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 .	163
	سادساً : نسبة صادرات وواردات مصر من السلع الإبداعية إلى إجمالي الصادرات والواردات المصرية .	
6	- المراجع	165
7	- الملاحق	169

الفصل الأول
قطاع الصناعات التحويلية : الاتجاهات العامة

قطاع الصناعات التحويلية : الاتجاهات العامة

فى هذا الفصل ، تجرى محاولة لإلقاء نظرة كلية اجمالية مستقبلية لتوجهات والاتجاهات العامة لقطاع الصناعات التحويلية الذى تتراوح نسبة إنتاجه إلى الإنتاج الصناعى ككل حوالى 99% خلال الفترة من 1990-2012 ، وكذلك نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالى 98% من إجمالى عام الصناعة خلال نفس الفترة .

وتشمل هذه النظرة الكلية العديد من الجوانب الجديرة بالتحليل والتى ترتبط ارتباطاً قوياً بمدى إمكانية احداث تحول هيكلى داخل قطاع الصناعات التحويلية ليمكن من بناء قاعدة تصديرية صناعية للسلع التى يتمتع فيها القطاع الاقتصادى القومى بميزة نسبية وميزة تنافسية حالية ومحتملة مع الأخذ فى الاعتبار أن القطاع الصناعى لابد من النظر إليه على أنه مصدر رئيسى من مصادر النمو الاقتصادى حاليا ومستقبلاً ، حيث تكفى الإشارة إلى أن قطاع الصناعة قد ساهم بنسبة تراوحت ما بين 13-20% فى النمو الاقتصادى المحقق خلال الفترة 2008/2007 – 2012/2011 وهى أعلى نسبة مساهمة بالمقارنة بنظائرها فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مع الإشارة إلى أن جملة أعداد المنشآت الصناعية فى مصر وصل 41.7 ألف منشأة حتى سبتمبر 2010 بتكاليف استثمارية تقدر بـ 370 مليار جنيه ، وطاقة استيعابية للعمالة بلغت 174 ألف عامل موزعة على المحافظات المختلفة ، وقد بلغت جملة أعداد المدن الصناعية 138 مدينة .

وبالتالى تنطوى تلك النظرة التحليلية الإجمالية المستقبلية لقطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى على الجوانب التالية :

أولا : بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى .

ثانيا : السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية .

ثالثا : المشكلات التى يعانى منها قطاع الصناعات التحويلية فى مصر .

رابعا : نظرة استراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية من حيث نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والتوجهات المستقبلية .

وذلك على النحو التالى :

اولا : بعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى

هناك العديد من مؤشرات الأداء لقطاع الصناعات التحويلية المصرى ، سيتم اختيار بعضها لتكون مجالاً للتحليل فى محاولة للكشف عن الاتجاهات العامة لهذا القطاع التى تصب فى الهدف الرئيسى لهذه الدراسة والخاص ببناء قواعد التصدير الصناعية ، بالإضافة إلى ما قد تكشف عنه هذه المؤشرات من بعض التغيرات فى قطاع الصناعات التحويلية بل قد تساعد فى رصد وتطور التوجهات المستقبلية لهذا القطاع .

وفى ضوء ذلك يمكن تحليل المؤشرات التالية :

1- الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية فى اجمالى الناتج المحلى الإجمالى

يعتبر التعرف على الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية فى إجمالى الناتج المحلى الاجمالى من منظور القيمة المضافة ، مؤشراً هاماً وجيداً فيما يتعلق بمدى ما إذا كان قد حدثت عملية تحول هيكلى فى عملية التصنيع أى إذا كان أُقيم قطاع صناعى تحويلى يمثل وزناً نسبياً متزايداً فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى بما يمثل ثقلاً فى تحديد اتجاهات هذا الهيكل ككل أم لا ؟ ، ويرى العديد من مراجع الفكر التنموى أن النصيب النسبى لقطاع الصناعات التحويلية ينبغى ألا يقل فى فترة الانتقال التنموى عن 25% إلى 30% من الناتج المحلى الاجمالى من أجل أن يمارس دوره المفترض القيام به ([1]) .

وفى ضوء ذلك يمكن التعرف على الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية فى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى من خلال الجدول التالى :

---

[1]) يمكن الرجوع إلى :
- اجلال راتب وآخرون ، " تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (230) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

جدول رقم (1)

الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية فى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى

خلال الفترة 2007/2006-2012/2011/2010

(الأرقام بالمليار جنيه مصرى)

البيان	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج)	710.4	855.3	994.1	1150.6	1309.9	1475.3
الناتج/القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية	114.5	139.1	164.6	194.3	216.2	238.4
الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى من منظور القيمة المضافة	%16.1	%16.3	%16.5	%16.9	%16.5	%16.2

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة ، القاهرة ، سنوات مختلفة .

ويتضح من الجدول أن نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عناصر الإنتاج ، بلغت 16.1% عام 2007/2006 ، و 16.3% عام 2008/2007 ثم وصلت إلى 16.5% عام 2009/2008 ثم وصلت أقصى نمو لها خلال هذه الفترة فى العام 2010/2009 حيث بلغت 16.9% ، ثم انخفضت قليلاً لتصل إلى 16.5% عام 2011/2010 وبالطبع انخفضت قليلاً إلى 16.2% عام 2012/2011 وأثرت سلباً بفعل تأثير حالة عدم الاستقرار التى صاحبت ثورة 25 يناير 2011 على الناتج الصناعى ، وإن لم يكن ملحوظاً بدرجة كبيرة .

ولعل تطور الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية فى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى من منظور القيمة المضافة لم يظهر تغيراً هيكلياً كبيراً خلال الفترة 2007/2006 إلى 2012/2011 وخاصة أن النسبة إلى الناتج المحلى الاجمالى تراوحت ما بين 16.1% كحد أدنى ، و 16.9% كحد أقصى ، وإذا ما قورنت تلك النسبة بنسبة 25% إلى 30% ، كما أشير لها من قبل ، فإن قطاع الصناعات التحويلية لازال يحتاج إلى المزيد من التنمية الصناعية لكى يزداد هذا الوزن النسبى على الأقل ليصل إلى 20% أو أكثر كما كان فى الستينات من القرن الماضى حيث وصلت النسبة إلى 21.6% عام 1965/1964 وهو العام الأخير من الخطة الخمسية الأولى فى الستينات وهو ما يمكن وصفه فى رأى البعض على أنه

"تقهقر هيكلى" ([1]) لقطاع الصناعة التحويلية يحتاج إلى علاج وإحداث المزيد من التنمية الصناعية لهذا القطاع وخاصة إذا كان يراد أن يعول عليه أهمية كبيرة مستقبلا فى زيادة الصادرات الصناعية .

2- معدل النمو الحقيقى لقطاع الصناعة التحويلية بالمقارنة بمعدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة **2003-2011 :**

تمت الإشارة من قبل أن معدل النمو الحقيقى لقطاع الصناعة التحويلية لابد أن يفوق معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق للدلالة على أن هذا القطاع يحدث تغييراً هيكلياً فى الناتج المحلى الاجمالى وأنه يقوم بالدور المنوط به فى إحداث المزيد من التنمية.

وعلى ضوء ذلك يمكن تتبع معدل النمو الحقيقى لقطاع الصناعة التحويلية مقارنة بمعدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى من خلال الجدول رقم (2) التالى :

جدول رقم (2)

تطور معدل النمو الحقيقى لقطاع الصناعة التحويلية ومعدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة 2003-2011

السنة	معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى (%)	معدل النمو الحقيقى لقطاع الصناعات (%)
2003	3.2	2.3
2004	4.1	1.8
2005	4.5	4.4
2006	6.8	5.8
2007	7.1	7.3
2008	7.2	8.0
2009	4.7	3.7
2010	5.2	5.1
2011	1.8	0.9-

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، سبتمبر 2012 .

[1]) أنظر :
- مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

ويلاحظ من الجدول أن معدل النمو الحقيقى فى قطاع الصناعات التحويلية كان فى معظم السنوات أقل من معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة 2003-2011 (باستثناء عام 2007 و 2008) حيث كان معدل النمو فى قطاع الصناعات التحويلية 7.3% ، 7.2% على التوالى بينما كان معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى 7.1% ، 7.2% ، 8% على التوالى . أما باقى السنوات فقد كان معدل النمو الحقيقى فى قطاع الصناعة التحويلية أقل من معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى ، وخاصة فى عام الثورة 2011 فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً سالباً يقدر بـ -0.9% مقارنة بمعدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى يقدر بـ 1.8% .

3- النصيب النسبى لقطاع الصناعة التحويلية من اجمالى الاستثمار القومى

يمكن التعرف على النصيب النسبى لقطاع الصناعة التحويلية من الاستثمار القومى الاجمالى من خلال الجدول رقم (3) التالى :

الجدول رقم (3)

النصيب النسبى لقطاع الصناعة التحويلية من الاستثمار القومى الاجمالى

(الأرقام بالمليار جنيه)

السنوات	الاستثمار القومى الاجمالى	الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية	نسبة الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية إلى الاجمالى
2007/2006	150	34.1	%22.7
2008/2007	180	35.9	%19.9
2008/2007-2012/2011	1295	285.2	%22

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية ، الخطة الخمسية السادسة وخطة عامها الأول 2009/2006 .

ويتضح من الجدول أن قطاع الصناعة التحويلية يبلغ نصيبه من الاستثمار القومى الاجمالى ما نسبته 22.7% عام 2007/2006 ، و 19.9% عام 2008/2007 ، وبمتوسط 27% خلال الفترة 2008/2007 – 2012/2011 وهى نسبة معقولة وتعكس فى كل الأحوال بعض

التوجه نحو التركيز على القطاع الصناعى ، باعتباره القطاع الرائد للنمو، والمطلوب زيادة هذه النسبة فى المستقبل .

4- النصيب النسبى لقطاع الصناعة التحويلية من الصادرات السلعية

يمكن التعرف على النصيب النسبى لقطاع الصناعة التحويلية من اجمالى الصادرات السلعية من خلال الجدول رقم (4) التالى :

جدول رقم (4)

تطور نسبة الصادرات الصناعية من اجمالى الصادرات السلعية

خلال الفترة 2002/2001 – 2011/2010

السنوات	اجمالى الصادرات (بالمليار دولار)	الصادرات الصناعية		
		نصف مصنعة	تامة الصنع	اجمالى
2002/2001	7.120	6.2	41.5	47.7
2003/2002	8.205	8.0	36.8	44.8
2004/2003	10.452	7.3	38.0	45.3
2005/2004	13.833	0.6	38.7	44.7
2006/2005	18.455	6.4	37.1	43.5
2007/2006	22.17	9.0	34.1	43.1
2008/2007	29.355	6.2	37.2	43.4
2009/2008	25.130	7.6	41.9	48.5
2010/2009	23.873	6.4	42.2	48.6
2011/2010	26.992	7.7	40.2	47.9

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

ويتضح من الجدول أن نسبة الصادرات الصناعية نصف المصنعة بلغت 6.2% من اجمالى الصادرات السلعية ، والصادرات تامة الصنع قد بلغت 41.5% من اجمالى الصادرات السلعية فى عام 2002/2001 ووصلت عام 2011/2010 حوالى 7.7% للنصف مصنعة و 40.2% تامة الصنع .

وبلغ متوسط صادرات السلع تامة الصنع والنصف مصنعة حوالى 46.5% من اجمالى الصادرات السلعية خلال الفترة 2002/2001- 2011/2010 .

ويكشف هذا المؤشر انخفاض النصيب النسبى للصادرات الصناعية الناتج بصفة أساسية من الخلل الهيكلى فى الناتج المحلى وبذلك لا يزال يحتاج إلى أن يزداد وخاصة إذا قورن بدولة مثل تركيا حيث وصلت نسبة الصادرات الصناعية أكثر من 85% من اجمالى الصادرات السلعية .

5- دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص الصناعى فى التغيرات الهيكلية فى قطاع الصناعات التحويلية مقسمة إلى صناعات استهلاكية ووسيطة ورأسمالية

يمكن التعرف على دور كل من القطاع العام الصناعى والقطاع الخاص الصناعى فى إحداث التغيرات الهيكلية فى قطاع الصناعات التحويلية من خلال تحليل القيمة المضافة المحققة فى كل من القطاع العام الصناعى والقطاع الخاص الصناعى من خلال تقسيم قطاع الصناعات التحويلية إلى صناعات استهلاكية ، ووسيطة ورأسمالية فى كل من القطاع العام والخاص .

ويعتمد التحليل على هيكل القيمة المضافة طبقا للتقسيم الخاص بالصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية فى كل من القطاع العام الصناعى والقطاع الخاص الصناعى فى عام 2007 وهو آخر عام متاح عنه بيانات بهذا التقسيم أو على الأقل الذى استطعنا الحصول عليه فى تلك المرحلة .

1/5 هيكل القيمة المضافة فى القطاع العام الصناعى عام 2007 مقسمة إلى صناعات استهلاكية ووسيطة ورأسمالية

يمكن التعرف على هيكل القيمة المضافة فى القطاع العام وقطاع الأعمال العام حسب تقسيم الأنشطة الصناعية إلى صناعات استهلاكية والصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية من خلال الجدول التالى رقم (5) .

جدول رقم (5)

هيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية القطاع العام/قطاع الأعمال العام 2007

البيان	القيمة	نسبة مئوية
الصناعات الاستهلاكية		
• المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	3306880	17.18
• الغزل والنسيج والملابس والجلود	1356331	7.05
• الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	19452	0.010
• الطباعة والنشر	936	(00)0.00
• صناعات تحويلية أخرى	10330-	0.05-
الاجمالى	**1673251**	**24.28**
الصناعات الوسيطة		
• الورق ومنتجاته	44106	0.23
• المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدائن	9811111	50.98
• منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية	470915	2.45
• المعدنية الأساسية	3533863	18.37
الاجمالى	**13859996**	**72.03**
الصناعات الرأسمالية		
• منتجات المعادن المشكلة	243672	1.27
• المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة ومعدات التشغيل	279505	1.45
• آلات ومعدات	186735	0.97
الاجمالى	**709912**	**3.069**
اجمالى الصناعات التحويلية بالقطاع العام/قطاع الأعمال العام	**19243167**	**100.00**

(00) أقل من 0.01

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء الانتاج الصناعى السنوى ، قطاع عام/قطاع الأعمال ، 2007 .

ويتضح من الجدول رقم (5) وجود اختلاف واضح فى هيكل القيمة المضافة ، يتمثل فى الآتى :

- التواضع الشديد للمساهمة النسبية للصناعات الرأسمالية فى القيمة المضافة حيث بلغت 3.69% ، وأن نصيب الآلات والمعدات من هذه القيمة أكثر تواضعاً حيث لم يصل بعد إلى 1% ، بالإضافة إلى ذلك فإن تصنيع المركبات ذات المحركات والمركبات المتطورة ونصف المتطورة ومعدات النقل هى فى حقيقة الأمر ، لا تعدو أكثر من عمليات تجميع لأجزاء مستوردة منذ ستينيات القرن العشرين الماضى .

- من ناحية أخرى يلاحظ أن نصيب الصناعات الاستهلاكية من القيمة المضافة المولدة فى القطاع العام بلغت نحو 24% ، تساهم صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ فيها بما قيمته نحو 17% من اجمالى نصيب الصناعات الاستهلاكية فى القيمة المضافة المولدة فى القطاع العام/القطاع الأعمال العام ، وهذا يعنى أن صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ تمثل وزناً نسبياً هاماً فى القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية بصفة خاصة وفى القيمة المضافة الاجمالية لصناعات التحويلية بالقطاع العام/قطاع الأعمال العام .

- ويلاحظ فيما يتعلق بالصناعات الوسيطة ، أنها تسيطر بقوة على هيكل قطاع الصناعات التحويلية للقطاع العام/قطاع الأعمال العام ، حيث بلغ النصيب النسبى بهذه الصناعات 72% من القيمة المضافة المولدة فى هذا القطاع ، وتسيطر صناعة المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدائن 50% على نشاط هذه الصناعات ويليها صناعة المعادن الأساسية حوالى 18% كوزن نسبى .

2/5 هيكل القيمة المضافة فى القطاع الخاص الصناعى عام 2007 مقسم إلى صناعات استهلاكية ووسيطة ورأسمالية

ويمكن التعرف على هيكل القيمة المضافة فى القطاع الخاص الصناعى حسب تقسيم الأنشطة الصناعية إلى صناعات استهلاكية والصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية من خلال الجدول رقم (6) .

ويتضح من الجدول رقم (6) أن نصيب الصناعات الاستهلاكية من القيمة المضافة الصناعية للقطاع الخاص تبلغ 31.90% هي أكبر عند مقارنتها بنصيب القطاع العام/قطاع الأعمال العام . مع ملاحظة :

- أن الوزن النسبى للصناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ يمثل أهمية نسبية كبيرة أيضا فى القطاع الصناعى حيث بلغت نسبة مساهمته حوالى 16% .

- وفيما يتعلق بالنصيب النسبى للصناعات الوسيطة للقطاع الخاص فقد بلغ 55% تقريباً ، وهو أقل بالمقارنة بالقيمة المضافة فى القطاع العام/وقطاع الأعمال العام ، حيث بلغت الأهمية النسبية والوزن فى الأخير حوالى 72% ، مع ملاحظة صناعة المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدائن تتمتع بوزن نسبى هام فى القيمة المضافة للصناعات الوسيطة للقطاع الخاص .

جدول رقم (6)

هيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالقطاع الخاص عام 2007

البيان	القيمة	نسبة مئوية
<u>الصناعات الاستهلاكية</u>		
• المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	8248963	17.25
• الغزل والنسيج والملابس والجلود	5507861	11.85
• الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	334006	0.69
• الطباعة والنشر	625921	1.35
• صناعات تحويلية أخرى	116784	0.76
الاجمالى	14823535	31.90
<u>الصناعات الوسيطة</u>		
• الورق ومنتجاته	1540174	3.31
• المواد والمنتجات الكيماوية والبترولية المكررة والمطاط واللدائن	10213036	21.98
• منتجات الخامات التعدينية وغير المعدنية	6795795	14.84
• المعدنية الأساسية	6950519	14.96
الاجمالى	25600016	55.09
<u>الصناعات الرأسمالية</u>		
• منتجات المعادن المشكلة	1315246	3.83
• المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة وغير المقطورة ومعدات التشغيل	1360594	2.93
• آلات ومعدات	336907	7.25
الاجمالى	604367292	13.01
اجمالى الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص	46467292	100.00

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء الانتاج الصناعى السنوى ، 2007 .

- **وتأتى الصناعات الرأسمالية لتمثل الوزن النسبى الأقل فى هيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالقطاع الخاص حيث بلغ النصيب النسبى 13% وهو يتفوق هنا على القطاع العام/قطاع الأعمال العام الذى بلغ النصيب النسبى فيه كما ذكرنا من قبل 3.69% مع ملاحظة أن الوزن النسبى للقيمة المضافة فى صناعة الآلات والمعدات فى القطاع الخاص ، يقل وزناً نسبياً هاماً حيث بلغ حوالى 7% وهو يمثل حوالى 54% من القيمة المضافة للقطاع الخاص فى مجال الصناعات الرأسمالية .**

ثانيا : السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية

مرت السياسات الصناعية الحاكمة لتطور هيكل الصناعات التحويلية بالعديد من المراحل ، المرحلة الأولى تشمل الفترة من 1961-1973 حيث اتبعت بشكل واضح سياسة التصنيع بهدف إحلال الواردات ، ثم كانت المرحلة الثانية خلال الفترة من 1974-1989 ، حيث طبقت سياسة الانفتاح الاستهلاكى حتى عام 1981 وبدأت بعد ذلك تطبيقات سياسة الانفتاح الانتاجى ، ورغم ذلك أدت تلك السياسات إلى استمرار اتباع سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات ، حيث لم يصاحب ذلك سياسة واضحة للتصنيع أو توجهات تهدف لعلاج سلبيات سياسة احلال الواردات فضلاً عن عدم تشجيعها للتصدير ، بل اعتمدت فقط عند تطبيق سياسة الانفتاح الانتاجى على تشجيع القطاع الخاص بدرجة أكبر وتصدير فائض الانتاج .

ثم جاءت المرحلة الثالثة خلال الفترة من 1989-1999 التنطبق فيها برنامج الاصلاح الاقتصادى الشامل تحت مسمى برنامج التثبيت والاصلاح الهيكلى ، وأخيراً المرحلة الرابعة التى بدأت تقريباً عام 2000 والتى يمكن امتدادها حتى 2012 والتى تميزت فى تصنيع من أجل التصدير إلا أنها افتقدت إلى وضع قواعد كاملة صناعية للتصدير تنطوى على الميزة النسبية والتنافسية الحالية والمحتملة ، ثم وضعت عام 2009 هدف وصول الصادرات غير النفطية إلى 200 مليار جنيه ، وتمثل الصادرات الصناعية الجزء الأكبر منها على أن تنفذ بداية من عام 2010 وتمتد إلى 2014 . مع الأخذ فى الاعتبار أن السياسة الصناعية تعنى الاستخدام المتعمد لأدوات السياسة الاقتصادية لإحداث تغيرات مطلوبة ومستهدفة فى الصناعة من جانب الدولة ([1]) .

---

[1]) لبنى عبد اللطيف ، السياسة الصناعية المصرية فى ضوء الجات ، هل هناك حاجة للتصحيح ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، المجلد الثامن ، العدد الثانى ، ديسمبر 2000 ، ص 7 .

وفى ضوء تحديد تلك المراحل التى مرت بها السياسة الصناعية يمكن تحديد التوجهات الرئيسية لكل مرحلة على النحو التالى :

- المرحلة الأولى : السياسة الصناعية خلال الفترة من 1961 إلى 1973

يمكن القول أن الدولة المصرية استهدفت فى هذه المرحلة استهدفت فى هذه المرحلة تحقيق التنمية الاقتصادية متمثلة فى زيادة معدلات النمو ومتوسط الدخل الفردى ومعدلات التشغيل فى الاقتصاد ، وقد اتخذت من التنمية الاقتصادية أداة أساسية لتحقيق ذلك ، من خلال العمل على زيادة الانتاج الصناعى ورفع معدل امتصاص واستيعاب العمالة فى هذا القطاع وتحقيق تغير هيكلى لصالح ما أطلق عليه الصناعات الثقيلة ، وقد تضمن برنامج الصناعة فى الفترة من 58-1962 حوالى 502 مشروعاً شملت مشروعات هندسية ومعدنية وغزل ونسيج وصناعات كيماوية وغذائية وبترولية وتعدينية وتحويلية بالإضافة إلى اقامة سلسلة مراكز تدريب لتخريج العمالة الفنية المدربة ([1]) .

وقد تضمنت السياسات الصناعية فى هذه المرحلة بما يلى :

- **سياسة الاحلال محل الواردات وبدأت فى تطبيق مرحلتها الأولى (السلع الاستهلاكية).**
- **سياسة احلال الاستثمار العام محل الاستثمار الخاص .**
- **سياسة احلال الإنتاج العام من خلال القطاع العام محل القطاع الخاص .**

وقد استخدمت فى ذلك العديد من الأدوات المالية والنقدية والتجارية بالإضافة إلى التشريعات القانونية التى تدعم عمل هذه الأدوات . وفى نفس الوقت فقد شهد قطاع الصناعات التحويلية تغيرات هيكلية واضحة تمثلت فى زيادة الأهمية النسبية للصناعات الوسيطة من 29.1% فى عام 1953 إلى 40% فى عام 1966 ، وظهرت نتائج واضحة لسياسة الاحلال محل الواردات وتشجيع التصنيع الوسيط فارتفعت نسبة الناتج الصناعى المحلى من المعروض الصناعى الاجمالى من 70.5% فى عام 1952 إلى 79.4% فى عام 1966 وظهرت سيطرة الانتاج العام فوصلت مساهمته إلى 80% من القيمة المضافة الصناعية فى نفس العام ([2]) .

وكانت العمليات الصناعية فى هذه المرحلة تتسم بما يلى :

---

[1]) على على الليثى ، محمد نبيل زهران ، وثيقة مرجعية عن قطاع الصناعة ، وزارة التخطيط ، القاهـــرة ، يونيو 1998 ، ص ص 4-5 .

[2]) Mabro, R. & Radwan, S, The Industrialization on Egypt, 1939-1973, Policy and performance, claredom press, okford., 1976, p. .

- **عيوب الإنتاج والاستثمار والمتمثل فى نسبة استخدام الطاقة وتكنولوجيات كثيفة رأس المال ، ومعدلات نمو سالب للإنتاجية الكلية وانخفاض درجة التشابك الاقتصادي للقطاع الصناعي.**
- **جمود وتكنولوجي نتيجة اتجاه الحكومة لإعطاء اهتمام أكبر للمجهود الحربي منذ عام 1967 وبالتالي حالت نقص الموارد المالية والقيود المالية دون الاهتمام بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة .**

2- المرحلة الثانية : السياسة الصناعية خلال الفترة من 1974 إلى 1989
يبدو أن الحكومة في هذه المرحلة تبنت هدف تحقيق النمو والتشغيل من خلال سياسة الانفتاح الاستهلاكي في الفترة من 1974-1981 ثم سياسة الانفتاح الإنتاجي في الفترة من 1982 وما بعدها ، وإجراء محاولات عديدة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والإنتاج والتصدير مع تخفيض الدعم الحكومي للشركات العامة .

ولكن وبالرغم من هذا التحول الجوهري في توجهات النظام الاقتصادي وفلسفة الدولة الاقتصادية إلا انه لم يصاحب سياسات الانفتاح الاقتصادي اى سياسة واضحة المعالم للتصنيع ، أو أى سياسات أخرى تهدف الى تصحيح الآثار السلبية لسياسة الاحلال محل الواردات ، مما أدى الى زيادة هذه الاختلالات في الهياكل الصناعية الانتاجية القائمة ([1]) .

وكانت العمليات الصناعية في قطاع الصناعات التحويلية تتسم بما يلي :
- **تزايد الاهتمام نحو التوجه إلى الصناعات الاستثمارية والوسيطة ومحاولة تصنيع المعدات وقطع الغيار محلياً وإحداث زيادة في درجة التشابك الاقتصادي للقطاع الصناعي .**

- **محاولة إقامة عدد من الصناعات التصديرية ، وزيادة الاستثمار الصناعي حيث وصل الي 26.6% من جملة الاستثمار الكلي ومعظمه وُجه الى عمليات الاحلال والتجديد .**

- **لوحظ ، تركز الإنتاج الصناعي في السلع الاستهلاكية الموجهة للسوق المحلى لأنها أكثر ربحية لمنتجيها من القطاع الخاص الصناعي عن التوجه بها نحو السوق**

[1]) عبير عبد السلام عبد المجيد ، دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية ، مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية – رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، جامعة حلوان ، 1995 ص ص 153-154

الخارجي وضعف درجة تنافسيتها . ومن ناحية أخرى الاستثمارات في القطاع العام الصناعي بالجمود ، وعدم زيادة الاستثمارات في القطاع بالدرجة المأمولة وخاصة في الفترة من 81-1987، بل وركود الصادرات الصناعية .

- **في عام 1989 ، تم التوسع في حوافز الاستثمار الخاص مع صدور القانون 23 لسنة 1989لتشجيع القطاع الخاص ، ودفعه نحو زيادة الاستثمارات في الصناعات الموجهة للتصدير .**

وقد بدت السياسة الصناعية تميل ولو بالشعارات دون التطبيق في الواقع العملي ، نحو تشجيع التصنيع من اجل التصدير كبديل لعلاج سلبيات سياسة الاحلال محل الواردات ، إلا أن التوجه كان ضعيف من خلال تقديم منتجات تصديرية لا تتوافر فيها الشروط اللازمة للاعتماد عليها كسلع تصديرية ، بمعنى أن سياسة التصنيع التصديرى لم تطبق إلا علي بعض المنتجات الصناعية التى لا يتمتع فيها الاقتصاد المصرى بميزة نسبية كبيرة تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية ، وهو ما يؤكد على أن سياسة التصنيع من اجل التصدير في هذه المرحلة لم تكن سوى شعار أكثر منه تطبيقاً في الواقع العملى ، وغابت تماماً عن هذه السياسة الصناعية الدراسات والتوجهات نحو وضع وبناء قواعد تصديرية صناعية لمصر تعتمد على ميزة تنافسية حالية ومحتملة .

3- المرحلة الثالثة : السياسة الصناعية في الفترة من 1989-1999

لعل ما يميز هذه المرحلة اتجاه الحكومة المصرية والسياسة الاقتصادية الى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولي فيما أطلق عليه برنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي وإجراء محاولات للتحول نحو تعميق آليات السوق والاقتصاد الحر .

ورغم ذلك اتسمت هذه المرحلة فيما يتعلق بالعمليات الصناعية وقطاع الصناعات التحويلية بما يلي :

1- عدم وجود سياسة واضحة للحكومة المصرية ، فيما يتعلق باحداث تغير هيكلي في قطاع الصناعات التحويلية وبناء قواعد تصديرية قائمة علي الميزة التنافسية الحالية والمحتملة في ظل التغيرات المحلية والعالمية ، فكانت حوافز الاستثمار عامة لكل القطاعات الاقتصادية ، وغير مميزة للاستثمار الصناعي ، مما أدى الى تقليل الجاذبية نحو الاستثمار الصناعي من أجل التصدير ، بالإضافة الى ارتفاع المخاطرة الاستثمارية في قطاع الصناعات التحويلية ، وهو ما أدى الى انخفاض الاستثمار الصناعي ليصل الي 16% من الاستثمار الاجمالى فى عام 1993([1]) .

2- لوحظ أيضا أن هيكل الحماية للصناعة المصرية مازال يتسم بنفس معدلات الحماية النسبية المرتفعة للسلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة ، على الرغم من التخفيضات المتتالية للرسوم الجمركية وإزالة معظم القيود السعرية .

3- رغم محاولة التوجه نحو سياسة التصنيع من اجل التصدير فلم تتبنى إستراتيجية متكاملة للتصنيع موجه للتصدير ، نتيجة لذلك لم تبني قواعد أو قاعدة تصديرية صناعية بناء على الميزة التنافسية الحالية والمحتملة وعلى الرغم من إنشاء المجلس الأعلي للتصدير في هذه المرحلة بهدف تشجيع وتنمية الصادرات ودعم القطاعات التصديرية ومساندتها لتذليل ما يعترضها من صعوبات ومشكلات بما يحقق الوصول الى قاعدة واسعة للصادرات الصناعية المصرية وفتح أسواق جديدة وتحقيق القدرة التنافسية العالمية للصادرات الصناعية المصرية في الأسواق العالمية.

<u>خلاصة القول</u> أنه لم توضع إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات الصناعية في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي والتي نودي بها منذ عام 1996 ([2]) .

---

[1]) زاد قليلاً بعد ذلك الى 20.9% عام 1999 يمكن الرجوع في ذلك الي :
د. سلوى سليمان وآخرون ، الصناعة وحوافز الاستثمار في مصر ، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، المطابع الاميرية ، القاهرة ، 1998، ص 119

[2]) ارجع إلى :
- عبد المطلب عبد الحميد ، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية في ظل برنامج الاصلاح الهيكلى ، المؤتمر الثالث ، إدارة الاستثمار والتصدير اهم تحديات القرن القادم – اكاديمية السادات للعلوم الادارية ، مركز البحوث ، القاهرة 1996 .

4- المرحلة الرابعة : السياسة الصناعية خلال الفترة من 2000-2012

وتميزت تلك المرحلة باحتوائها على فترتين مميزتين ، الفترة الأولى من 2000-2005 والفترة الثانية 2005 وتمتد الي 2012 وبالتالي يمكن تحديد أهم ملامح تلك المرحلة وتأثيرها على قطاع الصناعات التحويلية وتوجهاته على النحو التالي :

1- تم وضع إستراتيجية للتصنيع خلال الفترة من 2000-2005 بما فى ذلك استراتيجية للتصنيع من أجل التصدير ، قامت على مبادىء محددة وهي :

- **مبدأ الميزة التنافسية وليس معيار الميزة النسبية .**
- **اختيار نوع الصناعة على أساس من تكامل مقومات قوتها وكفاءتها وديناميكيتيها منذ البداية .**
- **استيعاب كل التطورات التكنولوجية لتطوير هيكل الصناعة المصرية .**
- **الاتجاه الى العالمية ، وعولمة الإنتاج الصناعي المصرى الذي يقوم على مبدأ الميزة التنافسية الحالية والمحتملة وبالتالى خضوعه للمعايير العالمية .**
- **تعميق كثافة المهارة البشرية وليس كثافة عددها .**
- **الاستفادة من تجارب العالم الصناعي المتقدم بغية تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية وهي:**

  *** الهدف الأول ، تعظيم كفاءة الصناعات القائمة**

  *** الهدف الثاني ، تطوير وتحديث الهيكل الانتاجي والتكنولوجي للصناعة .**

  *** الهدف الثالث ، بناء القدرة التنافسية الفعالة للصناعة المصرية .**

وقد قامت إستراتيجية التصنيع على أربع محاور أساسية هي :

- **المحور الأول : محور القطاعات ذات الأولوية ، ومن أهمها :**
  - **صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة**
  - **الصناعات الالكترونية والبرمجيات**
  - **صناعة مواد البناء**
  - **صناعة البتروكيماويات**
  - **الصناعات الغذائية**
  - **صناعة الأسمدة**
  - **صناعة دباغة الجلود والمصنوعات الجلدية .**

وذلك وفقاً للمزايا التنافسية المحتملة للإنتاج في مصر ، فى ظل التحرير الكامل للتجارة .

- المحور الثاني : **ويطلق عليه المحور الجغرافي ، وبالتحديد التوطين الصناعي ، وهو يحتاج الى خريطة صناعية للاستفادة من الأراضي غير المستعملة .ر**
- المحور الثالث : **محور تنمية الصادرات الصناعية المصرية والسعي الى وضع قاعدة تصديرية متنوعة على أساس ما تتمتع به الصناعة المصرية من ميزة تنافسية حالية ومستقبلية .**

2- في هذه المرحلة الصناعية تم وضع والشروع في تنفيذ برنامج تحديث الصناعة المصرية ، بعد أن قامت وزارة الصناعة بدراسة الأوضاع الحالية للصناعة المصرية على المستوى المحلى والاقليمي والعالمي .

وقد تضمن برنامج تحديث الصناعة المصرية عدة برامج لتحديث الصناعة المصرية لتنمية القدرة التنافسية للصناعات المصرية من خلال البرامج التالية :

- **برنامج تحديث واستكمال البنية الأساسية للخريطة الصناعية .**
- **برنامج الخدمات المالية .**
- **برنامج تحديث وتنمية الصناعات القائمة .**
- **برنامج تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر .**
- **برنامج تشجيع الصادرات .**
- **برنامج التكنولوجيا والجودة الانتاجية واستكمال البنية التكنولوجية .**
- **برنامج مساندة الشركات في التسويق والإدارة .**
- **برنامج التدريب الصناعي .**
- **برنامج النظام الوطنى للجودة .**

ويعتمد البرنامج الشامل لتحديث الصناعة وتنمية قدرتها التنافسية على المحاور التالية :

- **تحديث وتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارهما القاعدة الأساسية للنشاط الصناعي .**
- **تنمية البيئة التكنولوجية وتحسين البنية الأساسية للجودة الصناعية .**
- **إنشاء واستكمال البنية الأساسية الصناعية اللازمة للخريطة الصناعية .**

ولنا ملاحظة هامة علي إستراتيجية التصنيع وبرنامج تحديث الصناعة المصرية حيث أننا لم نستطع الحصول على معلومات وبيانات لتقييم هذه الإستراتيجية وهذا البرنامج وكل ما لدينا هو التمني بأن يكون هناك انعكاس ايجابي لتلك الإستراتيجية وهذا البرنامج علي هيكل الصناعات التحويلية عند دراسة وتحليل هيكل الصادرات الصناعية المصرية في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

ثالثاً : المشكلات التى يعاني منها قطاع الصناعات التحويلية في مصر

يمكن القول أن قطاع الصناعات التحويلية يعاني من العديد من المشكلات التى تواجه الصناعة القائمة والتى يمكن مواجهتها في الأجل القصير والمتوسط على أقصي تقدير مع السعي والشروع في بناء قواعد التصدير الصناعية موضوع هذه الدراسة ، حتى يمكن رفع وزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية المختارة لهذه القواعد أو القاعدة،وتحسين مستوى أدائها مع خفض تكلفة الإنتاج ويتطلب ذلك ضرورة التعاون بين الحكومة والأجهزة التنفيذية ورجال الإعمال والقائمين على إدارة الصناعة المصرية عموماً دون تحميل اى طرف بأعباء إضافية .

ومن هنا وجب التعرف وإلقاء الضوء على أهم هذه المشكلات والمعوقات والعقبات ، ورصدها والذى سنعالجه فى الفصل الرابع وذلك لارتباط بناء القاعدة التصديرية الصناعية إلى حد كبير بحل هذه المشاكل .

رابعا : نظرة إستراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية من حيث نقاط القـــوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات والتوجهات المستقبلية

في نهاية هذا الفصل الذي تمت فيه محاولة لرصد الاتجاهات العامة الكلية لقطاع الصناعات التحويلية ، يبدو من المناسب إعطاء نظرة إستراتيجية لهذا القطاع من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات ومحاولة رصد التوجهات المستقبلية له من خلال النقاط التالية :

1- <u>نظرة إستراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات</u>

في محاولة لوزارة الصناعة والتجارة لبناء إستراتيجية للتنمية الصناعية ([1]) من خلال قطاع الصناعات التحويلية فقد تم استخدام تحليل SWOT وكشفت نتائج هذا التحليل ما يلي([2]):

[1]) Threats (T) opportunities=(o) Weakness =(W) Strength

[2]) راجع :
زارة الصناعة والتجارة ، استراتيجية مصر للتنمية الصناعية ، الصناعة قاطرة النمو ، القاهرة ، 2009

تحليل SWOT لقطاع الصناعات التحويلية في مصر

نقاط القوةStrength	نقاط الضعفWeakness
* قاعدة صناعية على قدر كبير من التنوع * وفرة في العمالة الرخيصة * بنية أساسية متطورة نسبياً * موقع استراتيجي * تكلفة منخفضة لمستلزمات الإنتاج (الطاقة والمرافق)	* انخفاض نصيب الفرد من القيمة المضافة للسلع الصناعية . * هيكل الصادرات الصناعية تغلب عليه الصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا المنخفضة المستوى. * عدم ملائمة نواتج النظام التعليمي لنوعية المهارات المطلوبة للصناعة . * انخفاض انتاجية العمل في الصناعة * تدنى مستوى أنشطة البحث والتطوير والقدرات التكنولوجية . * عدم التزام المنتجات المحلية بالمعايير القياسية العالمية * ظروف غير مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية * ضعف المحتوى التكنولوجي والمعرفى في الصناعة المصرية .
الفرص Opportunities	**التهديدات Threats**
* الاصلاحات الجارية في السياسات ، تمهد الطريق لانطلاق استراتيجية صناعية متكاملة . * الاصلاحات الجارية تحديثية النشاط الاقتصادى تشجع الاستثمار الخاص. * الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والاقليمية .	* التوجه المستمر إلى الداخل والاعتماد على السوق المحلية لأنه أكثر ربحية * التهميش على مستوى الاقتصاد العالمي ؟، ويظهر في انخفاض نصيب مصر في الصادرات الصناعية العالمية وفى الاستثمار الأجنبي المباشر . * احتدام المنافسة العالمية في الأنشطة رخيصة العمالة من جانب القادمين الجدد مثل الصين والهند. * تدهور القدرة التنافسية نتيجة القصور في التحديث التكنولوجي .

يلاحظ أن :

النظرة الاستراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية من خلال رصد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات تتطلب من المخطط الاستراتيجي أن يسعي من خلال وضع الاستراتيجية التى تعمل على تنمية نقاط القوة وعلاج نقاط الضعف واقتناص الفرص ومواجهة التهديدات التى تواجه قطاع الصناعة التحويلية .

ومن ناحية أخرى لا بد أن يراعي في السعي الى بناء قاعدة تصديرية كنقل الصناعة بشكل جوهرى من صناعة قائمة على الميزة النسبية كما ذكر في نقاط الضعف الى صناعة وقاعدة تصديرية قائمة على الميزة التنافسية الحالية والمحتملة واختيار الصناعات التى يمكن أن تتمتع بهذه الميزة التنافسية ، الى جانب العمل بشكل مستمر على أن ينتج المنتج الذي يتم اختياره ليدخل في قاعدة التصدير الصناعية التى يتم بناؤها على أساس أن تنتج ما تنتجه بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى انتاجية ، وبسعر تنافسي وبأقل وقت ممكن .

ولعل من المناسب الإشارة الى انه على أرض الواقع فإن إستراتيجية التنمية الصناعية التى تسعي وزارة الصناعة الى تطبيقها في الوقت الحالي تستند علي سبعة محاور أساسية هي ([1]) :

- المحور الأول :

ويتمثل في التوجه التصديرى للأسواق الخارجية في إطار تصور استراتيجي متوسط المدى لمضاعفة الصادرات المصرية من 92 مليار جنيه عام 2009 الي 200 مليار جنيه عام 2012 بإجمالي 580 مليار جنيه خلال السنوات الأربع الممتدة خلال الفترة ، ويركز هذا التصور الاستراتيجي على توجيه استثمارات قدرها نحو 70 مليار جنيه لتنمية الصادرات الوطنية وبما يسمح بتوفير 417 ألف فرصة عمل جديدة .

وتضم قائمة الصناعات المرشحة للولوج المكثف في أسواق التصدير والمرتبة حسب القيمة المقدرة للصادرات ، الصناعات الكيماوية والأسمدة والصناعات الهندسية والمعدنية ومواد البناء وتليها مجموعة الصناعات الغذائية والزراعية ، والملابس الجاهزة ، ثم مجموعة الصناعات الدوائية والغزل والنسيج والمفروشات المنزلية والأثاث والأخشاب والطباعة والتغليف والصناعات الجلدية ودباغة الجلود .

---

[1]) وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2012/2011 ، العام الخامس من الخطة الخمسية 2008/2007 – 2012/2011 ، القاهرة ، 2013 .

- المحور الثاني :

قوامه تنويع الإنتاج الصناعي والتوجه نحو الصناعات الحديثة مثل الصناعات الالكترونية والأجهزة الطبية والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بجانب الصناعات التي تعمق التصنيع المحلى ، مثل الصناعات المغذية للسيارات ويتطلب ذلك الاهتمام بالمراكز التكنولوجية لتطوير الصناعة وإعطاء دفعة قوية لمركز تحديث الصناعة لتفعيل تنفيذ البرامج الجديدة لخطة التحديث الصناعي بالإضافة الى الارتقاء بتقنية المعلومات الصناعية بإنشاء شبكة متكاملة للمعلومات في المجال الصناعي على المستوى القومى تقوم بتوفير خدماتها بتكلفة مناسبة .

- المحور الثالث :

يتمحور حول تبني المناهج الجديدة للتنمية الصناعية التى ترتكز على مفاهيم العناقيد الصناعية Industrial Clusters والمناطق الصناعية المتكاملة Industrial Parks والمناطق الحيوية Bioregions والترويج لهذه المناطق في إطار المشروعات المشتركة واتفاقيات التعاون الصناعي مع الدول ذات التجارب الناجحة وفي أطار منظومة التطور الصناعي العام .

- المحور الرابع :

ويتمثل في الانتشار الجغرافي المتوازن مع إعطاء أولوية للتنمية الصناعية بمحافظات الجنوب وفقاً لمقوماتها ومزاياها النسبية والتنافسية .

- المحور الخامس :

زيادة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمكملة والمغذية للصناعات الكبيرة مما يسمح بتنامي القدرة التشغيلية للقطاع الصناعي وتزايد دوره في الحد من مشكلة البطالة .

- المحور السادس :

التوجه الصناعي نحو ترشيد استخدامات الطاقة والاهتمام بالبعد الصحي والبيئى من خلال تبني عدة برامج مثل :

- **البرنامج القومى لسلامة الغذاء .**
- **برنامج ترشيد الطاقة الصناعية والتقويم الشامل لاستخدام الطاقة داخل المنشأة.**
- **برنامج التوافق البيئى.**
- **برامج التصنيع لمعدات الطاقات الجديدة والمتجددة (طاقة الرياح – الطاقة الشمسية) .**

- المحور السابع :

يتمثل في تنمية القدرات البشرية للعاملين في الحقل الصناعي من خلال اصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى والتوسع في إنشاء مراكز التدريب وتطبيق برامج الادارة الحديثة ونظم الجودة الشاملة .

الفصل الثانى

دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية المصرية خلال الفترة (1996-2011)

دراسة تحليلية للصادرات الصناعية التحويلية المصرية خلال الفترة (1996-2011)

أولا : اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية

يمكن تناول اتجاهات تطور الصادرات الصناعية المصرية فى العديد من الجوانب لعل من أهمها :

1- الأداء التصديرى للصناعات التحويلية خلال الفترة (1996-2011)

للتعرف على الأداء التصديرى للصناعات التحويلية يتم تتبع مساهمة الصادرات الصناعية التحويلية فى اجمالى الصادرات السلعية ، ومعدلات نموها خلال الفترة 1996-2011 بالإضافة إلى التعرف على مدى تغطية الصادرات الصناعية التحويلية للواردات الصناعية التحويلية وأيضا مساهمة واردات الصناعات التحويلية المصرية فى الواردات الاجمالية ومعدل نموها ، ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (1) ، حيث يتضح ما يلى :

1/1 ارتفاع نسبة مساهمة صادرات الصناعات التحويلية إلى اجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة من عام 1996-2001 حيث بلغت النسبة حوالى 29.8% فى عام 1996 ووصلت إلى 48% فى عام 2001 ، إلا أنها انخفضت خلال الفترة من 2003-2007 حيث بلغت فى عام 2003 حوالى 32.5% وتوالت فى الانخفاض حتى عام 2007 وكانت حوالى 22.1% ، إلا أنها عادت للارتفاع بشكل واضح طبقا للبيانات المتاحة خلال الفترة 2008-2011 حيث بلغت عام 2008 إلى 56.3% واستقرت عند حوالى 70% عام 2011 .

2/1 ومن ناحية أخرى يلاحظ أن متوسط نسبة صادرات الصناعات التحويلية حوالى 32.9% من اجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة 1996-2007 ، وتعتبر هذه النسبة منخفضة إذ ما قورنت بمساهمة هذا القطاع فى الصادرات السلعية الإجمالية على مستوى العالم حيث بلغت هذه النسبة 74.3% خلال الفترة 1995-2004 ([1]) ، وكذلك بالمقارنة

---

[1]) World Trade Organization, Exports of Manufactures of selected economics 1990-2004, International Trade Statistics, 2005, pp. 121-122 .

بدول مثل الهند والأردن حيث بلغت حوالى 71.5% ، 68% ، وقد بلغت هذه النسبة فى عام 2006 فى الصين حوالى 92% ، المغرب 68% ، ماليزيا 74% ، تونس 75% ، تركيا 80% فى حين كانت مصر فى نفس العام 22.01% ، ووصلت هذه النسبة فى تركيا عام 2012 حوالى 85% .

ويلاحظ أن تلك النسبة ارتفعت فى مصر خلال الفترة من 2008-2011 إلى حوالى 65% حسب البيانات المتاحة من وزارة الصناعة والتجارة .

3/1 بلغ متوسط معدل النمو للصادرات الصناعية خلال الفترة 1996-2007 حوالى 7.5% ، وهناك تذبذب فى معدلات النمو ما بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ فى عام 1997 حوالى 8.1% وانخفض ليصل فى عام 1999 إلى حوالى 9% ثم بلغ فى عام 2007 حوالى 10.5% . ويشير هذا إلى ارتفاع القيمة من 1069 مليون دولار فى عام 1996 إلى 2579مليون دولار فى عام 2007 .

ومن ناحية أخرى يلاحظ على بيانات 2005-2011 حدثت نفس حالة التذبذب فى معدل النمو للصادرات الصناعية التحويلية حيث كان 10.8% عام 2009 ثم ارتفع إلى 13.1% فى عام 2010 ثم انخفض عام 2011 إلى 8.5% ، وقد بلغ فى المتوسط خلال الفترة حوالى 8.1% .

4/1 انخفضت نسبة مساهمة واردات الصناعات التحويلية إلى اجمالى الواردات السلعية حيث انخفضت من 70.8% فى عام 1996 إلى 51.3% فى عام 2007 ، وتبلغ فى المتوسط 63.6 وهى أعلى من متوسط نسبة مساهمة صادرات الصناعات التحويلية التى تمثل حوالى 33% خلال نفس الفترة مما يشير إلى الاعتماد على العالم الخارجى فى توفير احتياجات القطاع الصناعى واعتماده على الواردات بشكل واضح وكبير .

ويلاحظ على بيانات 2008 –2011 أن نسبة واردات الصناعات التحويلية إلى اجمالى عادت لتزيد ووصل إلى 8.5% .

5/1 يلاحظ أيضا أن متوسط معدل النمو للواردات الصناعية التحويلية خلال الفترة 1996–2007 بلغ نحو 1% وهو أقل من متوسط معدل النمو لصادرات الصناعات التحويلية خلال نفس الفترة البالغ حوالى 7.5% ، أما متوسط الفترة 2008 إلى 2011 فقد بلغ معدل نمو الواردات الصناعية التحويلية فى المتوسط حوالى 5.5% بينما بلغ متوسط معدل نمو الصادرات الصناعية التحويلية خلال نفس الفترة حوالى 8.1% وهو أكبر من معدل نمو الواردات الصناعية التحويلية . وهذا اتجاه إيجابي لصالح الصادرات الصناعية التحويلية لكن لازالت هناك الكثير من التحسينات على الأداء التصديرى للصناعات التحويلية المصرية .

جدول رقم (7) :

بعض مؤشرات الأداء التصديرى لقطاع الصناعات التحويلية المصرية خلال الفترة 1996-2011

البيان السنوات	صادرات الصناعة التحويلية	واردات الصناعة التحويلية	نسبة تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية التحويلية (%)	معدل النمو السنوى للصادرات الصناعية التحويلية (%)	معدل النمو السنوى للواردات الصناعية التحويلية (%)	نسبة صاد الصناعات الت إلى اجمالى الد (%)
1996	1069	9227	11.7	–	–	29.8
1997	1260	9930	12.7	8.1	3.7	32.0
1998	1301	11328	11.5	6.4	7.1	40.0
1999	1305	10821	12.1	0.9	4.1	36.8
2000	1826	9381	19.7	11.1	0.11	39.1
2001	1567	8567	18.3	6.4	1.2-	48.0
2002	1848	7014	23.3	8.0	2.2-	39.5
2003	2000	6562	30.5	8.0	4.2-	32.5
2004	2308	7711	30.0	8.5	20-	30.1
2005	2509	10997	22.8	8.8	1.8	23.5
2006	3223	11879	27.1	9.5	2.1	23.5
2007	2579	13880	25.8	10.5	3.5	22.1
2008	14.75	47.47	29.7	–	–	56.3
2009	16.32	40.54	40.0	10.8	13.7-	70.5
2010	19.92	46.12	41.3	13.1	1.5	70.3
2011	21.56	49.96	43.7	8.5	6.5	70.0

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة ، سنوات مختلفة

جدول رقم (8)

تطور انتاج الصناعات التحويلية وفقا لأنشطتها الاقتصادية خلال الفترة 2002، يناير 2011، ديسمبر 2011

100=2002

(التغير %)

كود النشاط	النشاط الاقتصادى	يناير 2011	% 2002-2011	% متوسط التغير السنوى	ديسمبر 2011	التغير% 2002-2011	التغير % خلال ديسمبر/يناير
	اجمالى انتاج الصناعات التحويلية	137.6	37.6	4.2	150.9	50.9	13.4
15	المنتجات الغذائية والمشروبات	100.6	0.6	صفر	142.3	42.3	42.3
16	منتجات التبغ	101.2	1.2	صفر	132.9	32.9	31.7
17	صناعة الغزل والنسيج	123.9	23.9	2.7	71.2	28.8 (-)	51.7 (-)
18	صناعة الملابس الجاهزة	207.4	107.4	11.9	220.3	120.3	22.9
19	دباغة الجلود والمصنوعات الجلدية	23.4	76.6 (-)	8.5 (-)	27.1	22.9 (-)	3.7 (-)
20	منتجات الخشب والفلين (عدا الأثاث)	46.9	53.1 (-)	5.9 (-)	73.0	33.0 (-)	30.1
21	الورق ومنتجاته	206	106	11.8	166.4	66.4	39.6 (-)
22	الطباعة والنشر	155.3	55.3	6.1	191.7	91.7	36.4
24	المنتجات الكيماوية	156.10	56.1	6.2	163.5	63.5	7.4
25	منتجات المطاط واللدائن	112.9	12.9	1.4	123.1	23.1	10.2
26	منتجات معادن لافلزية (زجاج / طوبة)	207.1	107.1	11.9	237.1	137.1	30.0
27	الفلزات القاعدية (تشمل حديد وصلب)	86.7	13.3 (-)	1.5 (-)	90.9	9.1 (-)	4.2
28	المنتجات المعدنية الانشائية عدا الماكينات والمعدات	172.5	72.5	8.1	99.4	0.6 (-)	73.1 (-)
29	الآلات ومعدات ذات أغراض متخصصة	169.8	69.8	7.8	147.9	47.9	21.9 (-)
30	آلات مكتبية محاسبية وحاسبات الكترونية	163.3	63.3	7.0	63.2	36.8 (-)	100.1 (-)

تابع جدول (8)

كود النشاط	النشاط الاقتصادى	يناير 2011	التغير% 2002-	% متوسط التغير	ديسمبر 2011	% 2002-	التغير % ديسمبر/يناير

			2011	السنوى		2011	
31	الآلات وأجهزة كهربية	133.2	33.2	3.7	157.4	57.4	24.2
32	راديو وتليفزيون وأجهزة اتصالات	94.5	5.5 (-)	صفر	77.2	22.8 (-)	17.3 (-)
33	أجهـــزة وأدوات طبيـــة وقياس وتحكم	115.3	15.3	1.7	118.0	18.0	2.7
34	مركبات ذات المحركات	102.0	2	صفر	121.4	21.4	19.4
35	الآلات ومعـــدات النقـــل الأخرى	103.8	3.8	0.42	54.7	45.3 (-)	49.1 (-)
36	صناعة الآثاث	79.2	20.8 (-)	2.3 (-)	171.2	71.2	92.0
38	صـــناعة منتجـــات غيـــر مصنفة فى موضع آخر	48.7	51.3 (-)	5.7 (-)	52.1	47.9 (-)	3.4

مصادر البيانات :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، سبتمبر 2012 ، جدول رقم (6-14) .

- تم حساب نسب التغير خلال الفترة 2002- يناير 2011 ، 2002 - ديسمبر 2011 ،

- نسب التغير المئوى بين ديسمبر 2011 ، يناير 2011 ، وكذلك متوسط نسب التغير السنوى خلال 2002 - يناير 2011 .

6/1 يلاحظ من الجدول أيضا ، تزايد نسبة تغطية الصادرات الصناعية التحويلية للواردات الصناعية التحويلية خلال الفترة 1996-2007 حيث كانت 11.7% فى عام 1996 وارتفعت حتى عام 2004 وبلغت حوالى 30% ، ثم انخفضت وبلغت 25.8% فى عام 2007 .

أما فى الفترة 2008-2011 فقد بلغت 29.7% فى عام 2008 ووصل إلى 43.7% فى عام 2011 ، ورغم ذلك فتغيير هذه النسبة ضعيفة وذلك نظراً لارتفاع نسبة المستلزمات المستوردة لما يستلزم تعظيم الصادرات الصناعية وتقليل الواردات منها .

02 تطور إنتاج الصناعات التحويلية وفقاً لفروعها خلال الفترة **2002** حتى ديسمبر **2011** ، وانعكاسه على نمط الصادرات التحويلية :

يبين جدول (8) ما يلي :

01 أن اجمالى إنتاج الصناعات التحويلية قد شهدت زيادة سنوية تصل إلى 4% خلال الفترة 2002-2011 وانه في متوسط فروع الصناعة استمر الإنتاج في الزيادة برغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تلت ثورة 25 يناير حيث زاد الإنتاج بنسبة 13.4% خلال ديسمبر / يناير 2011 .

02 تباين أداء فروع النشاط المختلفة خلال 2002-2011 : حيث حققت فروع صناعية مثل الملابس الجاهزة والورق ومنتجاته ومنتجات معادن لافلزية (زجاج /طوبة) ، المنتجات المعدنية الإنشائية عدا الماكينات والمعدات والآلات والمعدات والآلات المكتبية المحاسبية والحاسبات الالكترونية والطباعة والنشر والمنتجات الكيماوية معدلات نمو سنوية تراوحت ما بين 6% حتى حوالي 12% .

03 تراجع مستويات الإنتاج في العديد من الفروع الصناعية خلال نفس الفترة أمثلة: الدباغة والمصنوعات الجلدية ، منتجات الخشب والفلين (عدا الأثاث) ، الفلزات القاعدية (الحديد والصلب) ، الأثاث ومنتجات مصنعة أخرى .

04 سجلت فروع صناعية معدلات نمو سنوية متواضعة تتراوح ما بين 1.4%- 3.7% مثل صناعة الغزل والمنسوجات، منتجات المطاط واللدائن، الآلات والأجهزة الكهربية ، الأثاث ، وأجهزة وأدوات طبية وقياس تحكم .

05 لم تسجل فروع نشاط أخرى أي نمو (إنما ثبات) في مستويات الإنتاج خلال نفس الفترة مثل المنتجات الغذائية والمشروبات ، التبغ ، الراديو والتليفزيون وأجهزة الاتصالات والمركبات ذات المحركات والآلات ومعدات النقل الأخرى .

06 يلاحظ أن تداعيات ثورة 25 يناير قد انعكست على أداء العديد من فروع النشاط الصناعي (كما توضحها مؤشرات النمو في الإنتاج ديسمبر / يناير 2011) :

أ- فبينما حققت غالبية الصناعات مثل : المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والملابس الجاهزة ومنتجات الخشب (عدا الأثاث) ، الطباعة والنشر والمنتجات الكيماوية والمنتجات المعدنية لا فلزية ، الحديد والصلب ، الآلات والأجهزة الكهربية، الأجهزة والأدوات الطبية وقياس التحكم والإنتاج من المركبات ذات المحركات وكذلك صناعة الأثاث زيادات في مستويات إنتاجها، يلاحظ فيما بعد الثورة أن صناعات مثل الغزل والنسيج والدباغة للجلود والورق والمنتجات المعدنية الإنشائية والآلات والمعدات والحاسبات الالكترونية وأجهزة الراديو والتليفزيون وأجهزة الاتصالات ومعدات النقل قد تضررت من الأحداث حيث انخفضت مستويات إنتاجها بدرجات متفاوتة .

07 يمكن تفسير ذلك في ضوء تقسيم هذه الصناعات من منظور كثافة التشغيل علي النحو التالي ([1]) :

أ- المجموعة الأولى وتشتمل على الصناعات كثيفة التشغيل وتتضمن مجموعة الغذاء والمشروبات والتبغ، الأخشاب والمنتجات الخشبية، الأثاث والملابس الجاهزة .

ب-المجموعة الثانية : وتشتمل على صناعات متوسطة الكثافة في التشغيل أمثلة الكيماويات ، الورق ومنتجاته والمنتجات التعدينية غير المعدنية .

ج- المجموعة الثالثة : وتتضمن الصناعات ضعيفة الكثافة في التشغيل وتضم الغزل والنسيج والجلود والصناعات الجلدية الأساسية بالإضافة إلى المنتجات المعدنية ، الآلات والتجهيزات .

08 وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات الغذائية ربما تأثرت بتناقص الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة للصناعة وربما يفسر ذلك لما هو معروف من نمو القطاع غير الرسمي داخل هذا الفرع الصناعي ويتفق ذلك الحدس مع النتيجة التى توصلت لها نفس الدراسة المشار إليها آنفا ([2]) من انخفاض قيمة مرونة الإنتاجية للتشغيل داخل هذا النشاط ، حيث يضم هذا الفرع قطاعاً حديثاً ينتج للسوق المحلي وللتصدير ويطبق أساليب إنتاج كثيفة رأس المال ويتفق مع معايير السلامة الصحية الدولية _ كما اشرنا من قبل) ، بينما وجد أن القطاع التقليدى ينتج للسوق المحلى ومعظم وحداته غير رسمية وتطبق أساليب إنتاج كثيفة العمل . وهذا القطاع يحتاج إلي مزيد من ولوج الاستثمارات المحلية وجذب الشركات متعدية الجنسيات الراغبة في العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصة الاستثمارات الجديدة Green field ، هذا الاتجاه ربما تعضد حديثاً مع نمو الصادرات من المنتجات الغذائية منذ عام 2002 . والمتابع للبرنامج الحكومى (الألف مصنع) خلال الفترة 2005-2011 يجد أن العديد من المشروعات داخل الصناعات الغذائية تتمتع بفرص تصديرية واعدة .

09 فيما يخص صناعة الأخشاب والأثاث فبالرغم من مساهمتها المتواضعة سواء في هيكل الصادرات (جدول (7)) أو تطور إنتاجها داخل الصناعة التحويلية (جدول (8)) إلا أنها استطاعت أن تخلق العديد من فرص العمل في المحافظات (خاصة

[1]) Naglaa El .Aehwany and Nihal El Megharbel, Employment Intensity of Growth in Egypt with a focus on Manufacturing Industries , ECES, working paper No. 130, August 2009,pp 28-32

[2]) Naglaa ,… ibid , p 28 .

في منطقة دمياط) وللأسف توضح البيانات تراجع في مستوى الاستثمار في هذه الصناعة ، ومن ثم تحتاج هذه الصناعات إلى حل العديد من مشاكلها ولعل فى قمة هذه التحديات نقص وعدم جودة المواد الخام ، ارتفاع الأسعار والمنافسة مع بعض المنتجات الآسيوية .

10 أما الصناعات الكيماوية فتعد من أهم الصناعات لارتباطها بالبترول والمتتبع لتطور هذه الصناعات يلاحظ تزايد مساهمتها في الصادرات (جدول (7)) وتطورها عبر العقد الحالى (جدول 8) وتزايد استثماراتها (وفقاُ لقاعدة البيانات المستقاة من نشرات الإنتاج الصناعي لكل من القطاعين العام والخاص بالجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء) ، وتجدر ملاحظة أن هذه الصناعات يمكن التعامل معها كمجموعتين فرعيتين وفقاً لأسلوب الإنتاج المطبق ، فالأولي : هي الكيماويات الأساسية مثل الأسمدة ، منتجات البترول والفحم وتعد هذه الصناعات ثقيلة وكثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة ، أما المجموعة الثانية فتشمل الأدوية، مستحضرات التجميل ، الصابون والأصباغ ومحضرات الدباغة (ملحق جدول (7)) الغراء ، منتجات التصوير السينمائي ، وهى صناعات بطبيعتها كثيفة العمالة ، وعلى الرغم من اختلاف أسلوب الانتاج بين المجموعتين داخل نفس المجموعة الصناعية إلا ان تقدير مرونات التشغيل ([1]) أظهرت وجود تماثل في درجة كثافة التشغيل والذي يمكن تفسيره بوجود استثمارات محلية وأجنبية داخل الصناعات البتروكيماوية وهذه الصناعات تخلق فرص عمل حتى لو كانت بطبيعتها كثيفة رأس المال ، وهذه المجموعة من الصناعات الكيماوية المنتمية إلى المجموعة الثانية تملك فرصاً تصديرية كبيرة أمثلة الأصباغ الصناعية وبعض الصناعات الصيدلانية والأسمدة .

11 فيما يخص الصناعات التعدينية غير المعدنية والتى تشتمل علي الزجاج ومنتجاته، السيراميك ، الأسمنت ، الأحجار ، والمنتجات الخزفية ، فتمثل موقعاً لا بأس به في هيكل الصادرات التحويلية جدول (7) بالرغم من تعرض حصتها للتراجع فهي تمتلك فرصاً تصديرية كامنة عالية وقد حققت معدلات عالية من نمو الإنتاج (11.9% جدول (9)) خلال (2002-2011) وللأسف تعرضت استثماراتها للتراجع في بعض السنوات (وفقا لقواعد بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) .

[1]) Naglaa, … ECES , ibid , p 29.

12 ومن الجدير بالإشارة أن مجموعة الصناعات المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية والماكينات والمعدات تضم صناعتين كثيفتى رأس المال (متضمنة الصناعات الهندسية والكهربية والالكترونية) .

ويلاحظ ان الصناعات الأخيرة تتضمن الصناعات الهندسية وبعض الصناعات المرتبطة بأجزاء السيارات التى تطبق أساليب إنتاج كثيفة العمل بدلاُ من تطبيق تكنولوجيات عالية التقنية وتملك هذه الصناعات خلق العديد من فرص العمل وباستثناء صناعة الحديد والصلب فقد حققت الصناعات الهندسية والآلات والمعدات معدلات نمو في الإنتاج لا تقل عن 4% خلال 2002-2011 (جدول (9)).

13 أما فيما يخص مجموعة صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود فمن المعروف أنها صناعات تخلق فرصاً للعمل خاصة صناعة الملابس الجاهزة ، وهناك العديد من العوامل التى ساهمت في تراجع الأهمية النسبية لهذه الصناعات (كما ذكرنا سلفاً) في ظل هيمنة مشروعات القطاع العام والمنافسة الشرسة من دول مثل : الصين وتركيا واندونيسيا فضلاُ عن العمل باتفاقية المنسوجات والملابس والتى دخلت حيز التنفيذ في يناير 2005 وقد انعكست هذه الظروف على تراجع المكانة النسبية لها في الصادرات التحويلية جدول (7) وتراجع معدلات نمو انتاجها (جدول 8) والتذبذب في مستويات استثماراتها أو تراجعها (باستثناء صناعة الملابس الجاهزة التى حققت معدلات نمو في انتاجها 11.9%في خلال 2002-2011 جدول (8) ، وقد أنهكت التطورات في إطار تطبيق برنامج الاصلاح وتزايد الخصخصة هذه الصناعات ، الأمر الذي اثر على تراجع مستوى التشغيل في القطاع العام بنسبة 27.1% في صناعة النسيج وبنسبة 96% في صناعة الملابس الجاهزة – والملاحظ أن هذا التراجع في التشغيل لم يعوضه التزايد في التشغيل في القطاع الخاص حيث لم تتجاوز الزيادة في التشغيل من خلاله 13% ([1]) وتجدر ملاحظة ان صناعة مثل الجلود والأحذية بطبيعتها صناعة كثيفة العمل وتظهر المؤشرات التراجع الشديد في نمو إنتاجها خلال 2002-2011 (جدول (8)) وإجمالاً فإن هيكل إنتاج الصناعات التحويلية واستثماراته وتشغيله وصادراته يبرز تحيزاً للصناعات المبنية علي قاعدة الموارد الطبيعية ولعل السياق السابق يؤكد ذلك من استمرار المكانة النسبية المتقدمة للصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية وحتى فى ظل تراجع صناعات تقليدية هامة (مثل الغزل والنسيج والملابس الجاهزة) الأمر

[1]) Naglaa … op cit, p.31,

الذي يدعو إلى أهمية إعادة النظر في إستراتيجية التصنيع للأخذ في الاعتبار خلق فرص عمل وتوجيه الاستثمارات للصناعات التقليدية المضمحلة وذلك من خلال سياسة صناعية تدعم أهداف التشغيل والتصدير وترتقي بمستوى إنتاجية العمل من خلال تحسين مهاراته بالتدريب والتعليم ورفع المستوى الصحي واستيعاب الأعداد المتزايدة التى تدخل سوق العمل .

14 ولعل قطاعات وأنشطة مثل الصناعات الغذائية ، المنتجات الخشبية ، الكيماويات والملابس من القطاعات المرشحة لاستيعاب المزيد من التشغيل مع ضرورة الارتقاء بمستوى الإنتاجية للعامل وتحسين جودة المنتج ومواصفات الانتاج .

03 اختلاف تطور أداء الصناعة التحويلية المصرية مقارنة بدول أفريقية أخرى

حيث يوضح تقرير اليونيدو ([1]) لعام 2011 اختلاف أداء الدول الأفريقية المختلفة ومن ضمنها مصر بدلالة مستويات ونمو متوسط دخل الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية ، حيث حققت 6 دول من 52 دولة أفريقية فى عام 1990 تتاح عنها البيانات متوسط دخل فرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية MVA Per Capita على الأقل 200 دولار ، وفى عام 2010 بلغ عدد هذه الدول التى تحقق على الأقل 200 دولار تسع دول .

وبدلالة النمو فى الصناعة التحويلية حققت 32 دولة أفريقيا نمواً سالباً فى متوسط دخل الفرد من القيمة المضافة MVA Per Capita خلال الفترة 1990-2011 مقابل خمس دول حققت نمواً يتجاوز 4% هذا التعدد والتنوع فى الخبرات يمكن أن يعكسه جدول رقم (9) .

ويشير نفس التقرير إلى أن أفريقيا شديدة الاعتماد على المصنوعات المبنية على قاعدة الموارد الطبيعية حيث تحقق افريقيا فى المتوسط ما نسبته 49% من اجمالى القيمة المضافة للصناعة التحويلية فى مصنوعات كثيفة الموارد الطبيعية مقارنة بنسبة تتراوح ما بين 20-31% للمصنوعات الكثيفة العمالة . وأهم هذه الصناعات هى الأغذية والمشروبات (بنسبة 17% ، والزجاج والمعادن غير التعدينية بنسبة 10%) ، وترتفع نسبة مساهمة الصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية إلى حوالى 34% من اجمالى صادرات الصناعة التحويلية على مستوى القارة فى عام 2008 ، وهذه النسبة تتجاوز مثيلتها فى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والباسفيك حيث تصل هذه النسب على الترتيب 34% ، 13% فى عام 2008 .

[1]) UNIDO & UNCTAD Economic Development In AFRICA, Report 2011, Fostering Industrial Development In Africa' In The New Global Environment

جدول رقم (9)

أداء الصناعة التحويلية لمصر ولبعض الدول الأفريقية والعربية

خلال 1990 ، 2010

الدول	متوسط دخل الفرد من الصناعة التحويلية 1990	متوسط دخل الفرد من الصناعة التحويلية 2010	معدل نمو متوسط دخل الفرد 90-2010	حصة الصناعة التحويلية المبنية على قاعدة الموارد فى اجمالى القيمة المضافة MVA 2009	حصة الصناعة التحويلية المبنية على الصناعات كثيفة العمالة فى اجمالى القيمة المضافة MVA 2009	حصة الصناعة التحويلية فى مجال الصناعات المتوسطة وعالية التكنولوجيا فى MVA 2009
الجزائر	179	136	1.4-	76	20	13
أنجولا	26	66	4.8	46	41	12
بوتسوانا	124	171	1.6	–	–	–
مصر	177	369	3.7	37	16	48
كينيا	49	47	0.3-	68	19	13
ليبيا	319	237	1.5-	81	8	11
موريشيوس	522	801	2.2	35	48	16
المغرب	180	246	1.6	45	30	25
نيجيريا	15	24	2.4	26	53	21
السنغال	57	54	0.3-	80	6	14
جنوب أفريقيا	551	581	0.3	52	17	31
السودان	19	34	2.8	84	9	7
تونس	253	493	3.4	51	26	22
ناميبيا	92	348	6.9	–	–	–
سيشل	692	1193	2.8	–	–	–

المصدر :

UBCTAD/UNIDO , Economic Development in Africa Report, ibid, Table (4) .

- **ووفقا للتقرير يترتب على ارتفاع هذه النسبة لصادرات الدول الأفريقية تعرضها لمخاطر التقلبات فى الأسعار العالمية فضلاً عن أن هذه القطاعات تعانى من انخفاض فى معدلات الإنتاجية وقلة التنوع فى عدد منتجاتها .**
- **كذلك تلعب العناقيد الصناعية دوراً هاماً فى بعض الدول الأفريقية أمثلة : كينيا ، غانا ، جنوب أفريقيا ([1]) ، هذه العناقيد الأفريقية تتركز فى مزيج من القطاعات تتراوح ما بين أنشطة كثيفة الموارد الطبيعية مثل صيد الأسماك إلى صناعات عالية التكنولوجيا مثل أجزاء السيارات وتصنيع أجهزة الحواسب .**

[1]) Economic Development In Africa Report. 2011, ibid , p. 24 .

- **ويرى التقرير ضرورة التغلب على المعوقات الهيكلية لتعزيز فرص نجاح التنمية الصناعية حيث تتجلى هذه المعوقات فى ضعف البنية التحتية ، وانخفاض مستوى رأس المال البشرى ، ضيق أحجام الأسواق المحلية وضعف قاعدة المنظمين ، فضلا عن ضعف قطاع النقل والاتصالات والطاقة .**
- **يتوصل التقرير إلى حقيقة مفادها أن أفريقيا بدأت فى فقد تنافسيتها فى مجال القطاعات كثيفة العمالة (خاصة فى المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية)، فبدلالة الصادرات انخفضت حصة صادرات الصناعات كثيفة العمالة من 25% فى عام 2000 إلى 18% فى عام 2008 وذلك فى مقابل ارتفاع حصة نفس الصادرات بالنسبة لشرق آسيا ودول المحيط الباسفيكى من 17% عام 2000 إلى 26% عام 2008 .**
- **ويتوصل نفس التقرير استناداً الى البيانات الموجودة فى جدول رقم (9) إلى نتيجة مفادها أن مصر ، نامبيا (*) ، سيشل وتونس تعد من الدول الأفريقية الرائدة forerunners وتمثل حالة دولة** سيشل **وضع جدير بالاهتمام حيث حققت أعلى مستوى فى متوسط دخل الفرد من القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية بمعدل نمو وصل إلى 7.7% فى 1990-2000 ولكن بنمو صناعى سالب فى 2000-2010، وتعد** نامبيا **من أعلى الدول الأربع تحقيقاً للنمو الصناعي . أما بالنسبة للدولتين العربيتين** مصر ، وتونس **فقد حققتا تقدماً فى التصنيع ، لقد استطاعت مصر التوسع فى طاقاتها الانتاجية فى الصناعات التحويلية خلال العشرين سنة الأخيرة ، ومن ثم حققت زيادة فى حصتها فى القيمة المضافة للصناعة التحويلية على مستوى إجمالى القارة الأفريقية ولديها مستوى يقارب جنوب أفريقيا فى متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية . وتواجه الدولتان تحديات تتعلق باستدامة وتحسين الأداء الصناعى بالأخذ فى الاعتبار الظروف السياسية فى شمال أفريقيا . فقد استطاعتا الدولتان تطوير قطاع الصناعة التحويلية وتحقيق تنوع نسبي فى صناعاتها بالاتجاه نحو الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا والتصدير إلى الخارج .**

وفى حالة مصر تعد الصناعات الكيماوية من الصناعات القائدة فى المجال الصناعى حيث تمثل حوالى 3/1 القيمة المضافة الكلية للصناعة التحويلية ، أما صناعات الآليات والمعدات فقد مثلت حصة متزايدة من الطاقات الصناعية التحويلية . من ناحية أخرى تمثل صادرات

(*) تعد نامبيا من الدول التى تحتوى 3/2 صادراتها على الأحجار الكريمة واللؤلؤ ومنتجات البورانيوم .

الأسمدة والصناعات الكيماوية الأخرى ما يتجاوز 10% وتحقق صادرات أجهزة التوزيع الكهربائية ما نسبته 3.5% ، ووفقاً لنفس التقرير حققت تونس تقدماً فى سياستها الصناعية نظراً لاستفادتها من القرب الجغرافى من السوق الأوروبى .

04 الهيكل السلعى لصادرات الصناعة التحويلية فى مصر

إن من أهم سمات التركيب السلعى للصادرات من الصناعة التحويلية هو تراجع الأهمية النسبية للصادرات من الصناعات الغذائية والمعادن والمنتجات المعدنية والماكينات والمعدات والمواد والمنتجات الكيمائية والمنتجات التعدينية غير المعدنية فى نهاية برنامج التثبيت ([1]) خلال الفترة (95-1999) ، أما صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فقد تزايدت أهميتها زيادة طفيفة ، أما الفترة التى تلت برنامج الإصلاح (وما بعد استقرار نتائجه) فيما بعد عام 2000 فقد شهدت تزايداً فى الأهمية النسبية لصادرات الصناعات الغذائية (حتى خلال سنوات الأزمة المالية العالمية وما بعدها) وصادرات المواد والمنتجات الكيمائية وكذلك الأجهزة الكهربية ، ولغير صالح صادرات المجموعات : صادرات الملابس الجاهزة والمنتجات التعدينية وغير المعدنية ومجموعة المعادن والمنتجات المعدنية والماكينات والمعدات .

فنلاحظ من جدول (10) استحواذ صادرات الصناعات الغذائية على 25% من اجمالى صادرات الصناعات التحويلية فى عام 2011 أما مجموعة المواد والمنتجات الكيماوية فتستحوذ على المرتبة الثانية بنسبة 20% بعد الصناعات الغذائية فى نفس العام ، أما مجموعة المعادن والمنتجات المعدنية والماكينات والمعدات فتحتل المرتبة الثانية بنسبة 18% ، أما الغزول والملابس الجاهزة والمنتجات التعدينية غير المعدنية فتصل حصتها إلى 4% كل على حدى ، من ناحية أخرى حافظت وسائل النقل على حصة ثابتة سجلت 1% عام 2013 .

أما صادرات الغزل والنسيج فقد حافظت على نسبة 5% من إجمالى صادرات الصناعة التحويلية فى عام 2011 وهو مستوى مماثل للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح عام 1995 وهو ما يشير إلى الصعوبات التى تواجه تطوير قطاع النسيج فضلاً عن تدهور إنتاجية الفدان من القطن والتنازع بين تصديره خام والطلب من قبل قطاع الغزول . ويفسر التراجع فى مكانه صادرات الملابس الجاهزة فيما بعد عام 2000 مقارنة بسنوات برنامج الاصلاح إلى إنتهاء العمل بترتيب الألياف المتعددة ومن ثم التحرير التدريجى للتجارة العالمية فى المنسوجات

[1]) منذ عام 1991 طبقت حزمة من الإجراءات الشاملة التى تقوم بموجبها الحكومة بتنفيذ برنامجا للاصلاح المالى والاقتصادى بهدف وضع أسس للنمو الاقتصادى وتخفيض معدل التضخم والسيطرة على عجز ميزان المدفوعات للوقوف على ذلك (جودة عبد الخالق ، 1998) ، الاقتصاد المصرى والدروس المستفادة من أزمة المكسيك ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصائى والتشريع ، العددان 449 ، 450 .

والملابس الجاهزة منذ 95-2005 وترتب على ذلك زيادة المنافسة التى تواجهها صادرات مصر من المنسوجات والملابس فى الأسواق الرئيسية فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ([1]) ، حيث انخفض نصيب مصر فى السوق الأول من 0.72% عام 1997 ، إلى 0.65% عام 2004 بينما ارتفع نظيره فى السوق الثانية ارتفاعاً طفيفاً من 0.5% إلى 0.66% خلال ذات الفترة .

وقد تثير دراسة الهيكل السلعى للصادرات التحويلية المصرية الشك فى قدرة استراتيجية التنمية الصناعية ([2]) على تحقيق رؤيتها الاستراتيجية وأهدافها ، حيث يستهدف فى عام 2025 وصول الاقتصاد المصرى إلى مصاف الدول النامية الرائدة فى منطقة MENA الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدلالة الأداء الصناعى واعتبارها مصدراً رئيسياً للصادرات متوسطة التكنولوجيا .

حيث ترتكز الرؤية vision للتنمية الصناعية على الاعتماد على المزايا من الموارد (متضمنة الموارد البشرية) وعلى حالة وأوضاع القدرات المحلية وتوفير محفزات التصنيع من مهارات ، الارتقاء التكنولوجى ، البنية التحتية ومستوى التكامل مع الأسواق الدولية . ويتحقق ذلك من خلال الاستفادة من مزايا الخبرات المتراكمة لدى الغير leapfrogging عن طريق مساعدة المشروعات العاملة فى مجال الصناعة التحويلية للتمتع باقتصاديات الحجم فى الإنتاج مع الاستثمارات فى المهارات والارتقاء بالجودة . ويعتمد التوجه التصديرى على انضمام المشروعات المحلية لسلاسل القيمة العالمية بحيث يصبح الهدف زيادة مستوى صادرات الصناعة التحويلية خاصة ذات مستوى التكنولوجيا المتوسطة والعالية .

ولذا تقترح الاستراتيجية مزيداً من التركيز على القطاعات التالية :

- **المعدات الهندسية والتجهيزات (المتعلقة بالطاقة المتجددة) .**
- **الالكترونيات الاستهلاكية كثيفة العمل .**
- **المكونات ذاتية الحركة أو الدفع (متعلقة بتصميم السيارات وصنعها)**
- **علوم الحياة**
- **المنتجات البيوتوكنولوجية والمعرفية (ethnic)**

---

[1]) حيث ارتفع النصيب السوقى لصادرات دولة عربية منافسة مثل تونس فى سوق الولايات المتحدة من 0.03% فى عام 1997 إلى 0.07% عام 2004 ، كما ارتفع نصيب تركيا من 11.1% إلى 15% فى سوق الاتحاد الأوروبى ، يرجى الرجوع إلى :
- هند عصام الابيارى ، تقدير المرونة السعرية للطلب على الصادرات المصرية غير البترولية (1975-2006) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص 82 .

[2]) Ministry of trade and Industry, Egypt's Industrial Development Strategy , Industry : The Engine of growth (الصناعة قاطرة التنمية) , unpublished Report .

جدول رقم (10)
الوزن النسبي صادرات جمهورية مصر العربية الفترة من 1995 وحتي 2011 وفقا لتصنيف HS
خلال المرحلتين 95-1999* ، 2000-2011**

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصناعات التحويلية	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
الصناعات الغذائية	0.22	0.24	0.21	0.18	0.19	0.15	0.19	0.18	0.18	0.19	0.20	0.18	0.24	0.21	0.25	0.26	0.25
التبغ ومنتجاته	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.01	0.01
غزل ونسيج	0.05	0.05	0.04	0.05	0.07	0.04	0.02	0.02	0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	0.03	0.04	0.05	0.05
الملابس الجاهزة	0.18	0.20	0.19	0.23	0.19	0.17	0.16	0.11	0.11	0.08	0.06	0.04	0.05	0.06	0.09	0.08	0.08
الجلود ومنتجاتها	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
الخشب ومنتجاته	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
ورق ومنتجاته	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02
المواد والمنتجات الكيميائية	0.14	0.14	0.14	0.18	0.16	0.16	0.18	0.15	0.15	0.08	0.09	0.10	0.09	0.19	0.18	0.19	0.20
المطاط واللدائن	0.02	0.03	0.04	0.03	0.08	0.04	0.08	0.05	0.07	0.08	0.10	0.12	0.12	0.07	0.05	0.06	0.06
منتجات تعدينية غير معدنية	0.04	0.05	0.09	0.08	0.09	0.23	0.10	0.20	0.17	0.24	0.19	0.17	0.15	0.09	0.12	0.09	0.08
معادن ومنتجات معدنية وماكينات ومعدات	0.30	0.26	0.24	0.21	0.17	0.17	0.22	0.25	0.26	0.28	0.29	0.33	0.31	0.25	0.17	0.18	0.18
الأجهزة الكهربائية	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.06	0.04	0.05	0.06
وسائل النقل	0.00	0.00	0.02	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.01	0.00	0.00	0.01	0.01	0.01	0.01

*** نهاية برنامج التثبيت 95-1999**
**** ما بعد أستقرار نتائج برنامج الاصلاح وما بعد الازمة المالية العالمية السنوات ما بعد 2000**

ويتلخص الهدف فى تجاوز مرحلة عمليات التجميع البسيطة نحو الارتقاء وتعظيم القيمة المضافة فى سلسلة القيمة الشاملة . وهو ما ينطوى على تحقيق زيادة فى حصة الأنشطة متوسطة التكنولوجيا فى إجمالى MVA ، وهذه الصناعات تشتمل على التكنولوجيا كثيفة المهارة والحجم فى مجال الصناعات الرأسمالية والوسيطة .

ويفترض أن يتحقق الارتقاء بمهارات العاملين المصريين من خلال إدخال نظام تدريب صناعى جديد . ويستهدف اقامة مجلس التدريب الصناعى ITC ، وتتركز الوظيفة الأساسية للمجلس فى تقدير الطلب فى الأجلين المتوسط والطويل على المنتجات الصناعية والاستناد على تقدير الطلب المبنى على المسوح فى الوحدات الصناعية العاملة . ويتم تحديد هذه الطلبات من خلال الشراكة الوثيقة مع الوحدات الصناعية ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال استثمار الروابط والعلاقات التى يقيمها اتحاد الصناعات المصرية ، لجان التنمية المحلية وأعمال مراكز الموارد التابعة للجنة تحديث الصناعة ، ويقوم مجلس الاعتماد المصرى The Egyptian Accreditation بمهام اعتماد التدريب ، وكذلك يناط بالمنظمة المصرية للمعايير Egyptian Organization for Standardization توفير تنميط وتصنيف المهن والمهارات التى تتفق مع التصنيف الدولى . وتشير الاستراتيجية إلى ضرورة إنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا وكذلك إتباع إجراءات ضرورية أخرى مثل :

- **تعزيز اعتماد منهج التدفق النقدى A cash-flow based approach فى بعض البنوك المختارة من خلال التنسيق مع البنك المركزى .**
- **تحسين إجراءات الإفلاس من خلال إجراء الاصلاح التشريعى .**
- **تأسيس خطوط ائتمان جماعية لتمويل المشروعات الجديدة فى الصناعات المتوسطة التكنولوجيا : مثل المعدات والتجهيزات الهندسية والالكترونيات الاستهلاكية كثيفة العمل ومكونات الدفع الذاتى (وقطع غيار السيارات) .**
- **توفير حوافز ملاءمة لتأسيس صندوق رأس المال المخاطر وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تنشيط سوق الصكوك ،**
- **تنشيط سوق الائتمان الحكومى الثانوى لتمويل عجز الموازنة ،**
- **كذلك تقديم أدوات السندات لزيادة السيولة وتعميق أسواق رأس المال .**

05نمط الصادرات التحويلية خلال الفترة 1995-2011

يلاحظ المتابع لتطور نصيب وأداء الصادرات التحويلية خلال 1995-2011 الآتى :

أ) أن هيكل الصادرات التحويلية المصرية خلال المرحلة الأولى لبرنامج الاصلاح 95-1999 ليس متنوعاً بدرجة كافية حيث شكلت صادرات الصناعات الغذائية والملابس الجاهزة ما نسبته 32-40% من اجمالى الصادرات الصناعية التحويلية وإذا أضفنا إليها الصادرات من المنتجات التعدينية غير المعدنية لوجدنا أن الصادرات ذات المكون من الموارد الطبيعية سواء زراعية ، معدنية قد مثلت ما يتجاوز 60% من إجمالى صادرات الصناعة التحويلية إلى الأسواق الخارجية (جدول رقم 10) . وإذا أمكننا التعويل على درجة التصنيع للصادرات كمؤشر أولى يعكس التقدم الاقتصادى لوجدنا أن حصة الصادرات من السلع الصناعية تامة الصنع لم تتجاوز 37% من اجمالى الصادرات ([1]) . أى أن التوسع فى الصادرات من المنتجات تامة الصنع لا يزال محدوداً حيث انخفضت قيمتها من 40% من اجمالى الصادرات عام 1995 إلى نحو 37% عام 1999 وتقتصر حصة الآلات والمعدات وتجهيزات النقل التى تمثل أساسى القاعدة الرأسمالية والتكنولوجية على أقل من 1% من اجمالى الصادرات خلال التسعينات ، كذلك تزيد حصة المنتجات الكيماوية من حوالى 5% عام 1990 لتسجل حوالى 8% عام 1999 وتتركز الصادرات الصناعية التامة الصنع – والتى تتعرض لاتجاه تنازلى فى حصتها من اجمالى الصادرات خلال التسعينات فى بنود صناعية متنوعة تشكل غالبيتها فى صادرات كثيفة العمل كالمنسوجات والملابس الجاهزة .

وهذا الهيكل التصديرى بشكله الحالى الأقل تنوع يحمل فى طياته مخاطر التغيرات فى الطلب العالمى وفى أسعار السلاسل السلعية وانعكاس ذلك على نمو الاقتصاد الكلى .

ب) أن النمط الحالى من أداء الصادرات التحويلية بمحتواها ، درجة تصنيعها ، وكثافة عواملها قد استمر فى الفترة الثانية ما بعد 2000 فى ظل استقرار نتائج برنامج الاصلاح وتخلل تأثيرات الأزمة المالية العالمية وحتى عام 2011 حيث لوحظ ما يلى :

- **استمرار استحواذ صادرات الصناعات الغذائية ومجموعة صادرات المواد والمنتجات الكيماوية (مشتملة على الأدوية) ومجموعة المعادن والمنتجات المعدنية والماكينات والمعدات على اجمالى صادرات الصناعات التحويلية بنسبة تتجاوز 70% فى الوقت الذى تراجعت فيه الأهمية النسبية لصادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من 23% عام 1995 إلى 13% فى عام 2011 (عام الثورة) ومع استمرار الاتجاه**

[1]) فادية عبد السلام ، وآخرون ، دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (170) ، معهد التخطيط القومى ، يولية 2003 ، ص 30- 35 .

التصاعدى الطفيف لحصة الأجهزة الكهربائية ووسائل النقل. بحيث زادت أهميته النسبية فى اجمالى صادرات الصناعة التحويلية من 1% فى عام 1995 إلى 6% فى عام 2011 .

*** إن هيكل الصادرات الصناعية التحويلية يعكس المزايا العواملية من توافر الموارد الطبيعية وعنصر العمل خاصة العمل الأقل مهارة ، وأن هذا التطور فى تناقص النصيب النسبى لحصة الغزل والنسيج والملابس فى اجمالى صادرات الصناعة التحويلية ينطوى على فقدان مصر لميزتها التنافسية فى مجال السلع الصناعية كثيفة العمل الأمر الذى يعكس اشتداد ضغوط التنافسية فى الأسواق الدولية من الدول الآسيوية ودول شرق أوروبا والتى إما تعتمد على استخدام عمالة ماهرة وأنشطة كثيفة رأس المال لإنتاج سلع عالية الجودة أو تصدر منتجات كثيفة فى العمالة غير الماهرة الرخيصة والتى نجحت سريعا فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى (الصين ، الهند ، بنجلاديش) مما يحتم على مصر أن تولى اهتماماً لزيادة إنتاجية العامل خلال التوسع فى الاستثمارات الرأسمالية وهو ما سنوضحه فى الأجزاء الأخرى من نفس المؤلف .**

ج) وتشير تحليلات احدى دراسات المعهد ([1]) وفقا لمؤشرات الميزة النسبية الصريحة أن مصر تتخصص فى الصادرات من المواد الأولية ، الصادرات المبنية على الموارد والصادرات ذات المحتوى المنخفض من التكنولوجيا وفقا لاعتبارات المزايا النسبية حيث ترتفع قيمة مؤشر الميزة النسبية لمجموعة الصادرات المعتمدة على الموارد الطبيعية . حيث لاحظت نفس الدراسة أن الصادرات أكثر تركيزاً على منتجات البترول المكررة ، الحديد والصلب ، اللفائف المعدنية الأساسية ، الأسمنت ، الزجاج ، الصناعات المعدنية . وكل هذه الصناعات ملوثة للبيئة وتخضع للمواصفات القياسية الدولية فضلاً عن الاشتراطات البيئية وتحظى هذه المجموعة من الصادرات بمنافسة شرسة من دول مثل الأردن ، المغرب . ومع ذلك فإن الوضع التنافسى النسبى للصادرات المصرية أفضل من هاتين الدولتين لمتوسط الفترة 2000-2004 ، أما مجموعة المنتجات الزراعية والمزرعية والتى تضم منتجات الصناعات الغذائية فتشير نفس الدراسة إلى أنه بالرغم من أن تقديرات المؤشرات تؤشر إلى وضع غير تنافسى لمصر خلال 2000-2004 . إلا أن التطورات الحديثة فى مجال الصادرات الغذائية فيما بعد 2005 فيشير بجلاء (كما يؤكد جدول رقم (10)) إلى تحقيق مصر وضعاً تنافسياً أفضل فى

[1]) معهد التخطيط القومى ، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (169) ، 2007 ، ص 87 – 91 ، جدول رقم (4) .

الأسواق الخارجية فى مجال الصناعات الغذائية بفضل الجهود المبذولة سواء فى مجال الالتزام بالمواصفات القياسية للجودة العالمية أو ربما للامتثال للاشتراطات البيئية .

د) أن مجموعة صادرات الصناعة التحويلية (خاصة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة) والتى خضعت لاتجاهات التراجع فى الأهمية النسبية وكما أوضحنا فى جدول رقم(4) ، فتخضع مصر فى إطارها لمنافسة اقليمية شرسة خاصة من المغرب وتونس وتركيا وهى نفس الدول التى تتمتع بإمكانيات تكاملية كبيرة مع سلاسل القيمة الأوروبية كذلك مع توقيع بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة QIZ الأمر الذى يدعو إلى الالتفات إلى كافة الوسائل لدعم الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة من خلال إعادة هيكلتها وتحديثها ، وتطبيق مواصفات الجودة العالمية والامتثال للشروط البيئية .

هـ) فى مجال التكنولوجيا المتوسطة تبرز المجموعة التصديرية الخاصة بالألياف الصناعية، الكيماويات ، مساحيق التجميل ، الأسمدة ، البلاستيك ، بعض منتجات الحديد والصلب ، وهذه الصناعات تنطوى على صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة أى ملوثة نسبيا مما يتطلب الاتفاق على تقنيات تقليص نسب التلوث الصناعى والآثار السلبية المختلفة على البيئة ، وتعد الأردن ، تونس وتركيا من أهم الدول المنافسة .

و) وفيما يخص الصادرات عالية التكنولوجيا وتضم البصريات ، أدوات القياس الدقيقة ، تجهيزات المكاتب والاتصالات والأدوية وأجهزة السينما ، فلا تتمتع مصر بأى ميزة نسبية أو تنافسية وهى الصادرات كثيفة أنشطة البحث والتطوير وهى كثيفة الابتكارات ، وهذه المجموعة تقع غالبيتها ضمن مجموعة صادرات منتجات صناعية تحويلية أخرى ولا تتجاوز حصتها 1% من اجمالى صادرات الصناعة التحويلية (جدول رقم (10)) ، ملحق رقم (1) .

ز) وفيما يتعلق بالصادرات متوسطة التكنولوجيا فهى من المجالات المرغوب فيها لكى تتخصص فيها مصر مستقبلاً ، هذه المجالات تشمل إنتاج مواتير عربات الركاب ، اللوارى، مكونات السيارات وكذلك صادرات من بنود أخرى مثل الموتورات ، التجهيزات الهندسية ، السفن والقوارب تعتبر كثيفة المهارات والتكنولوجيا والتى يمكن أن يخضع إنتاجها فى المستقبل لمزيد من التعميق الصناعى من خلال الاستفادة من مبادرات التكامل الاقليمى (السوق العربية ، أسواق دول الكوميسا) . ويعكس هيكل الصادرات التحويلية نمط تطور
إنتاج فروع الصناعة التحويلية المختلفة خلال التسعينات وحتى عام 2011.

ثانيا : التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية التحويلية والحصص السوقية فى أهم الأسواق الخارجية

يمكن تتبع التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية التحويلية والحصص السوقية فى أهم الأسواق الخارجية على مستوى كل صناعة من تلك الصناعات على النحو التالى (من خلال جداول الملحق الاحصائى) :

1- صناعة مواد البناء

تتحدد أهم أسواق صادرات صناعة مواد البناء ، حسب الجدول رقم (1) بالملحق الاحصائى، وهذا يلاحظ أن ايطاليا تأتى فى مقدمة الأسواق على مستوى السوق الخاصة بالاتحاد الأوروبى حيث تبلغ حصتها حوالى نصف الحصة الخاصة بالاتحاد الأوروبى حيث بلغت تلك الحصة 4.1 مليار جنيه عام 2008 ، 1.3 مليار جنيه تقريبا عام 2009 ، وكذلك 2.3 مليار جنيه فى عام 2012 ، 2.9 مليار جنيه عام 2011 ، 2.9 مليار جنيه عام 2012 حصة اجمالى للاتحاد الأوروبى ، 8.1 مليار جنيه عام 2008 ، 2.5 مليار جنيه عام 2009 ، 4.5 مليار جنيه عام 2010 ، 6.3 مليار جنيه عام 2011 ، 4.7 مليار جنيه عام 2012 .

- أما على مستوى الأسواق الخاصة بالجامعة العربية فتأتى السوق السعودية فى مقدمة دول تلك المجموعة حيث بلغت حصتها 2.7 مليار جنيه عام 2008 بينما بلغت الحصة السوقية الاجمالية لمجموعة الدول العربية حوالى 10.5 مليار جنيه فى نفس العام ، وكذلك عام 2009 حيث بلغت حصتها السوقية 2.5 مليار جنيه تقريبا من حصة اجمالى لهذه المجموعة العربية بلغت حوالى 11.3 مليار جنيه ووصلت عام 2010 حوالى 3.5 مليار جنيه من حصة سوقية اجمالى للمجموعة بلغت حوالى 11.8 مليار جنيه ، وفى عام 2011 بلغت حصة السعودية 3.9 مليار جنيه ووصلت عام 2012 حوالى 4.3 مليار جنيه بينما بلغت الحصة السوقية الاجمالية للمجموعة العربية حوالى 14.6 مليار جنيه .

- ثم تأتى السوق الأمريكية وهى نصيبها ضعيف نسبياً فيما يتعلق بصادرات مواد البناء ، وتأتى السوق الصينية وسويسرا وجمهورية جنوب إفريقيا كأهم أسواق لباقى دول العالم لصادرات مواد البناء (أنظر جدول رقم 1 بالملحق الإحصائى) .

2- الكيماويات والأسمدة

يأتى السوق الفرنسى كأهم سوق خارجى لصادرات الكيماويات والأسمدة حيث تبلغ الحصة السوقية 2.1 مليار جنيه من حصة سوقية اجمالية لمجموعة الاتحاد الأوروبى البالغة 10.1 مليار جنيه عام 2008 ، وبلغت الحصة السوقية للسوق الفرنسى عام 2009 حوالى 1.6 مليار جنيه من حصة سوقية اجمالية للاتحاد الأوروبى بلغت 6.3 مليار جنيه . وفى عام 2010 بلغت الحصة السوقية للسوق الفرنسى 2.7 مليار جنيه من حصة سوقية اجمالية للاتحاد الأوروبى 8.2 مليار جنيه ، وبلغت حصة السوق الفرنسى عام 2011 حوالى 3.5 مليار جنيه من حصة اجمالية سوقية للاتحاد الأوروبى بلغت 9.6 مليار جنيه عام 2011 ، وبلغت حصة السوق الفرنسى عام 2012 حوالى 3.1 مليار جنيه عن حصة اجمالى سوقية اجمالية بلغت 9.3 مليار جنيه .

وتأتى السوق المغربية كأهم سوق فى مجموعة السوق الخاصة بجامعة الدول العربية حيث بلغت الحصة السوقية المغربية حوالى 1.1 مليار جنيه عام 2011 من حصة اجمالى لأسواق المجموعة العربية 5.4 مليار جنيه ، وكذلك السوق الليبية بنفس الحصة تقريبا .

ومن الأسواق الهامة ايضا سوق الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت حصتها 1.5 مليار جنيه عام 2012 ، والسوق التركية 3.4 مليار جنيه وكذلك البرازيل (أنظر جدول رقم 2 بالملحق الاحصائى) .

3- السلع الهندسية والالكترونية

يأتى سوق المملكة المتحدة كأهم سوق فى مجموعة أسواق الاتحاد الأوروبى حيث بلغت الحصة السوقية البريطانية حوالى 1.3 مليار جنيه عام 2012 من حصة إجمالية للاتحاد الأوروبى بلغت 3.1 مليار جنيه .

يليه السوق الألمانية ، ومن ناحية أخرى تأتى السوق السعودية كأهم الأسواق فى مجموعة أسواق الدول العربية التى يطلق عليها مجموعة جامعة الدول العربية حيث بلغت الحصة السوقية للسوق السعودية حوالى 1.8 مليار جنيه عام 2008 من اجمالى حصة سوقية للدول العربية بلغت 7.5 مليار جنيه ووصلت عام 2012 حوالى 1.7 مليار جنيه من حصة اجمالية للدول العربية بلغت 8.1 مليار جنيه ، ومن الواضح أن أسواق الاتحاد الأوروبى وأسواق جامعة الدول العربية تستحوذ تقريباً الحصة السوقية لصادرات السلع الهندسية والالكترونية (أنظر جدول رقم 3 بالملحق الاحصائى) .

4- الملابس الجاهزة

تأتى السوق الأمريكية لتستحوذ على أكثر من 50% من الحصة السوقية التصديرية الاجمالى من الملابس الجاهزة ، ويبدو أن ذلك يرجع لاتفاقية الكويز تقريباً ، حيث بلغت حصة السوق الأمريكية عام 2008 حوالى 3.3 مليار جنيه من حصة اجمالية على مستوى كل دول العالم بلغت 6.9 مليار جنيه فى نفس العام ، ووصلت إلى 4.8 مليار جنيه عام 2012 من حصة اجمالية على مستوى العالم 8.6 مليار جنيه .

ثم تأتى بعد ذلك سوق المملكة المتحدة 1.2 مليار جنيه عام 2011 من حصة اجمالية لأسواق الاتحاد الأوروبى بلغت 3.5 مليار جنيه عام 2011 ومن حصة اجمالية لأسواق لدول العالم حوالى 8.1 مليار جنيه ، وباقى الأسواق وزنها ضعيف ، وبالتالى فالسوق الأمريكية والاتحاد الأوروبى يستحوذان على معظم الحصة السوقية لصادرات الملابس الجاهزة (أنظر جدول رقم 4 بالملحق الاحصائى) .

5- المفروشات

أيضا بالنسبة لصادرات المفروشات تستحوذ السوق الأمريكية على أكبر حصة على مستوى الأسواق العالمية التى تصدر إليها المفروشات المصرية ، حيث بلغت عام 2008 حوالى 853 مليون جنيه من حصة اجمالية لأسواق العالم بلغت 3.1 مليار جنيه ، وفى عام 2012 بلغت حصة السوق الأمريكية حوالى 956 مليون جنيه من حصة اجمالية بلغت على مستوى كل دول العالم التى تصدر إليها المفروشات حوالى 3.6 مليار جنيه (أنظر الجدول رقم (5) بالملحق الاحصائى) .

ومن ناحية أخرى يأتى الاتحاد الأوروبى الذى يضم أسواق ايطاليا وألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وهولندا وأسبانيا وفرنسا ، والسويد وبلجيكا واليونان والدانمارك ، فى مقدمة الأسواق التى تصدر إليها المفروشات حيث بلغت الحصة السوقية للاتحاد الأوروبى فى مجموعة حوالى 1.6 مليار جنيه عام 2008 من حصة اجمالية سوقية لدول العالم المختلفة بلغت 3.1 مليار جنيه ، وفى عام 2012 بلغت الحصة السوقية للاتحاد الأوروبى 1.8 مليار جنيه من حصة اجمالية لدول العالم 3.8 مليار جنيه (أنظر جدول رقم 5 بالملحق الاحصائى) .

6- الغزل والمنسوجات

يأتى الاتحاد الأوروبى فى مجموعة فى مقدمة الأسواق الخارجية للغزل والمنسوجات حيث بلغت الحصة السوقية 1.2 مليار جنيه من حصة اجمالية لأسواق العالم بلغت 2.8 مليار جنيه عام 2008 ووصلت 1.6 مليار جنيه عام 2012 من حصة اجمالية بلغت 4.4 مليار جنيه .

وتبرز تركيا كسوق هام للغزل والمنسوجات المصرية حيث بلغت الحصة السوقية لتركيا 1.3 مليار جنيه عام 2012 ، من حصة سوقية اجمالية لدول العالم بلغت 4.43 مليار جنيه ، (أنظر جدول رقم 6 بالملحق الاحصائى) .

7- الأثاث

ومن الجدول رقم (6) بالملحق يتضح أن أسواق الدول العربية فى مجموعة تستحوذ على معظم الحصة التصديرية للأثاث حيث بلغت عام 2008 حوالى 999 مليون جنيه من حصة اجمالية لكل دول العالم بلغت 1.4 مليار جنيه ، وفى عام 2012 بلغت الحصة السوقية لأسواق جامعة الدول العربية حوالى 1.5 مليار جنيه من حصة اجمالية سوقية لكل دول العالم بلغت 1.7 مليار جنيه ، وباقى أسواق العالم تعتبر وزنها ضعيف للغاية من صادرات الأثاث المصرية (أنظر جدول رقم 6 من الملحق الاحصائى) .

8- الحاصلات الزراعية

يستحوذ الاتحاد الأوروبى فى مجموعة على حصة بلغت 2.9 مليار جنيه عام 2008 من حصة إجمالية لأسواق العالم بلغت 7.6 مليار جنيه ووصلت حصته السوقية عام 2012 حوالى 3.1 مليار جنيه من حصة اجمالية لدول العالم بلغت 8.9 مليار جنيه .

وتستحوذ مجموعة أسواق الدول العربية النسبة الأكبر ،أى أكبر من الاتحاد الأوروبى حيث بلغت حصة مجموعة الدول العربية عام 2008 على حصة بلغت 3.1 مليار جنيه من حصة اجمالية 7.6 مليار جنيه ثم وصلت عام 2012 حوالى 4.3 مليار جنيه من حصة اجمالية بلغت 8.9 مليار جنيه لكل دول العالم ، ويلاحظ السعودية تبرز بقوة كسوق هام فى مجموعة الدول العربية ، وفى الاتحاد الأوروبى تبرز سوق المملكة المتحدة . (أنظر جدول رقم 8 بالملحق الاحصائى) .

9- الصناعات الغذائية

تأتى أسواق الدول العربية لأهم أسواق صادرات الصناعات الغذائية المصرية حيث بلغت الحصة السوقية التصديرية لمجموعة جامعة الدول العربية 5.9 مليار جنيه عام 2008 من اجمالى حصة لأسواق العالم بلغت 7.5 مليار جنيه فى نفس العام ، وبرز هنا السوق السعودى والسوق الليبى بشكل واضح . وفى عام 2012 بلغت الحصة السوقية التصديرية لأسواق الدول العربية حوالى 8.9 مليار جنيه من حصة تصديرية اجمالية لأسواق العالم حوالى 11.5 مليار جنيه .

ويأتى الاتحاد الأوروبى فى مجموعة من المرتبة الثانية بعد الدول العربية حيث بلغت حصته السوقية التصديرية عام 2008 حوالى 1.1 مليار جنيه من حصة اجمالية بلغت على مستوى أسواق العالم 7.5 مليار جنيه ووصلت حصة الاتحاد الأوروبى عام 2012 حوالى 1.5 مليار جنيه من حصة اجمالية بلغت 11.5 مليار جنيه ، ومعنى ذلك أن أسواق الدول العربية والاتحاد الأوروبى تستحوذان على معظم صادرات الصناعات الغذائية .

الفصل الثالث

اتجاهات الطلب العالمي
وتحديد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية فى مصر

الجزء الأول
اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية

أولا : هيا كل الانتاج الصناعى العالمى (الصناعة التحويلية)

تعرضت الصناعة التحويلية العالمية لتغير كبير فى دورها ووزنها النسبى فى الاقتصاد الدولى، وفى هيكلها سواء من حيث التركيب السلعى أو النطاق الجغرافى، بعد الحرب العالمية الثانية ، مروراً بالسبعينات والثمانينات من القرن المنصرم ، وصولاً إلى "ذروة العولمة" Globalization "Peak" بتوازناتها الاقتصادية الدولية الراهنة .

وحسب الأعمال البحثية الموثقة حديثا [1] ، فإن الصناعة التحويلية ، على عكس ما هو شائع فى عدد متنوع من الكتابات والتقارير الدولية ذات الصلة ، لم تفقد أهميتها المحورية فى تطور الاقتصاد العالمى ، ولن تفقده ، بالمقارنة مع ما يشار إليه من التطور الهائل فى القطاع الخدمى من الاقتصاد العالمى . فلسوف تظل الصناعة * فى الدول المتقدمة هى التى تقود الابتكار ونمو الإنتاجية ، وهى التى تقود الصادرات ، وهى التى تمهد السبيل فى الاقتصادات النامية لرفع مستويات المعيشة. وهى على كل حال قطاع متنوع جداً ، يضم العديد من الخدمات ويستخدم عديد المدخلات الخدمية ، ولكن دورها فى خلق الوظائف يتضاءل عبر الزمن مع تقدم الاقتصادات باتجاه "النضوج" أو "التكهل" Maturity .

وللتدليل على الأهمية المستمرة للصناعة التحويلية ، فإن ناتجها حقق نمواً بحوالى 2.7% سنويا فى الاقتصادات المتقدمة ، و 7.4% فى "الدول النامية الكبيرة" – من مجموعة "بريكس" خاصة – وذلك خلال الفترة بين 2000 و 2007 .

وفى حين لا تزيد مساهمة الصناعة التحويلية فى توليد القيمة المضافة الإجمالية للاقتصادات المتقدمة عن 16% (عام 2010) ولا تسهم فى العمالة بأكثر من 14% (فى نفس السنة)

---

[1]) James Manyika et.al (Mackensey Global Isntitute), Manufacturing the Future : The Next Era of Global Growth and innovation, November 2012 . (Mackensey Company Internet Site.)

*) حيثما نشير إلى كلمة "الصناعة" فإننا نعنى فى هذا السياق : الصناعة التحويلية

فإنها أسهمت بحوالى 70% من الصادرات السلعية الإجمالية (مقابل 30% للقطاعات الأخرى) ، كما قدمت 77% من إنفاق القطاع الخاص على "البحث والتطوير" . وعموماً فإنه كلما سار الاقتصاد على معراج التقدم الاقتصادى ، كلما قلّت المساهمة النسبية للصناعة التحويلية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى والتشغيل – بالمقارنة مع الخدمات – فى حين تميل أهميتها للتعاظم فى النمو لمجالات أخرى ، وخاصة الإنتاجية والابتكار والتجارة الخارجية ، حيث أسهمت فى نمو الإنتاجية فى الاقتصادات المتقدمة خلال فترة 1995–2005 بنسبة 37% (مقابل 63% للقطاعات الأخرى جميعا) ، وفى نمو القيمة المضافة – خلال فترة 2000–2010 بنسبة 20% [1] .

أما من حيث هيكل الصناعة التحويلية ، فإنه يمكن – حسب المصدر المذكور آنفاً – تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية ، تختلف فيما بينها من حيث : مدى كثافة البحث والتطوير، وكثافة العمل ، وكثافة رأس المال ، وكثافة الطاقة ، وكثافة التجارة ، وتكثيف القيمة value-density ، وهى موضحة فى الشكل التالى [2] :

[1]) مرجع سابق .
[2]) مرجع سابق .

هيكل الصناعات التحويلية في العالم عام 2010

البيان	الصناعات	مدى كثافة البحث والتطوير	كثافة العمل	كثافة رأس المال	كثافة الطاقة	كثافة التجارة	كثافة القيمة
أولاً: صناعات الابتكار العالمي الموجه للأسواق المحلية (34%من القيمة المضافة الإسمية للصناعات التحويلية في العالم فى عام 2010)	1- الكيماويات	√ (مرتفع)	منخفض	√		√	
	2-العربات ووسائل النقل الثقيل وقطع الغيار	√				√	√
	3- معدات النقل الأخرى	√				√	√
	4- الآلات الكهربائية	√				√	√
	5- الآلات والمعدات والأجهزة	√				√	√
ثانيا: النشاط الصناعى على المستوى الإقليمي (28% من القيمة المضافة الصناعة التحويلية العالمية)	1- منتجات المطاط واللدائن	إلى حد ما	إلى حد ما √		√ إلى حد ما –		
	2- المنتجات المعدنية المصنعة		√	√			
	3- الأغذية والمشروبات والتبغ		√				
	4- الطباعة والنشر		√				
ثالثاً السلع كثيفة الطاقة والموارد الطبيعية (22% مـــن القيمـــة المضـــافة للصناعة التحويلية العالمية)	1- المنتجات الخشبية		√	إلى حد ما √	√ √		
	2- تكرير البترول ، وفحم الكوك، و الطاقة النووية		–	–	√		
	3- الورق ولب الورق		–	–	√		
	4- المنتجات القائمة على المعادن	--		√	√		
	5- المعادن الأساسية						

(أ)

البيان	الصناعات	مدى كثافة البحث والتطوير	كثافة العمل	كثافة رأس المال	كثافة الطاقة	كثافة التجارة	كثافة القيمة
رابعاً : تكنولوجيات عالمية وصناعات محفزة للابتكار (9% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية)	1-الحاسبات والمعدات المكتبية 2-أشباه الموصلات والإلكترونيات 3-المعدات الطبية والبصرية والأجهزة الدقيقة	√ √ √		√ إلى حد ما -		√ √ √	√ √ √
خامساً : السلع كثيفة العمالة 1-المنسوجات والملابس والجلود . 2-الأثاث ، الجواهر (المعادن الثمينة)، الألعاب ، أخرى . (7% من القيمة المضافة)			√ كثيفة العمالة √		-	√ كثيفة التجارة √	- -

(ب)

يتبين من الشكل السابق للمجموعات الصناعية الخمسة مرتبة تنازلياً حسب الحصة النسبية فى توليد القيمة المضافة الإجمالية الإسمية للصناعة التحويلية العالمية عام 2010 ، أن أكبر مجموعة من بينها هى مجموعة صناعات الابتكار العالمى الموجّه للأسواق المحلية فى مختلف دول العالم (Global Innovation for local Markets) ، حيث تقدم 34% من القيمة المضافة الإسمية للصناعة التحويلية فى العالم ، وهى تتكون من عدة مجاميع فرعية متنوعة ، تشمل : الكيماويات بما فيها الأدوية ، ووسائل النقل على اختلافها ، والمجموعة الفرعية للآلات والمعدات والأجهزة . وتتفاوت كثافة مكّون "البحث والتطوير" R&D من صناعة إلى أخرى ، ولكنها جميعا تعتمد على تدفق منتظم للابتكارات ، وللمنتجات والعمليات الإنتاجية.

أما المجموعة الثانية من حيث الحصة النسبية فى القيمة المضافة فهى صناعات المعالجة والتجهيز (28%) وغالباً ما يتم إنتاجها وتسويقها داخل أقاليم محددة حيث لا تتم المتاجرة فيها على نطاق واسع ، وتقام بالقرب من الأسواق ومصادر المواد الأولية لتفادى تكاليف النقل المرتفعة ، ولذا يطلق عليها "صناعات التجهيز الاقليمى Regional Processing . وهى وإن كانت لا تتسم بارتفاع مكون "البحث والتطوير" ، إلا أنها مؤتمتة بدرجة عالية ، وتتراوح بين السلع الغذائية المصنّعة ، ومنتجات المطاط واللدائن ، والمنتجات المعدنية المصنّعة (مثل الهياكل المعدنية لوسائل النقل والآلات والمعدات) بالإضافة إلى صناعة الطباعة والنشر .

وتلى ذلك ، المجموعة الثالثة ، أى صناعات السلع كثيفة الاستخدام للطاقة والموارد الطبيعية Energy-/Resource intensive commodities ، وتقدم 22% من القيمة المضافة ، وتشمل كلا من صناعات الطاقة (تكرير البترول ، وفحم الكوك ، والطاقة النووية) والمعادن الأساسية (كالحديد والصلب والألومنيوم) والمنتجات القائمة على المعادن أو ما يقال لها "الصناعات المعدنية غير التعدينية" (كالأسمنت والزجاج) ، وصناعة الورق ولب الورق ، والأخشاب . وجميع هذه الصناعات "كثيفة الطاقة" ، وعالية المتاجرة highly tradable وإن كانت مرتبطة بالقرب من أسواق البيع نظراً لارتفاع تكاليف النقل.

أما المجموعة الرابعة فهى ما يطلق عليها "صناعات التكنولوجيا العالمية" Global Technology Industries (9% من القيمة المضافة) وتقع فى نطاق سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IT-C ، وتتركز فى الحاسبات والهواتف النقالة ، والأجهزة الإلكترونية ، والمكونات الإلكترونية الدقيقة . وتتسم صناعات هذه المجموعة بارتفاع كثافة "البحث والتطوير" ، وتدخل فى التجارة الدولية على نطاق واسع ، إذ تشجع "كثافة القيمة المختزنة"

على تحمل نفقات النقل الاقتصادية عبر الحدود البعيدة من مواقع الإنتاج إلى أسواق البيع فى مختلف مناطق العالم .

أما المجموعة الأخيرة فهى صناعات السلع كثيفة العمالة والداخلة فى التجارة Labor – intensive tradables وتقدم 7% من القيمة المضافة الإسمية للصناعة التحويلية العالمية ، وأبرزها المجموعة الفرعية للمنسوجات والملابس ، وتتسم بالدخول فى التجارة الدولية على نطاق واسع ، وبانخفاض تكلفة العمل ، مما يدفع إلى انتقال المصانع المنتجة إلى حيث تتوفر ميزة العمل الرخيص عبر العالم .

ملاحظات أساسية :

مما سبق يمكن استخلاص عدة ملاحظات أساسية أهمها :

1- **إن مجموعتين من بين المجموعات الخمسة ، وهما الأولى والثانية من القائمة السابقة، أى صناعات الابتكار العالمى ، وصناعات التجهيز ، تقدمان قرابة الثلثين من القيمة المضافة للصناعة التحويلية ، بينما أن المجموعتين الرابعة والخامسة (صناعات التكنولوجيا العالمية العالية ، والصناعات كثيفة العمالة) واللتين تقفان على طرفىْ نقيض من حيث المكون المهارى ، يقدمان معاً نحو 6/1 القيمة المضافة الصناعية . أما المجموعة الثالثة (السلع كثيفة الطاقة والموارد) فتقع موقعاً وسطاً ، من حيث الحصة النسبية فى القيمة المضافة العالمية للصناعة (أكثر من 5/1 بقليل) .**

2- **من حيث نمط التخصص الإنتاجى العالمى ، تحقق الاقتصادات المتقدمة الريادة فى مجموعة : (الابتكار العالمى للأسواق المحلية) حيث حققت فائضاً تجارياً بمقدار 726 بليون دولار عام 2010 ، بينما تقل تنافسيتها فى مجموعة (السع كثيفة العمالة) حيث حققت فى نفس العام عجزاً بمقدار 342 بليون دولار ، مقابل ارتفاع تنافسية الاقتصادات النامية فيها. وتتقاسم الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية (الكبيرة) مجموعة السلع كثيفة الطاقة والموارد ، ومجموعة صناعات التكنولوجيا العالمية العالية ، مع اختلاف فى درجة التعميق الصناعى والعلمى – التكنولوجى بينهما . فأين الموقع المنتظر لمصر من صيغة التخصص الإنتاجى الصناعى الدولى المذكور ؟**

بيد أن التوسع المصرى المحتمل فى المجموعة الرابعة عموماً ، والمجموعة الفرعية للإلكترونيات وأشباه المُواصلاَت خصوصاً ، يتطلب عدة شروط ، وخاصة فيما يتعلق بمكون "البحث والتطوير" ، والقدرة على الابتكار ، ومستوى تكلفة عنصر العمل .

5- وأخيراً ، نصل إلى مجموعة السلع كثيفة العمالة ، ونخص بالذكر منها : المنسوجات والملابس ، والجلود . ومن الثابت ، وفق الدراسات الموثقة ، أن مصر تتمتع بميزة نسبية وتنافسية عالية ، فى مجال المنسوجات والملابس .

ثانيا : اتجاهات الطلب العالمى الراهنة على السلع المصنّعة

يمكن تلخيص أهم الاتجاهات الراهنة المحدِّدة لهيكل الطلب على السلع المصنّعة - على المستوى العالمى – فى ثلاثة أبعاد رئيسية: تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب، انطلاقاً من نصيبها المتزايد فى الاستهلاك العالمى ، وظاهرة "تجّزؤ الطلب" ، ثم تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع . وفيما يلى نستعرضها تباعاً :

- تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب العالمى

تمثل الاقتصادات النامية ، بدرجة متزايدة ، قوة متعاظمة فى السوق الدولية ، وتندفع هذه القوة أساساً من تيار الاستهلاك . وقد اقترحت بعض الدراسات ، أن هناك شريحتين عريضتين فى المجتمع : "الشريحة المستهلكة" وتضم عدداً من الشرائح الاجتماعية الفرعية التى يتوفر لديها الدخل الكافى لاستهلاك السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية (والكمالية) بدرجات مختلفة ، و "الشريحة غير المستهلكة" التى تقع على "حد الكفاف" أو ما دونه ، بما لا يسمح باستهلاك السلع والخدمات التى تجاوز الحد المذكور .

وطبقا لبعض التقديرات فإن سكان العالم فى سنة 1950 (والبالغ عددهم 2.5 مليار نسمة) وقع منهم 0.3 مليار إنسان فقط ضمن الشريحة المستهلكة من السكان ، بينما كان 2.2 مليار نسمة خارج دائرة الشريحة المذكورة ، غالبيتهم الساحقة فى المناطق "المتخلفة اقتصادياً" من العالم حينئذ. وفى عام 2010 بلغ تعداد سكان المعمورة 6.8 مليار نسمة ، منهم 2.4 مليار إنسان فى عداد "الشريحة المستهلكة" ، و 4.4 مليار إنسان فى "الشريحة غير المستهلكة" ، وبلغ حجم الاستهلاك العالمى 38 تريليون دولار ، منه 26 تريليون دولار فى الاقتصادات المتقدمة ، و 12 تريليونا فى الاقتصادات النامية . ويتوقع فى عام 2025 أن يبلغ حجم الاستهلاك العالمى 64 تريليون دولار ، منه 34 تريليون فى الاقتصادات

المتقدمة ، و 30 تريليوناً فى الاقتصادات النامية ([1]) . أى أنه يتوقع أن تتزايد قيمة الاستهلاك فى البلدان النامية من 12 تريليون دولار عام 2010 إلى 30 تريليون عام 2025، و أن تزيد حصتها فى إجمالى الاستهلاك العالمى من أقل من 3/1 فى العام الأول إلى أقل بقليل من 2/1 فى العام الأخير. وهكذا يشهد الطلب العالمى تحولا باتجاه الدول النامية ، باضطراد ، وخاصة بالنظر إلى أنه يقدر بحلول عام 2025 أن تسهم البلاد النامية بحوالى 70% من الطلب العالمى على السلع المصنعة بالذات .

ونشير هنا بصفة خاصة إلى "الاقتصادات النامية الكبيرة" وفى مقدمتها الصين والهند ، إلى جانب روسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا ، وغيرها ، ويضاف إليها عدد مما يسمى "بالأسواق الناشئة" كما هى الحال بالنسبة لإندونيسيا وفيتنام ، وغيرهما من أسواق أصغر حجماً بالمقياس الاقتصادي، ولا ننسى أسواق عدد من الدول العربية المنتجة للبترول، وخاصة فى منقطتى الخليج والمغرب العربى .

ويقودنا ذلك إلى أهمية إعادة هيكلة التجارة الخارجية المصرية ، بما فيها تجارة الصادرات، باتجاه الأسواق النامية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ،والتى تتجه إلى استيعاب شطر متعاظم من التجارة السلعية والخدمية العالمية .
ويتمثل المدخل المناسب لإعادة الهيكلة الإقليمية للتجارة المصرية فى إعطاء أولوية للتعامل مع التجمعات الاقتصادية التى تنضوى مصر تحت عضويتها بالفعل ، وأولاها "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" فى إطار جامعة الدول العربية ، تليها "منطقة كوميسا"- السوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا - بالإضافة إلى "مجموعة الدول الثمانى الإسلامية" .

ونظراً لتعاظم المنافسة فى الأسواق الدولية ، فإنه يلزم التركيز من جانب صانع القرار للتجارة الخارجية المصرية على تسويق السلع والخدمات ذات الميزة النسبية والتنافسية المرتفعة ، وخاصة فى المجالات الصناعية المفتوحة على التجارة العالمية بطبيعتها بما فيها سلع مصنّعة لم تطرق مصر أبوابها فى العالم النامى سوى بشكل أولّىّ، مثل الأدوية ووسائل النقل .

- ظاهرة "تجزّؤ الطلب"

1- يمثل دخول البلاد النامية الموسع فى السوق الدولية ، عاملاً قوياً فى تشكيل هيكلية الطلب العالمى على السلع المصنّعة ، مع التوقع بالتحاق نحو 1.8 مليار إنسان من إفريقيا وآسيا بركب الشريحة المستهلكة العالمية بحلول عام 2025 ، تضاف إلى الزيادة المحققة فى

[1]) James Manyika et.al, Full Edition, op.cit,pp. 70-71 .

الفترة السابقة ، والتى ربما تشكلت كتلتها الرئيسية من نحو مليار إنسان فى الصين وحدها تضاعفت دخولهم خلال 12 عاماً فقط .

هذا التعداد السكانى الهائل المضاف إلى "الشريحة المستهلكة العالمية" من باطن العالم النامى يزيد بشكل جوهرى من الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية اللازمة لإشباع احتياجات ولدتها حمّى العولمة ذات المنشأ الغربي و التى أعادت تشكيل أنماط الأذواق على امتداد المعمورة، وأعادت رسم خواص تكنولوجيا الاستهلاك والإنتاج ، وأطاحت إلى غير رجعة بالاقتصادات المكتفية بذاتها والمنكفئة على ذواتها طوال آلاف السنين، وربما أطاحت معها بمعالم مستقرة لقوميات ولغات عديدة .

ومع تنامى ظاهرة "التنميط" تلك ، وُجِدَت بحكم منطق "الديالكتيك" ظاهرة أخرى مقابلة أو نقيضة ، هى "التنوع" ، مما جعل بعض المنظمات الدولية (اليونسكو) ترفع شعاراً لنشاطها الثقافى العالمى : "الوحدة من خلال التنوع" . وقد استطال التنوع عبر مساحات التفاعل الاجتماعى الظاهرة ، كما تعمّق عبر الأبعاد غير الظاهرة للتكوينات الاجتماعية ، لينتج "عودة إلى الذات" أخذت فى بعض مظاهرها صورة التعصب للانتماءات الاجتماعية الفرعية ، وذلك على مستوى الجماعة الإثنية واللغوية والتشكيلات الدينية والطائفية والمذهبية ، والتجمعات السلالية الصغيرة على مستوى العائلة والعشيرة والقبيلة ..إلخ .

وفى المحصلة ، حدثت ظاهرتان متقابلتان :

أ – إن كتلاً سكانية كبرى خرجت من قوقعة الاستعمار الذى أنتج "التخلف" إلى رحاب التحرر العام و "التنمية" ، ولكن ضمن قيود فرضتها العولمة الرأسمالية بقوانينها الرامية إلى "فتح الأسواق" عبر "التنميط" ، مما فرض زيادات هائلة فى الطلب على "سلع العولمة" ، وخاصة "السلع المعمرة" من الأجهزة المنزلية كالثلاجات وأفران الطبخ وآلات الغسل ، وأجهزة استقبال البث المرئى والمسموع، والأجهزة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة IT/C وفى مقدمتها الحاسبات المرتبطة بالشبكة العنكبوتية عبر الفضاء syper ، والهواتف النّقالة ، المدفوعة جميعاً بالتكنولوجيات عريضة النطاق وفائقة السرعة .High speed-Broad band Tec

.

ب– إن ظاهرة التأكيد على الذات ، عبر التنوع المجتمعى "اللانهائى" ، بل والمغالاة فى ذلك ، أدت إلى نوع من "تجزّؤ الطلب" Demand fragmentation ليواجه "التمايز" بين الشرائح الفرعية للمستهلكين ، مما يؤدى بالشركات المنتجة ووكالات التسويق والإعلان إلى الإمعان فى التكيف مع الأسواق المجزّأة بدلاً من التوجهات

القديمة القائمة على التجميع الإجمالى للسوق . ويؤدى هذا إلى الظاهرة الثانية فى مجال تجّزؤ الطلب .

2- توجه منتجى السلع المصنّعة إلى مقابلة احتياجات الزبائن المباشرة ، ليس فقط من خلال الميل إلى إقامة مرافق الإنتاج – كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً – بالقرب من الأسواق، ولكن من خلال إنتاج السلع الموجهة لإشباع حاجات محددة ، لجماعات اجتماعية بعينها ، فى بيئات مختلفة من حيث خصائص المحيط الطبيعى والطقس إلى خصائص المحيط الاجتماعى بملامحه المميزة فى الإطار التاريخى – الحضارى ، وتقديم المنتجات اللازمة فى الوقت المطلوب بالضبط Just-in-time ، مع ملاحظة السرعة العالية لدورة حياة المنتج فى ضوء تزايد الميل إلى استبدال سلع الاستهلاك الشخصى –مثل الهواتف النقالة والسيارات – عبر فترات زمنية أقصر بكثير عما قبل . هذا التوجه نحو الزبائن Customization أخذ يطبع عملية الإنتاج والتسويق الصناعى بطابعها ، بدءً من الخصائص المميزة للسلع الموجهة إلى الاستعمال الشخصى ، إلى الأدوية ووسائل النقل والانتقال ، وانتهاء بتصميم خطوط الطيران الإقليمية لشركات النقل الجوى العالمية .

فما دلالة تجزؤ الطلب بالنسبة لأسواق الصادرات المصرية ..؟

أ – إن دخول الكتل السكانية الجديدة من العالم النامى إلى سوق الاستهلاك العالمية، يفتح فرصاً للصناعة المصرية لتزويد الأسواق المعنية بالسلع المصنّعة الداخلة بشكل موسع فى التجارة الدولية ، وفى مقدمتها "السلع كثيفة العمل" وخاصة المنسوجات والملابس ، وكذا فى سلع (الابتكار العالمى الموجّه للأسواق المحلية) ، والتى وجدت بعض إمكانياتها التصنيعية المصرية فى وقت سابق ، وخاصة من خلال (قطاع الإنتاج الحربى للسلع ذات الاستخدام المدنى)، كالسلع المعمرة الموجهة للاستعمالات المنزلية، وسيارات الركوب الصغيرة والحافلات.

ب- ليست الفرص فقط مما يفتحها تجّزؤ الطلب العالمى ، ولكنه يطرح تحديات ، أبرزها ضرورة التحول من "الإنتاج الكبير" Mass production إلى الإنتاج القابل للتجزئة من أجل مقابلة الاحتياجات الناشئة لجماعات المستهلكين الجدد فى العالم النامى (وليست بلدان قارة إفريقيا مثل دولة البرازيل ، وهذه ليست مثل الصين أو الهند ..وفى كل منها تنوعات عديدة..)([1]).

- تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع

[1]) Ibid, p. 72 .

البعد الثالث من أبعاد التغير فى هيكل الطلب العالمى هو ذلك المتصل بتزايد أهمية الطلب على العنصر الخدمى فى الصناعة التحويلية ، ممثلاً فى جانبين :
أ – الأنشطة ذات الطبيعة الخدمية وشبه الخدمية المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج ، كالبحث والتطوير R&D والتسويق والمبيعات ، والتعبئة والتغليف ، وخدمات ما بعد البيع ودعم المستهلك ، وصيانة المعدات والأجهزة .

ب– المدخلات الخدمية المقدمة من المزوّدين والموردين والشركاء على اختلافهم ، مثل اللوجتسيات (النقل والتخزين ..الخ) وخدمات الهاتف والسفر من أجل ربط العاملين ضمن شبكات الإنتاج المدّولة ، والمصارف ، وخدمات تكنولوجيا المعلومات . ويقدر أن الأنشطة والمدخلات الخدمية تمثل ما بين 20 و 25% على الأقل من الناتج الصناعى التحويلى .غير أن أكثر المجموعات الصناعية اعتماداً على الخدمات والمدخلات الخدمية هى مجموعة صناعات (الابتكار العالمى الموجّه للأسواق المحلية) وأغلبها "السلع الرأسمالية والمعمرة" من الآلات والأجهزة على اختلافها ، ووسائل النقل ، حيث تمثل أعمال الصيانة و "خدمة العملاء" جانباً مهماً من النشاط الصناعى بالمعنى الواسع؛ ويقدر أن أعمال الخدمات بصفة عامة، بما فيها الصيانة ، تمثل نحو 50% من إيراد العمليات فى مجال الطيران مثلاً ، وأكثر من 30% فى مجال السيارات ، ونحو 20% من الآلات الصناعية والأجهزة الطبية ومعدات الاتصال ([1]).

ويتجلى بروز العنصر الخدمى فى مواجهة عنصر الإنتاج السلعى بالمعنى المحدد فى النشاط الصناعى ، أكثر ما يكون وضوحاً، فى مجال التوظف (العمالة والتشغيل) . وقبل أن ننتقل إلى هذا الجانب ، نشير إلى الدلالة المتعلقة بالأهمية المتزايدة للعنصر الخدمى فى النشاط التصنيعى بالنسبة للصناعة المصرية وصادراتها إلى العالم الخارجى ، وذلك بصفة خاصة من حيث :

1. **أهمية عنصر "البحث والتطوير" كعامل حاسم فى تنمية القدرة على الابتكار.**
2. **أهمية "خدمات ما بعد البيع" و "دعم المستهلك" ، وخاصة فى القطاع الفرعى لصناعة الأجهزة المنزلية والآلات الصناعية ([2]) .**
3. **أهمية خدمات الصيانة والإصلاح للحفاظ على العمر الطبيعى للمعدات ضمن "دورة حياة المنتج" .**

---

[1]) Ibid, p.74 .

[2]) أنظر :
- د. محمد عبد الشفيع عيسى (الباحث الرئيسى) ، خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية ، بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 205 ، معهد التخطيط القومى ، أكتوبر 2007 .

وهذه الجوانب الثلاثة مفتقدة إلى حد كبير فى النشاط الصناعى المصرى بوجه عام .

ثالثا : التجارة الدولية والمصرية فى السلع المصنّعة : نظرة مقارنة

1- الصادرات

تكشف بيانات التجارة الدولية (من واقع قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – أنكتاد- فى موقعها على شبكة الانترنت) ([1]) والمقابلة بينها وبين بيانات التجارة الخارجية المصرية (من واقع البيانات المنشورة للبنك المركزى فى موقعه على الإنترنت) ([2]) – عن مجموعة من الحقائق الرئيسية التى نعرضها فيما يلى ، بادئين فى هذا المبحث بالصادرات الصناعية على أن يتلوه مبحث خاص بالواردات .

الصادرات الصناعية العالمية

1- **تمثل المصنوعات معظم الصادرات السلعية على المستوى العالمى، بمعنى أن قيمة الصادرات من السلع المصنّعة تشكل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية العالمية من كافة المنتجات . فقد بلغت القيمة الكلية للصادرات العالمية فى عام 2011 ، حوالى 18 تريليون دولار أمريكى ، وبلغت قيمة صادرات السلع المصنّعة نحو 11.5 تريليون دولار ، بنسبة 64% تقريباً ، أى ما يلامس حاجز الثلثين ، مقابل أقل من 7 تريليون دولار للسلع الأولية بما فيها الوقود . ويؤكد ذلك ما سبقت الإشارة إليه من أن منتجات الصناعة التحويلية تمثل معظم الصادرات السلعية الكلية للاقتصادات الصناعية المتقدمة (70%) وتصل فى بعض الحالات إلى 80%، وهى حالة ألمانيا .**

2- **إن أكبر فئة سلعية من الصادرات الصناعية العالمية هى (الآلات والأجهزة ووسائل النقل) إذ تبلغ قيمتها 5.8 تريليون دولار ، بنسبة تجاوز 50% من الإجمالى ، وهى – كما سبقت الإشارة – إحدى المجموعات الفرعية ضمن المجموعة الصناعية الرئيسية التى أطلق عليها "معهد كينزى العالمى" (صناعات الابتكار العالمى الموجهة للأسواق المحلية) ، وتليها الفئة المفردة للمنتجات الكيماوية (1.9 تريليون**

---

[1]) See :
UNCTAD STAT :
- Tables & Indicators, Values and Shares of Merchandise Imports .
- Merchandise Trade Matrix, Detailed products, Imports .
- Merchandise Trade Matrix, product Groups, Exports in thousands of Dollars , 2011 .

[2]) Central Bank of Egypt (Internet Site) .

دولار) وهذه أيضا تمثل مجموعة فرعية ضمن المجموعة الصناعية الرئيسية السابقة ، تليها فئة " المنسوجات والملابس" بقيمة 807.4 مليار دولار .

3- من حيث تقسيم الصادرات العالمية حسب كثافة عوامل الإنتاج ومستوى التكنولوجيا، فإن قاعدة البيانات الإحصائية للأنكتاد تقسم القيمة الكلية (11.5 تريليون دولار) إلى أربع فئات سلعية :

أ - السلع كثيفة العمل والموارد الطبيعية (لعل أهمها "المنسوجات والملابس ، من جهة أولى ، و "الحديد والصلب" من جهة ثانية) وتبلغ قيمة صادراتها 1.6 تريليون دولار بنسبة 14% تقريبا من الصادرات السلعية العالمية .

ب- السلع ذات المستوى المنخفض من المهارة والتكنولوجيا (1.2 تريليون دولار) بنسبة 10.4% تقريبا .

ج- السلع ذات المستوى المتوسط من المهارة والتكنولوجيا (3.8 تريليون دولار) بنسبة 33% .

د- السلع ذات المستوى المرتفع من المهارة والتكنولوجيا (4.4 تريليون دولار) بنسبة 38.2% .

أهم الدلالات للاقتصاد المصرى والصادرات

يمكن استخلاص الدلالات الآتية بالنسبة للاقتصاد المصرى والصادرات المصنّعة :

1- الدور المؤثر للصناعة التحويلية فى قوة وتماسك بنية الصادرات بصورة مستدامة على المدى الطويل. ويشير هذا إلى أهمية رفع نصيب السلع المصنّعة من إجمالى الصادرات السلعية المصرية ، وهو الذى لم يزد خلال فترة 2011/2002 عن 46.5% في المتوسط([1]) ، مقابل 70-80% فى الاقتصادات المتقدمة كما سبقت الإشارة . بل ويلاحظ أن نسبة الصادرات المصنّعة من اجمالى الصادرات المصرية قد تناقصت فى الأعوام الأخيرة بالذات ، وخاصة فى أعقاب أحداث ثورة 25 يناير 2011 ، فقد بلغت القيمة الكلية للصادرات السلعية المصرية – حسب التقديرات الأولية للبنك المركزى المصرى لعام 2012/2011 نحو 20.4 مليار دولار ، واستأثرت صادرات البترول الخام ومنتجاته المكررة بمبلغ 13,129 مليار دولار بنسبة 65.6% من الاجمالى ، مقابل 6.8 مليار دولار تقريبا للصادرات "غير البترولية" شاملة سلعاً أولية أخرى هى : الحبوب (157 مليون دولار) ، والقطن

[1]) د. اجلال راتب وآخرون :
الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (240) ، يناير 2013 ، ص 80 .

(135 مليون دولار) وباستنزالهما تكون القيمة المتبقية 6.5 مليار دولار تقريبا للسلع المصنّعة بنسبة 32.5% تقريبا من اجمالى الصادرات ، بل وأقل من ذلك ، فى حال تم خصم قيمة الصادرات من الخامات المعدنية (الحديد والألومنيوم والنحاس) والداخلة فى التقدير الإجمالى للبنك المركزى للفئة السلعية (المعادن ومنتجاتها) .

2- إن السمة الغالبة على الصادرات المصنّعة المصرية هى "السلع كثيفة العمل والموارد الطبيعية" ، والتى لا تزيد نسبتها فى الصادرات العالمية – كما رأينا – عن 14% بينما بلغت قيمتها ونسبتها فى مصر فى الفئتين الممثلتين لها كالتالى:

- غزول ومنسوجات قطنية ومنسوجات أخرى (كالألياف التركيبية) وملابس جاهزة وأغطية الأرضيات المنزلية . 1800 مليون دولار
- المعادن الأساسية ومنتجاتها 1700 مليون دولار

وتكون الجملة الفرعية لهاتين الفئتين 3500 مليون دولار ، تمثل 51% من السلع غير البترولية ، وباستنزال صادرات الخامات المعدنية، كما أشرنا، تكون النسبة أقل من ذلك قليلاً.

ولنا أن نفترض أن النسبة المتبقية من الصادرات المصنعة (49%) تشمل فى الشطر الأكبر منها سلعاً ذات مستوى منخفض من المهارة والتكنولوجيا وذلك فى إطار الفئات السلعية الثلاثة المتبقية وهى :

أ – الكيماويات بقيمة 2617 مليون دولار ، يقع أغلبها فى فئة الأسمدة (854 مليون دولار) ، والكيماويات العضوية وغير العضوية (750 مليون دولار) بينما يقع أقلها فى فئة (الأدوية) بقيمة 366.4 بليون دولار، ويفترض أن تمثل مستوى أعلى من المهارات والتكنولوجيا .

ب- الآلات والمعدات والأجهزة ، بقيمة 744.2 مليون دولار، ويتم النشاط الصناعى فيها على مستوى "التجميع" وليس التصنيع الأساسى للمكونات والأجزاء ، حيث يتم استيرادها مفردة أو مفككة قصد "التركيب" .

ج- وسائل النقل (سيارات الركوب ، مركبات أخرى..) بقيمة 277.3 مليون دولار، وهذه أيضا يتم النشاط الصناعى فيها على مستوى التجميع فقط ، إلى حد كبير.

.. هذا ، ويلاحظ بطريق المقابلة – كما سبقت الإشارة – أنه لا تزيد نسبة السلع ذات المستوى المنخفض من المهارة والتكنولوجيا فى بنية الصادرات العالمية عن 10.4% مقابل 71.2% للسلع ذات المستوى المتوسط والمرتفع من المهارة والتكنولوجيا .

ويؤكد ذلك أهمية التركيز على رفع مستوى الصادرات المصرية من حيث درجة التصنيع ، ومن حيث المكون المهارى وكثافة العنصر التكنولوجى المتطور.

2- الواردات

تتضمن قاعدة البيانات الإحصائية للأنكتاد ، كل ما يتعلق بالواردات العالمية ، ونختار من بينها ما يلي ، مع المقارنة مع ما يلزم من الحالة المصرية :

أولاً : من حيث الحجم الكلى والتركيب السلعى

بلغت قيمة الواردات العالمية من المنتجات المصنعة عام 2011 نحو 12.3 تريليون دولار، وهو ما يوضح أهمية الطلب العالمي المستمد من تزايد الاستهلاك، كما أسلفنا . ويقع تركيزنا في هذا المجال على فئتين من الواردات العالمية ، نرى أن لهما أولوية في مجال التوسع التصديري للسلع المصنعة من وجهة النظر المصرية : فئة الغزول والمنسوجات والملابس ، وفئة الآلات والمعدات والأجهزة، ونتناولهما تباعاً :

1- الغزول والمنسوجات والملابس

أ- القطن وغزوله : قبل أن ندلف إلي الفئة السلعية المركبة للغزول والمنسوجات والملابس ، نشير إلى إن الواردات العالمية من القطن – أهم الألياف الطبيعية في العالم – بلغت قيمتها 16.7 مليار دولار تقريباُ . وتصدر مصر قطناً (حسب البيانات الأولية للعام 2012/2011) بمبلغ 135 مليون دولار، بالإضافة إلى غزول قطنية بقيمة 212.3 مليون دولار. ورغم الضآلة النسبية لهذه القيمة ، فإنها تأتى من تصدير " القطن طويل التيلة " ذى الجودة العالية ، وصاحب الطلب النوعي المميز على المستوى العالمي (Egyptian Cotton) . هذا بينما تقوم مصر باستيراد القطن الخام قصير التيلة ومتوسط التيلة ، والذي تقوم عليه الغزول السميكة التى تتواءم مع اتجاهات الإنتاج والاستهلاك العالمي السائدة ، وتتفق مع طبيعة آلات الغزل والنسيج التى صممتها وصنعتها الشركات عابرة الجنسيات ، لتتفق مع الحاجة الى القذف بتيار السلع اللانهائي من المنسوجات والملابس ، في أقصر فترة زمنية ممكنة ، للوفاء باحتياجات الاستهلاك المتعاظمة لسكان المعمورة .

وقد استوردت مصر فى هذا المجال كميات من القطن الخام في عام 2012/2011 بقيمة 51.8 مليون دولار ، وغزولاً أو خيوطاً قطنية بقيمة 151.3 مليون دولار ، لتكون القيمة الإجمالية للقطن وغزل القطن المستورد 203.1 مليون دولار . ورغم أن القيمة الكلية للصادرات من القطن الخام وغزول القطن (347.3مليون دولار) تفوق قيمة الواردات بفائض مقدر بمبلغ 138.2 مليون دولار ، إلا أن تصدير القطن

الخام وغزوله يفقد مصر قيمة مضافة محتملة أكبر ، وذلك في حالة ما إذا كان يتم تصنيع القطن طويلة التيلة محلياً وتصديره نسيجاً وملبساً الى الأسواق الأجنبية ، حيث يمكن احتجاز جانب مميز من السوق "للقطن المصرى" بحكم آلية تجزئة الأسواق التى أشرنا إليها آنفاً في معرض معالجة تغيرات الطلب العالمي .

ب-المنسوجات : لو استعادت مصر مكانتها في مجال إنتاج القطن طويل التيلة واستردت المساحات المحصولية المفقودة لأسباب متعددة أدت إلى انخفاض المساحة المزروعة وعدم نمو الإنتاجية بالمعدلات المحتملة ، فإنه يمكن توسيع الطاقة الإنتاجية للمنسوجات والملابس الجاهزة ضمن مزيج يتآلف نسبياً مع التوجهات العالمية القائمة على توليفة معقدة من الألياف الطبيعية (من القطن والصوف والحرير) والألياف المصنعة من كل من الألياف التركيبية Synthetics والألياف السيليولوزية Cellulosics بحيث تحصل مصر على نصيب معقول من السوق العالمية المتسعة الى حدود مفتوحة.

ويشار في هذا السياق الي أنه، عدا صادرات القطن الخام والخيوط المغزولة ، فإن مصر (حسب بيانات 2012/2011) صدرت منسوجات قطنية بقيمة 576.1 مليون دولار ، وملابس جاهزة بنحو 739.1 مليون دولار ، وأليافاً تركيبية بقيمة 181.9 مليون دولار ، بالإضافة إلي أبسطة (سجاجيد) وأغطية أخرى للأرضيات بقيمة 170.2 مليون دولار ، لتكون القيمة الإجمالية للمنسوجات والملابس الجاهزة المصدرة 1667.3 مليون دولار . وباستنزال قيمة الملابس تكون قيمة المنسوجات 928.2 مليون دولار.

فأين هذا من الأحجام الكبرى للطلب العالمي على المنسوجات والملابس ؟ فقد رصدنا من واقع البيانات التفصيلية من " الأنكتاد " واردات عالمية بقيمة تقارب 228.5 مليار دولار من بعض الفئات الفرعية للمنسوجات والتى يمكن للصناعة المصرية أن تنافس فيها ، كما لا تزيد نسبة الصادرات المصرية من المنسوجات الى الصادرات العالمية المرصودة للفئات السلعية ذات الصلة عن 3.9% تقريباً ، وهذه النسبة يمكن زيادتها إلى حدود أعلى بكثير ، نظراً لارتفاع الميزة النسبية والتنافسية للمنسوجات والملابس المصرية .

2- الآلات والمعدات والأجهزة (عدا وسائل النقل)

تبلغ قيمة الواردات المصرية من هذه الفئة السلعية (كتقدير أولى لعام 2012/2011) 5800 مليون دولار منها – على سبيل المثال – 483 مليون دولار للفئة السلعية الخاصة بأجهزة

استقبال البث الإذاعي والتلفزيوني ومعدات الإرسال والاستقبال الهاتفية ، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الواردات العالمية المقدرة بنحو 600 مليار دولار لهذه الفئة السلعية. ولكن ارتفاع قيمة الواردات العالمية تشير إلي إمكانيات جّد واسعة لاستقبال سلع مصرية مصدرة لو أمكن توسيع طاقتها الإنتاجية إلى الحدود القصوى وبناء قدرات إنتاجية جديدة ، حيث لا تزيد الصادرات المصرية من السلع المجّمعة على كل حال – عن 744.2 مليون دولار ، تتضاءل نسبتها لإجمالي الطلب العالمي (المقدر بقيمة الواردات) إلى حدود 1.2% .

بيد أن هذا يشير إلى نقطة بالغة الأهمية ، نناقشها لاحقا ، وتتعلق بتوفر الطلب المحلى على المنتجات المستوردة من الفئة السلعية محل البحث (5800 مليار دولار بما يعادل أكثر من 40 مليار جنيه حسب سعر الصرف المقدر حالياً بنحو 7 جنيهات للدولار الأمريكي الواحد) وهذا ما يعرف باحلال الواردات – فما الضير من البحث فى إمكانية البدء بإنتاج شطر متزايد من السلع التى تحل محل الواردات من هذه الفئة – وغيرها ؟
وينقلنا هذا إلي ضرورة بناء مزيج فعال لسياسة تجارية نشطة تجمع بين إحلال الواردات وتطوير الصادرات، كما سنرى.

ثانياً : من حيث التوزيع الجغرافى والإقليمى :
لوحظ من بيانات الواردات العالمية المصنعة وغير المصنعة (عام 2011) البالغة قيمتها نحو 18.4 تريليون دولار أنها توزعت على النحو التالي :

***الاقتصادات المتقدمة 10.5 تريليون دولار**
*** الاقتصادات النامية 7.3 تريليون دولار**
*** ،، الانتقالية 0.6 تريليون دولار**

ويتضح من ذلك أن الاقتصادات النامية باتت تشكل سوقاً قابلة لاستيعاب أكثر من 7 تريليون دولار ، وخاصة منطقة شرق آسيا التى أخذت وحدها 3.2 تريليون دولار تقريباً ، مقابل 1.2 تريليون دولار لمنطقة جنوب شرق آسيا ، و 831 مليار دولار لمنطقة غرب آسيا التى تقترب في التعريف من " الشرق الأوسط ".
وقد نالت إفريقيا 562 مليار دولار وأمريكا الجنوبية 585 ملياراً بمجموع يزيد عن1.1تريليون دولار .

وهذا مما يؤكد اهمية إعادة توجيه مسارات الوصول للصادرات المصرية ناحية القارات الثلاثة لإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بدءً من المنطقة العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا ، بدلاً من الوضع الحالي التى تستحوذ فيه أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على القسم الأكبر من الصادرات المصرية .

ويدعونا عجز الميزان التجاري ، وما يصاحبه من عجز متزايد في الموازنة العامة ، وكذا تزايد أعباء الديون الخارجية والداخلية ، إلى أهمية التفكير في سبل حقيقية لتخفيف العبء عن هاتيك الموازين ، من خلال تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة ، للارتفاع بمستواها من الحد الفعلي إلى الحد المتاح ثم إلى الحد الأقصى مستقبلاً ، ورفع مستويات الإنتاجية ، بمعدلات متزايدة عبر الزمن ، بهدف إنتاج شطر متزايد من بدائل المستورد ، وفق مخطط استراتيجي لإحلال الواردات الانتقائي. ونشير هنا إلى أهمية التركيز على قطاعات مختارة في الاحلال محل الواردات ، وتوسيع دائرتها باضطراد ، مع السعي إلى موازنة التصنيع بالزراعة وبالخدمات العلمية التكنولوجية ، وخاصة من أجل اللحاق بتيار " اقتصاد المعرفة " القائم على الابتكارات ، انطلاقاً من فروع صناعية رائدة في مقدمتها الصناعات الإلكترونية، ومع العمل على الانتقال المبرمج من المرحلة الأولى لإحلال الواردات في السلع الاستهلاكية والمعمرة ، إلى المرحلة الثانية للإحلال محل ورادات السلع الوسيطة والرأسمالية .

ويثور التساؤل على المستوى العام : ما هي القاعدة الحاكمة لاختيار قطاعات إحلال الواردات في المجال الصناعي ؟
نقترح هنا القاعدة القائمة على مقارنة قيم الصادرات السلعية بقيم الواردات السلعية في الفئات السلعية المختلفة للمنتجات المصنعة ، لحساب معاملات تغطية الصادرات للواردات، ومن ثم تحديد الفئات الأكثر تعرضاً للعجز، والمرشحة بالتالي لإمكان إدراجها في قائمة صناعات إحلال الواردات في المرحلة الأولى، والتى يتعزز اختيارها من خلال إعطاء أوزان نسبية معينة للمتغيرات المرتبطة بإمكانية التوسع الصناعي في القطاعات المختارة ، ومرونة الطلب المحلي الدّخْلية والسعرية.. الخ .

وفيما يلي نقدم مقارنة بين قيم الصادرات والواردات المصرية المصنعة في عدد من الفئات السلعية وفق البيانات الأولية من البنك المركزى المصرى لعام 2012/2011 وذلك في البيان التوضيحي التالى :

مقارنة الصادرات والواردات المصنعة المصرية لعام 2012/2011(بالمليون دولار)

الفئة السلعية	الصادرات	الواردات
1- القطـــن ومنتجاتـــه ومنســـوجات أخـــرى، والملابس الجاهزة ، منها : * منسوجات قطنية * ملابس جاهزة * آلياف تركيبية	1935.1 576.1 739.1 181.9	2770.6 735.5 994.0 717.1
2- الكيماويات ، منها : • أدوية • كيماويـات عضـوية وغيـر عضوية وكربون	2617 366.4 750.5	5497 2289.2 2034.5

3- الأجهزة والآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها ، منها : *محركات ومولدات كهربائية ومحولات وأجزاؤها. *أجهزة منزلية ذات موتورات كهربائية. * أجهزة تكييف الهواء * ثلاجات منزلية ومجمّدات (ديب فريزر) * أجهزة تليفزيون وراديو ومعدات إرسال واستقبال هاتفية * حاسبات وبرامج جاهزة	744.2 42.0 186.7 57.2 18.1 71.5 160.9	5800 1027.2 712.2 226
4- المركبات والسيارات ووسائل نقل أخرى	277.3	4240.2
5- المعادن الأساسية ومنتجاتها(الحديد الصلب ، الألومنيوم ، النحاس) ، منها : * حديد وصلب ومنتجاته	1704.6 748.4	5442.4 3668.4

المصدر : Central Bank of Egypt, Internet Site .

تكشف الأرقام السابقة أن هناك فجوات واسعة متفاوتة بين الصادرات والواردات على النحو الآتي :

1- تبلغ نسبة تغطية الصادرات للواردات في فئة (القطن ومنتجاته ومنسوجات أخرى وملابس جاهزة) خلال العام محل البحث (2012/2011) نحو 70% ، ولكن أوسع الفجوات تقع في الفئة الفرعية للألياف التركيبية إذْ تبلغ النسبة 25.3% . ويعنى هذا إمكانية تحقيق إحلال واردات في مجال الألياف التركيبية، بافتراض توافر الشروط الأخرى الضرورية على جانبي العرض والطلب .

2- تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات فى (الكيماويات) 47.6% ، ولكن أوسع الفجوات تقع في مجال الأدوية حيث تبلغ النسبة 16% فقط ، حيث يوجد (إحلال واردات كامن) يمكن إخراجه الى حيز التحقق مع توفر الاشتراطات الضرورية .

3- تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات في فئة (الأجهزة والآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها) نحو 12.8% مما يرفع مستوى التوقع لإحلال الواردات الكامن الي حدود بالغة الارتفاع ، وخاصة في فئة المعدات الكهربائية (موتورات ومولدات ومحولات وأجزاؤها) حيث كانت النسبة ضئيلة جداً (4%) .

4- فى فئة (وسائل النقل) بلغت النسبة محل البحث 6% فقط مما يرفع ضرورة وإمكانية إحلال الواردات المحتمل إلي حدود مرتفعة ، من خلال التصنيع المحلى لوسائل النقل ، بدء من مشروع " تصنيع سيارة مصرية " (علي غرار السيارة الهندية " مثلاً) . وقد جاءت البشرى أخيراً من معاودة العمل على إحياء نشاط (شركة النصر لصناعة السيارات) في منطقة " وادى حوف " قرب حلوان ، تحت إشراف وزارة الدولة للإنتاج الحربي ، والتى تدير تاريخياً عدداً من أهم الشركات في مجال التصنيع الأساسي والتجميعى للسلع الرأسمالية والإلكترونيات ، والإنتاج المتطور في مجال المنتجات الكيماوية .

5- في فئة (المعادن الأساسية ومنتجاتها) تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات 31% تقريباً ، وهي نسبة ترشح هذه الفئة لإحلال واردات ممكن ، وتتمثل أوسع الفجوات في الفئة الفرعية للحديد والصلب ومنتجاته ، حيث بلغت النسبة 20.4% ، وبذا تبدو أهمية التوسع في الإنتاج المحلى للحديد والصلب للاستغناء عن الواردات من المصادر الأجنبية . ولكن هذه المسألة لابد أن يحوطها حذر شديد ، بفعل الخشية المستحقة من تجدد النزعة الاحتكارية في تلك الصناعة ، مع ما يتطلبه ذلك من ضرورة تعديل قانون " حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية " – القانون رقم 3 لسنة 2005 – وتطبيق قواعد عادلة للضريبة والدعم ، خاصة دعم الطاقة في هذا المجال المتّسم بارتفاع كثافة استهلاك الغاز الطبيعي بالذات .

.. من العرض التحليلي السابق ، تظهر أمامنا إمكانية الدخول في إحلال الواردات الانتقائي – كمرحلة أولى وعلى سبيل الأولوية – في الصناعات الآتية ، بشرط مراعاة ما يلزم من المتغيرات الأخرى ، داخلياً وخارجياً :

1- الألياف التركيبية 2- الأدوية

3- المعدات الكهربائية 4- السيارات 5- الحديد والصلب

نظراً لأهمية بناء سياسة متكاملة للتجارة الخارجية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق مزيج متجانس من " إحلال الواردات " و " تطوير الصادرات " ضمن إستراتيجية شاملة للتجارة ، في إطار إستراتيجية تنموية أشمل .

الجزء الثانى
تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية

يهدف هذا الجزء إلى التوصل إلى محددات دالة عرض الصادرات المصرية من الصناعة التحويلية ، هذه المحددات تشتمل على تأثير برامج مساندة الصادرات التحويلية التى قدمت علي مستوى الفروع المختلفة للصناعات التحويلية بالاعتماد على تقسيم الصادرات نظام HS لتغطية الفترة 1996-2011. وكذلك تأثير التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى والاستثمار وكذلك تأثير التطورات فى الطلب المحلى وغيرها من الآثار الموسمية والاتجاهية فى مستويات الانتاج الصناعى .

وبالنظر إلى حقيقة أن حصة مصر من إجمالي الصادرات العالمية قد سجلت 0.17% في عام 2010-2011 فإن يبدو منطقياً أن نفترض أن صادرات الصناعة التحويلية المصرية تواجه منحنيات طلب مرن مرونة لا نهائية (حيث سجلت الأسمدة حصة قدرها 1.95%،والخضروات الطازجة والمصنعة 1.48%، وسائل التوزيع الالكترونية 0.74% ، النحاس 0.45% ، والمفروشات 0.45% من اجمالى الصادرات العالمية لنفس البند ([1]) هذا الاطار من التحليل يقوم على افتراض نموذج التجارة التقليدية Traditional Trade model دون تمايز في المنتج no Product differentiation ومن ثم ففي ظل الخضوع لاقتراض مفهوم الدولة

[1]) UN, UNCTAD : HANDBOOK OF StASTISTICS, MANUAl, 2012, Table 3.3.D, P.179 .

الصغيرة ، وعدم وجود تمايز في المنتج يصبح اهتمامنا الرئيسي هو تقدير دوال عرض للصادرات المصرية من الصناعات التحويلية .

أولا : النموذج المستخدم

يقع نموذج عرض الصادرات التحويلية داخل اطار نماذج التجارة الموجهة بالعرض ، وتقدر بالشكل الدالي المفروض اللوغاريتمى الخطى ، ويعتمد النموذج المستخدم في القياس علي الأفكار الأساسية لنموذج IFZA L ALI ([2]) .

وعليه فإن الدراسة المشار إليها آنفاً تعتمد على عدد من المتغيرات التابعة البديلة ، فمن المعروف تقليدياً أنه يمكن استخدام موارد النقد الاجنبي المتولدة من الصادرات X كمتغير يعبر عن الصادرات .

وفى حالة اعتماد الصادرات على مكون استيرادى imported inputs ومن ثم فإن متغير الصادرات البديل يمكن أن يكون صافي النقد الاجنبي من متحصلات الصادرات (يمكن أن يعبر عنه بالقيمة المضافة بالعملة الأجنبية) وينطوى الاعتماد على فرضية الدولة الصغيرة Small Country أن أسعار الصادرات في السوق العالمي محددة خارجياً exogenously وعليه فالمتغير التابع يعبر عنه بدلالة الدولار وبالأسعار الثابتة .

وتمثل الربحية النسبية للبيع بين الأسواق العالمية والمحلية احد المتغيرات الهامة المؤثرة على حجم المعروض من الصادرات .

ويمكن التعبير عن الربحية النسبية بدلالة النسبة بين سعر الصادرات والسعر المحلى ، والقرار الذي يتخذه المصدر يعبر عن السعر التصديرى بالعملة الأجنبية ووحدات العملة المحلية لكل وحدة نقد أجنبي يحصل عليها فعلياً .

وفيما يتعلق بالمتغير الذي يعكس نظام الدعم تتبني الدراسة المشار أليها آنفاً مفهوم سعر الصرف الفعلي , EER والذي يقيس ما يتسلمه المصدرون لكل وحدة من النقد الأجنبي .

$$EER = R(1+S) \quad (1)$$

حيث:

R **تعبر عن سعر الصرف الاسمي ،**

S **هو معدل الدعم (رقم الدعم لكل تصدير)**

---

[2]) IFZAL ALI, INDIA'S MANUFACTURED EXPORTS :
AN ANALYSIS OF SUPPLY FACTORS , The Developing Economics xxv-2 (June 1987).

[1]) هذا المقياس مختلف عن EER الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف الدولة مقابل كل الدول الأخرى .

وتستخدم نفس الدراسة المشار إليها آنفاً سعر الصادرات (المحدد خارجياً) وسعر الصرف الفعلي كمتغيرين ملائمين للتعبير عن السعر الذي يتسلمه فعلياً المصدر.

وتعتبر نفس الدراسة أن السعر المحلى الملائم سيعتمد على فرضية الاستبدالية بين السوق التصديرى والسوق المحلى الذى تباع فيه منتجات الصناعة التحويلية وعليه فإن السعر المحلى المستخدم هو سعر منتجات الصناعة التحويلية RM فى السوق المحلى ، ومن ثم فإن متغيرات السعر النسبى هى :

$$RM = \frac{R(1+S)PX}{PM}$$

$$RY = \frac{R(1+S)PX}{PY}$$

حيث :

PX : تشير إلى سعر الصادرات

PY : تشير إلى السعر المحلى للمنتجات غير المصدرة

ومن ثم فإن الربحية النسبية ستتحسن لو أن السعر العالمى للصادرات وكل من سعر الصرف الاجنبى الرسمى أو معدل إعانة الصادرات تتزايد أو أن السعر فى السوق المحلى يتناقص .

ولأغراض مساعدة متخذ القرار من الأهمية بمكان اختبار افتراض أن صادرات الصناعة التحويلية تستجيب بشكل مختلف للتغيرات سواء فى سعر الصرف الحقيقى أو للتغيرات فى الدعم (إعانة الصادرات) ولذلك فضلت الدراسة المشار إليها آنفا فصل التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى عن التغيرات فى دعم الصادرات ومن ثم تم التعبير عن متغير السعر النسبى بدلالة مكونين **RRM(RYY) & S** . ويمثل سبب عدم التماثل أن دعم الصادرات فى الهند يشتمل على العديد من المكونات (رد أعباء الدورباك ، ائتمان الصادرات وإعانات التصدير) وتقوم به جهات مختلفة عند مستويات مختلفة من الكفاءة . وعليه فإن تذبذب هذه المكونات من شأنه مع تأخر التخصيص والانفاق المبطأ أن تختلف فيه نظرة المصدرين لتأثير كل من عناصر الدعم وسعر الصرف . ومن ثم فإن الفروق فى استجابة عرض الصادرات ربما يكون راجع لشكل المسار الانتقالى المؤقت **Transitory** لدعم الصادرات.

كذلك فإنه بالنسبة لاقتصاد ينمو فإن دالة عرض الصادرات نفسها ربما تنتقل عبر الزمن . ولكى نميز بين الانتقالات والتحركات عبر دالة العرض (دالة إمكانيات الإنتاج) يتعين تحديد الطاقة التصديرية . فبعض الدراسات أمثلة : دراستى **Halevi** ، وكل من **Goldstein and**

Khan([1]) تنظر إلى متغير الانتقال أو التحول Shift عبر دالة إمكانيات الإنتاج بشكل مختلف .

فبينما ذهب Halevi إلى استخدام رصيد رأس المال ، كمتغير تقريبى يعبر عن متغير الانتقال وذلك باعتبار أن التغيرات فى رصيد رأس المال تنطوى على تغيرات فى الانتاج المحتمل أو الكامن ، فقد استخدم كل من Goldstein and Khan الانتاج كمتغير تقريبى يعبر عن متغير الانتقال أو التحرك Shift Variable . لذلك استخدمت الورقة المعنية – التى تمثل إطاراً لقياس لدالة عرض الصادرات التحويلية المصرية كلا المتغيرين بالإضافة إلى فصل تأثير متغيرى الاتجاه Trend والدورات الاقتصادية business cycles فى قطاع إنتاج الصناعة المحلية الهندية حيث كان الاعتقاد سائداً بأن صادرات الصناعة التحويلية هناك قد أدت أداءاً حسناً فى سنوات الكساد recession years .

قامت الدراسة المشار إليها بتجربة تقدير نسخ مختلفة من المعادلات لتقدير دوال عرض الصادرات . ففى الصياغة التقليدية لدراسة عرض الصادرات يتم إيجاد علاقة بين كمية الصادرات المعروضة X^s وكل من السعر النسبى للصادرات RM والطاقة الإنتاجية المحلية فى الحالة الأولى هى k Capital stock لقطاع الصناعة التحويلية .

وبدلالة log linear يمكن التعبير عن المعادلات بالشكل التالى :

$$\ln X_t^s = a_o + a_1 \ln RM_t + a_2 \ln k_3 \quad (1)$$

وعليه يتوقع عندما يزيد سعر الصادرات بالنسبة للأسعار المحلية يصبح الانتاج أكثر ربحية ويتجه المنتجون لمزيد من عرض الصادرات ، ومن ثم يتوقع أن تكون اشارتى $a_1 \& a_2$ موجبة ، ويتم تقدير المعادلة (1) فى ظل افتراضين :

أولا : إن المصدرين يتحركون على منحنى العرض الخاص بهم ولذلك فالعرض يتساوى دائما مع المستوى الفعلى للصادرات $X_s = X$

ثانيا : أن مرونات الطلب السعرية على الصادرات لا نهائية المرونة .

ولذلك فإنه يمكن تحديد دالة عرض صادرات مماثلة لمعادلة (1) ولكن بدلالة القيمة الاتجاهية لكمية الصادرات وانتاج الصناعة التحويلية :

$$\ln X_t^{*s} = b_o + b_1 \ln RM_t + b_2 \ln O_t^* \quad (2)$$

[1]) HALEVI, N. "Effective Devaluation and Exports : Some ISSUES in Empirical Analysis with Illustration from Israel", Economic , Vol.39, No.115, 1972 .
Gold STEIN, M., and KHAN, M.S. "The Supply and Demand for Exports; A Simultaneous Approach" Review of Economics and Statistics, Vol. 60, No.2, 1978 .

حيث تشير علامة star إلى القيمة الاتجاهية أو المحتملة للمتغير ، ومن ثم يتوقع أن يكون معاملى $b_1 \& b_2$ موجبين . كذلك ترتبط الانحرافات فى العرض التصديرى الفعلى عن العرض المحتمل أو الكامن للصادرات بالانحرافات بين الانتاج الفعلى للصناعة التحويلية عن الانتاج المحتمل بالمعادلة التالية :

$$\ln X_t^s - \ln X_t^{*s} = b(\ln O_t - \ln O_t^*) \quad (3)$$

حيث $\gamma > o$

وبإجراء التعويض بين المعادلتين (2) ، (3) نستطيع الحصول على المعادلة التالية :

$$\ln X_t^s = b_o + b_1 \ln RM_t + \gamma(\ln O_t - \ln O_t^*) + b_2 \ln O_t^* \quad (4)$$

ويشير معامل γ إلى الأثر الدورى cyclical effect بينما يشير b_2 إلى الأثر الاتجاهى Trend effect ، ويمثل الفرق بين الانتاج الفعلى والمحتمل أو الإنتاج الاتجاهى كمتغير يعكس الفرق بين الانتاج الفعلى والمخطط ، ويفسر باعتباره مقياس لفائض الطاقة الإنتاجية excess capacity .

وبمحاولة اختبار فرضية استجابة صادرات الصناعة التحويلية للتغيرات فى سعر الصرف الحقيقى وللتغيرات فى دعم الصادرات يمكن إعادة صياغة المعادلتين (1) ، (4) على النحو التالى :

$$\ln X_t^s = a_o + a, \ln RRm_t + a_2 \ln S_t + a_3 \ln K_t \quad (5)$$

$$\ln X_t^s = b_o + b_1 \ln RRM_t + b_2 \ln S_t + \gamma(\ln O_t - \ln O_t^*) + b_3 \ln Q_t^* \quad (6)$$

وتتبع الدراسة الحالية نفس المنهجية المستخدمة فى النموذج الهندى وبالأخص معادلتى (5)، (6) ولكن مع بعض الاختلاف :

أولا : تم استبعاد متغير السعر النسبى للصادرات التحويلية (أسعار الصادرات مقارنة بالأسعار المحلية) وذلك لصعوبة توافر سلاسل زمنية على مستوى الصادرات التحويلية وتفصيلاتها وفقا لتصنيف الصادرات HS تعبر عن متوسط أسعار الوحدة للصادرات export unit value indices أو متوسط تكلفة وحدة العمل ([1]) فى الصناعة

[1]) توجد مشاكل فنية ومنهجية تنبع من الفروق فى منهجية وطريقة حساب مؤشرات الأرقام القياسية لقيمة الوحدة للصادرات Unit values وأسعار الجملة . لهذا السبب فإنه فى ظل نموذج يعبر عن المرونات للأسعار الحقيقية يتوقع أن تكون هذه المرونات متحيزة وتخضع لسوء التحديد misspecification .

التحويلية وفروعها unit labor cost Indices . ولذلك استعاضت الدراسة الحالية عن متغير السعر النسبى بتكوين مؤشر لسعر الصرف الحقيقى (دولار معبراً عنه بوحدات من الجنيه المصرى) ([2]) المحسوب منذ عام 1995 وحتى 2012 واعتباره مؤشرا تقريبيا لتنافسية صادرات الصناعة التحويلية على اختلافها .

وبالتالى تصبح المعادلات على النحو التالى ([3]) :

$$\ln X_t^s = a_o + a_1 \ln EX + a_2 \ln S_t + a_3 \ln K_t \qquad (5)$$

$$\ln X_t^s = b_o + b_1 \ln Ex + b_2 \ln S_t + \gamma(\ln Q_t - \ln Q_t^* + b_3 \ln Q_t^* \qquad (6)$$

ثانيا : تم استخدام قيمة المساندة بالجنيه لكل دولار صادرات للتعبير عن دعم الصادرات ، جدول رقم (3) بالملحق .

ثالثا : لتكميش الصادرات التحويلية على المستوى الاجمالى وعلى مستوى التقسيمات المختلفة (المعبر عنها بدلالة الجنيه المصرى) جدول رقم (4) بالملحق .

قمنا بإعادة تبويب الصادرات التحويلية تصنيف HS ملحق رقم (1) لكى تكون مناظرة للأرقام القياسية لأسعار الجملة مقسمة على حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 96-2011 ولسنة أساس 2000/1999 (والتى تم الحصول عليها من نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) التى استخدمناها فى التكميش لنحصل على قيمة للصادرات (وليس كمية الصادرات التحويلية) بأسعار ثابتة بالجنيه ولسنة أساس 100=2000/99 . هذا مع ملاحظة أننا واجهنا مشكلة فنية وهى وجود سلاسل زمنية متقطعة – وغير متصلة حتى عام 2012 – احداهما للأرقام القياسية لأسعار الجملة 1996 حتى 2007 وهى لا تختلف فى تغطيتها وتقسيماتها كثيراً عن الأرقام القياسية لأسعار المنتجين التى تم تركيبها حديثاً بالاتفاق مع جهات دولية والتى تغطى الفترة 2006 حتى 2012 ، لذلك تم تمهيد بيانات السلستين للحصول على سلسلة واحدة تقريبية لأسعار الجملة لسنة أساس 2000/99 (باستخدام برنامج Excel) . وعليه يتعين اعتبار هذه البيانات الممهدة تقريبية وتشوبها بعض العيوب الفنية

---

[2]) والمنهج المستخدم فى قياس مؤشر سعر الصرف الحقيقى ليس مناظراً تماماً لمكافىء القوى الشرائية فتضخم الدولار قد استخدم بدلاً من تطوير معامل تقدير يأخذ فى اعتباره معدلات التضخم لشركاء التجارة مرجح بالأوزان النسبية لحصص التجارة المخصصة لكل منهم ، وكان من المفروض استخدام مفهوم مؤشر سعر الجملة حيث هو أكثر المؤشرات تمثيلاً لتحركات الأسعار للسلع المتداولة دوليا من مؤشر سعر المستهلكين وهناك مشكلة رئيسية فى مقياسنا وهو أنه يستبعد التغيرات فى قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى فتخفيض الدولار مقابل العملات الأخرى يعنى تخفيض للجنيه المصرى أيضا ، كما ذكرنا سابقاً .

[3]) تم الاستعاضة عن متغير الرصيد الرأسمالي capital stock بصافى التكوين الرأسمالى للصعوبات التى تكتنف تقدير الرصيد الرأسمالى على مستوى الصناعة التحويلية وأفرعها باستخدام طريقة المخزون الدائم perpetual inventory method . من الناحية الأخرى استخدم QB للتعبير عن متغير الانتاج الاتجاهى وهو مما ثل فى مضمونه تماما Q_t^* .

ولكننا اضطررنا إلى استخدام هذه السلسلة لتكميش كل متغيرات النموذج سواء الصادرات أو صافى التكوينات الرأسمالية (الاستثمار) أو الإنتاج سواء على المستوى الاجمالى أو على مستوى فروع النشاط .

ثانيا : النتائج التطبيقية

قبل التعرف على المنهجية المستخدمة فى تقدير نماذج عرض الصادرات التحويلية المصرية وفروعها المختلفة وفقا لتصنيف HS للصادرات وللاعتبارات سالفة الذكر ، يجب الإشارة إلى مدى ملاءمة استخدام نموذج وحيد المعادلة للتعبير عن جانب العرض على تلك الصادرات التحويلية دون الوقوع فى خطأ التحيز الآنى .

ونظراً لأن المتغيرات التى لدينا هى متغيرات اقتصادية فإن معظم سلاسلها الزمنية تتصف بخاصية عدم الاستقرار وعدم السكون وبالتالى فإن ذلك يترتب عليه ظاهرة الانحدار الزائف Spurious regression الذى يعنى أن وجود اتجاه عام trend فى السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدى إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشىء الوحيد المشترك بينها بالتالى نقوم أولا باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها حيث يتم ذلك باستخدام جذر الوحدة والذى يعرف باختبار ديكى فوللر Dickey Fuller وفى حالة وضوح عدم استقرار جميع المتغيرات المستخدمة فى التقدير (حيث أن قيم t المحسوبة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبأخذ الفروق الأولى واتضح أنها جميعها أصبحت مستقرة (أى لا تحتوى على جذر الوحدة) أى أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند 5% مستوى معنوية ، ومن ثم فإن كافة المتغيرات تكون متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة مما يبرر المضى فى إجراء التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ باستخدام أنجل جرانجر Test Engle – Granger for Co integration ، ويمكن الاستنتاج فى هذه الحالة أن علاقة التكامل المشتركة بين الصادرات التحويلية والمتغيرات مثل سعر الصرف الحقيقى ، صافى التكوين الرأسمالى ، الدعم التصديرى ، (الإنتاج – الإنتاج المتوقع أو المحتمل أو الاتجاهى) ، الإنتاج الاتجاهى هى علاقة طويلة الأجل long – run relation ship ومن ثم فإن المرونات المقدرة هى مرونات فى الأجل الطويل (long – run specification) ، ويمكن تقدير المرونات فى الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ ([1]) .

---

[1]) وحول خطوات اختبار استقرار وسكون المتغيرات وتقدير المرونات لصادرات اجمالى الصناعة التحويلية يمكن الرجوع لملحق الدراسة الحالية ملحق رقم (6) .

تشكر مؤلفة الدراسة الحالية الفريق المعاون الباحث دكتور/ سيد دياب الذى قام بتقدير المرونات لمعادلات النموذج على مستوى اجمالى الصناعة التحويلية وفروعها باستخدام طريقة التقدير المنوه عنها فى متن الدراسة ، وكذلك الدكتورة / عزة نصر فؤاد لمساهمتها فى

يختص هذا الجزء بتقدير مرونات صادرات الصناعة التحويلية بفروع نشاطها المختلفة وفقا للاسلوب المشار إليه آنفاً . حيث يعرض جدول رقم (4) تقديرات المرونات فى الأجل الطويل لصادرات الصناعة التحويلية بأفرع نشاطها المختلفة ، ويوضح الجدول قيم المعلمات (المرونات) المقدرة وأسفلها احصاء t بالإضافة إلى معامل التحديد المعدل R^2 ، احصاء Durbin- Watson ، واحصاء F ، والاحتمالات P . والجدير بالذكر أن مبررات استخدام المتغيرات المستخدمة فى التقديرات قد أُشير إليها سابقاً ، وكذلك مصادر البيانات وبعض التفصيلات الأخرى فى جداول الملحق .

التغلب على المشاكل الفنية لقواعد البيانات وأيضا أ. معالى السماحى ، أ. دعاء شعراوى لما تكبدوه من مشقة فى جمع البيانات ووضعها فى ملفات Excell .

جدول رقم (11) تقديرات مرونات صادرات الصناعات التحويلية بفروعها

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R^2	D.W.	F	Prob
				ln EX	ln K	ln Q – QB	ln QB	ln SUB				
-1	الصناعات التحويلية	ln X	17.667	0.387	0.063				0.380	0.139	0.098	0.691
			5.138644	-0.311	-0.332							
		ln X	17.491	0.370	0.111	0.055			0.654	0.403	0.685	0.058
			5.235456	-0.306	-0.592	1.359						
		ln X	27.79	0.144		0.054	-0.667		0.811	0.343	0.960	0.044
			2.393248	-0.121		1.380	-1.040					
		ln X	27.297	-2.339		0.024	-0.357	1.080	0.949	3.058	56.060	0.000
			9.066537	-6.713		2.307	-2.127	13.469				
-2	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	ln X	15.07	-1.109	0.090				0.129	0.299	1.037	0.380
			8.181115	-0.912	1.303							
		ln X	10.366	-1.069	0.065	0.323			0.353	0.452	2.369	0.118
			3.756573	-0.982	1.031	2.125						
		ln X	13.35	-1.147		0.230	-0.044		0.352	0.770	2.356	0.119
			3.304316	-1.032		1.198	-1.018					
		ln X	18.645	-2.722		0.088	-0.007	0.978	0.938	2.878	45.187	0.000
			13.35854	-7.016		1.385	-0.472	10.623				
-3	صناعة المنسوجات والغزل والنسيج	ln X	17.93	-4.230	0.081				0.477	0.701	5.939	0.015
			9.593255	-3.430	1.143							
		ln X	17.989	-4.233	0.081	-0.003			0.478	0.711	3.656	0.044
			8.0422	-3.296	1.077	-0.053						
		ln X	17.684	-3.587		0.002	0.022		0.437	0.524	3.365	0.052

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R^2	D.W.	F	Prob
				ln EX	ln K	ln Q – QB	ln QB	ln SUB				
			8.02255	-2.740		0.042	0.632					
		ln X	20.486	-5.692		-0.007	-0.023	4.407	0.873	2.023	20.634	0.000
			17.45503	-7.847		-0.290	-1.224	6.420				
-4	صناعة وتفصيل الملابس الجاهزة	ln X	16.588	-1.786	0.026				0.244	0.370	2.100	0.162
			10.78088	-1.954	0.476							
		ln X	13.986	-1.659	0.032	0.152			0.297	0.536	1.690	0.222
			4.447729	-1.790	0.581	0.950						
		ln X	17.913	-1.189		0.392	-0.527		0.649	1.148	8.024	0.003
			8.270098	-1.857		3.282	-3.690					
		ln X	19.861	-2.882		0.071	-0.202	3.229	0.796	1.602	11.687	0.000
			10.76798	-3.746		0.493	-1.272	2.933				
-5	صناعة الخشب ومنتجاته	ln X	11.2	-0.658	0.005				0.026	0.181	0.176	0.841
			4.381813	-0.499	0.061							
		ln X	11.822	-0.614	0.003	-0.054			0.072	0.338	0.311	0.817
			4.345646	-0.458	0.040	-0.769						
		ln X	11.3	-1.075		-0.045	0.091		0.189	0.802	1.012	0.419
			6.144102	-0.966		-0.702	1.401					
		ln X	9.199	-0.075		0.020	0.036	3.227	0.753	1.511	9.168	0.001
			8.145751	-0.112		0.524	0.916	5.240				
-6	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	ln X	16.623	-0.390	-0.118				0.271	0.722	2.422	0.128
			9.343563	-0.314	-1.937							
		ln X	17.274	-0.424	-0.124	-0.037			0.317	0.824	1.856	0.191

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R^2	D.W.	F	Prob
				ln EX	ln K	ln Q – QB	ln QB	ln SUB				
			8.924684	-0.339	-2.002	-0.893						
		ln X	18.357	-1.730		-0.041	-0.050		0.120	0.219	0.589	0.633
			5.669733	-1.142		-0.872	-0.715					
-7	وسائل النقل	ln X	11.072	-1.274	0.164				0.217	1.209	1.798	0.204
			4.337542	-0.742	1.873							
		ln X	7.269	-1.334	0.158	0.291			0.348	1.402	2.134	0.149
			2.110392	-0.818	1.898	1.554						
		ln X	8.808	-0.497		0.225	-0.020		0.085	0.616	0.401	0.754
			1.67999	-0.240		1.026	-0.179					
-8	صناعة منتجات المعادن المشكلة	ln X	14.92	0.491	-0.077				0.159	0.727	1.226	0.325
			9.353284	0.491	-1.536							
		ln X	15.483	1.084	-0.079	-0.097			0.402	1.060	2.694	0.093
			10.88673	1.180	-1.798	-2.213						
		ln X	17.775	0.871		-0.103	-0.182		0.266	0.915	1.568	0.245
			2.699419	0.887		-2.135	-0.494					
-9	صناعة منتجات المطاط واللدائن	ln X	11.277	0.994	0.060				0.057	0.160	0.391	0.684
			4.259101	0.653	0.687							
		ln X	11.704	0.849	0.056	-0.014			0.059	0.185	0.252	0.858
			3.229662	0.478	0.594	-0.181						
		ln X	21.756	1.219		0.035	-0.772		0.542	1.347	0.729	0.054
			2.961731	0.717		0.401	-1.318					

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R^2	D.W.	F	Prob
				ln EX	ln K	ln Q – QB	ln QB	ln SUB				
-10	الصناعات الهندسية	ln X	17.1	0.803	-0.160				0.167	0.512	1.303	0.305
			5.422409	0.407	-1.600							
		ln X	16.43	0.692	-0.162	0.054			0.168	0.509	0.809	0.513
			2.702027	0.312	-1.536	0.131						
		ln X	19.18	0.757		0.198	0.069		0.430	0.249	0.195	0.048
			2.528558	0.322		0.447	0.654					
		ln X	8.483	2.492		0.130	0.044	9.524	0.835	2.316	12.687	0.001
			2.357011	2.174		0.613	0.921	7.027				
-11	تعدينية غير معدنية أخرى	ln X	12.5245	1.273	0.026				0.778	2.285	0.590	0.047
			3.910256	0.774	1.268							
		ln X	8.939244	2.055	0.029	0.165			0.293	1.370	0.443	0.726
			1.064936	0.860	1.025	0.464						
		ln X	11.6965	2.005		0.196	-0.226		0.098	0.403	0.473	0.706
			1.09283	1.143		0.603	-0.287					
		ln X	4.058953	4.237		0.164	0.080	5.536	0.788	1.901	11.125	0.001
			0.732131	4.435		0.996	0.199	6.240				
-12	الأجهزة الكهربائية	ln X	12.95496	-2.098	0.169				0.126	0.492	1.011	0.389
			3.564703	-0.912	1.212							
		ln X	10.85891	-1.837	0.163	0.116			0.132	0.516	0.660	0.591
			1.374838	-0.726	1.119	0.302						
		ln X	2.296308	-0.779		0.096	0.571		0.086	0.308	0.409	0.749
			0.158075	-0.293		0.237	0.732					

ويوضح نفس الجدول أن مرونات سعر الصرف الأجنبى المقدرة فى دالة عرض صادرات الصناعات التحويلية الصياغات (7) ، (8) ، (9) ، (10) حتى (22) تحمل نفس الإشارة السالبة المتوقعة (أى أن سعر الصرف الحقيقى المبالغ فيه للجنيه المصرى real appreciation قد أثر سلبا على اجمالى صادرات الصناعة التحويلية وعلى صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والخشب وصناعة المواد والمنتجات الكيمائية ووسائل النقل ، وإن صادرات الصناعات مثل المعادن المشكلة والمنتجات التعدينية غير المعدنية ومنتجات المطاط واللدائن والصناعات الهندسية جاءت مروناتها موجبة ومخالفة للواقع الاقتصادى .

وعموماً يرجع اختلاف قيم مرونات عرض الصادرات التحويلية ([1]) (بغض النظر عن الإشارة) إلى العديد من الاعتبارات :

أ. اختلاف نوع الصادرات التحويلية : بحيث أن أثر ارتفاع قيمة العملة المحلية على الحصيلة يختلف باختلاف نوع الصادرات والمستوى التكنولوجى المستخدم بها ، كما سبقت الإشارة فى المبحث الرابع . هذا فضلاً عن أن بعض هذه الصناعات مثل المعادن المشكلة والمنتجات التعدينية غير المعدنية قد تكون صناعات كثيفة الطاقة والبعض الآخر مثل الصناعات الهندسية : الأجهزة الكهربائية وغيرها قد تكون صناعات تجميعية تعتمد على ارتفاع نفس المكون الاستيرادى الأجنبى .

ب. قد تشير المرونة العالية إلى شدة المنافسة (باعتبار أن سعر الصرف الحقيقى قد يعتبر مؤشراً معبراً عن التنافسية السعرية) مما يستتبع بشكل قوى التركيز على العوامل الأخرى التى تؤثر على الصادرات مثل عوامل الجودة والمعايير الصحية والبيئية والتغليف والتسويق والعلامة التجارية للمنتج والتوجه السياسى للدولة حيث أنه يفرض حتمية تنمية أسواق جديدة أقل تنافسية .

ج. قد تلجأ الدولة المستوردة باتخاذ إجراءات موائمة فى الأجل الطويل منها تطبيق سياسات حمائية أو تخفيض قيمة عملتها) لمواجهة آثار تخفيض قيمة الجنيه المصرى على واردتهم.

د. يمكن تفسير سلوك الصادرات التحويلية خلال فترة برنامج الاصلاح بدرجة التحيز ضد الصادرات نتيجة لهيكل الحوافز المالية (التعريفة الجمركية والضرائب غير المباشرة) وهى

[1]) يمكن ارجاع العيوب فى التقدير إلى المشاكل الناتجة عن أخطاء المشاهدة فى المتغير التابع (كمية الصادرات التحويلية) وفى حالتنا هذه نوع مؤشرات أسعار الجملة المستخدمة فى التكميش ومنهجية إعدادها ، هذا فضلا عن أنه يترتب على استخدام بيانات على مستوى تجميعى (مثل اجمالى صادرات الصناعة التحويلية) هو عدم دقة تقديرات النماذج فضلا على اختلاف وحدة قياس السلع المكونة كذلك التجميع فيما بينها .

المتغيرات التى لم تؤخذ فى الاعتبار عند حساب سعر الصرف الحقيقى (بالأحرى الحقيقى الفعال) حيث نجد أن تغيرات هيكل التعريفة فى عام 1991 أبقت معدلات الحماية الأسمية والفعالة مرتفعة فى مختلف القطاعات حيث بلغ الأول 27.4% ، والثانى 34.2% للسلع التحويلية فى 1997 وترتب على تلك الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين أن بلغت درجة التحيز ضد صادرات الصناعة التحويلية 21.7% فى ذات العام ، كما أدت الضريبة العامة على المبيعات إلى ارتفاع تكلفة الصادرات (لأن هذه الضريبة تزيد تكلفة المستلزمات المستوردة) مما يجعل كل ما سبق درجة الربحية فى الأسواق المحلية أعلى من نظيرتها المرتبطة بالتصدير من ناحية أخرى أسهمت التعديلات الجمركية والاصلاحات الأخرى منذ 2004 وحتى الآن فى الحد من التحيز ضد الصادرات (وهى نقطة قد سبق الإشارة إليها).

هـ . قد ترتبط التغيرات فى سعر الصرف بالعقود المسبقة بين المصدرين والمستوردين والتى عادة ما يتم فيها الاتفاق على سعر الصرف آجل يلتزم به طرفاً التعاقد .

و – قد يكون الأخطر من سعر الصرف فى التأثير على التكلفة سعر الفائدة المحلى الذى يزيد بـ 10% ، 12.1% عن مثيلتها من الأسعار العالمية فضلا عن ارتفاع مصاريف اقامة المشروعات الصناعية وارتفاع أسعار الأراضى ([1]) .. الخ .

– وفى غالبية معادلات صادرات الصناعة التحويلية على اختلاف أنشطتها وبغض النظر عن إشارة صافى التكوينات الرأسمالية يعد هذا المتغير غير مؤثر وبقيمة تقل عن الواحد الصحيح وغير معنوى احصائياً وهذا مفاداة أن التغيرات فى الاستثمارات لم تكن مؤثرة بالزيادة فى عرض الصادرات المصرية وباعتبار أن هذا المتغير يمثل متغير انتقال shift variable على منحنى إمكانيات الإنتاج ، فالمعاملات السالبة الإشارة إليها تشير بجلاء إلى أن النمو فى الطاقات الانتاجية كان متحيزاً ضد الصادرات فضلاً عن التذبذات فى الاستثمارات الموجهة للعديد من الفروع الصناعية كما سبقت الإشارة . وفى ضوء غياب فكر وتوجه تصديرى ووجود سياسات موجهة لاستبدال الواردات فى مصر تبدو هذه النتيجة متوقعة .

– وتجدر ملاحظة أن المعاملات المقدرة لفصل آثار الاتجاه فى الطاقات الإنتاجية والآثار الموسمية $(Q-QB)\ \&\ QB$ تبين الآتى :

*** إنه على مستوى اجمالى صادرات الصناعة التحويلية : أن ضغط الطلب المحلى وظروف الكساد فى السوق المحلى قد أثرت إيجابياً على نمو الصادرات التحويلية .**

[1]) المجلة المصرية للتخطيط والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 358 .

* وأن آثار الاتجاه العام أثرت سلباً على زيادة الصادرات من اجمالى الصناعات التحويلية فلقد جاءت الإشارة صحيحة والمعاملات المقدرة معنوية احصائياً ولكن بقيم مرونات تقل عن الواحد الصحيح ، وهذا معناه أن العوامل المرتبطة بالكساد قد ساعدت بشكل طفيف فى نمو الصادرات وهو ينطوى على افتراض أنه عندما يكون الطلب المحلى مقيد فإن منتجى السلع الصناعية التحويلية قد يتجهوا إلى أسواق التصدير . وتؤيد هذه النتيجة المرونات المقدرة لبعض الصناعات التى تستند إلى قاعدة الموارد الطبيعية مثل الصناعات الغذائية والغزول والمنسوجات والملابس الجاهزة والمطاط واللدائن ، فقد جاءت معاملات مروناتها بإشارة صحيحة ومعنوية احصائيا ولكن بقيم صغيرة تقل عن الواحد الصحيح وهذا يعكس بطبيعة الحال ضعف التوجه التصديرى بصفة عامة لهذه الصناعات . وبعض هذه الصناعات كما ذكرنا سلفاً كثيفة التشغيل وربما تأثرت بعضها مثل الصناعات الغذائية بوجود قطاع تقليدى (غير رسمى) ينتج أساسا للسوق المحلى ويطبق أساليب انتاج كثيفة العمل.

ومن الواضح أن ما يصدق على الصناعات التحويلية السابقة يصدق على صادرات الصناعات الأخرى مثل الصناعات الكيماوية ووسائل النقل ، صناعات منتجات المعادن والماكينات والمعدات والأجهزة الكهربائية . وأيضا لم تكن الآثار الدورية والاتجاهية مؤثرة بالقدر الكافى لطبيعة التوجه أساساً للسوق المحلى لغالبية الصناعات .

وفى محاولة تقسيم تأثير التغيرات فى الأسعار النسبية إلى مكونى تأثير التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى والدعم على عرض الصادرات التحويلية وحسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، اتضح التالى :

01 المرونات طويلة الأجل لمتغير دعم أو مساندة الصادرات التحويلية كانت كبيرة ومؤثرة وبإشارة صحيحة تتفق مع النظرية ومعنوية احصائيا وتفوق فى تأثيرها كافة المتغيرات الأخرى بما فيها سعر الصرف الحقيقى . فباستثناء اجمالى صادرات الصناعة التحويلية وصادرات صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة الغزل والمنسوجات حيث تفوق تأثير سعر الصرف الحقيقى على تأثير متغير مساندة الصادرات ، حيث بلغت المرونات المقدرة لسعر الصرف الحقيقى ومساندة الصادرات 2.3 ، 1.1 على الترتيب بالنسبة لاجمالى صادرات الصناعة التحويلية ، وفى المقابل فإن المرونة المقدرة لمتغير سعر الصرف بلغت 2.78 مرة من مثيلتها

المقدرة لمرونة المساندة لصناعة المنتجات الغذائية 1.29 بالنسبة لصادرات الغزل والمنسوجات .

02 المرونات المقدرة لمساندة الصادرات قد سجلت 3.2 ، 3.2 ، 9.5 ، 5.5 بالنسبة لصادرات أنشطة الملابس الجاهزة ، الخشب ومنتجاته ثم الصناعات الهندسية والمنتجات التعدينية غير المعدنية (على الرغم من أن بعض هذه الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة) .

03 إن المرونات طويلة الأجل لكل من سعر الصرف الحقيقى ومساندة الصادرات كانت هامة ومؤثرة فى تفسير التغيرات فى الصادرات التحويلية الاجمالية وعلى حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، كذلك فإن تأثير التغيرات الدورية والاتجاهية لم تكن بالأهمية فى تأثيرها على تطور عرض الصادرات مثل متغيرى سعر الصرف والمساندة .

وهو ما يلفت الانتباه إلى وجود معوقات أخرى للتصدير فى مصر ، ويمكن إيجازها فيما يلى ([1]) :

- **معوقات تحول دون الاستغلال الأمثل للطاقة التصديرية الحالية : ويتضمن نقص التسويق الفعال وانخفاض مستوى خدمات الموانىء وصعوبة وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات وارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات ، وتعقد الاجراءات الإدارية ويرجع نقص التسويق الفعال إلى ضعف الخبرات والمهارات اللازمة للترويج بالخارج إضافة إلى ارتفاع تكلفة التسويق والاشتراك فى المعارض الدولية مع صعوبة الإجراءات اللازمة للاشتراك فى هذه المعارض . يضاف إلى هذا ارتفاع نولون الشحن نتيجة ارتفاع أسعار النقل والوقود البحرى ، وتؤدى صعوبة وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات إلى أحجام المؤسسات التحويلية عن الدخول فى هذا النشاط ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتى تمثل طاقة كامنة كبيرة للتصدير ، ومن أمثلة ارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات تلك المفروضة على شهادات المنشأ وشهادات الجمارك والتعريفة الجمركية .**
- **صعوبة تحد من الطاقة التصديرية ، ومن أهمها ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة فى التجارة وارتفاع تكلفة الإنتاج والتصدير وتشوه هيكل حوافز الاستثمار فى السلع القابلة للتصدير وضعف الخبرات والعمالة**

[1]) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر ، آراء فى السياسة الاقتصادية ، ECES ، العدد 24 ، أبريل 2010 .

وتدنى الاهتمام بالبحوث والتطوير ، حيث أدى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة في التجارة كالعقارات والأراضي إلى زيادة ربحية الاستثمار فيها على حساب الاستثمار في المنتجات القابلة للتداول ، أما بالنسبة لارتفاع تكلفة الإنتاج فيعود إلى زيادة أسعار العوامل مثل ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية وإلى عدم كفاية رأس المال وصعوبة الحصول على الائتمان وارتفاع أسعار المدخلات ويشير نفس المصدر إلى أن ارتفاع تكلفة التصدير يرتبط بانخفاض مستوى البنية التحتية لاسيما التي تخدم النقل الداخلي والشحن وان تشوه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير كارتفاع الضرائب غير المباشرة على كل من السلع المنتجة محلياً والمستوردة إلى جانب ارتفاع أسعار المدخلات ومن ثم سعر المنتج النهائي ويفقد المنتج المحلى تنافسيته السعرية في الأسواق العالمية فضلاً عن ضعف الخبرات والعمالة ذات المستوى المهني الملائم الأمر الذي ينعكس على القدرة التنافسية للصادرات . هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الجودة والالتزام بالمعايير الصحية والبيئية والتغليف والعلامة التجارية للمنتج .

04 إن ربحية عرض الصادرات تعتمد على أسعار الإنتاج فضلاً عن التكاليف المتغيرة للإنتاج (والتى يمكن التعبير عنها بدلالة متوسط تكلفة وحدة العمل وأسعار المنتج وبالرغم من أن التضخم المحلى أمكن التعبير عنه بدلالة أسعار الصرف الحقيقية إلا أن الزيادة في أداء الصادرات قد لا تتحقق حتى في ظل تخفيض اسمى للعملة nominal devaluation حيث أن هذه المكاسب يمكن أن تتلاشي بفضل التضخم المحلى وزيادات الأجور وبمراجعة هيكل صادرات الصناعة التحويلية الحالى لوجدنا أن نسبة لا بأس بها من الصادرات التحويلية تنتمي لفئة الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية (مثل الصناعات الغذائية والمنتجات التعدينية غير المعدنية والمنتجات المعدنية وحتى المنتجات الكيماوية (أصلها مورد النفط) وهذه الصناعات قد تقل فيها تكلفة العمل كعامل محدد للربحية ولعرض الصادرات . وهناك قطاعات كثيفة العمل كالملابس يمكن أن تمثل تنافسية تكلفة عنصر العمل ، مصدراً هاماً اكثر من الصناعات كثيفة الموارد والطاقة (الحديد والصلب ، الاسمنت ، الكيماويات) وبالتالي فإن تحسن نمو الصادرات بها سيرتبط بتحسين إنتاجية العمل .

05 إن البنية التحتية الاقتصادية قد تؤثر بشكل غير مباشر على الصادرات التحويلية وخاصة الانتاج الاتجاهي Trend output ومن ثم فإن تخفيض تكلفة المعاملات يرتبط بتحسين البنية التحتية للتصدير كذلك تشير الدراسات الدولية ([1]) إلى أن الشركات المصدرة تكون أكثر حساسية لقيود التمويل فى ظل البحث عن غزو الأسواق الخارجية وما ينطوى عليه من تكاليف ثابتة محددة ومن ثم فإن قيود السيولة قد تحول دون تصدير بعض الشركات وتحقيق ربحية .

من الناحية الأخرى فإن تأخر النقل (خاصة البحرى) يتأثر بقدرة الشركات المصدرة على مواجهة القيود المالية الأمر الذي يطيل فترات سداد المدفوعات وينطوى على مخاطر عالية في التسليم ويؤثر علي رأس المال العامل . ومن ثم فإن الانتاج ألاتجاهي أو المخطط في تقديرات معادلات النماذج الحالية Q-QB قد يعبر كمتغير تقريبي عن تحسينات غير سعرية في التنافسية (البنية التحتية – الإنتاجية العواملية الكلية ، شبكات توريد الصادرات ، خبرة التعلم المترتبة على ازدهار النشاط الاقتصادي) ، وفي المقابل في حالتنا الحالية قد تكون هذه العوامل مجتمعة قد أثرت سلباً على مرونات عرض الصادرات التحويلية بإجمالها أو على مستوى الأنشطة الاقتصادية ، وهو ما كان يقتضي التعبير عن بعضها صراحة كمتغيرات في النموذج المقدر الحالي وبالأخص متغير البنية التحتية للصادرات .

06 بالرغم من استخدام سعر الصرف الحقيقي كمقياس لتنافسية الصادرات الشائع الاستخدام كما أوردنا إلا أن حساسية اختيار هذا المتغير تخضع لاختيار المؤشرات السعرية (الأرقام القياسية لأسعار الجملة ولأسعار المنتجين التي يعدها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء) وللأوزان المستخدمة ومع ذلك فإن المرونات المقدرة لسعر الصرف الحقيقي أشارت إلى معنوية تأثيرها في غالبية المعاملات المقدرة .

07 أن الوضع النسبي للصادرات المعدنية والماكينات والمعدات في اجمالى الصادرات ربما كان يستدعى إضافة متغيرات أخرى قد تكون مؤثرة مثل الإجراءات الجديدة فيما يخص قطاع الطاقة وتأثيراتها علي صناعة كالحديد والصلب وغيرها كثيفة لاستخدام للطاقة ([1]) فضلاً عن حقيقة أن صادرات المنتجات المعدنية والأجهزة الكهربائية

---

[1]) Mohamed Ben Abdallah and Zouheir Bouchaddakh, Banking and Monetary crises : Impacts on Exports of MENA countries, in "Economic Development and the RISE of ISLAMIST PARTIES, ERF 19th Annual conference, March 3-5, 2013, AFESD, Kuwait .

[1]) أ- صدور تعريف للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة فى آواخر 2005 ومن ضمنها : الحديد والصلب وبالتالى تم رفع سعر الطاقة المفروض عليها فارتفعت أسعارها .

ب- زيادة الطلب المحلى مما دفع المنتجين الى تكميش صادراتهم .

ج- دخول الصين كمصدر صافي في السوق الدولية فاشتدت المنافسة العالمية .

ووسائل النقل وغيرها ربما تأثرت بمتغيرات ترتبط بخدمات ما بعد البيع مثل (الصيانة ، التدريب على التشغيل ، الدعم الهندسي) أكثر من تنافسية تكلفة الإنتاج.

08 إن الاعتماد على الصورة الكلية لصادرات الأنشطة التحويلية تستدعى أهمية اجراء حصر بيانات على مستوى الشركات وفقاً لأحجامها الاقتصادية كبيرة ، متوسطة وصغيرة الحجم – وربما كانت العديد من هذه الشركات على درجة من عدم اليقين بما يتعلق بتدهور سعر الصرف أو ثباته وقررت الانتظار حتى تأخذ قرار تعديل الإنتاج واستيراد الواردات وفي هذه الحالة يبدو تذبذب وعدم استقرار سعر الصرف مؤثراً سلبياً على عرض الصادرات وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة غير القادرة على تحمل تكلفة التذبذب في الربحية وهو ما يستدعى الانتباه لمسألة وجود سعر صرف حقيقي فعال تنافسي وثابت ومستقر لدعم أداء الصادرات التحويلية .

09 <u>إن هناك معوقات خارجية إمام الصادرات التحويلية</u>

- **دعاوى مكافحة الإغراق وعدم وضوح شروط تحققها وتحيز القواعد المنظمة لمكافحته تجاه إثباته ([2]) .**
- **قواعد المنشأ وإضعافها لتنافسية الصادرات وذلك في حالة استخدام المنتجين لمدخلات مرتفعة الأسعار للاستفادة من مطابقة المنشآت في سبيل الحصول على معاملة تفضيلية أو عند تخلي الشركات المنتجة – المتوسط والصغيرة الحجم عن تلك المعاملة وتحمل التعريفة الجمركي على صادراتها لتجنب الخسارة ، وقد يتحول المنتجون الى الداخل لتجنب تطبيق هذه القواعد خاصة مع حقيقة أن مصر شريك في أكثر من اتفاقية لكل منها قواعد منشأ خاصة بها .**
- **في حالة الصناعات الكيماوية قد يضطر المنتجون إلى الحصول على شهادة من نظام الريتش الأوروبي والذي يقضي بحظر دخول بعض منتجات كيماوية الى الاتحاد الأوروبي دون الحصول عليها وهي خاصة بسلامة وأمان هذه المنتجات وقد تصل تكلفة الشهادة الي 100الف دولار للمادة الكيماوية الواحدة ([1]) .**

010 إن النتيجة النهائية التي تستتبع تحليلات المرونات المقدرة تفيد بأهمية إبلاء الاهتمام الكافي لسياسات سعر الصرف وكذلك برامج مساندة الصادرات في التأثير على الصادرات خاصة من منظور التنافسية السعرية ولكن وجب أيضا إضافة متغيرات أخرى

---

[2]) Ghoneim, Ahmed (2000) :" Antidumping Practice under the GATT& The EU Rules : Prospects for The Egyptian- European Partnership Agreements " in the Nassar &Affons Aziz (editors) , Egyptian Exports and challenges of the 21st Century, Cairo , Cairo Univ . Centre for Economic & Financial Research & Studies, (CEFRS) , pp. (187-188) .

[1]) هند الابيارى – مرجع سبق ذكره .

مؤثرة على التنافسية غير السعرية للصادرات مثل البنية التحتية للصادرات ، التمويل ، خدمات ما بعد البيع (الصيانة ، ...) فضلاً عن الاهتمام بالسياسات المؤثرة علي تدريب العمالة الفنية والتي تدخل أيضا في إطار المسئولية الاجتماعية للشركات من برامج رعاية صحية واجتماعية للارتفاع بمستوى الإنتاجية.

الفصل الثالث

اتجاهات الطلب العالمي
وتحديد دوال عرض صادرات الصناعات التحويلية فى مصر

الجزء الأول

اتجاهات الطلب العالمى على الصناعة التحويلية

أولا : هيكل الانتاج الصناعى العالمى (الصناعة التحويلية)

تعرضت الصناعة التحويلية العالمية لتغير كبير فى دورها ووزنها النسبى فى الاقتصاد الدولى، وفى هيكلها سواء من حيث التركيب السلعى أو النطاق الجغرافى، بعد الحرب العالمية الثانية ، مروراً بالسبعينات والثمانينات من القرن المنصرم ، وصولاً إلى "ذروة العولمة" "Globalization "Peak بتوازناتها الاقتصادية الدولية الراهنة .

وحسب الأعمال البحثية الموثقة حديثا [1] ، فإن الصناعة التحويلية ، على عكس ما هو شائع فى عدد متنوع من الكتابات والتقارير الدولية ذات الصلة ، لم تفقد أهميتها المحورية فى تطور الاقتصاد العالمى ، ولن تفقده ، بالمقارنة مع ما يشار إليه من التطور الهائل فى القطاع الخدمى من الاقتصاد العالمى . فلسوف تظل الصناعة * فى الدول المتقدمة هى التى تقود الابتكار ونمو الإنتاجية ، وهى التى تقود الصادرات ، وهى التى تمهد السبيل فى الاقتصادات النامية لرفع مستويات المعيشة. وهى على كل حال قطاع متنوع جداً ، يضم العديد من الخدمات ويستخدم عديد المدخلات الخدمية ، ولكن دورها فى خلق الوظائف يتضاءل عبر الزمن مع تقدم الاقتصادات باتجاه "النضوج" أو "التكهل" Maturity .

وللتدليل على الأهمية المستمرة للصناعة التحويلية ، فإن ناتجها حقق نمواً بحوالى 2.7% سنويا فى الاقتصادات المتقدمة ، و 7.4% فى "الدول النامية الكبيرة" – من مجموعة "بريكس" خاصة – وذلك خلال الفترة بين 2000 و 2007 .

وفى حين لا تزيد مساهمة الصناعة التحويلية فى توليد القيمة المضافة الإجمالية للاقتصادات المتقدمة عن 16% (عام 2010) ولا تسهم فى العمالة بأكثر من 14% (فى نفس السنة) فإنها أسهمت بحوالى 70% من الصادرات السلعية الإجمالية (مقابل 30% للقطاعات الأخرى) ، كما قدمت 77% من إنفاق القطاع الخاص على "البحث والتطوير" . وعموماً فإنه كلما سار الاقتصاد على معراج التقدم الاقتصادى ، كلما قلّت المساهمة النسبية للصناعة التحويلية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى والتشغيل – بالمقارنة مع الخدمات – فى حين تميل أهميتها للتعاظم فى النمو لمجالات أخرى ، وخاصة الإنتاجية والابتكار والتجارة الخارجية ، حيث

---

[1]) James Manyika et.al (Mackensey Global Isntitute), Manufacturing the Future : The Next Era of Global Growth and innovation, November 2012 . (Mackensey Company Internet Site.)

*) حيثما نشير إلى كلمة "الصناعة" فإننا نعنى فى هذا السياق : الصناعة التحويلية

أسهمت فى نمو الإنتاجية فى الاقتصادات المتقدمة خلال فترة 1995-2005 بنسبة 37% (مقابل 63% للقطاعات الأخرى جميعا) ، وفى نمو القيمة المضافة – خلال فترة 2000-2010 بنسبة 20% [1] .

أما من حيث هيكل الصناعة التحويلية ، فإنه يمكن – حسب المصدر المذكور آنفاً – تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية ، تختلف فيما بينها من حيث : مدى كثافة البحث والتطوير، وكثافة العمل ، وكثافة رأس المال ، وكثافة الطاقة ، وكثافة التجارة ، وتكثيف القيمة value-density ، وهى موضحة فى الشكل التالى [2] :

[1]) مرجع سابق .
[2]) مرجع سابق .

هيكل الصناعات التحويلية في العالم عام 2010

البيان	الصناعات	مدى كثافة البحث والتطوير	كثافة العمل	كثافة رأس المال	كثافة الطاقة	كثافة التجارة	كثافة القيمة
أولاً: صناعات الابتكار العالمي الموجه للأسواق المحلية (34%من القيمة المضافة الإسمية للصناعات التحويلية في العالم فى عام 2010)	1- الكيماويات	√ (مرتفع)	منخفض	√		√	
	2-العربات ووسائل النقل الثقيل وقطع الغيار	√				√	√
	3- معدات النقل الأخرى	√				√	√
	4- الآلات الكهربائية	√				√	√
	5- الآلات والمعدات والأجهزة	√				√	√
ثانيا: النشاط الصناعى على المستوى الإقليمي (28% من القيمة المضافة الصناعة التحويلية العالمية)	5- منتجات المطاط واللدائن	إلى حد ما	إلى حد ما		√ إلى حد ما		
	6- المنتجات المعدنية المصنعة		√	√	-		
	7- الأغذية والمشروبات والتبغ		√				
	8- الطباعة والنشر		√				
ثالثاً السلع كثيفة الطاقة والموارد الطبيعية (22% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية)	6- المنتجات الخشبية		√	إلى حد ما	√		
	7- تكرير البترول ، وفحم الكوك، و الطاقة النووية		-	√	√		
	8- الورق ولب الورق		-	-	√		
	9- المنتجات القائمة على المعادن	--		√	√		
	10- المعادن الأساسية						

(أ)

البيان	الصناعات	مدى كثافة البحث والتطوير	كثافة العمل	كثافة رأس المال	كثافة الطاقة	كثافة التجارة	كثافة القيمة
رابعاً : تكنولوجيات عالمية وصناعات محفزة للابتكار (9% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية)	1-الحاسبات والمعدات المكتبية 2-أشباه الموصلات والإلكترونيات 3-المعدات الطبية والبصرية والأجهزة الدقيقة	√ √ √		√ إلى حد ما -		√ √ √	√ √ √
خامساً : السلع كثيفة العمالة 1-المنسوجات والملابس والجلود . 2-الأثاث ، الجواهر (المعادن الثمينة)، الألعاب ، أخرى . (7% من القيمة المضافة)			√ كثيفة العمالة √		-	√ كثيفة التجارة √	- -

(ب)

يتبين من الشكل السابق للمجموعات الصناعية الخمسة مرتبة تنازلياً حسب الحصة النسبية فى توليد القيمة المضافة الإجمالية الإسمية للصناعة التحويلية العالمية عام 2010 ، أن أكبر مجموعة من بينها هى مجموعة صناعات الابتكار العالمى الموجّه للأسواق المحلية فى مختلف دول العالم (Global Innovation for local Markets) ، حيث تقدم 34% من القيمة المضافة الإسمية للصناعة التحويلية فى العالم ، وهى تتكون من عدة مجاميع فرعية متنوعة ، تشمل : الكيماويات بما فيها الأدوية ، ووسائل النقل على اختلافها ، والمجموعة الفرعية للآلات والمعدات والأجهزة . وتتفاوت كثافة مكّون "البحث والتطوير" R&D من صناعة إلى أخرى ، ولكنها جميعا تعتمد على تدفق منتظم للابتكارات ، وللمنتجات والعمليات الإنتاجية.

أما المجموعة الثانية من حيث الحصة النسبية فى القيمة المضافة فهى صناعات المعالجة والتجهيز (28%) وغالباً ما يتم إنتاجها وتسويقها داخل أقاليم محددة حيث لا تتم المتاجرة فيها على نطاق واسع ، وتقام بالقرب من الأسواق ومصادر المواد الأولية لتفادى تكاليف النقل المرتفعة ، ولذا يطلق عليها "صناعات التجهيز الاقليمى Regional Processing . وهى وإن كانت لا تتسم بارتفاع مكون "البحث والتطوير" ، إلا أنها مؤتمتة بدرجة عالية ، وتتراوح بين السلع الغذائية المصنّعة ، ومنتجات المطاط واللدائن ، والمنتجات المعدنية المصنّعة (مثل الهياكل المعدنية لوسائل النقل والآلات والمعدات) بالإضافة إلى صناعة الطباعة والنشر .

وتلى ذلك ، المجموعة الثالثة ، أى صناعات السلع كثيفة الاستخدام للطاقة والموارد الطبيعية Energy-/Resource intensive commodities ، وتقدم 22% من القيمة المضافة ، وتشمل كلا من صناعات الطاقة (تكرير البترول ، وفحم الكوك ، والطاقة النووية) والمعادن الأساسية (كالحديد والصلب والألومنيوم) والمنتجات القائمة على المعادن أو ما يقال لها "الصناعات المعدنية غير التعدينية" (كالأسمنت والزجاج) ، وصناعة الورق ولب الورق ، والأخشاب . وجميع هذه الصناعات "كثيفة الطاقة" ، وعالية المتاجرة highly tradable وإن كانت مرتبطة بالقرب من أسواق البيع نظراً لارتفاع تكاليف النقل.

أما المجموعة الرابعة فهى ما يطلق عليها "صناعات التكنولوجيا العالمية" Global Technology Industries (9% من القيمة المضافة) وتقع فى نطاق سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IT-C ، وتتركز فى الحاسبات والهواتف النقالة ، والأجهزة الإلكترونية ، والمكونات الإلكترونية الدقيقة . وتتسم صناعات هذه المجموعة بارتفاع كثافة "البحث والتطوير" ، وتدخل فى التجارة الدولية على نطاق واسع ، إذ تشجع "كثافة القيمة المختزنة"

على تحمل نفقات النقل الاقتصادية عبر الحدود البعيدة من مواقع الإنتاج إلى أسواق البيع فى مختلف مناطق العالم .

أما المجموعة الأخيرة فهى صناعات السلع كثيفة العمالة والداخلة فى التجارة Labor – intensive tradables وتقدم 7% من القيمة المضافة الإسمية للصناعة التحويلية العالمية ، وأبرزها المجموعة الفرعية للمنسوجات والملابس ، وتتسم بالدخول فى التجارة الدولية على نطاق واسع ، وبانخفاض تكلفة العمل ، مما يدفع إلى انتقال المصانع المنتجة إلى حيث تتوفر ميزة العمل الرخيص عبر العالم .

ملاحظات أساسية :

مما سبق يمكن استخلاص عدة ملاحظات أساسية أهمها :

3- **إن مجموعتين من بين المجموعات الخمسة ، وهما الأولى والثانية من القائمة السابقة، أى صناعات الابتكار العالمى ، وصناعات التجهيز ، تقدمان قرابة الثلثين من القيمة المضافة للصناعة التحويلية ، بينما أن المجموعتين الرابعة والخامسة (صناعات التكنولوجيا العالمية العالية ، والصناعات كثيفة العمالة) واللتين تقفان على طرفىْ نقيض من حيث المكون المهارى ، يقدمان معاً نحو 6/1 القيمة المضافة الصناعية . أما المجموعة الثالثة (السلع كثيفة الطاقة والموارد) فتقع موقعاً وسطاً ، من حيث الحصة النسبية فى القيمة المضافة العالمية للصناعة (أكثر من 5/1 بقليل) .**

4- **من حيث نمط التخصص الإنتاجى العالمى ، تحقق الاقتصادات المتقدمة الريادة فى مجموعة : (الابتكار العالمى للأسواق المحلية) حيث حققت فائضاً تجارياً بمقدار 726 بليون دولار عام 2010 ، بينما تقل تنافسيتها فى مجموعة (السع كثيفة العمالة) حيث حققت فى نفس العام عجزاً بمقدار 342 بليون دولار ، مقابل ارتفاع تنافسية الاقتصادات النامية فيها. وتتقاسم الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية (الكبيرة) مجموعة السلع كثيفة الطاقة والموارد ، ومجموعة صناعات التكنولوجيا العالمية العالية ، مع اختلاف فى درجة التعميق الصناعى والعلمى – التكنولوجى بينهما . فأين الموقع المنتظر لمصر من صيغة التخصص الإنتاجى الصناعى الدولى المذكور ؟**

بيد أن التوسع المصرى المحتمل فى المجموعة الرابعة عموماً ، والمجموعة الفرعية للإلكترونيات وأشباه المُواصلاَت خصوصاً ، يتطلب عدة شروط ، وخاصة فيما يتعلق بمكون "البحث والتطوير" ، والقدرة على الابتكار ، ومستوى تكلفة عنصر العمل .

5- وأخيراً ، نصل إلى مجموعة السلع كثيفة العمالة ، ونخص بالذكر منها : المنسوجات والملابس ، والجلود . ومن الثابت ، وفق الدراسات الموثقة ، أن مصر تتمتع بميزة نسبية وتنافسية عالية ، فى مجال المنسوجات والملابس .

ثانيا : اتجاهات الطلب العالمى الراهنة على السلع المصنّعة

يمكن تلخيص أهم الاتجاهات الراهنة المحدِّدة لهيكل الطلب على السلع المصنّعة - على المستوى العالمى – فى ثلاثة أبعاد رئيسية: تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب، انطلاقاً من نصيبها المتزايد فى الاستهلاك العالمى ، وظاهرة "تجّزؤ الطلب" ، ثم تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع . وفيما يلى نستعرضها تباعاً :

- تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب العالمى

تمثل الاقتصادات النامية ، بدرجة متزايدة ، قوة متعاظمة فى السوق الدولية ، وتندفع هذه القوة أساساً من تيار الاستهلاك . وقد اقترحت بعض الدراسات ، أن هناك شريحتين عريضتين فى المجتمع : "الشريحة المستهلكة" وتضم عدداً من الشرائح الاجتماعية الفرعية التى يتوفر لديها الدخل الكافى لاستهلاك السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية (والكمالية) بدرجات مختلفة ، و "الشريحة غير المستهلكة" التى تقع على "حد الكفاف" أو ما دونه ، بما لا يسمح باستهلاك السلع والخدمات التى تجاوز الحد المذكور .

وطبقا لبعض التقديرات فإن سكان العالم فى سنة 1950 (والبالغ عددهم 2.5 مليار نسمة) وقع منهم 0.3 مليار إنسان فقط ضمن الشريحة المستهلكة من السكان ، بينما كان 2.2 مليار نسمة خارج دائرة الشريحة المذكورة ، غالبيتهم الساحقة فى المناطق "المتخلفة اقتصادياً" من العالم حينئذ. وفى عام 2010 بلغ تعداد سكان المعمورة 6.8 مليار نسمة ، منهم 2.4 مليار إنسان فى عداد "الشريحة المستهلكة" ، و 4.4 مليار إنسان فى "الشريحة غير المستهلكة" ، وبلغ حجم الاستهلاك العالمى 38 تريليون دولار ، منه 26 تريليون دولار فى الاقتصادات المتقدمة ، و 12 تريليونا فى الاقتصادات النامية . ويتوقع فى عام 2025 أن يبلغ حجم الاستهلاك العالمى 64 تريليون دولار ، منه 34 تريليون فى الاقتصادات

المتقدمة ، و 30 تريليوناً فى الاقتصادات النامية ([1]) . أى أنه يتوقع أن تتزايد قيمة الاستهلاك فى البلدان النامية من 12 تريليون دولار عام 2010 إلى 30 تريليون عام 2025، و أن تزيد حصتها فى إجمالى الاستهلاك العالمى من أقل من 3/1 فى العام الأول إلى أقل بقليل من 2/1 فى العام الأخير. وهكذا يشهد الطلب العالمى تحولا باتجاه الدول النامية ، باضطراد ، وخاصة بالنظر إلى أنه يقدر بحلول عام 2025 أن تسهم البلاد النامية بحوالى 70% من الطلب العالمى على السلع المصنعة بالذات .

ونشير هنا بصفة خاصة إلى "الاقتصادات النامية الكبيرة" وفى مقدمتها الصين والهند ، إلى جانب روسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا ، وغيرها ، ويضاف إليها عدد مما يسمى "بالأسواق الناشئة" كما هى الحال بالنسبة لإندونيسيا وفيتنام ، وغيرهما من أسواق أصغر حجماً بالمقياس الاقتصادي، ولا ننسى أسواق عدد من الدول العربية المنتجة للبترول، وخاصة فى منقطتى الخليج والمغرب العربى .

ويقودنا ذلك إلى أهمية إعادة هيكلة التجارة الخارجية المصرية ، بما فيها تجارة الصادرات، باتجاه الأسواق النامية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ،والتى تتجه إلى استيعاب شطر متعاظم من التجارة السلعية والخدمية العالمية .
ويتمثل المدخل المناسب لإعادة الهيكلة الإقليمية للتجارة المصرية فى إعطاء أولوية للتعامل مع التجمعات الاقتصادية التى تنضوى مصر تحت عضويتها بالفعل ، وأولاها "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" فى إطار جامعة الدول العربية ، تليها "منطقة كوميسا"- السوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا - بالإضافة إلى "مجموعة الدول الثمانى الإسلامية" .

ونظراً لتعاظم المنافسة فى الأسواق الدولية ، فإنه يلزم التركيز من جانب صانع القرار للتجارة الخارجية المصرية على تسويق السلع والخدمات ذات الميزة النسبية والتنافسية المرتفعة ، وخاصة فى المجالات الصناعية المفتوحة على التجارة العالمية بطبيعتها بما فيها سلع مصنّعة لم تطرق مصر أبوابها فى العالم النامى سوى بشكل أولّىّ، مثل الأدوية ووسائل النقل .

- ظاهرة "تجزّؤ الطلب"

1- يمثل دخول البلاد النامية الموسع فى السوق الدولية ، عاملاً قوياً فى تشكيل هيكلية الطلب العالمى على السلع المصنّعة ، مع التوقع بالتحاق نحو 1.8 مليار إنسان من إفريقيا وآسيا بركب الشريحة المستهلكة العالمية بحلول عام 2025 ، تضاف إلى الزيادة المحققة فى

[1]) James Manyika et.al, Full Edition, op.cit,pp. 70-71 .

الفترة السابقة ، والتى ربما تشكلت كتلتها الرئيسية من نحو مليار إنسان فى الصين وحدها تضاعفت دخولهم خلال 12 عاماً فقط .

هذا التعداد السكانى الهائل المضاف إلى "الشريحة المستهلكة العالمية" من باطن العالم النامى يزيد بشكل جوهرى من الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية اللازمة لإشباع احتياجات ولدتها حمّى العولمة ذات المنشأ الغربي و التى أعادت تشكيل أنماط الأذواق على امتداد المعمورة، وأعادت رسم خواص تكنولوجيا الاستهلاك والإنتاج ، وأطاحت إلى غير رجعة بالاقتصادات المكتفية بذاتها والمنكفئة على ذواتها طوال آلاف السنين، وربما أطاحت معها بمعالم مستقرة لقوميات ولغات عديدة .

ومع تنامى ظاهرة "التنميط" تلك ، وُجِدَت بحكم منطق "الديالكتيك" ظاهرة أخرى مقابلة أو نقيضة ، هى "التنوع" ، مما جعل بعض المنظمات الدولية (اليونسكو) ترفع شعاراً لنشاطها الثقافى العالمى : "الوحدة من خلال التنوع" . وقد استطال التنوع عبر مساحات التفاعل الاجتماعى الظاهرة ، كما تعمّق عبر الأبعاد غير الظاهرة للتكوينات الاجتماعية ، لينتج "عودة إلى الذات" أخذت فى بعض مظاهرها صورة التعصب للانتماءات الاجتماعية الفرعية ، وذلك على مستوى الجماعة الإثنية واللغوية والتشكيلات الدينية والطائفية والمذهبية ، والتجمعات السلالية الصغيرة على مستوى العائلة والعشيرة والقبيلة ..إلخ .

وفى المحصلة ، حدثت ظاهرتان متقابلتان :

أ – إن كتلاً سكانية كبرى خرجت من قوقعة الاستعمار الذى أنتج "التخلف" إلى رحاب التحرر العام و "التنمية" ، ولكن ضمن قيود فرضتها العولمة الرأسمالية بقوانينها الرامية إلى "فتح الأسواق" عبر "التنميط" ، مما فرض زيادات هائلة فى الطلب على "سلع العولمة" ، وخاصة "السلع المعمرة" من الأجهزة المنزلية كالثلاجات وأفران الطبخ وآلات الغسل ، وأجهزة استقبال البث المرئى والمسموع، والأجهزة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة IT/C وفى مقدمتها الحاسبات المرتبطة بالشبكة العنكبوتية عبر الفضاء syper ، والهواتف النّقالة ، المدفوعة جميعاً بالتكنولوجيات عريضة النطاق وفائقة السرعة .High speed-Broad band Tec

.

ب– إن ظاهرة التأكيد على الذات ، عبر التنوع المجتمعى "اللانهائى" ، بل والمغالاة فى ذلك ، أدت إلى نوع من "تجزّؤ الطلب" Demand fragmentation ليواجه "التمايز" بين الشرائح الفرعية للمستهلكين ، مما يؤدى بالشركات المنتجة ووكالات التسويق والإعلان إلى الإمعان فى التكيف مع الأسواق المجزّأة بدلاً من التوجهات

القديمة القائمة على التجميع الإجمالى للسوق . ويؤدى هذا إلى الظاهرة الثانية فى مجال تجّزؤ الطلب .

2- توجه منتجى السلع المصنّعة إلى مقابلة احتياجات الزبائن المباشرة ، ليس فقط من خلال الميل إلى إقامة مرافق الإنتاج – كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً – بالقرب من الأسواق، ولكن من خلال إنتاج السلع الموجهة لإشباع حاجات محددة ، لجماعات اجتماعية بعينها ، فى بيئات مختلفة من حيث خصائص المحيط الطبيعى والطقس إلى خصائص المحيط الاجتماعى بملامحه المميزة فى الإطار التاريخى – الحضارى ، وتقديم المنتجات اللازمة فى الوقت المطلوب بالضبط Just-in-time ، مع ملاحظة السرعة العالية لدورة حياة المنتج فى ضوء تزايد الميل إلى استبدال سلع الاستهلاك الشخصى –مثل الهواتف النقالة والسيارات – عبر فترات زمنية أقصر بكثير عما قبل . هذا التوجه نحو الزبائن Customization أخذ يطبع عملية الإنتاج والتسويق الصناعى بطابعها ، بدءً من الخصائص المميزة للسلع الموجهة إلى الاستعمال الشخصى ، إلى الأدوية ووسائل النقل والانتقال ، وانتهاء بتصميم خطوط الطيران الإقليمية لشركات النقل الجوى العالمية .

فما دلالة تجزؤ الطلب بالنسبة لأسواق الصادرات المصرية ..؟

أ – إن دخول الكتل السكانية الجديدة من العالم النامى إلى سوق الاستهلاك العالمية، يفتح فرصاً للصناعة المصرية لتزويد الأسواق المعنية بالسلع المصنّعة الداخلة بشكل موسع فى التجارة الدولية ، وفى مقدمتها "السلع كثيفة العمل" وخاصة المنسوجات والملابس ، وكذا فى سلع (الابتكار العالمى الموجّه للأسواق المحلية) ، والتى وجدت بعض إمكانياتها التصنيعية المصرية فى وقت سابق ، وخاصة من خلال (قطاع الإنتاج الحربى للسلع ذات الاستخدام المدنى)، كالسلع المعمرة الموجهة للاستعمالات المنزلية، وسيارات الركوب الصغيرة والحافلات.

ب- ليست الفرص فقط مما يفتحها تجّزؤ الطلب العالمى ، ولكنه يطرح تحديات ، أبرزها ضرورة التحول من "الإنتاج الكبير" Mass production إلى الإنتاج القابل للتجزئة من أجل مقابلة الاحتياجات الناشئة لجماعات المستهلكين الجدد فى العالم النامى (وليست بلدان قارة إفريقيا مثل دولة البرازيل ، وهذه ليست مثل الصين أو الهند ..وفى كل منها تنوعات عديدة..)([1]).

- تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع

[1]) Ibid, p. 72 .

البعد الثالث من أبعاد التغير فى هيكل الطلب العالمى هو ذلك المتصل بتزايد أهمية الطلب على العنصر الخدمى فى الصناعة التحويلية ، ممثلاً فى جانبين :
أ – الأنشطة ذات الطبيعة الخدمية وشبه الخدمية المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج ، كالبحث والتطوير R&D والتسويق والمبيعات ، والتعبئة والتغليف ، وخدمات ما بعد البيع ودعم المستهلك ، وصيانة المعدات والأجهزة .

ب– المدخلات الخدمية المقدمة من المزوّدين والموردين والشركاء على اختلافهم ، مثل اللوجتسيات (النقل والتخزين ..الخ) وخدمات الهاتف والسفر من أجل ربط العاملين ضمن شبكات الإنتاج المدّولة ، والمصارف ، وخدمات تكنولوجيا المعلومات . ويقدر أن الأنشطة والمدخلات الخدمية تمثل ما بين 20 و 25% على الأقل من الناتج الصناعى التحويلى .غير أن أكثر المجموعات الصناعية اعتماداً على الخدمات والمدخلات الخدمية هى مجموعة صناعات (الابتكار العالمى الموجّه للأسواق المحلية) وأغلبها "السلع الرأسمالية والمعمرة" من الآلات والأجهزة على اختلافها ، ووسائل النقل ، حيث تمثل أعمال الصيانة و "خدمة العملاء" جانباً مهماً من النشاط الصناعى بالمعنى الواسع؛ ويقدر أن أعمال الخدمات بصفة عامة، بما فيها الصيانة ، تمثل نحو 50% من إيراد العمليات فى مجال الطيران مثلاً ، وأكثر من 30% فى مجال السيارات ، ونحو 20% من الآلات الصناعية والأجهزة الطبية ومعدات الاتصال ([1]).

ويتجلى بروز العنصر الخدمى فى مواجهة عنصر الإنتاج السلعى بالمعنى المحدد فى النشاط الصناعى ، أكثر ما يكون وضوحاً، فى مجال التوظف (العمالة والتشغيل) . وقبل أن ننتقل إلى هذا الجانب ، نشير إلى الدلالة المتعلقة بالأهمية المتزايدة للعنصر الخدمى فى النشاط التصنيعى بالنسبة للصناعة المصرية وصادراتها إلى العالم الخارجى ، وذلك بصفة خاصة من حيث :

4- **أهمية عنصر "البحث والتطوير" كعامل حاسم فى تنمية القدرة على الابتكار.**
5- **أهمية "خدمات ما بعد البيع" و "دعم المستهلك" ، وخاصة فى القطاع الفرعى لصناعة الأجهزة المنزلية والآلات الصناعية ([2]) .**
6- **أهمية خدمات الصيانة والإصلاح للحفاظ على العمر الطبيعى للمعدات ضمن "دورة حياة المنتج" .**

---

[1]) Ibid, p.74 .

[2]) أنظر :
- د. محمد عبد الشفيع عيسى (الباحث الرئيسى) ، خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية ، بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 205 ، معهد التخطيط القومى ، أكتوبر 2007 .

وهذه الجوانب الثلاثة مفتقدة إلى حد كبير فى النشاط الصناعى المصرى بوجه عام .

ثالثا : التجارة الدولية والمصرية فى السلع المصنّعة : نظرة مقارنة

1- الصادرات

تكشف بيانات التجارة الدولية (من واقع قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – أنكتاد- فى موقعها على شبكة الانترنت) ([1]) والمقابلة بينها وبين بيانات التجارة الخارجية المصرية (من واقع البيانات المنشورة للبنك المركزى فى موقعه على الإنترنت) ([2]) – عن مجموعة من الحقائق الرئيسية التى نعرضها فيما يلى ، بادئين فى هذا المبحث بالصادرات الصناعية على أن يتلوه مبحث خاص بالواردات .

الصادرات الصناعية العالمية

1- تمثل المصنوعات معظم الصادرات السلعية على المستوى العالمى، بمعنى أن قيمة الصادرات من السلع المصنّعة تشكل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية العالمية من كافة المنتجات . فقد بلغت القيمة الكلية للصادرات العالمية فى عام 2011 ، حوالى 18 تريليون دولار أمريكى ، وبلغت قيمة صادرات السلع المصنّعة نحو 11.5 تريليون دولار ، بنسبة 64% تقريباً ، أى ما يلامس حاجز الثلثين ، مقابل أقل من 7 تريليون دولار للسلع الأولية بما فيها الوقود . ويؤكد ذلك ما سبقت الإشارة إليه من أن منتجات الصناعة التحويلية تمثل معظم الصادرات السلعية الكلية للاقتصادات الصناعية المتقدمة (70%) وتصل فى بعض الحالات إلى 80%، وهى حالة ألمانيا .

2- إن أكبر فئة سلعية من الصادرات الصناعية العالمية هى (الآلات والأجهزة ووسائل النقل) إذ تبلغ قيمتها 5.8 تريليون دولار ، بنسبة تجاوز 50% من الإجمالى ، وهى – كما سبقت الإشارة – إحدى المجموعات الفرعية ضمن المجموعة الصناعية الرئيسية التى أطلق عليها "معهد كينزى العالمى" (صناعات الابتكار العالمى الموجهة للأسواق المحلية) ، وتليها الفئة المفردة للمنتجات الكيماوية (1.9 تريليون دولار)

---

[1]) See :
UNCTAD STAT :
- Tables & Indicators, Values and Shares of Merchandise Imports .
- Merchandise Trade Matrix, Detailed products, Imports .
- Merchandise Trade Matrix, product Groups, Exports in thousands of Dollars , 2011 .

[2]) Central Bank of Egypt (Internet Site) .

وهذه أيضا تمثل مجموعة فرعية ضمن المجموعة الصناعية الرئيسية السابقة ، تليها فئة " المنسوجات والملابس" بقيمة 807.4 مليار دولار .

3- من حيث تقسيم الصادرات العالمية حسب كثافة عوامل الإنتاج ومستوى التكنولوجيا، فإن قاعدة البيانات الإحصائية للأنكتاد تقسم القيمة الكلية (11.5 تريليون دولار) إلى أربع فئات سلعية :

أ - السلع كثيفة العمل والموارد الطبيعية (لعل أهمها "المنسوجات والملابس ، من جهة أولى ، و "الحديد والصلب" من جهة ثانية) وتبلغ قيمة صادراتها 1.6 تريليون دولار بنسبة 14% تقريبا من الصادرات السلعية العالمية .

ب- السلع ذات المستوى المنخفض من المهارة والتكنولوجيا (1.2 تريليون دولار) بنسبة 10.4% تقريبا .

ج- السلع ذات المستوى المتوسط من المهارة والتكنولوجيا (3.8 تريليون دولار) بنسبة 33% .

د- السلع ذات المستوى المرتفع من المهارة والتكنولوجيا (4.4 تريليون دولار) بنسبة 38.2% .

أهم الدلالات للاقتصاد المصرى والصادرات

يمكن استخلاص الدلالات الآتية بالنسبة للاقتصاد المصرى والصادرات المصنّعة :

1- الدور المؤثر للصناعة التحويلية فى قوة وتماسك بنية الصادرات بصورة مستدامة على المدى الطويل. ويشير هذا إلى أهمية رفع نصيب السلع المصنّعة من إجمالى الصادرات السلعية المصرية ، وهو الذى لم يزد خلال فترة 2011/2002 عن 46.5% في المتوسط([1]) ، مقابل 70-80% فى الاقتصادات المتقدمة كما سبقت الإشارة . بل ويلاحظ أن نسبة الصادرات المصنّعة من اجمالى الصادرات المصرية قد تناقصت فى الأعوام الأخيرة بالذات ، وخاصة فى أعقاب أحداث ثورة 25 يناير 2011 ، فقد بلغت القيمة الكلية للصادرات السلعية المصرية – حسب التقديرات الأولية للبنك المركزى المصرى لعام 2012/2011 نحو 20.4 مليار دولار ، واستأثرت صادرات البترول الخام ومنتجاته المكررة بمبلغ 13,129 مليار دولار بنسبة 65.6% من الاجمالى ، مقابل 6.8 مليار دولار تقريبا للصادرات "غير البترولية" شاملة سلعاً أولية أخرى هى : الحبوب (157 مليون دولار) ، والقطن (135 مليون دولار) وباستنزالهما

[1]) د. اجلال راتب وآخرون :
الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (240) ، يناير 2013 ، ص 80 .

تكون القيمة المتبقية 6.5 مليار دولار تقريبا للسلع المصنّعة بنسبة 32.5% تقريبا من اجمالى الصادرات ، بل وأقل من ذلك ، فى حال تم خصم قيمة الصادرات من الخامات المعدنية (الحديد والألومنيوم والنحاس) والداخلة فى التقدير الإجمالى للبنك المركزى للفئة السلعية (المعادن ومنتجاتها) .

2- إن السمة الغالبة على الصادرات المصنّعة المصرية هى "السلع كثيفة العمل والموارد الطبيعية" ، والتى لا تزيد نسبتها فى الصادرات العالمية – كما رأينا – عن 14% بينما بلغت قيمتها ونسبتها فى مصر فى الفئتين الممثلتين لها كالتالى:

- غزول ومنسوجات قطنية ومنسوجات أخرى (كالألياف التركيبية) وملابس جاهزة وأغطية الأرضيات المنزلية . 1800 مليون دولار
- المعادن الأساسية ومنتجاتها 1700 مليون دولار

وتكون الجملة الفرعية لهاتين الفئتين 3500 مليون دولار ، تمثل 51% من السلع غير البترولية ، وباستنزال صادرات الخامات المعدنية، كما أشرنا، تكون النسبة أقل من ذلك قليلاً.

ولنا أن نفترض أن النسبة المتبقية من الصادرات المصنعة (49%) تشمل فى الشطر الأكبر منها سلعاً ذات مستوى منخفض من المهارة والتكنولوجيا وذلك فى إطار الفئات السلعية الثلاثة المتبقية وهى :

أ – الكيماويات بقيمة 2617 مليون دولار ، يقع أغلبها فى فئة الأسمدة (854 مليون دولار) ، والكيماويات العضوية وغير العضوية (750 مليون دولار) بينما يقع أقلها فى فئة (الأدوية) بقيمة 366.4 بليون دولار، ويفترض أن تمثل مستوى أعلى من المهارات والتكنولوجيا .

ب- الآلات والمعدات والأجهزة ، بقيمة 744.2 مليون دولار، ويتم النشاط الصناعى فيها على مستوى "التجميع" وليس التصنيع الأساسى للمكونات والأجزاء ، حيث يتم استيرادها مفردة أو مفككة قصد "التركيب" .

ج- وسائل النقل (سيارات الركوب ، مركبات أخرى..) بقيمة 277.3 مليون دولار، وهذه أيضا يتم النشاط الصناعى فيها على مستوى التجميع فقط ، إلى حد كبير.

.. هذا ، ويلاحظ بطريق المقابلة – كما سبقت الإشارة – أنه لا تزيد نسبة السلع ذات المستوى المنخفض من المهارة والتكنولوجيا فى بنية الصادرات العالمية عن 10.4% مقابل 71.2% للسلع ذات المستوى المتوسط والمرتفع من المهارة والتكنولوجيا .

ويؤكد ذلك أهمية التركيز على رفع مستوى الصادرات المصرية من حيث درجة التصنيع ، ومن حيث المكون المهارى وكثافة العنصر التكنولوجى المتطور.

2- الواردات

تتضمن قاعدة البيانات الإحصائية للأنكتاد ، كل ما يتعلق بالواردات العالمية ، ونختار من بينها ما يلي ، مع المقارنة مع ما يلزم من الحالة المصرية :

أولاً : من حيث الحجم الكلى والتركيب السلعى

بلغت قيمة الواردات العالمية من المنتجات المصنعة عام 2011 نحو 12.3 تريليون دولار، وهو ما يوضح أهمية الطلب العالمي المستمد من تزايد الاستهلاك، كما أسلفنا . ويقع تركيزنا في هذا المجال على فئتين من الواردات العالمية ، نرى أن لهما أولوية في مجال التوسع التصديري للسلع المصنعة من وجهة النظر المصرية : فئة الغزول والمنسوجات والملابس ، وفئة الآلات والمعدات والأجهزة، ونتناولهما تباعاً :

1- الغزول والمنسوجات والملابس

أ- القطن وغزوله : قبل أن ندلف إلي الفئة السلعية المركبة للغزول والمنسوجات والملابس ، نشير إلى إن الواردات العالمية من القطن – أهم الألياف الطبيعية في العالم – بلغت قيمتها 16.7 مليار دولار تقريباً . وتصدر مصر قطناً (حسب البيانات الأولية للعام 2012/2011) بمبلغ 135 مليون دولار، بالإضافة إلى غزول قطنية بقيمة 212.3 مليون دولار. ورغم الضآلة النسبية لهذه القيمة ، فإنها تأتى من تصدير " القطن طويل التيلة " ذى الجودة العالية ، وصاحب الطلب النوعي المميز على المستوى العالمي (Egyptian Cotton) . هذا بينما تقوم مصر باستيراد القطن الخام قصير التيلة ومتوسط التيلة ، والذي تقوم عليه الغزول السميكة التى تتواءم مع اتجاهات الإنتاج والاستهلاك العالمي السائدة ، وتتفق مع طبيعة آلات الغزل والنسيج التى صممتها وصنعتها الشركات عابرة الجنسيات ، لتتفق مع الحاجة الى القذف بتيار السلع اللانهائي من المنسوجات والملابس ، في أقصر فترة زمنية ممكنة ، للوفاء باحتياجات الاستهلاك المتعاظمة لسكان المعمورة .

وقد استوردت مصر فى هذا المجال كميات من القطن الخام في عام 2012/2011 بقيمة 51.8 مليون دولار ، وغزولاً أو خيوطاً قطنية بقيمة 151.3 مليون دولار ، لتكون القيمة الإجمالية للقطن وغزل القطن المستورد 203.1 مليون دولار . ورغم أن القيمة الكلية للصادرات من القطن الخام وغزول القطن (347.3مليون دولار) تفوق قيمة الواردات بفائض مقدر بمبلغ 138.2 مليون دولار ، إلا أن تصدير القطن الخام وغزوله يفقد مصر قيمة مضافة محتملة أكبر ، وذلك في حالة ما إذا كان يتم تصنيع القطن طويلة التيلة محلياً وتصديره نسيجاً وملبساً الى الأسواق الأجنبية ، حيث يمكن احتجاز جانب مميز من السوق "للقطن المصرى" بحكم آلية تجزئة الأسواق التى أشرنا إليها آنفاً في معرض معالجة تغيرات الطلب العالمي .

ب- المنسوجات : لو استعادت مصر مكانتها في مجال إنتاج القطن طويل التيلة واستردت المساحات المحصولية المفقودة لأسباب متعددة أدت إلى انخفاض المساحة المزروعة وعدم نمو الإنتاجية بالمعدلات المحتملة ، فإنه يمكن توسيع الطاقة الإنتاجية للمنسوجات والملابس الجاهزة ضمن مزيج يتآلف نسبياً مع التوجهات العالمية القائمة على توليفة معقدة من الألياف الطبيعية (من القطن والصوف والحرير) والألياف المصنعة من كل من الألياف التركيبية Synthetics والألياف السيليولوزية Cellulosics بحيث تحصل مصر على نصيب معقول من السوق العالمية المتسعة الى حدود مفتوحة.

ويشار في هذا السياق الي أنه، عدا صادرات القطن الخام والخيوط المغزولة ، فإن مصر (حسب بيانات 2012/2011) صدرت منسوجات قطنية بقيمة 576.1 مليون دولار ، وملابس جاهزة بنحو 739.1 مليون دولار ، وأليافاً تركيبية بقيمة 181.9 مليون دولار ، بالإضافة إلي أبسطة (سجاجيد) وأغطية أخرى للأرضيات بقيمة 170.2 مليون دولار ، لتكون القيمة الإجمالية للمنسوجات والملابس الجاهزة المصدرة 1667.3 مليون دولار . وباستنزال قيمة الملابس تكون قيمة المنسوجات 928.2 مليون دولار.

فأين هذا من الأحجام الكبرى للطلب العالمي على المنسوجات والملابس ؟ فقد رصدنا من واقع البيانات التفصيلية من " الأنكتاد " واردات عالمية بقيمة تقارب 228.5 مليار دولار من بعض الفئات الفرعية للمنسوجات والتى يمكن للصناعة المصرية أن تنافس فيها ، كما لا تزيد نسبة الصادرات المصرية من المنسوجات الى الصادرات العالمية المرصودة للفئات السلعية ذات الصلة عن 3.9% تقريباً ، وهذه النسبة يمكن زيادتها إلى حدود أعلى بكثير ، نظراً لارتفاع الميزة النسبية والتنافسية للمنسوجات والملابس المصرية .

2- الآلات والمعدات والأجهزة (عدا وسائل النقل)

تبلغ قيمة الواردات المصرية من هذه الفئة السلعية (كتقدير أولى لعام 2012/2011) 5800 مليون دولار منها – على سبيل المثال – 483 مليون دولار للفئة السلعية الخاصة بأجهزة استقبال البث الإذاعي والتلفزيوني ومعدات الإرسال والاستقبال الهاتفية ، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الواردات العالمية المقدرة بنحو 600 مليار دولار لهذه الفئة السلعية. ولكن ارتفاع قيمة الواردات العالمية تشير إلي إمكانيات جّد واسعة لاستقبال سلع مصرية مصدرة لو أمكن توسيع طاقتها الإنتاجية إلى الحدود القصوى وبناء قدرات إنتاجية جديدة ، حيث لا تزيد الصادرات المصرية من السلع المجّمعة على كل حال – عن 744.2 مليون دولار ، تتضاءل نسبتها لإجمالي الطلب العالمي (المقدر بقيمة الواردات) إلى حدود 1.2% .

بيد أن هذا يشير إلى نقطة بالغة الأهمية، نناقشها لاحقا، وتتعلق بتوفر الطلب المحلى على المنتجات المستوردة من الفئة السلعية محل البحث (5800 مليار دولار بما يعادل أكثر من 40 مليار جنيه حسب سعر الصرف المقدر حالياً بنحو 7 جنيهات للدولار الأمريكي الواحد) وهذا ما يعرف باحلال الواردات – فما الضير من البحث فى إمكانية البدء بإنتاج شطر متزايد من السلع التى تحل محل الواردات من هذه الفئة – وغيرها ؟

وينقلنا هذا إلي ضرورة بناء مزيج فعال لسياسة تجارية نشطة تجمع بين إحلال الواردات وتطوير الصادرات، كما سنرى.

ثانياً : من حيث التوزيع الجغرافى والإقليمى :

لوحظ من بيانات الواردات العالمية المصنعة وغير المصنعة (عام 2011) البالغة قيمتها نحو 18.4 تريليون دولار أنها توزعت على النحو التالي :

- ***الاقتصادات المتقدمة 10.5 تريليون دولار**
- ***الاقتصادات النامية 7.3 تريليون دولار**
- ***،، الانتقالية 0.6 تريليون دولار**

ويتضح من ذلك أن الاقتصادات النامية باتت تشكل سوقاً قابلة لاستيعاب أكثر من 7 تريليون دولار ، وخاصة منطقة شرق آسيا التى أخذت وحدها 3.2 تريليون دولار تقريباً ، مقابل 1.2 تريليون دولار لمنطقة جنوب شرق آسيا ، و 831 مليار دولار لمنطقة غرب آسيا التى تقترب في التعريف من " الشرق الأوسط ".

وقد نالت إفريقيا 562 مليار دولار وأمريكا الجنوبية 585 ملياراً بمجموع يزيد عن1.1تريليون دولار .

وهذا مما يؤكد اهمية إعادة توجيه مسارات الوصول للصادرات المصرية ناحية القارات الثلاثة لإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بدءً من المنطقة العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا ، بدلاً من الوضع الحالي التى تستحوذ فيه أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على القسم الأكبر من الصادرات المصرية .

ويدعونا عجز الميزان التجاري ، وما يصاحبه من عجز متزايد في الموازنة العامة ، وكذا تزايد أعباء الديون الخارجية والداخلية ، إلى أهمية التفكير في سبل حقيقية لتخفيف العبء عن هاتيك الموازين ، من خلال تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة ، للارتفاع بمستواها من الحد الفعلي إلى الحد المتاح ثم إلى الحد الأقصى مستقبلاً ، ورفع مستويات الإنتاجية ، بمعدلات متزايدة عبر الزمن ، بهدف إنتاج شطر متزايد من بدائل المستورد ، وفق مخطط استراتيجي لإحلال الواردات الانتقائي. ونشير هنا إلى أهمية التركيز على قطاعات مختارة في الاحلال محل الواردات ، وتوسيع دائرتها باضطراد ، مع السعي إلى موازنة التصنيع بالزراعة وبالخدمات العلمية التكنولوجية ، وخاصة من أجل اللحاق بتيار " اقتصاد المعرفة " القائم على الابتكارات ، انطلاقاً من فروع صناعية رائدة في مقدمتها الصناعات الإلكترونية، ومع العمل على الانتقال المبرمج من المرحلة الأولى لإحلال الواردات في السلع الاستهلاكية والمعمرة ، إلى المرحلة الثانية للإحلال محل ورادات السلع الوسيطة والرأسمالية .

ويثور التساؤل على المستوى العام : ما هي القاعدة الحاكمة لاختيار قطاعات إحلال الواردات في المجال الصناعي ؟

نقترح هنا القاعدة القائمة على مقارنة قيم الصادرات السلعية بقيم الواردات السلعية في الفئات السلعية المختلفة للمنتجات المصنعة ، لحساب معاملات تغطية الصادرات للواردات، ومن ثم تحديد الفئات الأكثر تعرضاً للعجز، والمرشحة بالتالي لإمكان إدراجها في قائمة صناعات إحلال الواردات في المرحلة الأولى، والتى يتعزز اختيارها من خلال إعطاء أوزان نسبية معينة للمتغيرات المرتبطة بإمكانية التوسع الصناعي في القطاعات المختارة ، ومرونة الطلب المحلي الدّخْلية والسعرية.. الخ .

وفيما يلي نقدم مقارنة بين قيم الصادرات والواردات المصرية المصنعة في عدد من الفئات السلعية وفق البيانات الأولية من البنك المركزى المصرى لعام 2012/2011 وذلك في البيان التوضيحي التالى :

مقارنة الصادرات والواردات المصنعة المصرية لعام 2012/2011(بالمليون دولار)

الفئة السلعية	الصادرات	الواردات
1- القطن ومنتجاته ومنسوجات أخرى، والملابس الجاهزة ، منها : * منسوجات قطنية * ملابس جاهزة * آلياف تركيبية	1935.1 576.1 739.1 181.9	2770.6 735.5 994.0 717.1
2- الكيماويات ، منها : • أدوية • كيماويات عضوية وغير عضوية وكربون	2617 366.4 750.5	5497 2289.2 2034.5
3- الأجهزة والآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها ، منها : *محركات ومولدات كهربائية ومحولات وأجزاؤها. *أجهزة منزلية ذات موتورات كهربائية. * أجهزة تكييف الهواء * ثلاجات منزلية ومجمّدات (ديب فريزر) * أجهزة تليفزيون وراديو ومعدات إرسال واستقبال هاتفية * حاسبات وبرامج جاهزة	744.2 42.0 186.7 57.2 18.1 71.5 160.9	5800 1027.2 712.2 226
4- المركبات والسيارات ووسائل نقل أخرى	277.3	4240.2
5- المعادن الأساسية ومنتجاتها(الحديد الصلب ، الألومنيوم ، النحاس) ، منها : * حديد وصلب ومنتجاته	1704.6 748.4	5442.4 3668.4

المصدر : **Central Bank of Egypt, Internet Site .**

تكشف الأرقام السابقة أن هناك فجوات واسعة متفاوتة بين الصادرات والواردات على النحو الآتي :

1- تبلغ نسبة تغطية الصادرات للواردات في فئة (القطن ومنتجاته ومنسوجات أخرى وملابس جاهزة) خلال العام محل البحث (2012/2011) نحو 70% ، ولكن أوسع الفجوات تقع في الفئة الفرعية للألياف التركيبية إذْ تبلغ النسبة 25.3% . ويعنى هذا إمكانية تحقيق إحلال واردات في مجال الألياف التركيبية، بافتراض توافر الشروط الأخرى الضرورية على جانبي العرض والطلب .

2- تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات فى (الكيماويات) 47.6% ، ولكن أوسع الفجوات تقع في مجال الأدوية حيث تبلغ النسبة 16% فقط ، حيث يوجد (إحلال واردات كامن) يمكن إخراجه الى حيز التحقق مع توفر الاشتراطات الضرورية .

3- تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات في فئة (الأجهزة والآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها) نحو 12.8% مما يرفع مستوى التوقع لإحلال الواردات الكامن الي حدود بالغة الارتفاع ، وخاصة في فئة المعدات الكهربائية (موتورات ومولدات ومحولات وأجزاؤها) حيث كانت النسبة ضئيلة جداً (4%) .

4- فى فئة (وسائل النقل) بلغت النسبة محل البحث 6% فقط مما يرفع ضرورة وإمكانية إحلال الواردات المحتمل إلي حدود مرتفعة ، من خلال التصنيع المحلى لوسائل النقل ، بدء من مشروع " تصنيع سيارة مصرية " (علي غرار السيارة الهندية " مثلاً) . وقد جاءت البشرى أخيراً من معاودة العمل على إحياء نشاط (شركة النصر لصناعة السيارات) في منطقة " وادى حوف " قرب حلوان ، تحت إشراف وزارة الدولة للإنتاج الحربي ، والتى تدير تاريخياً عدداً من أهم الشركات في مجال التصنيع الأساسي والتجميعى للسلع الرأسمالية والإلكترونيات ، والإنتاج المتطور في مجال المنتجات الكيماوية .

5- في فئة (المعادن الأساسية ومنتجاتها) تبلغ نسبة الصادرات إلى الواردات 31% تقريباً ، وهي نسبة ترشح هذه الفئة لإحلال واردات ممكن ، وتتمثل أوسع الفجوات في الفئة الفرعية للحديد والصلب ومنتجاته ، حيث بلغت النسبة 20.4% ، وبذا تبدو أهمية التوسع في الإنتاج المحلى للحديد والصلب للاستغناء عن الواردات من المصادر الأجنبية . ولكن هذه المسألة لابد أن يحوطها حذر شديد ، بفعل الخشية المستحقة من تجدد النزعة الاحتكارية في تلك

الصناعة ، مع ما يتطلبه ذلك من ضرورة تعديل قانون " حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية " – القانون رقم 3 لسنة 2005 – وتطبيق قواعد عادلة للضريبة والدعم ، خاصة دعم الطاقة في هذا المجال المتّسم بارتفاع كثافة استهلاك الغاز الطبيعي بالذات .

.. من العرض التحليلي السابق ، تظهر أمامنا إمكانية الدخول في إحلال الواردات الانتقائي – كمرحلة أولى وعلى سبيل الأولوية – في الصناعات الآتية ، بشرط مراعاة ما يلزم من المتغيرات الأخرى ، داخلياً وخارجياً :

1- الألياف التركيبية 2- الأدوية

3- المعدات الكهربائية 4- السيارات 5- الحديد والصلب

نظراً لأهمية بناء سياسة متكاملة للتجارة الخارجية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق مزيج متجانس من " إحلال الواردات " و " تطوير الصادرات " ضمن إستراتيجية شاملة للتجارة ، في إطار إستراتيجية تنموية أشمل .

الجزء الثانى
تحديد دوال عرض صادرات الصناعة التحويلية

يهدف هذا الجزء إلى التوصل إلى محددات دالة عرض الصادرات المصرية من الصناعة التحويلية ، هذه المحددات تشتمل على تأثير برامج مساندة الصادرات التحويلية التى قدمت علي مستوى الفروع المختلفة للصناعات التحويلية بالاعتماد على تقسيم الصادرات نظام HS

لتغطية الفترة 1996-2011. وكذلك تأثير التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى والاستثمار وكذلك تأثير التطورات فى الطلب المحلى وغيرها من الآثار الموسمية والاتجاهية فى مستويات الانتاج الصناعى .

وبالنظر إلى حقيقة أن حصة مصر من إجمالي الصادرات العالمية قد سجلت 0.17% في عام 2010-2011 فإن يبدو منطقياً أن نفترض أن صادرات الصناعة التحويلية المصرية تواجه منحنيات طلب مرن مرونة لا نهائية (حيث سجلت الأسمدة حصة قدرها 1.95%،والخضروات الطازجة والمصنعة 1.48%، وسائل التوزيع الالكترونية 0.74% ، النحاس 0.45% ، والمفروشات 0.45% من اجمالى الصادرات العالمية لنفس البند ([1]) هذا الاطار من التحليل يقوم على افتراض نموذج التجارة التقليدية Traditional Trade model دون تمايز في المنتج no Product differentiation ومن ثم ففي ظل الخضوع لاقتراض مفهوم الدولة الصغيرة ، وعدم وجود تمايز في المنتج يصبح اهتمامنا الرئيسي هو تقدير دوال عرض للصادرات المصرية من الصناعات التحويلية .

أولا : النموذج المستخدم

يقع نموذج عرض الصادرات التحويلية داخل اطار نماذج التجارة الموجهة بالعرض ، وتقدر بالشكل الدالي المفروض اللوغاريتمى الخطى ، ويعتمد النموذج المستخدم في القياس علي الأفكار الأساسية لنموذج IFZA L ALI ([2]) .

وعليه فإن الدراسة المشار إليها آنفاً تعتمد على عدد من المتغيرات التابعة البديلة ، فمن المعروف تقليدياً أنه يمكن استخدام موارد النقد الاجنبي المتولدة من الصادرات X كمتغير يعبر عن الصادرات .

وفى حالة اعتماد الصادرات على مكون استيرادى imported inputs ومن ثم فإن متغير الصادرات البديل يمكن أن يكون صافي النقد الاجنبي من متحصلات الصادرات (يمكن أن يعبر عنه بالقيمة المضافة بالعملة الأجنبية) وينطوى الاعتماد على فرضية الدولة الصغيرة Small Country أن أسعار الصادرات في السوق العالمي محددة خارجياً exogenously وعليه فالمتغير التابع يعبر عنه بدلالة الدولار وبالأسعار الثابتة .

وتمثل الربحية النسبية للبيع بين الأسواق العالمية والمحلية احد المتغيرات الهامة المؤثرة على حجم المعروض من الصادرات .

---

[1]) UN, UNCTAD : HANDBOOK OF StASTISTICS, MANUAl, 2012, Table 3.3.D, P.179 .

[2]) IFZAL ALI, INDIA'S MANUFACTURED EXPORTS :
AN ANALYSIS OF SUPPLY FACTORS , The Developing Economics xxv-2 (June 1987).

ويمكن التعبير عن الربحية النسبية بدلالة النسبة بين سعر الصادرات والسعر المحلى ، والقرار الذي يتخذه المصدر يعبر عن السعر التصديرى بالعملة الأجنبية ووحدات العملة المحلية لكل وحدة نقد أجنبي يحصل عليها فعلياً .

وفيما يتعلق بالمتغير الذي يعكس نظام الدعم تتبني الدراسة المشار أليها آنفاً مفهوم سعر الصرف الفعلي , EER والذي يقيس ما يتسلمه المصدرون لكل وحدة من النقد الأجنبي .

$$EER = R(1+S) \quad (1)$$

حيث:

R **تعبر عن سعر الصرف الاسمي ،**

S **هو معدل الدعم (رقم الدعم لكل تصدير)**

وتستخدم نفس الدراسة المشار إليها آنفاً سعر الصادرات (المحدد خارجياً) وسعر الصرف الفعلي كمتغيرين ملائمين للتعبير عن السعر الذي يتسلمه فعلياً المصدر.

وتعتبر نفس الدراسة أن السعر المحلى الملائم سيعتمد على فرضية الاستبدالية بين السوق التصديرى والسوق المحلى الذى تباع فيه منتجات الصناعة التحويلية وعليه فإن السعر المحلى المستخدم هو سعر منتجات الصناعة التحويلية RM فى السوق المحلى ، ومن ثم فإن متغيرات السعر النسبى هى :

$$RM = \frac{R(1+S)PX}{PM}$$

$$RY = \frac{R(1+S)PX}{PY}$$

حيث :

PX **: تشير إلى سعر الصادرات**

PY **: تشير إلى السعر المحلى للمنتجات غير المصدرة**

ومن ثم فإن الربحية النسبية ستتحسن لو أن السعر العالمى للصادرات وكل من سعر الصرف الاجنبى الرسمى أو معدل إعانة الصادرات تتزايد أو أن السعر فى السوق المحلى يتناقص .

ولأغراض مساعدة متخذ القرار من الأهمية بمكان اختبار افتراض أن صادرات الصناعة التحويلية تستجيب بشكل مختلف للتغيرات سواء فى سعر الصرف الحقيقى أو للتغيرات فى الدعم (إعانة الصادرات) ولذلك فضلت الدراسة المشار إليها آنفا فصل التغيرات فى سعر

[1]) هذا المقياس مختلف عن EER الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف الدولة مقابل كل الدول الأخرى .

الصرف الحقيقى عن التغيرات فى دعم الصادرات ومن ثم تم التعبير عن متغير السعر النسبى بدلالة مكونين RRM(RYY) & S . ويمثل سبب عدم التماثل أن دعم الصادرات فى الهند يشتمل على العديد من المكونات (رد أعباء الدورباك ، ائتمان الصادرات وإعانات التصدير) وتقوم به جهات مختلفة عند مستويات مختلفة من الكفاءة . وعليه فإن تذبذب هذه المكونات من شأنه مع تأخر التخصيص والانفاق المبطأ أن تختلف فيه نظرة المصدرين لتأثير كل من عناصر الدعم وسعر الصرف . ومن ثم فإن الفروق فى استجابة عرض الصادرات ربما يكون راجع لشكل المسار الانتقالى المؤقت Transitory لدعم الصادرات.

كذلك فإنه بالنسبة لاقتصاد ينمو فإن دالة عرض الصادرات نفسها ربما تنتقل عبر الزمن . ولكى نميز بين الانتقالات والتحركات عبر دالة العرض (دالة إمكانيات الإنتاج) يتعين تحديد الطاقة التصديرية . فبعض الدراسات أمثلة : دراستى Halevi ، وكل من Goldstein and Khan([1]) تنظر إلى متغير الانتقال أو التحول Shift عبر دالة إمكانيات الإنتاج بشكل مختلف .

فبينما ذهب Halevi إلى استخدام رصيد رأس المال ، كمتغير تقريبى يعبر عن متغير الانتقال وذلك باعتبار أن التغيرات فى رصيد رأس المال تنطوى على تغيرات فى الانتاج المحتمل أو الكامن ، فقد استخدم كل من Goldstein and Khan الانتاج كمتغير تقريبى يعبر عن متغير الانتقال أو التحرك Shift Variable . لذلك استخدمت الورقة المعنية – التى تمثل إطاراً لقياس لدالة عرض الصادرات التحويلية المصرية كلا المتغيرين بالإضافة إلى فصل تأثير متغيرى الاتجاه Trend والدورات الاقتصادية business cycles فى قطاع إنتاج الصناعة المحلية الهندية حيث كان الاعتقاد سائداً بأن صادرات الصناعة التحويلية هناك قد أدت أداءاً حسناً فى سنوات الكساد recession years .

قامت الدراسة المشار إليها بتجربة تقدير نسخ مختلفة من المعادلات لتقدير دوال عرض الصادرات . ففى الصياغة التقليدية لدراسة عرض الصادرات يتم إيجاد علاقة بين كمية الصادرات المعروضة X^s وكل من السعر النسبى للصادرات RM والطاقة الإنتاجية المحلية فى الحالة الأولى هى k Capital stock لقطاع الصناعة التحويلية .

وبدلالة log linear يمكن التعبير عن المعادلات بالشكل التالى :

$$\ln X_t^s = a_o + a_1 \ln RM_t + a_2 \ln k_3 \quad (1)$$

[1]) HALEVI, N. "Effective Devaluation and Exports : Some ISSUES in Empirical Analysis with Illustration from Israel", Economic , Vol.39, No.115, 1972 .
Gold STEIN, M., and KHAN, M.S. "The Supply and Demand for Exports; A Simultaneous Approach" Review of Economics and Statistics, Vol. 60, No.2, 1978 .

وعليه يتوقع عندما يزيد سعر الصادرات بالنسبة للأسعار المحلية يصبح الانتاج أكثر ربحية ويتجه المنتجون لمزيد من عرض الصادرات ، ومن ثم يتوقع أن تكون اشارتى $a_1 \& a_2$ موجبة ، ويتم تقدير المعادلة (1) فى ظل افتراضين :

أولا : إن المصدرين يتحركون على منحنى العرض الخاص بهم ولذلك فالعرض يتساوى دائما مع المستوى الفعلى للصادرات $X_s = X$

ثانيا : أن مرونات الطلب السعرية على الصادرات لا نهائية المرونة .

ولذلك فإنه يمكن تحديد دالة عرض صادرات مماثلة لمعادلة (1) ولكن بدلالة القيمة الاتجاهية لكمية الصادرات وانتاج الصناعة التحويلية :

$$\ln X_t^{*s} = b_o + b_1 \ln RM_t + b_2 \ln O_t^* \quad (2)$$

حيث تشير علامة star إلى القيمة الاتجاهية أو المحتملة للمتغير ، ومن ثم يتوقع أن يكون معاملى $b_1 \& b_2$ موجبين . كذلك ترتبط الانحرافات فى العرض التصديرى الفعلى عن العرض المحتمل أو الكامن للصادرات بالانحرافات بين الانتاج الفعلى للصناعة التحويلية عن الانتاج المحتمل بالمعادلة التالية :

$$\ln X_t^s - \ln X_t^{*s} = b(\ln O_t - \ln O_t^*) \quad (3)$$

حيث $\gamma > o$

وبإجراء التعويض بين المعادلتين (2) ، (3) نستطيع الحصول على المعادلة التالية :

$$\ln X_t^s = b_o + b_1 \ln RM_t + \gamma(\ln O_t - \ln O_t^*) + b_2 \ln O_t^* \quad (4)$$

ويشير معامل γ إلى الأثر الدورى cyclical effect بينما يشير b_2 إلى الأثر الاتجاهى Trend effect ، ويمثل الفرق بين الانتاج الفعلى والمحتمل أو الإنتاج الاتجاهى كمتغير يعكس الفرق بين الانتاج الفعلى والمخطط ، ويفسر باعتباره مقياس لفائض الطاقة الإنتاجية excess capacity .

وبمحاولة اختبار فرضية استجابة صادرات الصناعة التحويلية للتغيرات فى سعر الصرف الحقيقى وللتغيرات فى دعم الصادرات يمكن إعادة صياغة المعادلتين (1) ، (4) على النحو التالى :

$$\ln X_t^s = a_o + a, \ln RRm_t + a_2 \ln S_t + a_3 \ln K_t \quad (5)$$

$$\ln X_t^s = b_o + b_1 \ln RRM_t + b_2 \ln S_t + \gamma(\ln O_t - \ln O_t^*) + b_3 \ln Q_t^* \quad (6)$$

وتتبع الدراسة الحالية نفس المنهجية المستخدمة فى النموذج الهندى وبالأخص معادلتى (5)، (6) ولكن مع بعض الاختلاف :

أولا : تم استبعاد متغير السعر النسبى للصادرات التحويلية (أسعار الصادرات مقارنة بالأسعار المحلية) وذلك لصعوبة توافر سلاسل زمنية على مستوى الصادرات التحويلية وتفصيلاتها وفقا لتصنيف الصادرات HS تعبر عن متوسط أسعار الوحدة للصادرات export unit value indices أو متوسط تكلفة وحدة العمل ([1]) فى الصناعة التحويلية وفروعها unit labor cost Indices . ولذلك استعاضت الدراسة الحالية عن متغير السعر النسبى بتكوين مؤشر لسعر الصرف الحقيقى (دولار معبراً عنه بوحدات من الجنيه المصرى) ([2]) المحسوب منذ عام 1995 وحتى 2012 واعتباره مؤشرا تقريبيا لتنافسية صادرات الصناعة التحويلية على اختلافها .

وبالتالى تصبح المعادلات على النحو التالى ([3]) :

$$\ln X_t^s = a_o + a_1 \ln EX + a_2 \ln S_t + a_3 \ln K_t \quad (5)$$

$$\ln X_t^s = b_o + b_1 \ln Ex + b_2 \ln S_t + \gamma(\ln Q_t - \ln Q_t^* + b_3 \ln Q_t^* \quad (6)$$

ثانيا : تم استخدام قيمة المساندة بالجنيه لكل دولار صادرات للتعبير عن دعم الصادرات ، جدول رقم (3) بالملحق .

ثالثا : لتكميش الصادرات التحويلية على المستوى الاجمالى وعلى مستوى التقسيمات المختلفة (المعبر عنها بدلالة الجنيه المصرى) جدول رقم (4) بالملحق .

---

[1]) توجد مشاكل فنية ومنهجية تنبع من الفروق فى منهجية وطريقة حساب مؤشرات الأرقام القياسية لقيمة الوحدة للصادرات Unit values وأسعار الجملة . لهذا السبب فإنه فى ظل نموذج يعبر عن المرونات للأسعار الحقيقية يتوقع أن تكون هذه المرونات متحيزة وتخضع لسوء التحديد misspecification .

[2]) والمنهج المستخدم فى قياس مؤشر سعر الصرف الحقيقى ليس مناظراً تماماً لمكافىء القوى الشرائية فتضخم الدولار قد استخدم بدلاً من تطوير معامل تقدير يأخذ فى اعتباره معدلات التضخم لشركاء التجارة مرجح بالأوزان النسبية لحصص التجارة المخصصة لكل منهم ، وكان من المفروض استخدام مفهوم مؤشر سعر الجملة حيث هو أكثر المؤشرات تمثيلاً لتحركات الأسعار للسلع المتداولة دوليا من مؤشر سعر المستهلكين وهناك مشكلة رئيسية فى مقياسنا وهو أنه يستبعد التغيرات فى قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى فتخفيض الدولار مقابل العملات الأخرى يعنى تخفيض للجنيه المصرى أيضا ، كما ذكرنا سابقاً .

[3]) تم الاستعاضة عن متغير الرصيد الرأسمالي capital stock بصافى التكوين الرأسمالى للصعوبات التى تكتنف تقدير الرصيد الرأسمالى على مستوى الصناعة التحويلية وأفرعها باستخدام طريقة المخزون الدائم perpetual inventory method . من الناحية الأخرى استخدم QB للتعبير عن متغير الانتاج الاتجاهى وهو مما ثل فى مضمونه تماما Q_t^* .

قمنا بإعادة تبويب الصادرات التحويلية تصنيف HS ملحق رقم (1) لكى تكون مناظرة للأرقام القياسية لأسعار الجملة مقسمة على حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 96-2011 ولسنة أساس 2000/1999 (والتى تم الحصول عليها من نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) التى استخدمناها فى التكميش لنحصل على قيمة للصادرات (وليس كمية الصادرات التحويلية) بأسعار ثابتة بالجنيه ولسنة أساس 2000/99=100 . هذا مع ملاحظة أننا واجهنا مشكلة فنية وهى وجود سلاسل زمنية متقطعة – وغير متصلة حتى عام 2012 – احداهما للأرقام القياسية لأسعار الجملة 1996 حتى 2007 وهى لا تختلف فى تغطيتها وتقسيماتها كثيراً عن الأرقام القياسية لأسعار المنتجين التى تم تركيبها حديثاً بالاتفاق مع جهات دولية والتى تغطى الفترة 2006 حتى 2012 ، لذلك تم تمهيد بيانات السلستين للحصول على سلسلة واحدة تقريبية لأسعار الجملة لسنة أساس 2000/99 (باستخدام برنامج Excel) . وعليه يتعين اعتبار هذه البيانات الممهدة تقريبية وتشوبها بعض العيوب الفنية ولكننا اضطررنا إلى استخدام هذه السلسلة لتكميش كل متغيرات النموذج سواء الصادرات أو صافى التكوينات الرأسمالية (الاستثمار) أو الإنتاج سواء على المستوى الاجمالى أو على مستوى فروع النشاط .

ثانيا : النتائج التطبيقية

قبل التعرف على المنهجية المستخدمة فى تقدير نماذج عرض الصادرات التحويلية المصرية وفروعها المختلفة وفقا لتصنيف HS للصادرات وللاعتبارات سالفة الذكر ، يجب الإشارة إلى مدى ملاءمة استخدام نموذج وحيد المعادلة للتعبير عن جانب العرض على تلك الصادرات التحويلية دون الوقوع فى خطأ التحيز الآنى .

ونظراً لأن المتغيرات التى لدينا هى متغيرات اقتصادية فإن معظم سلاسلها الزمنية تتصف بخاصية عدم الاستقرار وعدم السكون وبالتالى فإن ذلك يترتب عليه ظاهرة الانحدار الزائف Spurious regression الذى يعنى أن وجود اتجاه عام trend فى السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدى إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشىء الوحيد المشترك بينها بالتالى نقوم أولا باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها حيث يتم ذلك باستخدام جذر الوحدة والذى يعرف باختبار ديكى فوللر Dickey Fuller وفى حالة وضوح عدم استقرار جميع المتغيرات المستخدمة فى التقدير (حيث أن قيم t المحسوبة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبأخذ الفروق الأولى واتضح أنها جميعها أصبحت مستقرة (أى لا تحتوى على جذر الوحدة) أى أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند 5% مستوى معنوية ، ومن ثم فإن كافة المتغيرات تكون متكاملة من

الدرجة الأولى ومستقرة مما يبرر المضى فى إجراء التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ باستخدام أنجل جرانجر Test Engle – Granger for Co integration ، ويمكن الاستنتاج فى هذه الحالة أن علاقة التكامل المشتركة بين الصادرات التحويلية والمتغيرات مثل سعر الصرف الحقيقى ، صافى التكوين الرأسمالى ، الدعم التصديرى ، (الإنتاج – الإنتاج المتوقع أو المحتمل أو الاتجاهى) ، الإنتاج الاتجاهى هى علاقة طويلة الأجل long – run relation ship ومن ثم فإن المرونات المقدرة هى مرونات فى الأجل الطويل (long – run specification) ، ويمكن تقدير المرونات فى الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ ([1]) .

يختص هذا الجزء بتقدير مرونات صادرات الصناعة التحويلية بفروع نشاطها المختلفة وفقا للاسلوب المشار إليه آنفاً . حيث يعرض جدول رقم (4) تقديرات المرونات فى الأجل الطويل لصادرات الصناعة التحويلية بأفرع نشاطها المختلفة ، ويوضح الجدول قيم المعلمات (المرونات) المقدرة وأسفلها احصاء t بالإضافة إلى معامل التحديد المعدل R^2 ، احصاء Durbin- Watson ، واحصاء F ، والاحتمالات P . والجدير بالذكر أن مبررات استخدام المتغيرات المستخدمة فى التقديرات قد أُشير إليها سابقاً ، وكذلك مصادر البيانات وبعض التفصيلات الأخرى فى جداول الملحق .

[1]) وحول خطوات اختبار استقرار وسكون المتغيرات وتقدير المرونات لصادرات اجمالى الصناعة التحويلية يمكن الرجوع لملحق الدراسة الحالية ملحق رقم (6) .
تشكر مؤلفة الدراسة الحالية الفريق المعاون الباحث دكتور/ سيد دياب الذى قام بتقدير المرونات لمعادلات النموذج على مستوى اجمالى الصناعة التحويلية وفروعها باستخدام طريقة التقدير المنوه عنها فى متن الدراسة ، وكذلك الدكتورة / عزة نصر فؤاد لمساهمتها فى التغلب على المشاكل الفنية لقواعد البيانات وأيضا أ. معالى السماحى ، أ. دعاء شعراوى لما تكبدوه من مشقة فى جمع البيانات ووضعها فى ملفات Excell .

جدول رقم (11) تقديرات مرونات صادرات الصناعات التحويلية بفروعها

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R^2	D.W.	F	Prob
				ln EX	ln K	ln Q – QB	ln QB	ln SUB				
-1	الصناعات التحويلية	ln X	17.667	0.387	0.063				0.380	0.139	0.098	0.691
			5.138644	-0.311	-0.332							
		ln X	17.491	0.370	0.111	0.055			0.654	0.403	0.685	0.058
			5.235456	-0.306	-0.592	1.359						
		ln X	27.79	0.144		0.054	-0.667		0.811	0.343	0.960	0.044
			2.393248	-0.121		1.380	-1.040					
		ln X	27.297	-2.339		0.024	-0.357	1.080	0.949	3.058	56.060	0.000
			9.066537	-6.713		2.307	-2.127	13.469				
-2	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	ln X	15.07	-1.109	0.090				0.129	0.299	1.037	0.380
			8.181115	-0.912	1.303							
		ln X	10.366	-1.069	0.065	0.323			0.353	0.452	2.369	0.118
			3.756573	-0.982	1.031	2.125						
		ln X	13.35	-1.147		0.230	-0.044		0.352	0.770	2.356	0.119
			3.304316	-1.032		1.198	-1.018					
		ln X	18.645	-2.722		0.088	-0.007	0.978	0.938	2.878	45.187	0.000
			13.35854	-7.016		1.385	-0.472	10.623				
-3	صناعة المنسوجات والغزل والنسيج	ln X	17.93	-4.230	0.081				0.477	0.701	5.939	0.015
			9.593255	-3.430	1.143							
		ln X	17.989	-4.233	0.081	-0.003			0.478	0.711	3.656	0.044
			8.0422	-3.296	1.077	-0.053						
		ln X	17.684	-3.587		0.002	0.022		0.437	0.524	3.365	0.052

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R^2	D.W.	F	Prob
				ln EX	ln K	ln Q – QB	ln QB	ln SUB				
			8.02255	-2.740		0.042	0.632					
		ln X	20.486	-5.692		-0.007	-0.023	4.407	0.873	2.023	20.634	0.000
			17.45503	-7.847		-0.290	-1.224	6.420				
-4	صناعة وتفصيل الملابس الجاهزة	ln X	16.588	-1.786	0.026				0.244	0.370	2.100	0.162
			10.78088	-1.954	0.476							
		ln X	13.986	-1.659	0.032	0.152			0.297	0.536	1.690	0.222
			4.447729	-1.790	0.581	0.950						
		ln X	17.913	-1.189		0.392	-0.527		0.649	1.148	8.024	0.003
			8.270098	-1.857		3.282	-3.690					
		ln X	19.861	-2.882		0.071	-0.202	3.229	0.796	1.602	11.687	0.000
			10.76798	-3.746		0.493	-1.272	2.933				
-5	صناعة الخشب ومنتجاته	ln X	11.2	-0.658	0.005				0.026	0.181	0.176	0.841
			4.381813	-0.499	0.061							
		ln X	11.822	-0.614	0.003	-0.054			0.072	0.338	0.311	0.817
			4.345646	-0.458	0.040	-0.769						
		ln X	11.3	-1.075		-0.045	0.091		0.189	0.802	1.012	0.419
			6.144102	-0.966		-0.702	1.401					
		ln X	9.199	-0.075		0.020	0.036	3.227	0.753	1.511	9.168	0.001
			8.145751	-0.112		0.524	0.916	5.240				
-6	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	ln X	16.623	-0.390	-0.118				0.271	0.722	2.422	0.128
			9.343563	-0.314	-1.937							
		ln X	17.274	-0.424	-0.124	-0.037			0.317	0.824	1.856	0.191

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R^2	D.W.	F	Prob
				ln EX	ln K	ln Q – QB	ln QB	ln SUB				
			8.924684	-0.339	-2.002	-0.893						
		ln X	18.357	-1.730		-0.041	-0.050		0.120	0.219	0.589	0.633
			5.669733	-1.142		-0.872	-0.715					
-7	وسائل النقل	ln X	11.072	-1.274	0.164				0.217	1.209	1.798	0.204
			4.337542	-0.742	1.873							
		ln X	7.269	-1.334	0.158	0.291			0.348	1.402	2.134	0.149
			2.110392	-0.818	1.898	1.554						
		ln X	8.808	-0.497		0.225	-0.020		0.085	0.616	0.401	0.754
			1.67999	-0.240		1.026	-0.179					
-8	صناعة منتجات المعادن المشكلة	ln X	14.92	0.491	-0.077				0.159	0.727	1.226	0.325
			9.353284	0.491	-1.536							
		ln X	15.483	1.084	-0.079	-0.097			0.402	1.060	2.694	0.093
			10.88673	1.180	-1.798	-2.213						
		ln X	17.775	0.871		-0.103	-0.182		0.266	0.915	1.568	0.245
			2.699419	0.887		-2.135	-0.494					
-9	صناعة منتجات المطاط والدائن	ln X	11.277	0.994	0.060				0.057	0.160	0.391	0.684
			4.259101	0.653	0.687							
		ln X	11.704	0.849	0.056	-0.014			0.059	0.185	0.252	0.858
			3.229662	0.478	0.594	-0.181						
		ln X	21.756	1.219		0.035	-0.772		0.542	1.347	0.729	0.054
			2.961731	0.717		0.401	-1.318					

		Dependent Variable	Intercept	Regression Coefficients					R^2	D.W.	F	Prob
				ln EX	ln K	ln Q – QB	ln QB	ln SUB				
-10	الصناعات الهندسية	ln X	17.1	0.803	-0.160				0.167	0.512	1.303	0.305
			5.422409	0.407	-1.600							
		ln X	16.43	0.692	-0.162	0.054			0.168	0.509	0.809	0.513
			2.702027	0.312	-1.536	0.131						
		ln X	19.18	0.757		0.198	0.069		0.430	0.249	0.195	0.048
			2.528558	0.322		0.447	0.654					
		ln X	8.483	2.492		0.130	0.044	9.524	0.835	2.316	12.687	0.001
			2.357011	2.174		0.613	0.921	7.027				
-11	تعدينية غير معدنية أخرى	ln X	12.5245	1.273	0.026				0.778	2.285	0.590	0.047
			3.910256	0.774	1.268							
		ln X	8.939244	2.055	0.029	0.165			0.293	1.370	0.443	0.726
			1.064936	0.860	1.025	0.464						
		ln X	11.6965	2.005		0.196	-0.226		0.098	0.403	0.473	0.706
			1.09283	1.143		0.603	-0.287					
		ln X	4.058953	4.237		0.164	0.080	5.536	0.788	1.901	11.125	0.001
			0.732131	4.435		0.996	0.199	6.240				
-12	الأجهزة الكهربائية	ln X	12.95496	-2.098	0.169				0.126	0.492	1.011	0.389
			3.564703	-0.912	1.212							
		ln X	10.85891	-1.837	0.163	0.116			0.132	0.516	0.660	0.591
			1.374838	-0.726	1.119	0.302						
		ln X	2.296308	-0.779		0.096	0.571		0.086	0.308	0.409	0.749
			0.158075	-0.293		0.237	0.732					

ويوضح نفس الجدول أن مرونات سعر الصرف الأجنبى المقدرة فى دالة عرض صادرات الصناعات التحويلية الصياغات (7) ، (8) ، (9) ، (10) حتى (22) تحمل نفس الإشارة السالبة المتوقعة (أى أن سعر الصرف الحقيقى المبالغ فيه للجنيه المصرى real appreciation قد أثر سلبا على اجمالى صادرات الصناعة التحويلية وعلى صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والخشب وصناعة المواد والمنتجات الكيمائية ووسائل النقل ، وإن صادرات الصناعات مثل المعادن المشكلة والمنتجات التعدينية غير المعدنية ومنتجات المطاط واللدائن والصناعات الهندسية جاءت مروناتها موجبة ومخالفة للواقع الاقتصادى .

وعموماً يرجع اختلاف قيم مرونات عرض الصادرات التحويلية ([1]) (بغض النظر عن الإشارة) إلى العديد من الاعتبارات :

أ. اختلاف نوع الصادرات التحويلية : بحيث أن أثر ارتفاع قيمة العملة المحلية على الحصيلة يختلف باختلاف نوع الصادرات والمستوى التكنولوجى المستخدم بها ، كما سبقت الإشارة فى المبحث الرابع . هذا فضلاً عن أن بعض هذه الصناعات مثل المعادن المشكلة والمنتجات التعدينية غير المعدنية قد تكون صناعات كثيفة الطاقة والبعض الآخر مثل الصناعات الهندسية : الأجهزة الكهربائية وغيرها قد تكون صناعات تجميعية تعتمد على ارتفاع نفس المكون الاستيرادى الأجنبى .

ب. قد تشير المرونة العالية إلى شدة المنافسة (باعتبار أن سعر الصرف الحقيقى قد يعتبر مؤشراً معبراً عن التنافسية السعرية) مما يستتبع بشكل قوى التركيز على العوامل الأخرى التى تؤثر على الصادرات مثل عوامل الجودة والمعايير الصحية والبيئية والتغليف والتسويق والعلامة التجارية للمنتج والتوجه السياسى للدولة حيث أنه يفرض حتمية تنمية أسواق جديدة أقل تنافسية .

ج. قد تلجأ الدولة المستوردة باتخاذ إجراءات موائمة فى الأجل الطويل منها تطبيق سياسات حمائية أو تخفيض قيمة عملتها) لمواجهة آثار تخفيض قيمة الجنيه المصرى على وارداتهم.

---

[1]) يمكن ارجاع العيوب فى التقدير إلى المشاكل الناتجة عن أخطاء المشاهدة فى المتغير التابع (كمية الصادرات التحويلية) وفى حالتنا هذه نوع مؤشرات أسعار الجملة المستخدمة فى التكميش ومنهجية إعدادها ، هذا فضلا عن أنه يترتب على استخدام بيانات على مستوى تجميعى (مثل اجمالى صادرات الصناعة التحويلية) هو عدم دقة تقديرات النماذج فضلا على اختلاف وحدة قياس السلع المكونة كذلك التجميع فيما بينها .

د. يمكن تفسير سلوك الصادرات التحويلية خلال فترة برنامج الاصلاح بدرجة التحيز ضد الصادرات نتيجة لهيكل الحوافز المالية (التعريفة الجمركية والضرائب غير المباشرة) وهى المتغيرات التى لم تؤخذ فى الاعتبار عند حساب سعر الصرف الحقيقى (بالأحرى الحقيقى الفعال) حيث نجد أن تغيرات هيكل التعريفة فى عام 1991 أبقت معدلات الحماية الأسمية والفعالة مرتفعة فى مختلف القطاعات حيث بلغ الأول 27.4% ، والثانى 34.2% للسلع التحويلية فى 1997 وترتب على تلك الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين أن بلغت درجة التحيز ضد صادرات الصناعة التحويلية 21.7% فى ذات العام ، كما أدت الضريبة العامة على المبيعات إلى ارتفاع تكلفة الصادرات (لأن هذه الضريبة تزيد تكلفة المستلزمات المستوردة) مما يجعل كل ما سبق درجة الربحية فى الأسواق المحلية أعلى من نظيرتها المرتبطة بالتصدير من ناحية أخرى أسهمت التعديلات الجمركية والاصلاحات الأخرى منذ 2004 وحتى الآن فى الحد من التحيز ضد الصادرات (وهى نقطة قد سبق الإشارة إليها).

هـ . قد ترتبط التغيرات فى سعر الصرف بالعقود المسبقة بين المصدرين والمستوردين والتى عادة ما يتم فيها الاتفاق على سعر الصرف آجل يلتزم به طرفاً التعاقد .

و – قد يكون الأخطر من سعر الصرف فى التأثير على التكلفة سعر الفائدة المحلى الذى يزيد بـ 10% ، 12.1% عن مثيلتها من الأسعار العالمية فضلا عن ارتفاع مصاريف اقامة المشروعات الصناعية وارتفاع أسعار الأراضى ([1]) .. الخ .

– وفى غالبية معادلات صادرات الصناعة التحويلية على اختلاف أنشطتها وبغض النظر عن إشارة صافى التكوينات الرأسمالية يعد هذا المتغير غير مؤثر وبقيمة تقل عن الواحد الصحيح وغير معنوى احصائياً وهذا مفاداة أن التغيرات فى الاستثمارات لم تكن مؤثرة بالزيادة فى عرض الصادرات المصرية وباعتبار أن هذا المتغير يمثل متغير انتقال shift variable على منحنى إمكانيات الإنتاج ، فالمعاملات السالبة الإشارة إليها تشير بجلاء إلى أن النمو فى الطاقات الانتاجية كان متحيزاً ضد الصادرات فضلاً عن التذبذات فى الاستثمارات الموجهة للعديد من الفروع الصناعية كما سبقت الإشارة . وفى ضوء غياب فكر وتوجه تصديرى ووجود سياسات موجهة لاستبدال الواردات فى مصر تبدو هذه النتيجة متوقعة .

– وتجدر ملاحظة أن المعاملات المقدرة لفصل آثار الاتجاه فى الطاقات الإنتاجية والآثار الموسمية $(Q-QB)\ \&\ QB$ تبين الآتى :

[1]) المجلة المصرية للتخطيط والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 358 .

*** إنـه علـى مسـتوى اجمـالى صـادرات الصـناعة التحويليـة : أن ضـغط الطلـب المحلـى وظروف الكساد فى السوق المحلى قد أثرت إيجابياً على نمو الصادرات التحويلية .**

*** وأن آثار الاتجاه العام أثرت سلباً على زيادة الصادرات من اجمالى الصناعات التحويلية فلقد جاءت الإشارة صحيحة والمعاملات المقدرة معنوية احصائياً ولكن بقيم مرونات تقل عن الواحد الصحيح ، وهذا معناه أن العوامل المرتبطة بالكساد قد ساعدت بشكل طفيف فى نمو الصادرات وهو ينطوى على افتراض أنه عندما يكون الطلب المحلى مقيد فإن منتجى السلع الصناعية التحويلية قد يتجهوا إلى أسواق التصدير . وتؤيد هذه النتيجة المرونات المقدرة لبعض الصناعات التى تستند إلى قاعدة الموارد الطبيعية مثل الصناعات الغذائية والغزول والمنسوجات والملابس الجاهزة والمطاط واللدائن ، فقد جاءت معاملات مروناتها بإشارة صحيحة ومعنوية احصائيا ولكن بقيم صغيرة تقل عن الواحد الصحيح وهذا يعكس بطبيعة الحال ضعف التوجه التصديرى بصفة عامة لهذه الصناعات . وبعض هذه الصناعات كما ذكرنا سلفاً كثيفة التشغيل وربما تأثرت بعضها مثل الصناعات الغذائية بوجود قطاع تقليدى (غير رسمى) ينتج أساسا للسوق المحلى ويطبق أساليب انتاج كثيفة العمل.**

ومن الواضح أن ما يصدق على الصناعات التحويلية السابقة يصدق على صادرات الصناعات الأخرى مثل الصناعات الكيماوية ووسائل النقل ، صناعات منتجات المعادن والماكينات والمعدات والأجهزة الكهربائية . وأيضا لم تكن الآثار الدورية والاتجاهية مؤثرة بالقدر الكافى لطبيعة التوجه أساساً للسوق المحلى لغالبية الصناعات .

وفى محاولة تقسيم تأثير التغيرات فى الأسعار النسبية إلى مكونى تأثير التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى والدعم على عرض الصادرات التحويلية وحسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، اتضح التالى :

1- المرونات طويلة الأجل لمتغير دعم أو مساندة الصادرات التحويلية كانت كبيرة ومؤثرة وبإشارة صحيحة تتفق مع النظرية ومعنوية احصائيا وتفوق فى تأثيرها كافة المتغيرات الأخرى بما فيها سعر الصرف الحقيقى . فباستثناء اجمالى صادرات الصناعة التحويلية وصادرات صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة الغزل والمنسوجات حيث تفوق تأثير سعر الصرف الحقيقى على تأثير متغير مساندة الصادرات ، حيث بلغت المرونات المقدرة لسعر الصرف الحقيقى ومساندة الصادرات 2.3 ، 1.1 على الترتيب بالنسبة لاجمالى صادرات الصناعة التحويلية ، وفى المقابل

فإن المرونة المقدرة لمتغير سعر الصرف بلغت 2.78 مرة من مثيلتها المقدرة لمرونة المساندة لصناعة المنتجات الغذائية 1.29 بالنسبة لصادرات الغزل والمنسوجات .

2- المرونات المقدرة لمساندة الصادرات قد سجلت 3.2 ، 3.2 ، 9.5 ، 5.5 بالنسبة لصادرات أنشطة الملابس الجاهزة ، الخشب ومنتجاته ثم الصناعات الهندسية والمنتجات التعدينية غير المعدنية (على الرغم من أن بعض هذه الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة) .

3- إن المرونات طويلة الأجل لكل من سعر الصرف الحقيقى ومساندة الصادرات كانت هامة ومؤثرة فى تفسير التغيرات فى الصادرات التحويلية الاجمالية وعلى حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، كذلك فإن تأثير التغيرات الدورية والاتجاهية لم تكن بالأهمية فى تأثيرها على تطور عرض الصادرات مثل متغيرى سعر الصرف والمساندة .

وهو ما يلفت الانتباه إلى وجود معوقات أخرى للتصدير فى مصر ، ويمكن إيجازها فيما يلى ([1]) :

- **معوقات تحول دون الاستغلال الأمثل للطاقة التصديرية الحالية : ويتضمن نقص التسويق الفعال وانخفاض مستوى خدمات الموانىء وصعوبة وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات وارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات ، وتعقد الاجراءات الإدارية ويرجع نقص التسويق الفعال إلى ضعف الخبرات والمهارات اللازمة للترويج بالخارج إضافة إلى ارتفاع تكلفة التسويق والاشتراك فى المعارض الدولية مع صعوبة الإجراءات اللازمة للاشتراك فى هذه المعارض . يضاف إلى هذا ارتفاع نولون الشحن نتيجة ارتفاع أسعار النقل والوقود البحرى ، وتؤدى صعوبة وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات إلى أحجام المؤسسات التحويلية عن الدخول فى هذا النشاط ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتى تمثل طاقة كامنة كبيرة للتصدير ، ومن أمثلة ارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات تلك المفروضة على شهادات المنشأ وشهادات الجمارك والتعريفة الجمركية .**
- **صعوبة تحد من الطاقة التصديرية ، ومن أهمها ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة فى التجارة وارتفاع تكلفة الإنتاج والتصدير وتشوه هيكل حوافز الاستثمار فى السلع القابلة للتصدير وضعف الخبرات والعمالة**

[1]) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر ، آراء فى السياسة الاقتصادية ، ECES ، العدد 24 ، أبريل 2010 .

وتدنى الاهتمام بالبحوث والتطوير ، حيث أدى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة في التجارة كالعقارات والأراضي إلى زيادة ربحية الاستثمار فيها على حساب الاستثمار في المنتجات القابلة للتداول ، أما بالنسبة لارتفاع تكلفة الإنتاج فيعود إلى زيادة أسعار العوامل مثل ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية وإلى عدم كفاية رأس المال وصعوبة الحصول على الائتمان وارتفاع أسعار المدخلات ويشير نفس المصدر إلى أن ارتفاع تكلفة التصدير يرتبط بانخفاض مستوى البنية التحتية لاسيما التي تخدم النقل الداخلي والشحن وان تشوه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير كارتفاع الضرائب غير المباشرة على كل من السلع المنتجة محلياً والمستوردة إلى جانب ارتفاع أسعار المدخلات ومن ثم سعر المنتج النهائي ويفقد المنتج المحلى تنافسيته السعرية في الأسواق العالمية فضلاً عن ضعف الخبرات والعمالة ذات المستوى المهني الملائم الأمر الذي ينعكس على القدرة التنافسية للصادرات . هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الجودة والالتزام بالمعايير الصحية والبيئية والتغليف والعلامة التجارية للمنتج .

4- إن ربحية عرض الصادرات تعتمد على أسعار الإنتاج فضلاً عن التكاليف المتغيرة للإنتاج (والتى يمكن التعبير عنها بدلالة متوسط تكلفة وحدة العمل وأسعار المنتج وبالرغم من أن التضخم المحلى أمكن التعبير عنه بدلالة أسعار الصرف الحقيقية إلا أن الزيادة في أداء الصادرات قد لا تتحقق حتى في ظل تخفيض اسمى للعملة nominal devaluation حيث أن هذه المكاسب يمكن أن تتلاشي بفضل التضخم المحلى وزيادات الأجور وبمراجعة هيكل صادرات الصناعة التحويلية الحالى لوجدنا أن نسبة لا بأس بها من الصادرات التحويلية تنتمي لفئة الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية (مثل الصناعات الغذائية والمنتجات التعدينية غير المعدنية والمنتجات المعدنية وحتى المنتجات الكيماوية (أصلها مورد النفط) وهذه الصناعات قد تقل فيها تكلفة العمل كعامل محدد للربحية ولعرض الصادرات . وهناك قطاعات كثيفة العمل كالملابس يمكن أن تمثل تنافسية تكلفة عنصر العمل ، مصدراً هاماً اكثر من الصناعات كثيفة الموارد والطاقة (الحديد والصلب ، الاسمنت ، الكيماويات) وبالتالي فإن تحسن نمو الصادرات بها سيرتبط بتحسين إنتاجية العمل .

5- إن البنية التحتية الاقتصادية قد تؤثر بشكل غير مباشر على الصادرات التحويلية وخاصة الانتاج الاتجاهي Trend output ومن ثم فإن تخفيض تكلفة المعاملات

يرتبط بتحسين البنية التحتية للتصدير كذلك تشير الدراسات الدولية ([1]) إلى أن الشركات المصدرة تكون أكثر حساسية لقيود التمويل فى ظل البحث عن غزو الأسواق الخارجية وما ينطوى عليه من تكاليف ثابتة محددة ومن ثم فإن قيود السيولة قد تحول دون تصدير بعض الشركات وتحقيق ربحية .

من الناحية الأخرى فإن تأخر النقل (خاصة البحرى) يتأثر بقدرة الشركات المصدرة على مواجهة القيود المالية الأمر الذي يطيل فترات سداد المدفوعات وينطوى على مخاطر عالية في التسليم ويؤثر علي رأس المال العامل . ومن ثم فإن الانتاج ألاتجاهي أو المخطط في تقديرات معادلات النماذج الحالية Q-QB قد يعبر كمتغير تقريبي عن تحسينات غير سعرية في التنافسية (البنية التحتية – الإنتاجية العواملية الكلية ، شبكات توريد الصادرات ، خبرة التعلم المترتبة على ازدهار النشاط الاقتصادي) ، وفي المقابل في حالتنا الحالية قد تكون هذه العوامل مجتمعة قد أثرت سلباً على مرونات عرض الصادرات التحويلية بإجمالها أو على مستوى الأنشطة الاقتصادية ، وهو ما كان يقتضي التعبير عن بعضها صراحة كمتغيرات في النموذج المقدر الحالي وبالأخص متغير البنية التحتية للصادرات .

6- بالرغم من استخدام سعر الصرف الحقيقي كمقياس لتنافسية الصادرات الشائع الاستخدام كما أوردنا إلا أن حساسية اختيار هذا المتغير تخضع لاختيار المؤشرات السعرية (الأرقام القياسية لأسعار الجملة ولأسعار المنتجين التي يعدها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء) وللأوزان المستخدمة ومع ذلك فإن المرونات المقدرة لسعر الصرف الحقيقي أشارت إلى معنوية تأثيرها في غالبية المعاملات المقدرة .

7- أن الوضع النسبي للصادرات المعدنية والماكينات والمعدات في اجمالى الصادرات ربما كان يستدعى إضافة متغيرات أخرى قد تكون مؤثرة مثل الإجراءات الجديدة فيما يخص قطاع الطاقة وتأثيراتها علي صناعة كالحديد والصلب وغيرها كثيفة لاستخدام للطاقة ([1]) فضلاً عن حقيقة أن صادرات المنتجات المعدنية والأجهزة الكهربائية ووسائل النقل وغيرها ربما تأثرت بمتغيرات ترتبط بخدمات ما بعد البيع مثل (الصيانة ، التدريب على التشغيل ، الدعم الهندسي) أكثر من تنافسية تكلفة الإنتاج.

---

[1]) Mohamed Ben Abdallah and Zouheir Bouchaddakh, Banking and Monetary crises : Impacts on Exports of MENA countries, in "Economic Development and the RISE of ISLAMIST PARTIES, ERF 19th Annual conference, March 3-5, 2013, AFESD, Kuwait .

[1]) أ- صدور تعريف للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة فى آواخر 2005 ومن ضمنها : الحديد والصلب وبالتالى تم رفع سعر الطاقة المفروض عليها فارتفعت أسعارها .

ب- زيادة الطلب المحلى مما دفع المنتجين الى تكميش صادراتهم .

ج- دخول الصين كمصدر صافي في السوق الدولية فاشتدت المنافسة العالمية .

8- إن الاعتماد على الصورة الكلية لصادرات الأنشطة التحويلية تستدعى أهمية اجراء حصر بيانات على مستوى الشركات وفقاً لأحجامها الاقتصادية كبيرة ، متوسطة وصغيرة الحجم – وربما كانت العديد من هذه الشركات على درجة من عدم اليقين بما يتعلق بتدهور سعر الصرف أو ثباته وقررت الانتظار حتى تأخذ قرار تعديل الإنتاج واستيراد الواردات وفي هذه الحالة يبدو تذبذب وعدم استقرار سعر الصرف مؤثراً سلبياً على عرض الصادرات وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة غير القادرة على تحمل تكلفة التذبذب في الربحية وهو ما يستدعى الانتباه لمسألة وجود سعر صرف حقيقي فعال تنافسي وثابت ومستقر لدعم أداء الصادرات التحويلية .

9- <u>إن هناك معوقات خارجية إمام الصادرات التحويلية</u>

- **دعاوى مكافحة الإغراق وعدم وضوح شروط تحققها وتحيز القواعد المنظمة لمكافحته تجاه إثباته ([2]) .**
- **قواعد المنشأ وإضعافها لتنافسية الصادرات وذلك في حالة استخدام المنتجين لمدخلات مرتفعة الأسعار للاستفادة من مطابقة المنشآت في سبيل الحصول على معاملة تفضيلية أو عند تخلي الشركات المنتجة – المتوسط والصغيرة الحجم عن تلك المعاملة وتحمل التعريفة الجمركي على صادراتها لتجنب الخسارة ، وقد يتحول المنتجون الى الداخل لتجنب تطبيق هذه القواعد خاصة مع حقيقة أن مصر شريك في أكثر من اتفاقية لكل منها قواعد منشأ خاصة بها .**
- **في حالة الصناعات الكيماوية قد يضطر المنتجون إلى الحصول على شهادة من نظام الريتش الأوروبي والذي يقضي بحظر دخول بعض منتجات كيماوية الى الاتحاد الأوروبي دون الحصول عليها وهي خاصة بسلامة وأمان هذه المنتجات وقد تصل تكلفة الشهادة الي 100الف دولار للمادة الكيماوية الواحدة ([1]) .**

010 إن النتيجة النهائية التي تستتبع تحليلات المرونات المقدرة تفيد بأهمية إبلاء الاهتمام الكافي لسياسات سعر الصرف وكذلك برامج مساندة الصادرات في التأثير على الصادرات خاصة من منظور التنافسية السعرية ولكن وجب أيضا إضافة متغيرات أخرى مؤثرة على التنافسية غير السعرية للصادرات مثل البنية التحتية للصادرات ، التمويل ، خدمات ما بعد البيع (الصيانة ، ...) فضلاً عن الاهتمام بالسياسات المؤثرة علي تدريب

---

[2]) Ghoneim, Ahmed (2000) :" Antidumping Practice under the GATT& The EU Rules : Prospects for The Egyptian- European Partnership Agreements " in the Nassar &Affons Aziz (editors) , Egyptian Exports and challenges of the 21st Century, Cairo , Cairo Univ . Centre for Economic & Financial Research & Studies, (CEFRS) , pp. (187-188) .

[1]) هند الابيارى – مرجع سبق ذكره .

العمالة الفنية والتي تدخل أيضا في إطار المسئولية الاجتماعية للشركات من برامج رعاية صحية واجتماعية للارتفاع بمستوى الإنتاجية.

الفصل الرابع
بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية

بناء القاعدة التصديرية للصناعات التحويلية المصرية

أولا : أسس بناء القاعدة التصديرية للصناعة التحويلية

تنبنى قاعدة التصدير للصناعة التحويلية على ثلاثة أعمدة رئيسية :

* **اتجاهات الطلب العالمي**
* **دوال عرض الصادرات الصناعية التحويلية**
* **الوضع التنافسي لصادرات الصناعة التحويلية**

- اتجاهات الطلب العالمي

أوضحنا في الفصول السابقة أن الصناعة التحويلية العالمية رغم تعرضها لتغير كبير في دورها ووزنها النسبي في الاقتصاد الدولى وكذلك في هيكلها السلعي أو الجغرافي إلا أنها لا تزال لم تفقد أهميتها المحورية في تطور الاقتصاد العالمي ([1]) مقارنة بالتطور الهائل في القطاع الخدمى من الاقتصاد العالمى ، ولا تزال الصناعات التحويلية على مستوى العالم تسهم بحوالى 70% من الصادرات السلعية الاجمالية .

كما أوضحنا أن أهم اتجاهات الطلب العالمي الراهن على السلع المصنعة تنحصر في أبعاد ثلاثة رئيسية :

1- تعاظم حصة الاقتصادات النامية من الطلب العالمي وانطلاقا من نصيبها المتزايد في الاستهلاك العالمي من السلع الاستهلاكية والإنتاجية اللازمة لإشباع احتياجات ولدتها حمي العولمة ذات المنشأ الغربي والتى أعادت تشكيل أنماط الأذواق .

[1]) ارجع الى الفصل الأول من هذه الدراسة .

2- صاحب ذلك تجزؤ للطلب مما استدعى ضرورة الإنتاج الموجه لإشباع حاجات محددة لجماعات اجتماعية محددة في بيئات مختلفة ([2]) .

3- تزايد أهمية العنصر الخدمى فى عملية التصنيع مما انعكس على زيادة الطلب على الأنشطة الخدمية وشبه الخدمية المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج أو المدخلات الخدمية المقدمة من الموردين والشركاء على اختلافهم . مما يؤكد على أهمية ثلاثة جوانب مفتقدة فى النشاط الصناعى المصرى بوجه عام ، عنصر البحث والتطوير وأهمية خدمات ما بعد البيع مع أهمية خدمات الصيانة والإصلاح وهى من المحددات

غير السعرية للتنافسية والتى ترتبط بتطوير البنية التحتية الأساسية للتصدير وخدمات ما بعد البيع .

- دوال عرض الصادرات الصناعية ([1])

فى تحليل بعض العوامل المؤثرة على عرض الصادرات اتضح من النموذج والتحليل الذى ورد فى الجزء الثانى من الفصل الثالث من الدراسة تأثير برامج مساندة الصادرات التى قدمت على مستوى الفروع المختلفة للصناعات التحويلية بالاعتماد على تقسيم الصادرات نظام (HS) لتغطية الفترة 1996-2011 كذلك تأثير التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى والاستثمار وكذلك تأثير التطورات فى الطلب المحلى وغيرها من الآثار الموسمية والاتجاهية فى مستويات الانتاج الصناعى .

وجد أن صادرات الصناعات التحويلية المصرية تواجه منحيات طلب مرن مرونة لا نهائية وأن أهم العوامل المؤثرة على منحنيات العرض هى برامج دعم الصادرات والتى تعرف ببرنامج مساندة الصادرات كذلك التغير فى سعر الصرف الحقيقى وإن كان تأثير التغير فى سعر الصرف الحقيقى أقوى من تأثير دعم الصادرات . كما أن تأثير التغيرات الدورية والاتجاهية لم تكن بالأهمية فى تأثيرها على تطور عرض الصادرات مثل متغيرى سعر الصرف وبرامج المساندة ، وهذا ما يلفت النظر إلى وجود معوقات أخرى للتصدير فى مصر. وهذا مما يستتبع إيلاء الاهتمام الكافى لسياسات سعر الصرف كذلك برامج مساندة الصادرات فى التأثير على الصادرات خاصة من منظور التنافسية السعرية . ولكن وجب أيضا إضافة متغيرات أخرى مؤثرة على التنافسية غير السعرية للصادرات مثل البنية التحتية للصادرات ، والتمويل ،

---

[2]) المرجع السابق مباشرة .

[1]) ارجع إلى الجزء الثانى من الفصل الثالث من هذا البحث .

وخدمات ما بعد البيع ، فضلا عن الاهتمام بالسياسات المؤثرة على تدريب العمالة الفنية والتى تدخل فى إطار المسئولية الاجتماعية للشركات من برامج رعاية صحية واجتماعية للارتفاع بمستوى الانتاجية .

ثانياً : الوضع التنافسى للأداء الصناعى المصرى

- مؤشرات تنافسية الأداء الصناعى المصرى

يمكن التعرف على تنافسية الأداء الصناعى المصرى من خلال ثلاث مؤشرات ، وذلك على النحو التالى :

1- مؤشرات الميزة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية

يمكن استخدام مؤشر بلاسا للميزة النسبية الظاهرة وفيه يتم مقارنة الميزة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية المصرية ودول أخرى عربية بالإضافة إلى ماليزيا والصين . وقد تم الاعتماد على متوسط الفترة من 2000-2006 وذلك استناداً على البيانات العالمية International Trade Center .

ويعد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) من أفضل المقاييس للقدرة التنافسية للصناعة، من حيث مدى التخصص فى إنتاج السلع وتصديرها ، نتيجة اعتماده على تدفقات التجارة الفعلية وذلك بإدخال كافة العوامل السعرية وغير السعرية ، بناء على المستوى التفصيلى لمجموعة المنتجات المختلفة ويتم حسابه وفقاً لهذه الصيغة :

$$(RCA) = (X_{ij} / X_{it}) / (X - W_j / X_{wt})$$

حيث أن :

X_{ij} **تشير إلى صادرات الدول i من المنتج j**

X_{it} **تشير إلى اجمالى الصادرات فى i**

X_{wj} **تشير إلى صادرات العالم w من المنتج j**

X_{wt} **تشير الى اجمالى صادرات العالم**

من الضرورى الإشارة إلى أنه :

- فى حالة أن القيمة الناتجة للدولة < 01 فإن ذلك يعنى أن الدولة ليس لها ميزة تنافسية فى هذا النشاط أو السلع .

- إما إذا كانت القيمة الناتجة للدولة > 01 فإن ذلك يعنى وجود ميزة تنافسية لهذه الدولة فى هذا النشاط أو السلع .

وبعد ذلك يتم ترتيب السلع أو المجموعات السلعية حسب قيمة هذا المؤشر .

وفى ضوء ذلك يمكن الاستعانة بالجدول رقم (12) :

جدول رقم (12)

الميزة النسبية طبقا لمؤشر بلاسا متوسط الفترة 2000-2006

الدولة أهم الصناعات التحويلية	مصر	الأردن	المغرب	تونس	تركيا	الصين	ماليزيا
مواد غذائية	2.6	1.58	3.99	0.8	1.41	0.68	0.46
مواد غذائية مصنعة	0.89	2.06	1.52	1.09	1.15	0.47	1.83
المنسوجات	2.94	–	0.58	1.42	4.4	2.39	0.37
الملابس	3.1	6.93	9.63	10.8	6.22	3.46	0.58
المنتجات الجلدية	0.99	–	2.1	3.97	0.47	3.34	–
منتجات خشبية	0.89	0.7	0.41	0.57	0.37	0.43	0.46
الكيماويات	0.74	1.8	0.78	0.85	0.43	0.42	0.48
صناعات تحويلية أساسية	1.83	0.61	0.23	0.45	1.90	1.01	0.48
الصناعات المعدنية	3.02	1.17	0.69	0.90	0.29	–	–
معدات النقل	–	0.34	0.04	0.19	1.01	0.27	0.07
ماكينات غير الكترونية	0.20	0.28	–	0.18	0.51	0.58	0.32
مكونات الكترونية	0.12	0.23	1.84	1.33	0.5	1.04	2.44
صناعات الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات	–	0.24	0.07	0.08	0.42	3.43	2.61
صناعات تحويلية أخرى	0.39	0.38	0.24	0.38	0.61	1.48	0.24

Source : www.intracem.org/menus/countries.htm
Calculation based on com trade of Unused

ويتضح من الجدول ما يلي :

- أن أهم الصناعات التي تمتلك فيها مصر ميزة نسبية مرتفعة أى أكبر من الواحد الصحيح هي صناعة الملابس (3.1) والصناعات المعدنية (30.2) والمنسوجات (2.9) وصناعة المواد الغذائية (2.6) .
- وعلى الرغم من تفوق مصر في مجال المنسوجات والملابس إلا أنها تجد منافسة شديدة من تونس والمغرب وتركيا والصين حيث بلغت قيمة مؤشر الميزة التنافسية على الترتيب : (10.79) (9.63) ، (6.22) (3.46) .
- ومن ناحية أخرى لم تنجح مصر في تحقيق ميزة نسبية مرتفعة فى مجالات عديدة مثل معدات النقل والمكونات الالكترونية والأجهزة الالكترونية والكهربائية وغير الكهربائية في حين نجد أن الصين وماليزيا والمغرب وتركيا تتفوق على مصر فنجد أن ماليزيا بلغت قيمة المؤشر بها (2.61) في عام 2006 في صناعة الالكترونيات والصين حققت (2.43) ، كما أن ماليزيا قد بلغ قيمة المؤشر فيها (2.94) ، عام 2006 في صناعة المكونات الالكترونية والمغرب (1.64) والصين (1.04) كما حققت تركيا ميزة نسبية في صناعة معدات النقل وتبلغ قيمة المؤشر في مصر حوالى 0.12 وهي قيمة منخفضة عن باقي الدول المقارنة حتى الدول العربية .

وبتتبع الميزة النسبية للصناعات التحويلية المصرية مقارنة بالدول العربية بالإضافة إلى الصين وماليزيا نورد الجدول التالى رقم (13) الذى يوضح ما قد يكون قد طرأ على الميزة التنافسية للصناعة التحويلية المصرية حتى عام 2011 حيث نجد من الجدول أن مصر لم تنجح فى تحسين تنافسية الصناعات التحويلية مع مرور الوقت وحتى الآن :

جدول رقم (13)

الميزة النسبية لمؤشر بلاسا متوسط الفترة 2010 – 2011

الصناعات التحويلية	الصين	مصر	الأردن	ماليزيا	المغرب	تونس	تركيا
سلع غذائية وحيوانية	1.58	2.33	0.61	1.91	0.82	3.00	0.84
مشروبات ودخان	1.12	4.52	8.88	0.75	0.05	0.40	2.14
مواد خام بدون وقود	0.44	1.65	0.52	2.59	1.14	0.31	3.63
وقود	0.47	2.69	0.72	1.79	0.70	0.06	4.21
زيوت ودهون حيوانية ونباتية	0.34	1.04	0.20	1.60	0.08	0.68	0.16
منتجات الصناعات الكيماوية	0.96	4.47	3.03	4.20	1.10	3.68	1.22
منتجات مصنعة حسب المواد الخام	1.20	4.76	1.99	4.08	1.95	1.47	1.89
آلات وتجهيزات نقل	1.01	3.27	0.96	6.26	1.86	0.69	1.07

منتجات صناعية اخرى لم تشتمل عليها مواضع اخرى	1.49	3.24	0.41	2.62	0.30	0.21	1.01
بنود غير مصنفة	0.07	0.67	0.05	1.20	1.40	0.07	2.75

Source : www.intracem.org/menus/countries.htm
Calculation based on com trade of Unused

ولعل النتيجة التى يمكن الوصول إليها من التحليل السابق أن المجالات التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية محدودة ، وتقتصر على السلع الاستهلاكية والوسيطة ، ولم تحقق مزايا تنافسية في الصناعات الالكترونية .

ويستلزم الأمر ضرورة البحث في كل صناعة وتحديد مدى توافر مقومات الميزة التنافسية بها ، وكيفية دعم هذه المحددات لتحقيق الميزة المحتملة ، وخاصة مع ضرورة تعميق التصنيع المحلى للمعدات الرأسمالية .

2- مؤشر نصيب الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا من الصادرات الصناعية التحويلية الاجمالية

للتعرف على اتجاه هذا المؤشر يمكن الاستعانة بالجدول رقم (14) الخاص بنصيب الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا من اجمالى الصادرات الصناعية التحويلية .

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن نصيب مصر يعتبر متدنياً للغاية بالمقارنة بباقى الدول محل المقارنة ، حيث بلغ المتوسط خلال الفترة حوالى 0.66% فى حين بلغ خلال نفس الفترة في ماليزيا 52.2% ، والصين 26.3% ، واندونيسيا 13.5% ، وتركيا 2.3% ، وتونس 4.6% ، والمغرب 8.6% ، والأردن 2.9% ، وهذا يدل على انخفاض المحتوى التكنولوجى للصادرات الصناعية التحويلية المصرية ، وبالتالي فإن هذا المؤشر يؤكد على انخفاض الميزة التنافسية ذات المحتوى التكنولوجى في مصر بالنسبة للدول الأخرى ، محل المقارنة .

جدول رقم (14)

نصيب الصناعات عالية التكنولوجيا من اجمالى الصادرات الصناعية التحويلية

خلال الفترة من 2000-2011

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مصر	0.31	0.90	0.77	0.53	0.58	0.40	0.55	0.19	0.97	0.84	0.83	0.71
الأردن	8.04	7.05	4.16	1.78	1.9	1.34	1.23	1.13	0.92	1.41	2.86	2.51
المغرب	11.3	9.51	11.11	11.55	10.2	9.64	9.79	8.82	5.95	7.33	6.69	-
تونس	3.43	3.31	3.71	3.81	5.02	4.51	6.68	5.42	4.54	4.1	4.89	5.60
تركيا	4.83	3.87	1.79	1.93	1.9	1.47	1.85	1.89	1.62	1.74	1.93	1.84
الصين	19	20.96	23.67	27.38	30.1	30.84	30.5	26.66	25.57	27.53	27.51	25.81

إندونيسيا	16.37	14.18	16.67	14.78	16.39	16.55	13.47	11.00	10.90	13.87	9.78	8.33
ماليزيا	59.57	58.11	58.22	58.94	55.66	54.65	53.84	52.28	39.92	46.57	44.52	43.4

المصدر :

World Bank, World Development Indicators, 2000-2011 .

ويلاحظ أن هناك جهوداً يجب أن تبذل في إطار البحث عن الميزة التنافسية المحتملة ، فى المستقبل ولا شك انه يوجد على أرض الواقع ما يمكن أن يحسن من هذا المؤشر مستقبلاً.

3- <u>مؤشر درجة التنوع في الصادرات الصناعية التحويلية</u>

ومن خلال تتبع هيكل الصادرات الصناعية المصرية كما سبقت الإشارة فيما قبل ، يمكن استنتاج انخفاض درجة تنوع الصادرات الصناعية المصرية إلى الخارج ، حيث تتميز مصر بمزايا تنافسية فى صناعات محددة بعينها كما ذكرنا من قبل وهى الصناعات الاستهلاكية والوسيطة وذلك خلال الفترة محل الدراسة ، وهذا إن دل فيدل الى انخفاض تنوع الصناعات المصرية وبالتالى انخفاض درجة تنوع الصادرات الصناعية .

وعلى الجانب الآخر أيضا انخفاض صادرات مصر من الصناعات عالية التكنولوجيا تعبر عن انخفاض درجة تنوع الصناعات الصناعية المصرية .

يمكن الاستعانة بالجدول رقم (15) لتتبع هذا المؤشر في مصر مقارنة ببعض الدول حتى عام 2006، ويعتمد الجدول على قياس المؤشر من خلال product Diversification Index of Manufacturing ([1]) .

جدول رقم (15)

الدولة	الأغذية الطازجة	الأغذية المصنعة	الأخشاب	المنسوجات	الكيماويات	الجلود	المصنوعات الأساسية	الآلات والمعدات غير الكهربائية	المكونات الالكترونية	معدات النقل	الملابس	المعارف	صناعة متنوعة
مصر	12	19	6	20	9	5	21	29	13	11	11	3	15
الصين	29	33	25	28	128	11	128	63	31	14	50	6	39
تونس	8	3	8	13	6	4	19	36	14	7	14	10	19

[1]) للمزيد من التفاصيل حول مؤشر تنوع الصادرات يمكن الرجوع الي حسان خضر ، مؤشر استرداد التجارة الخارجية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ابريل 2005 .

المغرب	15	8	5	12	2	6	10	10	7	8	25	4	18
سوريا	11	10	12	16	5	5	18	16	2	7	28	1	17
الاردن	9	2	6	10	11	5	6	6	7	2	1	5	6
تركيا	11	18	14	27	26	14	5	64	9	9	13	9	7
البرازيل	7	7	7	24	33	8	31	34	42	11	19	4	30

المصدر :

www Intvacenarg –Ccountries United WTO , Inter national Trade

ويتضح من الجدول رقم (15) ما يلي :

- **أن قطاع الصناعات التحويلية في مصر أقل تنوعاً في المتوسط مقارنة بالصين وباقي الدول.**
- **التركز العالمي في قطاع الصناعات التحويلية واضح في قطاعات الصناعات الكيماوية والمكونات الالكترونية ، والآلات والمعدات غير الكهربائية ، وهنا نجد الفجوة كبيرة بين مصر وبعض الدول الأخرى مثل الدول العربية مثل تونس ، في حين أن الصناعات التقليدية مثل المنسوجات والمصنوعات الأساسية والصناعات المتنوعة قريبة أو متطابق في درجة تنوعها مع هذه الدول ويستنتج من ذلك أن السياسة الصناعية في مصر لم تؤد الى تنوع حقيقي في هيكل منتجات الصادرات للصناعات التحويلية وبالتالى لم تحسن من درجة تنافسيتها .**

مقترح بناء قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية المصرية

أوضحت التحليلات السابقة أن النمو المتواضع في صادرات الصناعة التحويلية بأنشطتها المختلفة قد عكس تخصصاً في منتجات كثيفة الموارد الطبيعية والمعدنية التى قلصت من حصة مصر في التجارة العالمية ، وعلي الرغم من أن الدراسة لم تتطرق الى مقارنة أداء صادرات الصناعة التحويلية بالنسبة لمصر ومجموعات الدول الأخرى بخلاف الأفريقية من الاقتصاديات الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية التى تمتلك هياكل اقتصادية تستند أيضا علي الموارد الطبيعية والمعدنية إلا انه من المعروف ان مصر لم تستغل بشكل كامل فرصها في التوسع التصديرى .

وعلي الرغم من أن الدراسة الحالية قد افترضت أن مصدرى منتجات الصناعات التحويلية مجرد Price-takers في الأسواق العالمية ويواجهون بمنحنى طلب لا نهائي المرونة على منتجاتهم إلا أن التغيرات في الطلب العالمي يفترض أن تؤثر على عرض الصادرات من خلال التغيرات في الأسعار العالمية .

وقد أوضحت التحليلات أن القيود على نمو الصادرات يكمن في جانب عرض الصادرات . فمصدرى المنتجات من الصناعة التحويلية قد استجابوا ايجابياً للتغيرات الحقيقية في سعر صرف الجنيه وان الربحية النسبية للصادرات في الأسواق العالمية مقارنة بالأسواق المحلية قد أعاقت المصدرين ومثلت قيوداً أمام المزيد من التنويع لهيكل الصادرات من الناحية الأخرى فقد أظهرت نتائج تقدير المرونات في الأجل الطويل الاستجابة الايجابية التى تتفق مع النظرية الاقتصادية لتقديم المساندة التصديرية لكافة صادرات الصناعات التحويلية وان كانت أكثر

وضوحاً في الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية مثل الصناعات الغذائية أو التي تعاني من مشاكل هيكلية مثل صناعة المنسوجات والغزول وقد استفادت صناعة مثل الملابس الجاهزة من ارتفاع حصتها من الدعم المقدم من صندوق تنمية الصادرات .

من الناحية الأخرى أظهرت تقديرات قيم المرونات لمتغير مثل الفرق بين الإنتاج الفعلي والمخطط أو الكامن أن تأثيرات الدورات الاقتصادية وضغط الطلب المحلى لم يكن مؤثراً بقوة على التوجه للأسواق وذلك نظراً لضعف استراتيجية توجه هذه الصناعات نحو الأسواق العالمية.

ويرجع ذلك إلى كثير من المعوقات والمشكلات التى تعانى منها صادرات الصناعات بصفة عامة، كما تعانى منها صادرات الصناعة التحويلية، ومن أهم هذه المشكلات:

1- المعوقات والمشكلات الضريبية والجمركية

أ- المشكلات الضريبية

تشكل الضرائب أعباء كبيرة علي المنتج الصناعي المصري والتي تنعكس بدورها على قدرته على الإنتاج المنافس عالمياً من حيث سعر السلعة المصدرة ولعل من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الشركات الصناعية المصدرة:

1. **المغالاة في تقدير الإرباح التي تحققها الشركات .**
2. **فرض ضريبة مبيعات على الأموال الرأسمالية، الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بصورة تضعف من القدرة علي المنافسة الخارجية.**

ويعتبر التعقيم الضريبي وهو ما يتم بموجبه تخليص الصادرات المصرية من جميع الضرائب والرسوم المحلية أحد أهم مكونات أي سياسة لتنمية الصادرات الصناعية المصرية وذلك لرفع قدرتها علي المنافسة في الأسواق العالمية.

ب- المشكلات الجمركية

لما كان التصدير الصناعي يتم في بيئة تتميز بارتفاع الجمارك على الواردات من خلال الإنتاج، فكان لزاماً علي القائمين على إدارة تلك العمليات تطبيق أسلوبي السماح المؤقت والدروباك وكان الهدف من التطبيق هو تخفيض تكلفة الاستيراد الموجه للتصدير وسرعة استرداد الجمارك لرفع كفاءة العملية التصديرية.

وبالتالي طبقت آليات السماح المؤقت والدروباك ليتم من خلالها استرداد الجمارك المدفوعة أو تفادى دفع جمارك علي المدخلات ، الا أنه مازالت هذه الاليات تعاني من مشكلات في التطبيق نجعلها لا تقوم بالدور المنوط بها ، كما أن هناك مشكلات في الآليات المكملة لهاتين الآلتين مثل تحديد معاملات ومعدلات الهالك ومعاملات استخدام المدخلات في الإنتاج التى تحدد قيمة الجمارك التى استردادها .

ولعل من أهم مشكلات السماح المؤقت والدروباك التى يمكن رصدها على النحو التالي :

- **مشكلات السماح المؤقت .**
- **طول وتعقد الإجراءات اللازمة للإخراج عن خطاب الضمان .**
- **فرض رسوم جمركية على الواردات المكونة للمنتج التصديرى وبصفة خاصة مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات المستوردة وضرورة تقديم خطاب ضمان .**
- **طول الخبرة الزمنية منذ البدء في استخراج خطاب الضمان حتى إتمام العملية التصديرية والإفراج عنها والتى والتى وصلت في بعض الأحيان الى حوالى سنة يضاف إليها المهلة المسموح بها للتصدير من تاريخ استيراد المواد الخام .**

مشكلات الدروباك :

وتتلخص فيما يلي :

- **كثرة المشاكل الإجرائية الخاصة بنظام الدروباك مثل كثرة المستندات وتعدد الجهات التى يتم التعامل معها .**
- **افتقاد سرعة الاسترداد الضريبي حيث تبلغ مدة الاسترداد حيث تبلغ في بعض الاحيان اكثر من سنتين .**
- **صعوبة آليات الفاقد واختلاف وجهات النظر بين الشركات الصناعية المصدرة المنتجة والجمارك بشأن ذلك .**

2- المشكلات التسويقية

تتعرض الصادرات الصناعية المصرية لعقبة هامة يتمثل في ضعف السياسات والمؤسسات التسويقية وهو ما يؤدى بدوره الى تلاشي الميزة النسبية للمنتج في الأسواق العالمية سواء من حيث انخفاض تكاليفه وارتفاع جودته وقد تعاظمت هذه المشكلة من خلال :

- **سيطرة شركات قطاع الاعمال العام حتى وقت قريب علي جزء كبير من عملية التصدير ولو ان تنمية للمهارات التسويقية .**
- **حداثة توجه منتجي الخدمات والسلع غير التقليدية نحو الخارج وهو الأمر الذي مازال يحتاج الي بذل جهود كبيرة لاقتحام الأسواق الخارجية وتحديد ادوار الكيانات المؤسسية المعينة بالتصدير .**
- **قصور عمليات النقل والشحن مما أدى الى ارتفاع تكلفة التولوف البحرى والجوى .**

- **غياب الكيانات التسويقية الدولية التى تعمل عل خدعة المصدرين مع افتقار المؤسسات المصرية للقدرة التسويقية اللازمة لترويج منتجاتهم في الخارج .**

3- المشكلات التمويلية وائتمان الصادرات

أهم مشكلات تمويل الصادرات :

حيث يوجد العديد من الصعوبات الرئيسية التى تواجه الشركات الصناعية المصدرة في تمويل الصادرات من أهمها :

- **قلة الأجهزة اللازمة لتمويل الصادرات وذلك علي الرغم من إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات إلا أن موارده التمويلية لم تمكنه من القيام بالدور المنوط به بالدرجة المطلوبة .**
- **أن السياسة المصرفية والائتمانية تفتقد الآلية المناسبة لتمويل الصادرات بأسعار فائدة تفضيلية منخفضة تقل بنسبة معقولة عن الاسعار السائدة أسوة بما تفعله الكثير من الدول النامية .**
- **ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المؤداه للشركات المصدرة وكل ذلك يزيد من تكلفة الإنتاج مما يؤثر على الموقف التنافسي .**
- **إحجام البنوك التجارية عن تمويل الصادرات خاصة الصادرات غير التقليدية نظراً لارتفاع درجة المخاطرة فيها وعدم كفاءة الموارد لتغطية هذه المخاطر .**

4- مشاكل تأمين الصادرات

يقوم كل من البنك المصرى لتنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان الصادرات بتقديم خدمة ائتمان الصادرات والتأمين على الصادرات والتى تعد من أحد الأهداف التي أنشىء من أجلها كلا منهما ، إلا أن الموارد المالية لهما لم تمكنهما من القيام بدورها المنوط بها بالدرجة المطلوبة في هذا المجال مما أثر على نشاطهم نحو التوجه للتصدير.

وتوجد العديد من المشاكل والعقبات الخاصة بنظام تأمين ائتمان الصادرات التى تقابل الشركات الصناعية ومن أهمها ما يلي :

- **عدم وجود التسهيلات الكافية للتأمين علي الصادرات .**

- **عدم توفير موارد مالية للتأمين على الصادرات الصناعية سواء من خزانة الدولة أو من البنك المركزي أو شركات التأمين.**

5- المعوقات الخاصة بالإطار المؤسسي البيئي والبنية التحتية للتصدير

هناك العديد من المعوقات التى تفوق حركة النشاط التصديري وتتمثل فيما يلي :

- **تأتى القيود البيروقراطية والمشاكل الإجرائية المتمثلة في تعدد سلطات الرقابة على الصادرات المصرية ، ووجود وازدواج وتداخل في اختصاصات كل منها بالإضافة الى روتينية إجراءات التصدير وكثرتها مما يعوق عن إجراءات الصفقات التجارية على الوجه الأكمل .**
- **من أهم المعوقات الخاصة بالبنية التحتية للتصدير هي تلك المتعلقة بمشاكل النقل حيث أنها تحول دون استمرار التعامل مع مصر وزيادة صادراتها من مختلف السلع الى الأسواق الخارجية ومن أهم المشكلات الخاصة بالنقل والشحن والتفريغ التى تواجه الشركات الصناعية ما يلي :**
  - **ارتفاع تكلفة النقل البرى لموانىء الشحن في ضوء ارتفاع الأسعار المحلية وعدم تطوير شبكات النقل البرى والسكك الحديدية بما يتلاءم واحتياجات النقل للتصدير .**
  - **احتكار بعض الجهات للقيام بأنشطة التوكيلات الملاحية للسفر والتى تزيد حمولتها عن 400 طن وهذا لا يساعد على خلق المنافسة المطلوبة . بالإضافة الى فرض تلك الشركات الخاصة بتوكيلات رسوم مرتفعة دون أسباب واقعية ، وايضا اختيار بعض الشركات لكافة انشطة الشحن والتفريغ على الأرصفة بالموانئ مما يؤدى الى رفع مصاريف الشحن والتفريغ وأيضا التخزين.**
  - **ارتفاع تكلفة النقل الجوى وضعف الطاقة الاستيعابية له بالإضافة الى ضعف الطاقة الاستيعابية للموانىء المصرية بالمقارنة بدول أخرى مجاورة ومنافسة مما يؤدى الى عدم الاستفادة من قيامها بدورها كمركز إقليمي للترانزيت ، وإعادة الشحن .**

- **عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة وكذلك عدم الاهتمام بفتح هذه الخطوط بين مصر والأسواق الخارجية مما يزيد من صعوبة النفاذ الى هذه الأسواق وكذلك زيادة تكلفة نقل الصادرات المصرية الى هذه الأسواق حال نقلها بالطائرات .**

- **يرتبط بالمعوقات الخاصة بالبيئة والبنية التحتية للتصدير المشكلات الآتية :**

– قلة التنظيمات والشركات المتخصصة في التصدير كنشاط مستقل وهو ما لا يمكنها من المنافسة على مستوى مرتفع .

– قلة الصناعات المغذية المكملة للتصدير مثل صناعة التعبئة والتغليف وعدم ملاءمتها لزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية – وعن أهم المشاكل التي تواجه الشركات الصناعية المصدرة في هذا المجال ما يلي :

- **ارتفاع أسعار مواد ومستلزمات التعبئة والتغليف وعدم توافرها بجودة مرتفعة تخضع للرقابة لضمان تنفيذ المواصفات الخاصة طبقاً للمواصفات العالمية .**
- **عدم مراعاة الشروط الفنية والمواصفات ذات التأثير على جذب انتباه المستورد الأجنبي تجاه السلع المراد تصديرها من حيث تعبئتها وتغليفها في عبوات قوية تتحمل النقل والتداول وان تكون ذات مظهر جميل جذاب يتفق وأذواق وعادات المستهلكين الأجانب .**

6- تأثير بعض السياسات المتبعة على الصادرات الصناعية المصرية

هناك العديد من السياسات التي اتبعت وأثرت على الصادرات الصناعية المصرية ، نستعرض أهمها في التحليل التالي :

* سياسة الإحلال محل الواردات

تعتبر سياسة الإحلال محل الواردات التى طبقت علي الصناعات المصرية من أولى السياسات التى اتبعتها معظم الدول النامية في الخمسينات والستينيات والسبعينات من القرن الماضي وقد سميت تلك الدول باقتصاديات التوجه الداخلي والسوق المحلى ، ومازال الاقتصاد المصري متأثراً حتى الآن بتطبيق هذه السياسة مما يؤدى الى الاعتماد على تصدير ما يفيض

من الإنتاج المحلى ، رغم تبني الاقتصاد المصري بداية من عام 2055 سياسة الإنتاج من أجل التصدير ([1]) .

ومن أهم التأثيرات التى أحدثتها سياسة الاحلال محل الواردات على الصادرات الصناعية المصرية ما يلي :

- **أن كثيراً من الصادرات الصناعية التي تمت نتيجة هذه السياسة تطبق دعماً متواصلاً حتى تقوى علي المنافسة في الأسواق الخارجية .**
- **عدم قدرة صناعات احلال الواردات على التحول الى مجال التصدير نتيجة الحماية الجمركية الدائمة لصالح هذه الصناعات مما أدى إلى انخفاض كفاءتها الانتاجية ، هذا فضلاً عن ارتفاع تكلفة منتجات تلك الصناعات ، الأمر الذي يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية .**
- **وجود طاقات عاطلة لا يستهان بها في كثير من الصناعات نتيجة عدم كفاية الطلب المحلى ، مما يؤدى الى حرمان الصناعة المصرية من مزايا الإنتاج الكبير مع إهمال الفنون الجديدة في الإنتاج .**

* سياسة الانتاج من أجل التصدير

كان من أهم أسباب إتباع سياسة التصنيع للتصدير ، أى الإنتاج الصناعي من اجل التصدير ، تلك النتائج السلبية التى ترتبت علي سياسة الاحلال محل الواردات ، وكان ذلك أيضا نتيجة لمواكبة التحول العالمي نحو سياسة الإنتاج من اجل التصدير بعد الدخول في عصر تحرير التجارة العالمية والعولمة واكتشاف ، إن الصادرات هي مصدر إضافة إلى الدخل القومي وتخلق فرص عمل أكثر بكثير مما كانت تفعله سياسة الاحلال محل الواردات ، بالإضافة إلي أنها تفتح المجال أمام توسيع الأسواق والأخذ بالإنتاج الكبير وما يتولد من هذا الإنتاج من انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولى .

وتهدف سياسة الإنتاج للتصدير الى التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوافر لها فرص تصدير انتاجها أو جزء منه للسوق الخارجي ، وهو ما يتطلب بناء قواعد للتصدير متفق

[1]) وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية ، السنة الأولى ، اغسطس 2001

عليها وهو موضوع هذه الدراسة وتعتمد هذه السياسة على تحقيق اقصي درجة كفاءة اقتصادية حتى يمكن منافسة السوق الخارجي من حيث الجودة والسعر وقد تبنت مصر منذ عام/ 25ح تحديداً التوجه نحو تطبيق سياسة الانتاج من اجل التصدير بما في ذلك من وضع إستراتيجية لها .

ورغم ذلك فهناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تحول دون نجاح هذه السياسة النجاح المرغوب والمأمول في مصر وفيما يلي أهم تلك المشاكل :

- **عدم وجود التخطيط اللازم للإنتاج التصديري حيث أن إعداد خطة للتصدير يتم فيها تخصيص جزء من المنتجات المختلفة تحدد مسبقاً ويتم الالتزام بها .**
- **عدم تحديد خريطة وطنية تحدد التركيبة الصناعية المثلي لمصر كما تحدد قطاعات التصدير الرائدة لتتواءم ليس فقط مع الإمكانيات التصنيعية في مصر بل ايضا مع المتغيرات العالمية وحركة التجارة العالمية .**
- **عدم التفرقة بين الإنتاج للتصدير وبين الإنتاج الفائض حتى الآن .**
- **عدم بناء قواعد للتصدير الصناعي أو قواعد للصناعات التصديرية لمصر بناء على أسس علمية قائمة على تحديد المنتجات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ، وتلك التى تتمتع فيها بميزة تنافسية حالية ومحتملة وما الذي تنتجه وتصدره في الأجل القصير والمتوسط ، وما الذي تنتجه وتصدره في الاجل الطويل.**
- **يضاف إلى ذلك كله عدم توافر المهارات والقدرات التنظيمية اللازمة للوصول بكفاءة صناعات التصدير وجودة منتجاتها الى المستوى العالمي .**
- **هناك العديد من المشاكل التى تواجهها صادرات الصناعات التحويلية المصرية في الأسواق الخارجية لا بد من إيجاد الحلول الجذرية لها لعل من أهمها :**
  - **مشاكل خاصة بأسواق التكتل الأوروبي أى الاتحاد الأوروبي منها عدم مطابقة مواصفات السلع المصدرة لمتطلبات هذه الأسواق بالرغم من حصول بعض الشركات على شهادات الايزو 4000 وأيضا لغياب التكنولوجيا النظيفة بالإضافة الي ارتفاع أسعار المنتجات المصرية عن مثيلتها في نفس الأسواق .**

- **مشاكل متعلقة بالسوق الأمريكية وتتركز فى المنافسة السعرية التى تواجه منتجاتنا في هذه الأسواق وارتفاع قيمة نولون الشحن وطول المسافة بالإضافة الى افتقاد الدعاية للمنتجات المصرية .**
- **مشاكل متعلقة بالسوق الآسيوية وتتمثل في المنافسة السعرية وانخفاض جودة المنتجات المصرية وعدم ملاءمتها للأذواق بالإضافة الي صعوبة الخطوط الملاحية المنتظمة .**
- **مشاكل متعلقة بالسوق العربية ومنها المنافسة السعرية التى تواجهها المنتجات المصرية وعدم الالتزام بالمواصفات المطلوبة وارتفاع تكاليف الشحن .**
- **مشاكل خاصة بالسوق الافريقية وأهمها عدم توفير الخطوط الملاحية المنتظمة .**

– ويلاحظ على سياسة الانتاج من أجل التصدير من الناحية العملية لم تطبق الا علي بعض المنتجات الصناعية التى لا تتمتع مصر فيها بميزة نسبية كبيرة تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية ، والمشروعات الاستثمارية الصناعية سجلت انخفاضاً ملموسا لا سيما في القطاعات الموجهة للتصدير ([1]) مما يؤكد على أن سياسة التصنيع من اجل التصدير لم تكن فيما يبدو إلا شعاراً أكثر منه تطبيقاً في الواقع العملي .

ولعل تلك الملحوظة والمشكلة ، تكشف عن أنه لم يتم بناء قواعد تصدير صناعية في مصر قائمة علي أسس علمية ، سواء التى يمكن التركيز عليها في الأجل القصير ، والأجل المتوسط والطويل وتلك التى تتمتع بميزة نسبية كبيرة ، وتلك التى تتمتع بها مصر بميزة تنافسية حالية كبيرة ومحتملة في المستقبل وهو ما يؤكد أهمية هذه الدراسة مرة أخرى .

7- السياسة الصناعية وتأثيرها على الخلل الهيكلى في الصادرات الصناعية التحويلية

يمكن القول أن السياسة الصناعية التى اتبعت ، في السنوات الماضية مما عمقت ما يطلق عليه الفجوة التكنولوجية التى أصبح يعاني منها الانتاج الصناعي المصرى ، حيث لوحظ أن 25% فيه يعتمد على مواد اولية و 35% منه مدخلات ذات تكنولوجيا منخفضة ، في حين أن حوالى 35% من هذا الانتاج يدخل فيه مستلزمات متوسطة التكنولوجيا ولا تتجاوز المدخلات مرتفعة التكنولوجيا نسبة 5% ، وهو ما انعكس علي أن الصناعة المصرية تعاني من ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ذلك أن 60% من الصادرات الصناعية تعتمد على

[1]) اجلال راتب وآخرون ، مرجع سبق ذكره .

المواد الأولية مرتفعة التكنولوجيا بنسبة 1% ، في حين انها تستخدم 5% من مدخلاتها التكنولوجية ويبقي 94% من مدخلات الصناعة المصرية منخفضة التكنولوجيا ([2]).
وقد يرجع ذلك الى انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة الى قطاع الصناعة ، حيث يلاحظ أن نصيب القطاع الصناعي من الاستثمارات خلال 2000-2004 حوالى 9.3% من الاستثمار القومى الاجمالى و 2103% خلال الفترة من 2005-2004 /2010 .

ويلاحظ أيضا في هذا المجال أن السياسة الصناعية المصرية لم تؤد الى تنوع يذكر في هيكل المنتجات لصادرات الصناعات التحويلية المصرية ، حيث تظهر قائمة الصادرات الرئيسية من الصناعات التحويلية اتجاها فى غير التنوع حيث اتضح تركز قطاع الصناعات التحويلية الذي انعكس بدوره في هيكل الصادرات الصناعية مما سبب خللاً هيكلياً في هيكل صادرات الصناعات التحويلية المصرية .

8- سياسة سعر الصرف وتأثيرها على الصادرات الصناعية التحويلية في مصر

لم تكن سياسة سعر الصرف تستهدف معالجة صريحة لسعر الصرف بحيث يؤدى إلى تنمية الصادرات الصناعية ، حيث عانت الصادرات الصناعية المصرية على مدار سنوات سابقة من سياسة لسعر الصرف لم تكن تستهدف سوى تثبيت سعر الصرف ايا كانت نتائجه على الاقتصاد القومى ولم تعن بتعظيم القدرة التنافسية للتصدير ، بل كانت سياسة سعر الصرف منفصلة في كثير من الأحيان عن تعظيم القدرة التنافسية للصادرات الصناعية فكانت عملية تحريك سعر الصرف تتم في توقيتات لم تكن ضمن إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات الصناعية وكان يُثَبت ولا يُحَرك في الوقت أو ألأوقات التى كانت تحتاج الصادرات الصناعية لعملية التحريك .

وكانت الحكومة والقائمين على السياسة الاقتصادية ، لا يملكون خطة لتحريكه بما يحمى وينمي قطاع الصادرات الصناعية المصرية ، وبالتالي يتركون عملية التحريك لسعر الصرف حسب الظروف والعوامل والمتغيرات الوقتية التى تدفع الى ذلك ، ويكون البديل في هذه الحالة ان تسعي الحكومة الى وضع برنامج لدعم الصادرات الصناعية كما حدث في الفترة من 2005-2010 حيث وصل دعم الصادرات خلال تلك الفترة 105 مليار دولار عام 2005 الى 4 مليار دولار عام 2010 ، خفض الى 2.5 مليار دولار تقريباً عام 2011 بعد ثورة 25 يناير ،

[2]) معهد التخطيط القومى ، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين ، الاستراتيجيات والسياسات ، الدروس المستفادة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية 2011) ، القاهرة نوفمبر 2008

ثم عاد الى الزيادة مرة اخرى بعد ذلك وفي كلتا الحالتين يجب وضع سياسة واضحة في هذا المجال ، ذلك لأن قطاع الصادرات الصناعية يحتاج دائماً لسياسات تعويضية للمحافظة على القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل تحرير التجارة العالمية ، حيث نجد أن كل الدول التى طبقت سياسات تصديرية ناجحة انتهجت سياسة لسعر الصرف مرتبطة بضرورة نجاح تلك السياسات وتهدف الى حماية القدرة التنافسية لصادراتها والقدرة التنافسية لانتاجها المحلي فى مواجهة الواردات .

ويجب عند اختيار عملية تحريك سعر الصرف لخدمة التصدير لا بد أن تتم من خلال متغيرين أساسيين : الأول هو تطور هيكل التكلفة المحلية بحيث يتحرك سعر الصرف بما يتماشى مع تحرك هيكل التكلفة المحلية أو بمعنى أخر معدل التضخم المحلى ، كذلك يكون تحريك سعر الصرف في ضوء علاقة العملة الوطنية بباقي عملات العالم ، أو بأسعار صرف الدول المنافسة للانتاج الوطنى والانحراف عن هذين المعيارين في تحديد سعر الصرف ينعكس على القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية مباشرة ، وفي اطار المفاضلة فإن سياسة دعم الصادرات الصناعية يمكن أن تلعب دوراً في الحفاظ على القدرة التنافسية لتلك الصادرات .

9- برنامج مساندة الصادرات التحويلية ([1])

لقد تباينت خبرات المجموعات الدولية المختلفة والتي حققت مستويات عالية من الأداء التنموي فيما يخص مساندة الصادرات ، حيث أخذ دعم الصادرات عدة أشكال منها منح ائتمان تصديري أو تأمين على الصادرات أو منح دعم نقدي مباشر يخصص لاكتساب المعلومات والتسويق والتكنولوجيا والابتكار لتنشيط نمو الصادرات ، وكذلك تقديم مساهمات نقدية تأخذ إشكال مدفوعات مباشرة على شكل منح أو قروض تفضيلية ودعم سعرى أو دعم في شكل إعفاء من الضرائب على أرباح الصادرات .

وتختلف تقييمات أسباب نجاح تجربة النمو الآسيوية عن تلك الخاصة بدول أمريكا اللاتينية والهند ، حيث تمكنت عدة دول من شرق آسيا مثل اليابان وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورا وتايوان واندونيسيا وماليزيا والصين من استخدام التوجه التصديرى في توليد معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة بالإضافة إلى النجاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث قامت بتوفير أشكال متعددة للدعم التصديرى (ائتمان قروض تفضيلية – إعانات تصديرية مباشرة) ، اعتمد بعض منها على التقليص التدريجي للحماية (حماية انتقائية) وعدم فرض رسوم على المدخلات المستخدمة في الصادرات .

[1]) لمزيد من المعلومات ، ارجع الى : اجلال راتب وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 107-109 .

وتشير إحدى دراسات المركز المصرى للدراسات الاقتصادية (ECES) ([2]) إن استمرار تمتع الصناعات التقليدية فى مصر مثل المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية فضلاً عن صناعة وسائل النقل 10.3% ، 31.6% ، 20.4%) علي الترتيب بأعلي معدلات للحماية الفعلية في عام 2004 ، وان صناعة الكيماويات تتمتع بأدنى معدلات للحماية الفعلية (3.2%).

كذلك فإن الصناعات التى استفادت من الدعم المباشر قد حققت معدلات نمو في صادراتها وزاد عدد برامج الصندوق المستفيدة من المساندة من تسع برامج خلال 2003/2002 حتى وصلت إلى حوالى 26 برنامجاً خلال يوليه – ديسمبر 2010/2009 وقد زاد عدد الشركات المستفيدة من المساندة سنوياً من 1074 شركة عام 2003/2002 إلى 1828 شركة عام 2009/2008 بنسبة زيادة مئوية 70.2% ووفقاً لدراسة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فى أبريل 2010 ، حققت الصناعات التى استفادت من برامج المساندة معدلات للنمو فى الصادرات علي النحو التالي : الصناعات الغذائية 578% ، الملابس الجاهزة 225% ، المفروشات المنزلية 218% ، الحاصلات الزراعية 152% ، الغزل والنسيج 156% . من ناحية أخرى واصلت نفس الصناعات المستفيدة من برنامج المساندة خلال 2009 النمو في صادراتها بحيث شكلت قيمة صادرات الملابس الجاهزة اعلي نسبة مئوية في اجمالى الصادرات التحويلية المدعمة بنسبة 29.4% مقابل 14.7% للغزل والنسيج والمفروشات 28.8% الصناعات الغذائية ، 18.4% للصناعات الهندسية،5.5% للصناعات الكيماوية (مستحضرات تجميل ، تعبئة وتغليف وصابون ومنظفات) وذلك في مقابل حصص نسبية في برنامج المساندة 24.7% ،13.7% ، 24.2% ، 19.6% ، 5.3% لنفس العام علي الترتيب ، وتشير المؤشرات المحسوبة فى الجدول رقم (2) بالملحق انه وفقاً لبيانات الصندوق فإن هذه الصناعات جاء نصيبها في برنامج المساندة متطابقاً لحد كبير مع حصتها في صادرات البرامج (بالمليون دولار) باستثناء الملابس الجاهزة التي حققت اعلي نصيب في الصادرات بنسبة 33.1% في عام 2011 وانخفض نصيبها النسبي في برنامج المساندة من 29.4% في عام 2009 إلى 24.4% في 2011 – الأمر الذي انعكس في التباينات التى حققتها هذه البرامج علي مستوى الصناعات المختلفة فيما يتعلق بمتوسط نصيب دولار واحد صادرات من المساندة خلال 2002–2011 ، جدول (3) بالملحق ، وهو ما يلفت الانتباه لأهمية المساندة التصديرية في حفز النمو في الصادرات ، أما النسبة الباقية من المساندة فتتوزع علي

[2]) Galal and Raffat (2005) , Ahmed Galal, Nihal El – Megharbel, Do governments pick winners loser?, An Assessment of Industrial Policy in Egypt , paper delivered to the conference : " Rethinking the Role of the state : An Assessment of Industrial Policy in MENA,ECEC,No .13,2005, table 4, p.19

صناعات عدة مثل الخشب ومصنوعاته ، الآلات الدقيقة ، الجلود ، عبوات الزجاج ، المواد العازلة ، الرخام .

وتمثل الشركات الصغيرة التى لا تتجاوز صادراتها 5 مليون دولار حوالى 88% من اجمالي عدد الشركات المستفيدة من برامج الصندوق والشركات المتوسطة 11% والشركات الكبيرة 1% ومن ثم التأكيد من خلال الصندوق أن المساندة تمنح لجميع الصادرات وتتم طبقاً للبرامج وحسب جدولها الزمنى المقرر وأن منح المساندة وفقاً لنظام الصندوق لا يتم لشركات بعينها بل لقطاعات صناعية بأكملها وان الذي يتقدم بطلب مساندة القطاعات الصناعية يكون من خلال المجالس التصديرية وليس الشركات مع العلم بأن هناك مساندة إضافية لبعض المصدرين ، فكل مصدر يصدر منتجات من الصعيد يحصل علي 5% زيادة في نسبة الدعم . ([1])

مما سبق يتضح أن هناك معوقات كثيرة ومشكلات تتطلب أكثر من الاعتماد على سياسة صرف حقيقى مستقر وتحرير للتجارة وإنما لابد من معالجة المشاكل ومعوقات الصادرات الصناعية التحويلية المصرية ، والعمل على :

أ - صياغة هيكل علاقات استراتيجية للتصنيع .

ب- بعض المقترحات لحل مشكلات ومعوقات الصادرات الصناعية .

ج- اقتراح بعض السياسات والإجراءات للحد من المعوقات أمام الصناعات القائمة .

أ- صياغة هيكل علاقات استراتيجية للتصنيع ، **والذى يصوره الجدول التالى :**

[1]) فادية عبد السلام ، مصر وتحديات المستقبل " دعم الصادرات ، ورقة خلفية مقدمة لندوة الحوار ، بالمجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الثاني ، ديسمبر 2011 ، ص340-342 .

هيكل علاقات استراتيجية التصنيع

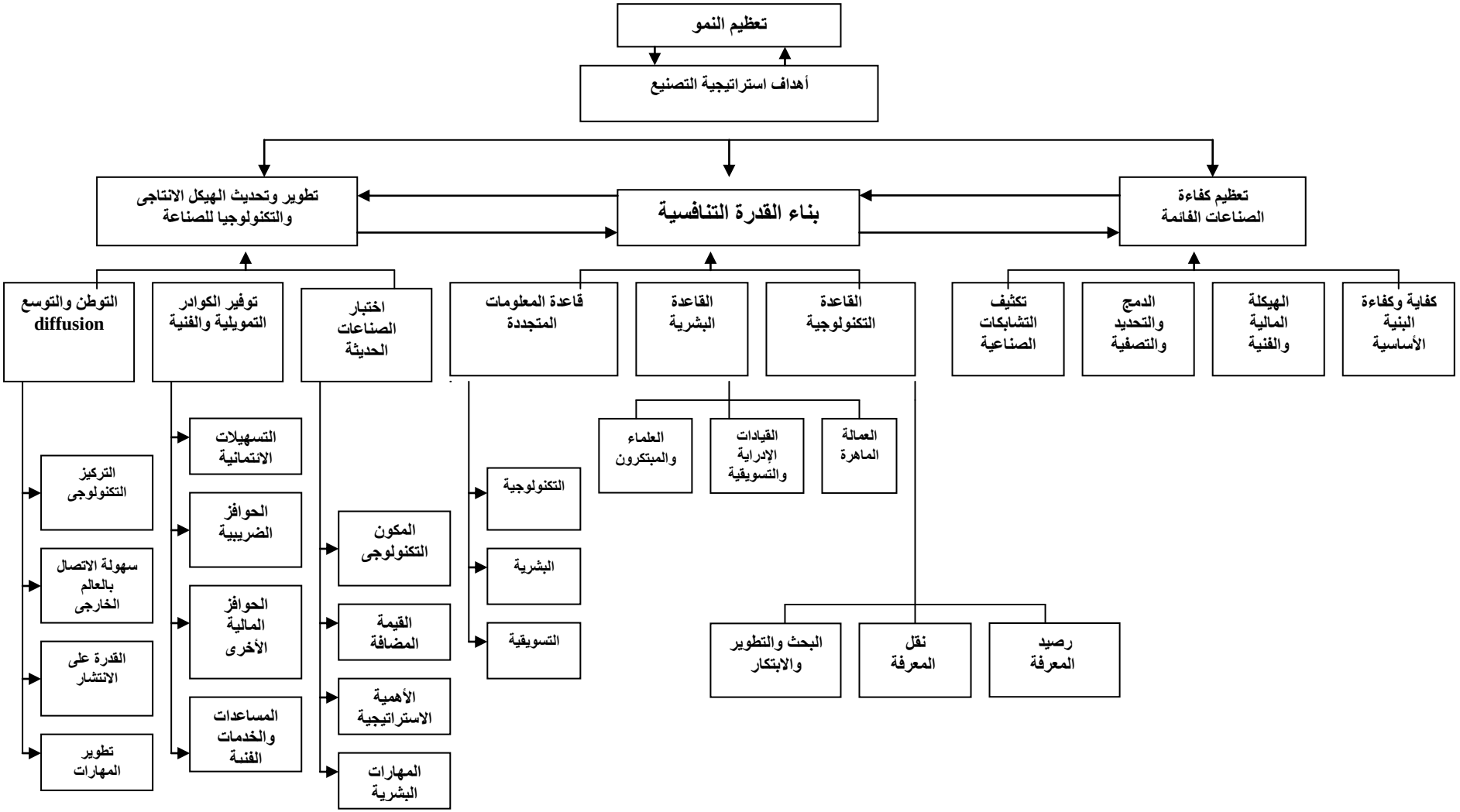

وعلى ضوء هذا الهيكل فلابد لبناء قواعد الصناعات التصديرية المصرية أن تحقق التوجهات المستقبلية الثلاثة لقطاع الصناعة التحويلية المصرية :

1- تعظيم كفاءة الصناعات القائمة .

2- تطوير وتحديث الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للصناعة .

3- بناء القدرة التنافسية .

على أن تتحقق هذه الأهداف في ظل هدف إستراتيجية رئيسي هو تحقيق معدل نمو في قطاع الصناعات التحويلية أكبر على الأقل من معدل النمو الاقتصادي المحقق ، علي أن لا يقل معدل النمو الاقتصادي عن 6% سنوياً وفي ظل حالة من الاستقرار السياسي والأمنى بل وحالة من الاستقرار الاقتصادي وإذا نزلنا إلى ارض الواقع في الوقت الحاضر فيمكن السير في اتجاه أن معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية لا بد أن يكون ضعف أو أكبر على الأقل من معدل النمو الاقتصادي المحقق ، حتى نخرج الاقتصاد المصري من أزمته ويعود الى استقراره الطبيعي .

ويؤكد الشكل السابق العلاقة التبادلية بين أهداف الاستراتيجية وهدف تعظيم النمو الاقتصادى على مستوى الاقتصاد القومى ، وكذلك الدور المحورى لهدف بناء القدرة التنافسية والعلاقات التبادلية Feed Back بينه وبين كل من الهدفين الاستراتيجيين الآخرين ، بالإضافة إلى علاقات التأثير بين الأدوات والأهداف ، ويمكن أن تستند تلك الاستراتيجية على السياسات والإجراءات التالية :

- **زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية من خلال الاستمرار فى تطوير المنتجات الصناعية والإرتقاء بجودة المنتج الصناعى مع خفض تكاليف الإنتاج ودعم نظم الجودة وتطوير المواصفات والقياسات والمعايرة وفقا للمعايير والنظم العالمية بما يمكن المنتج المصرى من مواجهة المنافسة العالمية وزيادة حجم التصدير .**
- **بناء قواعد التصدير الصناعية ، بناء على اختيار المنتجات الصناعية والصناعات التى يتمتع فيها الاقتصاد المصرى بميزة تنافسية حالية أو محتملة ، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة الصناعات المصرية والتوسع فى الصناعات التى تدخل فى إطار قواعد التصدير الصناعية مثل التوسع فى مجال صناعة الالكترونيات والبرمجيات والاتصالات والبتروكيماويات بقوة .**

- **تحديد القطاعات ذات الأولية وفقا للميزة التنافسية الحالية والمحتملة لتكون الأساس التى نبنى عليه قواعد التصدير الصناعية ، ومن أهم هذه الصناعات :**
  - **صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .**
  - **الصناعات الالكترونية والبرمجيات .**
  - **صناعة مواد البناء .**
  - **صناعة البتروكيماويات .**
  - **الصناعات الغذائية .**
  - **صناعة الأسمدة .**
  - **صناعة دباغة الجلود والمصنوعات الجلدية .**

  وهو ما يتطلب تحفيز الاستثمار والانتاج فى هذه الصناعات
- **لابد أن يراعى فى التطبيق والبناء السليم لقواعد التصدير الصناعية والصناعات المختارة عمليات التوطين الصناعى وبالتالى يتم ذلك تحديد واضح للخريطة الصناعية على أساس تعميق الميزة التنافسية للصناعة المصرية على أساس جغرافى ، وهو ما يتطلب تطبيق حزمة من حوافز الاستثمار والإنتاج الكفء والفعالة.**
- **العمل بشكل مستمر على تنمية الصادرات الصناعية المصرية فى شكل استراتيجية واضحة ومحددة بأهداف استراتيجية للتصدير فى شكل كمى ، وإعادة هيكلة للصادرات الصناعية المصرية مع المتابعة الفعالة لتنفيذ تلك الاستراتيجية ، ولابد أن يصاحب ذلك إجراءات أخرى لعل من أهمها :**
  - **الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية للمصانع القائمة بتطوير مستمر لنمط الانتاج من حيث النوع فيما يتفق مع احتياجات السوق المحلى والخارجى ، ومن حيث الجودة والسعر التنافسى .**
  - **تحقيق الرقى التكنولوجى بل والتعميق التكنولوجى فى قطاع الصناعات التحويلية من خلال إنشاء وتطوير المراكز البحثية المتخصصة فى الصناعات المختلفة مع ربطها بأجهزة مراكز البحث العلمى وتبادل الخبرات فى مجال نقل التكنولوجيا فى القطاع الصناعى مع المؤسسات العالمية والتركيز على الاستعانة بالخبرات المصرية بالخارج لإنشاء**

  وحدات إرشادية للتكنولوجيا المنقولة مع الاهتمام باستخدام التكنولوجيا التطبيقية للمشروعات الجديدة .

- **استمرار العمل فى عملية تعميق التصنيع المحلى للمعدات الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج الممكن انتاجها محليا مع تحديد قواعد البيانات التى تخدم تلك العملية محلياً وتطوير الأجهزة القائمة بالتصنيع الهندسى وربطها بمراكز البحث والتطوير وكذلك تشجيع الصناعات المغذية لتصنيع المكونات الرئيسية ، وهو ما يتطلب زيادة الاهتمام بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فيما يطلق عليه بالصناعات المغذية .**
- **وهنا نعنى ضرورة التركيز على أحداث تحول هيكلى داخل الصناعة عن طريق إبلاء الاهتمام الواجب بتنمية قطاعات السلع الرأسمالية والوسيطة وبالتحديد القطاع الفرعى للآلات والمعدات الإنتاجية ، بما فى ذلك من استعادة المشروع الوطنى لتصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية فى مصر .**
- **ضرورة انعكاس التحول الهيكلى للناتج المحلى الاجمالى والإنتاج الصناعى على التجارة الخارجية بحيث يأخذ صورة تحول هيكلى مناظر تصديراً واستيراداً ، وبالتالى لابد أن يحدث التدعيم المتبادل بين التحول الهيكلى للناتج والفاعل الأساسى فيه هو التحول الهيكلى فى قطاعات الصناعات التحويلية والتحول الهيكلى للتجارة ، بحيث يؤدى دفع الصادرات الصناعية للسلع الإنتاجية إلى تنمية الوزن النسبى للسلع الإنتاجية أو الاستثمارية أو الوسيطة والرأسمالية فى هيكل الإنتاج الصناعى ويؤدى استيراد ما يلزم من تلك السلع الأخيرة ، مما لا يمكن أو يتعذر إنتاجه محلياً إلى دفع القطاعات الفرعية للسلع المذكورة مرة أخرى ثم يعود التوسع والتنوع فى هيكل الإنتاج الصناعى وفقا لما سبق ليؤدى إلى زيادة مستويات الصادرات الصناعية وتنويعها على النحو الجارى فى الاقتصادات سريعة النمو فى العالم ([1]) .**

ب- بعض المقترحات لحل مشكلات ومعوقات الصادرات الصناعية

أولاً : **الاهتمام بتطور سعر صرف الجنيه والاهتمام برسم سياسة للصرف الأجنبي تضمن الإبقاء على سعر صرف فعلي حقيقي تنافسي ثابت ومستقر نظراً لوجود مغالاة لتأثير سعر الصرف الحقيقي للجنيه real appreciation على ارتفاع تكلفة إنتاج هذه الصادرات في**

[1]) أنظر فى ذلك : د. محمد عبد الشفيع ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

ضوء ارتفاع المحتوى الاستيرادي لغالبية مستلزمات هذه الصناعات وهو ما يلقي الضوء على أهمية دور البنك المركزي في استهداف التضخم وسعر العملة معاً .

ثانياً : الاهتمام بتقديم المساندة للصادرات للصناعات في فروع صناعية جديدة في المجالات متوسطة التكنولوجيا مثل صناعة مكونات السيارات وفروع الصناعات الكيماوية الأخرى وغيرها كما أشرنا سلفاً وبالأخص في هذه الأنشطة التى تتطلب مزيد من الإنفاق على البحوث والتطوير مع استحداث أنظمة حوافز جديدة يمكن أن تسهم مستقبلاً في تطوير خطوط جديدة منتجات جديدة وتكنولوجيات جديدة ، وأسواق بكر جديدة ، وفى اعتقادى أن قطاع الأعمال (العام ، والخاص) يمكن أن يشكل معاً شراكة باعتبارهما مصدراً للنمو في الأجل الطويل . كذلك من الأهمية بمكان وضع أسس ومعايير لدعم الصادرات تنطوى على تقديم دعم عينى للبنية الأساسية للتصدير بدلاً من الدعم النقدى لدعم مصدرى المنتجات مثل ثلاجات أو غرف التبريد أو سيارات جديدة لنقل البضائع .

ثالثاً : الاهتمام بإجراء مزيد من التبسيط لنظام التعريفة Tariff regime في ضوء التأثيرات المحتملة للحماية الأسمية والفعلية على التحيز ضد الصادرات ، فبالرغم من إجراء تخفيضات متتالية في التعريفة الجمركية إلا أن هناك قدر كبير من التباين في معدلات التعريفة . وللأسف فإن القدرة على إصلاح هيكل التعريفة الجمركية مقيد باعتبار تعددية اتفاقيات التجارة التى أبرمت ويصبح من الأهمية على الأقل تبسيط جدول MFN وتوحيد مستويات التعريفة داخل إطار 4 digits من HS Code وتخفيض عدد معدلات التعريفة الى 6 كما تحدده منظمة التجارة العالمية ، هذا التبسيط هام في ضوء اعتبار أن المفاوضات الثنائية للتجارة مستقبلاً قد تُعقد هيكل التعريفة الحالي .

رابعاً : الاهتمام بمحددات أخرى للتنافسية أى ما يطلق عليها التنافسية غير السعرية (أشير إليها مراراً في المتن) والمرتبطة بتطوير البنية التحتية الأساسية للتصدير وخدمات ما بعد البيع (صيانة – إصلاح – تدريب فنى وخلافه وهي التى تؤثر على الإنتاجية العواملية الكلية ومن ثم ترتقي بالصادرات .

خامساً : يساهم التراكم في رأس المال البشرى في تعزيز نمو الصادرات والاتجاه نحو التنويع الى منتجات عالية التكنولوجيا ، فالاستثمار في التعليم بدلالة الجودة والنوعية (خاصة الرياضيات والعلوم) من شأنه أن يرتقى بمستوى الإنتاجية والإنتاج ومن ثم فإن المزيد من الجهود مطلوبة فى اتجاه رفع معدلات القيد enrollment rates فى التعليم بمراحله

وتطوير المهارات بما يتفق وتوقعات واحتياجات القطاعات التصديرية خاصة في مجال المنتجات متوسطة وعالية التقنية.

سادساً : أهمية تطوير قواعد البيانات التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بحيث يعد سلاسل زمنية للأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات على مستوى أنشطتها المختلفة وتصنيفاتها سواء HS أو SITC (Export & Import unit value indices) ، وكذلك ضرورة إعداد سلاسل زمنية لمتوسط تكلفة وحدة العمل فى الصناعات المختلفة وذلك حتى تسهل مهمة إعداد دراسات مقارنة (بين مصر ودول العالم الأخرى) .

سابعاً : أهمية التصميم الواعي لهيكل الحوافز الذي يقتصر على مجالات الإنتاج الجديدة والمنتجات الجديدة والأنشطة المحفزة مستقبلاً لمزيد من التنويع في القاعدة التصديرية . وبالتالى لابد وان تستهدف هذه الحوافز أنشطة بعينها وليس قطاعات مع وضع معايير مرجعية للنجاح أو الفشل bench marks / Criteria مع تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذه المجالات لتسهيل عمل الاستكشاف في المجالات والفرص التصديرية الجديدة والمنتجات الجديدة وبالتالى المطلوب ليس سياسة صناعية تقليدية وإنما سياسة الغانمين '' Picking winners '' وهو ما يؤكد الحاجة الى التركيز على العمليات الكثيفة الإبداع Innovative and intensive processes لتطوير منتجات وتكنولوجيات جديدة ولولوج أسواق جديدة على نسق ما حدث في تجربة شيلي ([1])، تايوان في صناعات مثل السالمون وغيرها .

[1]) Lawrence Edwards Phil Alves , South Africa' s Export Performance : Determinants of Export Supply , Africa Region , working paper series N.95,Univ. of Cape Town, Dec 2005 , pp .43-45

ج- اقتراح بعض السياسات والإجراءات للحد من المعوقات أمام الصناعات القائمة

السياسة	الإجراءات
تقديم حزمة من الحوافز لتشجيع التشغيل	* تخفيض أقساط التأمين على الصحة والتأمين ضد الحوافز * تطبيق نظام أكثر مرونة فى تحديد العمل . * تخصيص نسبة من موارد صندوق التدريب لتدريب العمالة التى تم الاستغناء عنها . * إعفاء المشروعات التى لديها أقل من 10 عمال من دفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية لكل مشترك جديد فى عام 2009 . * تقديم دعم مالى لأصحاب الأعمال لمن يقدم فرص عمل للمتعطلين أكثر من 6 شهور. * زيادة الدعم للمشروعات الصغيرة وبخاصة للمشروعات التى تحول العمالة المؤقتة لديها إلى عمالة دائمة .
التوسع فى تطبيق البرامج لرفع انتاجية عنصر العمل	* فتح حدود الاستفادة والتوسع فى برامج زيادة الانتاجية ونقل التكنولوجية الممنوحة من مركز تحديث الصناعة ومجلس التدريب الصناعى .
الحفاظ على أسواق التصدير القائمة واستهداف أسواق جديدة	* زيادة التواجد المصرى فى المعارض الدولية المتخصصة مع رفع القيود على عدد مرات حضور المعارض المدعومة من صندوق دعم الصادرات . * تخفيض نسبة مساهمة للشركات إلى 50% من المتعامل به. * إيجاد مخازن مصرية فى دول الشركاء التجاريين لتوزيع المنتجات من خلالها . * دعم نسبة من قيمة الشحن البحرى لدول أفريقيا ودول الأسواق الصاعدة . * مراجعة مصاريف الشحن بالموانىء والتى تضرر كثير من المصدرين منها . * استحداث اسلوب مناسب لتحفيز المستثمر الصغير للتصدير وكذا إمداده بالمعلومات والدراسات الكافية وباحتياج الأسواق الخارجية وتبسيط اجراءات التصدير .
إعطاء معاملة تمييزية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	* تخفيض تكلفة الاقتراض مع الاهتمام بتطبيق منهجية كفاية القرض من خلال توفير قروض إضافية منخفضة الفائدة . * بناء شبكة أعمال استشارية على مستوى الدولة لتنشيط عمل المشروعات الصغيرة المحلية المتضررة تتكون من البنوك والمحامين والمحاسبين وخبراء الضرائب ، ومراكز البحث والتطوير ومراكز التسويق مع تشجيع التعاون بين هذه المشروعات والجامعات .
تشجيع الاستثمارات الجديدة والمشروعات تحت التأسيس على البدء فى التشغيل	* تطوير وتبسيط إجراءات تراخيص المصانع الجيدة بحيث تتم كل الاجراءات باستخدام التسجيل الالكترونى . * دراسة منح قروض بنكية للصناعة بأسعار فائدة متميزة .
زيادة الانفاق على مشروعات البنية الأساسية	* تحديد أولويات هذا الانفاق وفقاً لاحتياجات المناطق الصناعية أسوة بتجربة الهند التى اعتمدت فى تحديد البنية الأساسية بالتعاون مع القطاع الصناعى . * أهمية السرعة فى تنفيذ هذه المشروعات .

تقديم حوافز للمشروعات التى توفر فرص عمل خضراء	* مثل مشروعات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة ، حيث إن تقديم الحوافز لهذه المشروعات يشجع الاستثمارات القادمة من الاتحاد الأوروبى خاصة فى ظل تعظيم الاستفادة من مشروعات خطوط الربط الكهربائى مما يؤدى إلى توفير فرص عمل ، وبالتالى تنشيط الطلب الداخلى .

وإعتماداً على ما سبق فإننا نورد هذا التصور للقاعدة التصديرية الصناعية :

مقترح قاعدة تصديرية للصناعات التحويلية

أولا :
الاهتمام بالصناعات التى تمتلك فيها مصر الميزة النسبية التقليدية العالية وأهمها : - **صناعات الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة .** - **الصناعات المعدنية كالحديد .** - **صناعة الكيماويات وخاصة الأدوية .**
ثانيا :
تطوير التصنيع والتصدير فى الصناعات متوسطة التكنولوجيا وخاصة وسائل النقل والأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية والتجهيزات الهندسية .
ثالثا :
البدء فى صناعات لا تتمتع مصر فيها بميزة نسبية أو تنافسية فى الصادرات وهى الصناعات عالية التكنولوجيا كالبصريات وأدوات القياس الدقيقة والاتصالات مع العمل على رفع تنافسية هذه الصناعات .
رابعا :
مجال الصناعات الإبداعية وذلك لدمج القيمة الاقتصادية للفنون والإعلام فى الاقتصاد القومى كذلك تحويل قطاعات الصناعات الإبداعية مثل الفنون البصرية والرقص والمسرح والإعلام التقليدى مثل السينما والتليفزيون والإذاعة والموسيقى والإعلام الجديد مثل البرمجيات والألعاب والتجارة الالكترونية من قطاعات غير تجارية إلى قطاعات تجارية متقدمة .

وبناء على ذلك نرى إضافة جزء خاص عن الاقتصاد الإبداعى والصناعات الإبداعية عموماً بالنسبة للاقتصاد المصرى من حيث الاستيراد والتصدير ومعدل نموهما فى فصل مستقل حيث لم يسبق لبحوث معهد التخطيط القومى أن تناولت نشاط هذه الصناعات .

الفصـــل الخامس

الاقتصاد الإبداعى والصناعات الإبداعية فى مصر

المبحث الأول

الاقتصاد الابداعى

سوف نتناول في هذا المبحث عدة نقاط أساسية ألا وهى: مفهوم الإبداع ومفهوم الاقتصاد الابداعى والصناعات الإبداعية وأهميتها ثم تصنيف هذه الصناعات الإبداعية.

أولا: مفهوم الإبداع

يصعب تحديد مفهوم الإبداع بدقة لأنه غالبا ما يكون مرتبطا بالفنون ، وكما نعلم فإن الفن الأصيل يتضمن القدرة على إعادة طرح المشكلات لاكتشاف الخيوط المشتركة وسط الفوضى والتباين والجرأة والقدرة على إعادة صياغة القواعد المختلفة وتخيل سيناريوهات المستقبل.

ويهمنا هنا أن نشير إلى أن الوظيفة الاجتماعية للإبداع لا تتحقق بكون الأفراد مبدعون ولكن تتحقق حين يتوافر لهؤلاء الأفراد شروط معنية مثل النمو والتمويل والبنية التحتية والتنظيم والإدارة وحقوق الملكية والأسواق المناسبة وغيرها من الإمكانيات التى يمكن أن تستوعب هذا الإبداع.

وتحتاج منظومة الإبداع إلى العديد من العناصر الأساسية لنجاحها مثل التعليم وحماية حقوق الملكية الفكرية والتشريعات المتعلقة بالإبداع والجودة والأمن ورأس المال والإدارة الجيدة

والتدريب والاتصالات والتطور التكنولوجى وبرامج البحث والتطوير والمراكز البحثية وغير ذلك من العناصر الأساسية الأخرى.

ويتكون الإبداع من أربع عناصر أساسية متفاعلة مع بعضها البعض ، والشكل التالى يوضح لنا ذلك :

شكل(1) الابداع في اطار الاقتصاد الابداعى

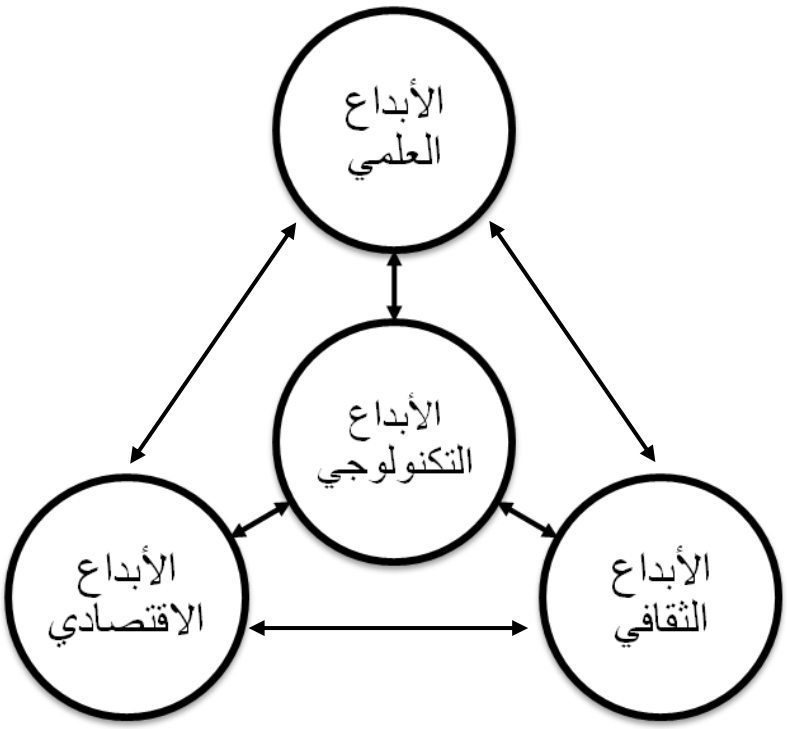

UNCTAD (2010) Creative Economy Report: A feasible development option

ثانيا : مفهوم الاقتصاد الابداعى

أن مفهوم الاقتصاد الإبداعى طبقا للأونكتاد مفهوم أخذ فى التطور على أساس الأصول الإبداعية وإمكانية توليد دخل ونمو اقتصادي وهو نشاط اقتصادي نامي ومزدهر ومحرك رئيسي لتنويع وتحديث اقتصادات العديد من الدول فى العالم.

والاقتصاد الإبداعي يساعد على زيادة الدخل وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الصادرات، هذا بالإضافة إلى زيادة الاندماج الاجتماعي والتنوع الثقافي والتنمية البشرية كذلك يشمل الاقتصاد الإبداعي الجوانب الثقافية والاجتماعية التى تتفاعل مع التكنولوجيا والملكية الفكرية والأهداف السياحية.

هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد الإبداعى هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة القائمة على المعرفة الاقتصادية مع البعد الإنمائى والروابط المشتركة بين القطاعات على المستويين الكلى والجزئى للاقتصاد.

وهو أيضا الخيار العملى للتنمية الذى يدعو إلى الابتكار والاستجابة للسياسات ذات التخصصات المتعددة والعمل المشترك بين الوزارات المختلفة ([1]) .

ويشتمل الاقتصاد الإبداعى على ثلاث أطر أساسية :

1- <u>الإطار السياسى والمؤسسى</u>

يركز الإطار السياسى والمؤسسى للاقتصاد الإبداعى على أهمية الاقتصاد الإبداعى فى المجتمع العصرى. لذلك فإن الاقتصاد الإبداعى يحتل الصدارة فى العديد من الدول المتقدمة والنامية. لذلك تضع العديد من الدول الاستراتيجيات والسياسات الملائمة لتنويع اقتصادها الإبداعى لما له من آثار إيجابية على توفير فرص العمل وتحسين الحياة الاجتماعية والثقافية وزيادة النمو.

كذلك تلعب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) دورا هاما في تشجيع وتنمية الاقتصاد الإبداعى وذلك عن طريق ادماج الثقافة فى الاقتصاد وتقديم الخدمات المختلفة لحماية وتطوير القيم الثقافية وكذلك تقديم المساعدات التقنية لتعزيز السياسات الثقافية وتساعد اليونسكو أيضا فى إنشاء قاعدة للاتفاقيات الدولية المتعلقة لمختلف القضايا الثقافية.

[1]) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الدورة السادسة عشر – قطر - الدوحة- أبريل 2012 .

وأخيرا إذا نظرنا إلى دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو) فسوف يتضح لنا أن هذه المنظمة لها دورا هاما فى السياسات الصناعية المرتبطة بالاقتصاد الإبداعي. حيث تعمل اليونيدو على دعم سياسات الاقتصاد الإبداعي عن طريق المساهمة فى بناء القدرات الإبداعية وتوفير التدريب المناسب لمنظمي المشاريع الإبداعية مما يساعد على نمو هذه الصناعات الإبداعية.

2- <u>الإطار الانمائى</u>

يعتبر الاقتصاد الإبداعى خيار إنمائى قابل للتنفيذ، نظرا لاعتماده على الأفكار والمعارف والمهارات والقدرة على الاستفادة من الفرص الجديدة.

ويمكن النظر للاقتصاد الإبداعى على أنه يساعد على تنفيذ استراتيجية التنمية وذلك من خلال عنصرين أساسيين:

- العنصر الأول:

يستند على الاعتراف بالإبداع ورأس المال البشرى وزيادة التكامل بين الأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

- أما العنصر الثانى:

فيستند على كيفية تحسين الروابط بين الثقافة (الفنون المختلفة) والاقتصاد من خلال التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة ، هذا بالإضافة إلى توفير العديد من الفرص الاقتصادية القائمة على المشاريع الإبداعية. ويعتمد ذلك على الإبداع الفردى الذى يساعد على إنشاء المشروعات والصناعات الصغيرة ذات الاستثمارات المنخفضة والتى تساهم فى تحسين الاقتصاد الإبداعى وزيادة الدخل وفرص العمل ومن ثم زيادة نسبة الصناعات الإبداعية فى الناتج المحلى والإجمالى. إلا أن ذلك لا يعكس بالضرورة الاندماج الاجتماعى والاقتصادى للطبقات المهمشة ومن ثم لا يعكس عدالة توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة سواء فى الدول المتقدمة أو النامية. لذلك فإن التحدى الحقيقى هو فى إيجاد نموذج للاقتصاد الإبداعى يجمع بين النمو فى الدول المختلفة والمكافأة العادلة للمنتجين الإبداعيين والتى تتناسب مع إبداعهم ومواهبهم.

والجدير بالذكر أن الاقتصاد الإبداعى يتيح إمكانيات كبيرة للدول النامية للتقدم والنمو وتنويع اقتصاداتها والاستفادة من الاقتصاد العالمى الذى يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة. إلا أن هذا يتطلب تحديد كيفية بناء اقتصاد شامل ومستدام وإبداعى لهذه الدول النامية.

وإذا نظرنا إلى دور بعض الدول النامية فى بناء اقتصادها الإبداعى فسوف نجد أن دولة مثل زامبيا تعمل الحكومة فيها على تحفيز الإبداع عن طريق هياكلها المؤسسية ونمو تجارة المنتجات الثقافية وخاصة الموسيقى. هذا بالإضافة إلى زيادة الفرص المتاحة عن طريق الإنترنت للعديد من الأعمال التجارية الإبداعية. كذلك تساعد "الأونكتاد" حكومة زامبيا فى وضع إطار تنظيمى لمساعدة المبدعين والفنانين للاستفادة من حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ([1]) .

وإذا نظرنا إلى دولة مثل البرازيل فسوف يتضح لنا أن الحكومة فيها قد أدركت أهمية الاقتصاد الإبداعي ومن ثم أنشأت فى عام 2011 أمانة للاقتصاد الإبداعي تابعة لوزارة الثقافة. وتتمثل مهمة هذه الأمانة في وضع السياسات العامة و للتنمية المحلية والإقليمية وتنفيذها مع إعطاء الأولوية لدعم وتعزيز المشاريع المهنية والإبداعية الصغيرة ومتناهية الصغر فى البرازيل. هذا بالإضافة إلى اهتمام أمانة الاقتصاد الابداعى يجعل الثقافة أداة للتنمية الاستراتيجية . لذلك فهي تتعاون مع الجامعات والمعاهد والمؤسسات البحثية المحلية والإقليمية بهدف تبادل المعلومات والمعارف والخبرات المتعلقة بالاقتصاد الإبداعي على المستوى المحلى والإقليمي.

كذلك وضعت البرازيل " خطة البرازيل الإبداعية " والتي تضم جميع الوزارات المعينة بهدف تعزيز الإبداع والتنوع الثقافي بإعتبارهما محورين استراتيجيين للتنمية.

3- <u>إطار التعاون الدولي</u>

تلعب الأمم المتحدة دورا هاما في تعزيز التعاون الدولي فيما يخص الاقتصاد الإبداعي ومن ثم المساهمة في صنع مستقبل أفضل للدول المختلفة .

---

[1]) مؤ تمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الدوحة- أبريل- 2012- المرجع السابق ذكره.

وقد أشار مركز التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة إن القطاعات الإبداعية الرئيسية المستهدفة للمساعدة هي قطاعات الحرف والفنون المرئية والموسيقي في الدول النامية وذلك عن طريق تنظيم هذه المشاريع وتوفير المعلومات عن الأسواق المختلفة والتدريب على قطاعات تشمل التجارة الالكترونية والخدمات الاستشارية وذلك لدعم الصناعات الإبداعية وتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالتعاون مع الأفراد المحليين، كذلك يعمل هذا المركز مع واضعي السياسات المختلفة لتشجيع إدخال بعد ثقافي في سياسات تنمية التجارة المحلية .

ثالثا: مفهوم الصناعات الإبداعية

يقصد بالصناعات الإبداعية الصناعات والأنشطة التى تعتمد فى أساسها على الإبداع والمهارة والموهبة الفردية والتى تمتلك إمكانية تحقيق الثروة وخلق فرص عمل، والتى تتمتع بحقوق الملكية الفكرية وهى تشمل القطاع الإبداعى كله والذى قد يكون تجارى أو غير هادف للربح.

وتتسم مخرجات الصناعات والأنشطة الإبداعية بقيمة ثقافية واقتصادية، كما أنها تشمل الأشخاص غير المبدعين الذين يعملون فى الأنشطة الإبداعية بالإضافة إلى الأشخاص المبدعين الذين يعملون فى القطاعات غير الإبداعية.

هذا بالإضافة إلى أن الصناعات الإبداعية فى الغالب هى صناعات صديقة للبيئة مقارنة بغيرها من الصناعات الأخرى ([1]) .

وطبقا لتعريف الأونكتاد فإن الصناعات الإبداعية هى دورات الإنتاج وخلق وتوزيع السلع والخدمات التى تستخدم الإبداع ورأس المال الفكرى كمدخلات أولية. كما أن هذه الصناعات تشكل مجموعة من الأنشطة القائمة على المعرفة والتى تركز على سبيل المثال على الفنون المختلفة. كما أنها تشمل الخدمات الفنية الإبداعية. كما أنها تجمع بين خصائص كلا من الخدمات والفنون الحرفية والقطاع الصناعى ([2]).

وإذا نظرنا على سبيل المثال للإطار السياسي والمؤسسي للاقتصاد الإبداعي فى بعض الدول فسوف نجد مثلا بلد جنوب أفريقيا([3]) تنفذ الآن استراتيجية جديدة للنمو عن طريق الاقتصاد

[1]) المنتدى الاوروبى المتوسطى للقطاعات الابداعية والمجتمع ، الاردن ، 13-15 مايو 2012 .
[2]) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدوحة ، أبريل 2012، المرجع السابق ذكره.
[3]) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الدوحة- أبريل 2012- المرجع السابق ذكره.

الإبداعى للحد من الفقر وتوفير فرص عمالة جديدة وذلك عن طريق تنفيذ 7000 مشروع متوسط وصغير الحجم مما يساعد على الاستدامة والتماسك الاجتماعى. كذلك تطبق دولة جنوب أفريقيا سياسات الاقتصاد الإبداعى لصياغة السياسات الحضرية وزيادة النمو الاقتصادى والاجتماعى عن طريق الثقافة والأنشطة الإبداعية.

كذلك تعمل جنوب أفريقيا على زيادة المدن الإبداعية بها بهدف جذب طبقة المبدعين ومنظمى المشاريع الإبداعية مما يؤدى إلى ازدهار الحياة الثقافية والاجتماعية وزيادة النمو السياحى بها. ولذلك فإنه من المتوقع أن تكون مدينة كيب تاون عاصمة للتصميم العالمى فى عام 2014. أما فى العام الماضى 2012 فقد فازت مدينة هلسنكى عاصمة فنلندا بهذا اللقب (عاصمة التصميم العالمى) وذلك عن طريق مشاريع مختلفة وضحت رسوخ التصميم فى الحياة اليومية ودورة تحسين الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بها.

كذلك اهتمت استراليا بالاقتصاد الإبداعى حيث يترجم هذا الاقتصاد الإبداعى الأفكار الإبداعية إلى تنمية اقتصادية حيث يوجد باستراليا أكثر من 150 ألف نشاط تجارى وإبداعى تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة 90% من هذا النشاط. كذلك يوجد أطر جديدة مثل مركز ابتكار الصناعات الإبداعية الذى يساعد فى تشجيع الصناعات الإبداعية على وضع استراتيجيات للنشاط التجارى وجذب الاستثمارات المختلفة.

رابعا: أهمية الصناعات الإبداعية

لقد أصبحت الصناعات الإبداعية اليوم كما سبق وأن ذكرنا عنصرا مهما فى تكوين الاقتصادات المتقدمة والنامية.

وترجع أهمية الصناعات الإبداعية إلى دورها كموجة للمعرفة الاقتصادية وميسر للصناعات والخدمات الأخرى عبر تزويدها بالمحتوى الرقمى الذى يترجم مباشرة إلى ميزة تنافسية وطاقة إبداع لقطاعات الاقتصاد الأخرى.

كذلك ترجع أهمية الصناعات الإبداعية إلى الآتى:

(1) دمج القيمة الاقتصادية للفنون والإعلام فى الاقتصاد القومى.

(2) تحويل قطاعات الصناعات الإبداعية مثل الفنون البصرية والرقص والمسرح والإعلام التقليدى مثل السينما والتليفزيون والإذاعة والموسيقى والإعلام الجديد مثل البرمجيات والألعاب والتجارة الإلكترونية من قطاعات غير تجارية إلى قطاعات تجارية متقدمة تقنيا.

خامسا: تصنيف الصناعات الإبداعية

تتسم الصناعات الإبداعية بالتنوع وتحتوى على العديد من القطاعات المختلفة مثل:

- **الدعاية والإعلان والتصوير والإعلام والتليفزيون.**
- **العمارة والتصميم والتخطيط الحضرى.**
- **الحرف المختلفة مثل المنسوجات والمجوهرات وأعمال المعادن والزجاج والسيراميك.**
- **التراث الثقافى الذى يتضمن الآثار والمدن الإبداعية والسياحة.**
- **تصميم الأزياء وتطوير منتجات الأزياء وما يتعلق بها من المنسوجات والعطور ومحلات الملابس .**
- **الأفلام والفيديو والمنتجات السمعية البصرية والتى تشمل كتابة السيناريو والتوزيع والتصوير والأفلام الرقمية.**
- **الأدب والمكتبات والنشر والكتب والمجلات والصحف والنشر على الانترنت.**
- **الموسيقى وتشمل الإنتاج والتوزيع والإدارة وحقوق الملكية والتسجيل وغير ذلك.**
- **الفنون الإدارية والتسلية والرقص المعاصر والعروض الإدارية المباشرة والأوبرا.**

- **التليفزيون والراديو وبث الإنترنت.**
- **الفنون البصرية مثل الرسم والبحث والتصوير.**
- **برامج الكمبيوتر التعليمية والتطبيقية وألعاب الكمبيوتر.**

والشكل البيانى التالى رقم (2) يوضح لنا تصنيف الصناعات الإبداعية طبقا للأونكتاد :

شكل رقم (2)

تصنيف الصناعات الإبداعية

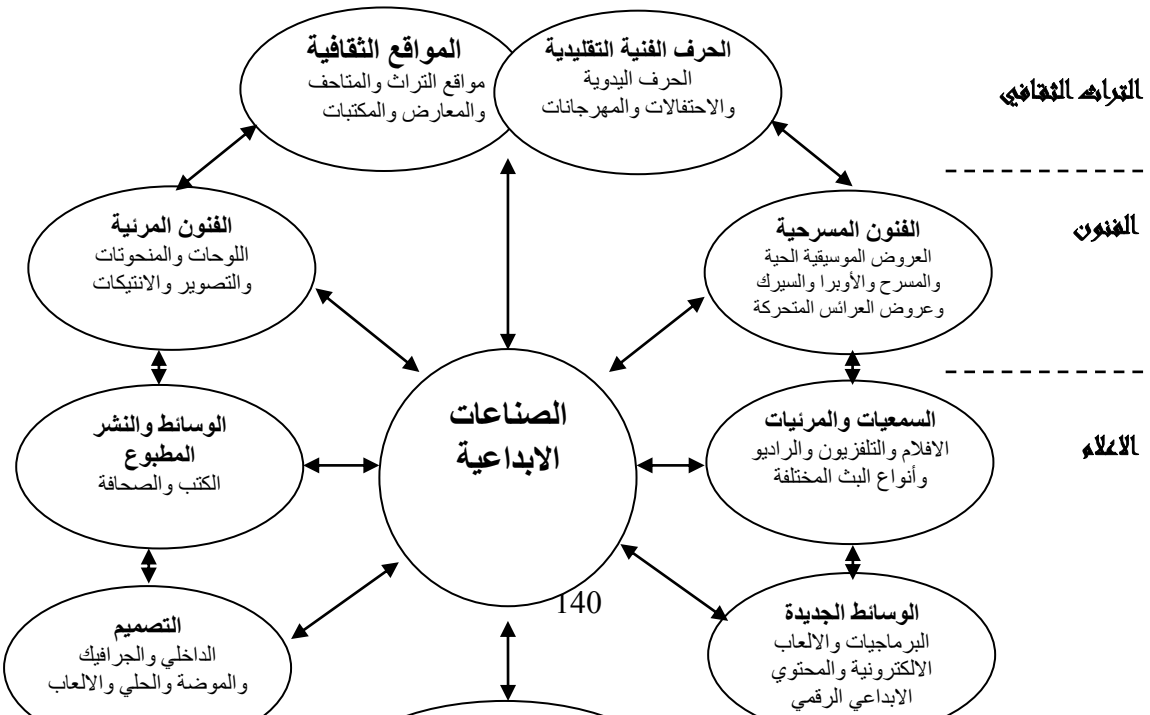

Source : UNCTAD (2010) Creative Economy Report: A feasible development option

وطبقا للشكل البيانى السابق رقم (2) يتضح لنا أن تصنيف الصناعات الإبداعية طبقا للاونكتاد ينقسم إلى أربعة أقسام :

يضم القسم الأول : التراث الثقافى
والذى يحتوى على :

(1) الحرف الفنية التقليدية مثل الحرف اليدوية والاحتفالات والمهرجانات .

(2) المواقع الثقافية مثل التراث والمتاحف والمعارض والمكتبات وغيرها من الفنون الأخرى .

ويعرف "التراث الثقافى" **بأنه أساس كل أشكال الفنون والصناعات الثقافية والإبداعية وهو يجمع ما بين وجهات النظر المختلفة لكل من الجوانب الثقافية والتاريخية والانثروبولوجية والعرقية والجمالية والاجتماعية .**

- أما القسم الثانى **فيشمل الفنون الإبداعية والتى تضم الفن والثقافة والأعمال الفنية المستوحاه من التراث والقيم والهوايات ، وينقسم إلى :**

1- الفنون المسرحية وتشمل العروض الموسيقية الحية والمسرح والأوبرا والسيرك وعروض العرائس المتحركة .

2- الفنون المرئية وتشمل اللوحات والمنحوتات والتصوير والانتيكات .

- أما القسم الثالث طبقا لهذا التصنيف فيشمل الإعلام الذى يحتوى على مجموعتين من وسائل الإعلام التى تنتج المواد الإبداعية بهدف التواصل مع الجماهير حيث يضم :

1- السمعيات والمرئيات مثل الأفلام والتليفزيون والراديو وأنواع البث الأخرى .

2- الوسائط والنشر المطبوع مثل الكتب والصحافة والمطبوعات الأخرى .

- أما القسم الرابع والأخير فيختص بالإبداع الوظيفى ، وحيث يضم المزيد من الصناعات القائمة على خلق السلع والخدمات لأغراض وظيفية ، وهذا القسم يضم :

1- الوسائط الجديدة مثل البرمجيات والألعاب الالكترونية والمحتوى الإبداعى والرقمى.

2- الخدمات الإبداعية مثل التصميم المعمارى والإعلانات والبحث والتطوير التكنولوجى والخدمات الترفيهية والثقافية .

3- التصميم والذى يحتوى على التصميم الداخلى والجرافيك والموضة والحلى والألعاب .

سادسا: مفهوم الصناعات الثقافية وأهميتها

نظرا لأهمية الصناعات الثقافية ودورها البارز في نهضة المجتمعات وتقدمها عموما وفى مصر خاصة لذلك رأينا أن نتناولها بالدراسة .

1- <u>مفهوم الصناعات الثقافية:</u>

أن الصناعات الثقافية هى عبارة عن التراث والمخزون الثقافي غير المحدود وغير الملموس والحر بطبيعته والذي يرتبط بالمجتمع حسب المكان الموجود فى الحضارة. وتعتبر الصناعات الثقافية إحدى الصناعات الإبداعية الهامة.

وطبقا لليونسكو ([1]) فإن الصناعات الثقافية هي "الصناعات التي تنتج وتوزع النتاج والخدمات الثقافية التي يتبين لدى النظر في صفتها أو أوجه استعمالها أو غايتها المحدودة، أنها تجسد أو تنقل أشكالا للتعبير الثقافي بصرف النظر عن قيمتها التجارية".

ويدخل فى الصناعات الثقافية طبقا لليونسكو كل من النشر المطبعي والموسيقى والإنتاج السينمائي والسمعي البصري والمتعدد الوسائط ويدخل في هذه الصناعات أيضا الحرف اليدوية والتصميم ورغم أنهما ليسا من الصناعات الثقافية بالمعنى الدقيق إلا أن لهما أوجه شبه قوية بالنشاط الثقافى إذ أنهما يؤديان إلى نشوء شركات صغيرة ومتوسطة.

[1]) منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعلم والثقافة (اليونسكو) ، وثيقة حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافى ، عام 2005 .

وقد اتسع مفهوم الصناعات الثقافية ليشمل صناعات الإبداع التى تضم الهندسة المعمارية وشتى الفنون من فنون تشكيلية وفنون استعراضية وغير ذلك.

وتختلف الخدمات الثقافية عن السلع الثقافية فالخدمات تهدف إلى تلبية الاهتمامات والاحتياجات الثقافية وهذه الخدمات لا تمثل سلعا ثقافية فى حد ذاتها وإنما هى تيسر إنتاجها وتوزيعها وتشمل على سبيل المثال أنشطة التراخيص وغيرها من الخدمات المتعلقة بحقوق المؤلف وأنشطة توزيع السلع السمعية والبصرية وتعزيز فنون الأداء والمناسبات الثقافية هذا بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بالمعلومات الثقافية وحفظ الكتب والتسجيلات.

2- أهمية الصناعات الثقافية:

تلعب الصناعات الثقافية دورا هاما فى الحياة الثقافية وفى نهضة المجتمع وتقدمه وهى سبب رئيسى لتطوير الواقع الثقافى وتوفير الظروف المناسبة لنموه واستمراره وتطوره وازدهاره بما يحقق الطموحات المنشودة لهواة الصناعات الثقافية وروادها.

وتزدهر الصناعات الثقافية فى عصر اقتصاد المعرفة الذى نعيش فيه، والذى تنشأ فيه علاقة وثيقة بين الاقتصاد والثقافة وينطوى ذلك على الاستخدام الاقتصادى للثقافة وهذا يعنى زيادة توجه الثقافة لكى تصبح سلعة تجارية . أما الاستخدام الثقافى للاقتصاد فهو يعنى زيادة دور المحتوى الثقافى فى إنتاج السلع.

إن الصناعات الثقافية التى كانت سابقا" منفصلة نظرا لنظم إنتاجها المتشابه مثل صناعة الأفلام والتليفزيون والتصوير والطباعة، أصبحت اليوم تنتج فى شكل رقمى مما جعل صعوبة تميزها عن بعضها البعض فى كثير من الأحيان وذلك لأن التكنولوجيا الرقمية قد غيرت نمط الإنتاج وأسلوب نشر هذه المنتجات الثقافية إلى حد كبير كما نرى الآن عن طريق الإنترنت الذى أصبح يستخدم أكثر فأكثر فى نشر هذه المنتجات الثقافية الرقمية.

والجدير بالذكر أنه نظرا لهذا التطور التكنولوجى فقد أصبح الآن يوجد طرق مختلفة لاستغلال المواد الثقافية دون الأخذ فى الاعتبار استغلالها بصورة اقتصادية. فالعديد من الدول تضم أشكالا مختلفة من المواد الثقافية فى شكل معارض ومتاحف وما يتعلق بها من مؤسسات، إلا أنها تعامل كأصول عامة تستنزف أموالا كثيرة للحفاظ عليها وتطويرها ولا ينظر إليها كأصول اقتصادية قيمة يمكن استغلالها كأحد عناصر اقتصاد الدولة وهو ما يتطلب بالضرورة تغير هذه النظرة الضيقة لهذه المواد الثقافية خاصة فى ظل التطور التكنولوجى المبهر.

وإذا نظرنا إلى هذه الصناعات الثقافية فى العديد من الدول المتقدمة فسوف نجد أنها قد حققت دخلا كبيرا لهذه الدول خاصة الدول الأوروبية وأمريكا وبعض دول شرق أسيا مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا....الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات الثقافية تمثل اليوم إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة فى العالم حيث أنها تمثل أكثر من 7% من اجمالى الناتج العالمى ويتوقع أن ترتفع إلى 10% خلال السنوات القليلة القادمة ([1]) .

3- <u>الصناعات الثقافية والسياحية والمدن الإبداعية</u>

ترتبط الصناعات الثقافية ارتباطا وثيقا بالسياحة فالثقافة هى إحدى الأسباب الأساسية التى من أجلها يسافر السائحين من بلادهم إلى أماكن أخرى. فالسياحة هى الخطوة الأولى التى تساعد على اكتشاف المكان ومعرفته. فالسياحة تتيح التركيز إلى حد كبير على الأنشطة الثقافية لأنها الحاوية القومية لمؤسسات متعددة مثل المتاحف والمسارح والمهرجانات وغيرها من الأنشطة المختلفة.

كذلك فإن المدن الإبداعية لكى يتحقق لها الازدهار هى فى حاجة إلى ثقافة الإبداع والذى يتطلب الطموح وروح التنظيم والحساسية الشديدة للتصميم المدنى الجيد ، هذا بالإضافة إلى الإبداع الاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى والتقنى من خلال مبادئ استراتيجية مرنة.

والجدير بالذكر أن شبكة المدن الإبداعية التى تم إنشاءها من قبل اليونسكو فى أكتوبر 2004 كان الهدف منها تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمدن فى العالم أجمع .

ويقوم مفهوم المدن الإبداعية على فكرة أن الثقافة يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى التنمية وتجديد المناطق الحضرية كذلك يأخذ أصحاب القرار السياسى فى الاعتبار دور الإبداع وهم يخططون للسياسة الاقتصادية .

هذا بالإضافة إلى أن الصناعات الإبداعية تساهم فى تنمية المدن الإبداعية اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ، كما أنها تساعد على زيادة الشعور بالانتماء للمجتمع .

وتجدر الإشارة إلى أن شبكة المدن الإبداعية لديها أكثر من 29 عضواً من مختلف أنحاء العالم ، وهذه المدن تنقسم إلى سبع فئات وهى : مدينة الأدب ومدينة السينما ومدينة

[1]) منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) ، المرجع السابق ذكره .

الموسيقى ومدينـة الحرف اليدويـة والفنـون الشعبية ومدينـة التصميم ومدينـة وسائل الفنـون ومدينـة المطبخ .

وقد حددت اليونسكو المدن الإبداعية المختارة حتى الآن بالمدن التالية :

1- <u>مدن اليونسكو للأدب</u> وهى :

- **مدينـة أدنبرة فى المملكة المتحدة**
- **مدينـة إيوا فى الولايات المتحدة الأمريكية**
- **مدينـة ملبورن فى استراليا**
- **مدينـة دبلن فى أيرلندا**
- **مدينـة زايكافيك فى أيسلندا**

2- <u>مدن اليونسكو للسينما</u>

- **مدينـة برادفورد فى المملكة المتحدة**
- **مدينـة سيدنى فى استراليا**

3- <u>مدن اليونسكو للموسيقى</u>

- **مدينـة بولينا فى ايطاليا**
- **مدينـة غاند فى بلجيكا**
- **مدينـة غلاسكو فى المملكة المتحدة**
- **مدينـة اشبيلية فى أسبانيا**

4- <u>مدن اليونسكو للحرف اليدوية والفنون الشعبية</u>

- **مدينـة أسوان فى جمهورية مصر العربية**
- **مدينـة كانازاوا فى اليابان**
- **مدينـة سانتافى فى الولايات المتحدة الأمريكية**
- **مدينـة ايشيون فى جمهورية كوريا**

5- <u>مدن اليونسكو للتصميم</u>

- **برلين فى ألمانيا**
- **بوينس ايرس فى الأرجنتين**

* **مدينة كوبى فى اليابان**
* **مدينة مونتريال فى كندا**
* **مدينة باغويا فى اليابان**
* **مدينة سنيجين فى جمهورية الصين الشعبية**
* **مدينة شنغهاى فى جمهورية الصين الشعبية**
* **مدينة سيول فى جمهورية كوريا**
* **مدينة سانت اتيان فى فرنسا**
* **مدينة غراتز فى النمسا**

6- **مدن اليونسكو للمطبخ**

* **مدينة بوبايان فى كولومبيا**
* **مدينة شينجرو فى جمهورية الصين الشعبية**
* **مدينة واوسترسند فى السويد**

ويتم تعريف المدن الإبداعية فى شبكة المدن الإبداعية بأنها المدن التى تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول النامية والمتقدمة من خلال الصناعات الإبداعية.

كذلك وطبقا لليونسكو فإن المدن الإبداعية تلعب دوراً حيوياً فى توجيه الإبداع لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك للعديد من الأسباب نذكر منها :

1- **تضم المدن الإبداعية المبدعين فى مختلف مراحل الصناعات الإبداعية بداية من الممارسة الإبداعية إلى الإنتاج ثم التوزيع .**
2- **تعد المدن الإبداعية مناطق محفزة للتجمعات الإبداعية والمدن المتصلة بها مما يخلق تأثير عالمى كبير.**
3- **للمدن الإبداعية تأثيراً كبيراً فى اقامة شراكة بين القطاع الخاص والعام مما يساعد على اكتشاف الإمكانيات الإبداعية للأفراد المبدعين .**

وطبقا لتصنيف اليونسكو للمدن الإبداعية فى الحرف والفنون الشعبية ، كما سبق وأن ذكرنا نجد أن مدينة أسوان فى جمهورية مصر العربية تعد من المدن الإبداعية فى الحرف اليدوية والفنون الشعبية .

وقد تم إدراج مدينة أسوان كأول مدينة إبداعية فى مجال الحرف والفنون التقليدية فى سبتمبر 2005 حيث حافظت مدينة أسوان على تراثها الشعبى النادر بالإضافة إلى الحرف اليدوية والفنون حيث يجمع تراثها بي الشمال والجنوب مثل التراث النوبى الذى يمثل خليط من التراث المصرى والسودانى ، كذلك تستضيف مدينة أسوان المنتدى الدولى للنحت والذى يشارك فيه الفنانون من مختلف دول العالم ، كما أنها تقوم بالحفاظ على الماضى وتطوير المستقبل وذلك باستخدام مؤسساتها الفنية العامة لتعزيز كل صور الفنون التراثية لتحقيق التنمية المستدامة ودعم المجتمع المحلى وخلق بيئة تفاهم بين أفراد المجتمع وتقليل الفقر والأمية .

ومن ثم نستطيع القول أن الصناعات الإبداعية عامة والصناعات الثقافية خاصة يمكن أن يكون لها دورا هاما فى تنمية الاقتصاد المصرى وذلك نظرا لما تتمتع به مصر من الأنشطة المختلفة التى تدخل ضمن تصنيف الصناعات الإبداعية مثل الحرف الفنية والمواقع الثقافية والأثرية والمدن الإبداعية والفنون المسرحية ووسائط النشر المختلفة والتصميم والأزياء والموضة والسمعيات والمرئيات مثل الأفلام والتليفزيون والراديو وغيرها من الفنون الأخرى، هذا بالإضافة إلى المقومات السياحية المختلفة التى تمتد من السلوم حتى حلايب وشلاتين ، وهذا ما سوف نقوم بدراسته فى المبحث الثانى .

المبحث الثاني

" دور الاقتصاد الإبداعي في تنمية الإقتصاد المصرى "

تتميز مصر بتوافر العديد من الصناعات الإبداعية التى تساعد على نمو الاقتصاد الإبداعي الذي يساعد على زيادة الدخل وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الصادرات ، هذا بالإضافة إلى زيادة التنوع الثقافي والاندماج الاجتماعي .

أولاً : اثر الاقتصاد الإبداعي على التنمية الاقتصادية

سبق وان ذكرنا أن الاقتصاد الإبداعي يساعد على تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول المختلفة . لذلك فإن الاهتمام بالاقتصاد الإبداعي في مصر سوف يؤدى الى :

- **خلق فرص العمل من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية والفنون اليدوية .**
- **جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فى المجالات المختلفة للإبداع .**

- **زيادة الموارد من العملات الأجنبية من خلال صادرات منتجات تلك الصناعات الإبداعية .**
- **الاهتمام بالخدمات الإبداعية مما يشجع على تصديرها للعالم .**
- **تنمية المدن الإبداعية والأثرية مما يساعد على زيادة الاهتمام بالقطاع السياحى وتنميته**

وهذا يتطلب بالضرورة اهتمام الدولة بتحفيز الإبداع عن طريق المؤسسات المختلفة وكذلك وضع إطار تنظيمى لمساعدة المبدعين والفنانين للاستفادة من حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ، كذلك يجب أن تتبني الدولة إنشاء مركز ابتكار للصناعات الإبداعية مما يساعد على تشجيع الصناعات الإبداعية وجذب الاستثمارات المختلفة .

والجدير بالذكر أن مصر تتميز بتنوع صناعاتها الإبداعية في العديد من القطاعات المختلفة مثل الحرف اليدوية المختلفة (المجوهرات وأعمال المعادن والزجاج والسيراميك) والدعاية والإعلان والتصوير والإعلام والعمارة والتصميم والتخطيط الحضري وتصميم الأزياء والعطور والملابس والأفلام والفيديو والمنتجات السمعية والبصرية والأدب والمكتبات والنشر والكتب والمجلات والصحف والموسيقي والمسرح والأوبرا والرسم والنحت – هذا بالإضافة الي التراث الثقافي الذي تتميز به مصر مثل الآثار والمدن الإبداعية والسياحة ..

ثانيا : صادرات السلع الإبداعية بالنسبة لمصر والعالم خلال الفترة من عام **2008** حتى عام **2010**

حققت صادرات مصر من السلع الإبداعية نمواً بسيطاً خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 حيث أنها سجلت 619.7 مليون دولار فى عام 2008 ارتفعت إلى مليار و 102 مليون دولار فى عام 2009 ثم مليار و126 مليون دولار فى عام 2010 ، فى حين حققت صادرات العالم من السلع الإبداعية 408 مليار دولار فى عام 2008 انخفضت إلى 350 مليار دولار فى عام 2009 ثم ارتفعت قليلا لتسجل 383 مليار دولار فى عام 2010 ، والجدول رقم (16) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (16)

صادرات السلع الابداعية خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية

بالمليون دولار

السلع الابداعية		العالم			مصر			نسبة مصر من العالم (%)		
		2008	2009	2010	2008	2009	2010	2008	2009	2010
الحرف الفنية واليدوية	السجاد	7304	6111	7868	166.199	270.977	348.326	2.28	4.43	4.43
	الاحتفالات	3865	3075	3448	0.111	0.103	0.086	0.00	0.00	0.00
	آخر	3111	2397	2712	0.715	0.553	0.605	0.02	0.02	0.02
	الاشغال الورقية	124	79	85	11.624	3.863	4.695	9.37	4.89	5.55
	الخوص	2538	1876	1742	0.583	0.280	0.140	0.02	0.01	0.01
	الغزل اليدوي	15549	13199	15017	63.218	189.441	180.861	0.41	1.44	1.20
	اجمالي الحرف الفنية واليدوية	32490	26736	30873	242.451	465.217	534.712	0.746	1.740	1.732
الصوتيات والمرئيات	الافلام	793	735	637	0.030	0.139	..	0.00	0.02	
	اجمالي الصوتيات والمرئيات	793	735	637	0.030	0.139	..	0.0037	0.0189	
تصميم	التصميم المعماري	438	361	268	0.001	..	0.000	0.00		0.00
	تصميم الملابس (الموضة)	63286	55036	65374	3.538	3.155	2.359	0.01	0.01	0.00
	تصميم الانية الزجاجية	1802	1587	1809	19.614	250.392	255.842	1.09	15.77	14.14
	التصميم الداخلي (ديكور)	77174	64194	71212	332.451	362.396	313.635	0.43	0.56	0.44
	تصميم المجوهرات والحلي	58998	57892	65436	0.180	0.087	0.272	0.00	0.00	0.00
	تصميم الالعاب	41681	36844	36989	0.930	0.558	0.727	0.00	0.00	0.00
	اجمالي التصميم	243379	215915	241088	356.714	616.587	572.835	0.15	0.29	0.24

تابع جدول رقم (16)

بالمليون دولار

السلع الابداعية		العالم			مصر			نسبة مصر من العالم (%)		
		2008	2009	2010	2008	2009	2010	2008	2009	2010
وسائل الإعلام الجديدة	الوسائط المسجلة	26126	23789	24944	0.219	0.005	0.015	0.00	0.00	0.00
	ألعاب الفيديو	27682	20928	18821	0.032	0.017	0.023	0.00	0.00	0.00
	اجمالي وسائل الإعلام الجديدة	53808	44717	43765	0.250	0.022	0.038	0.0005	0.0000	0.0001
الفنون المسرحية	الفنون الموسيقى (المسجلة علي اسطوانات رقمية أو شرائط فيديو)	-	-	-	..	..	..			
	الموسيقي المطيوعة	120	108	126	..	..	..			
	اجمالي الفنون المسرحية	-	-	-	..	..	..			
النشر	الكتب	19387	16802	17123	18.729	18.014	16.873	0.10	0.11	0.10
	صحف	17598	13561	13717	0.363	0.271	0.396	0.00	0.00	0.00
	غيرها من المطبوعات	11393	9574	9517	0.882	2.077	1.215	0.01	0.02	0.01
	اجمالي النشر	48378	39938	40356	19.973	20.362	18.485	0.041	0.051	0.046
الفنون المرئية	التحف	3219	2293	2773	0.003	0.001	0.032	0.00	0.00	0.00
	اللوحات	15148	10421	11683	0.098	0.070	0.125	0.00	0.00	0.00
	التصوير	2460	1937	2093	0.028	0.006	0.005	0.00	0.00	0.00
	النحت	8901	7844	9814	0.250	0.144	0.365	0.00	0.00	0.00
	اجمالي الفنون المرئية	29728	22495	26364	0.379	0.221	0.527	0.0013	0.0010	0.0020
جميع السلع الابداعية		408783	350645	383208	619.796	1102.548	1126.595	0.15	0.152	0.314

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) http://unctadstat.unctad.org

يوضح لنا الجدول رقم (16) صادرات السلع الإبداعية بالنسبة لمصر ودول العالم خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 بالأسعار الجارية وبالدولار . وطبقا لهذا الجدول يتضح لنا أنه بالنسبة للحرف الفنية التى تحتوى على السجاد والاحتفالات والأشغال الورقية والغزل اليدوى فإن صادرات العالم قد حققت 32.490 مليار دولار فى عام 2008 فى حين كان نصيب مصر 242.4 مليون دولار أى بنسبة 0.74 % من اجمالى العالم ، أما فى عام 2009 فقد انخفض نصيب العالم من هذه الصادرات حيث بلغ 26.7 مليار دولار فى حين ارتفع نصيب مصر من هذه الصادرات ليصل ضعف ما كان عليه فى عام 2008 حيث بلغ 465.2 مليون دولار ومن ثم ارتفعت نسبته إلى 1.7% من اجمالى العالم ، أما فى عام 2010 فقد ارتفعت صادرات العالم من السلع الإبداعية عن عام 2009 وإن كانت أقل من عام 2008 حيث سجلت 30.873 مليار دولار فى حين زادت صادرات مصر قليلا لتصل إلى 534.7 مليون دولار بنسبة 1.7% من اجمالى صادرات العالم .

أما بالنسبة للصوتيات والمرئيات والتى اقتصرت على الأفلام فقد سجلت صادرات دول العالم 793 مليون دولار فى عام 2008 انخفضت إلى 735 مليون دولار فى عام 2009 ثم 737 مليون دولار فى عام 2010 ، أما مصر فقد كانت صادراتها من الصوتيات والمرئيات 0.030 مليون دولار فى عام 2008 ارتفعت على 0.139 مليون دولار فى عام 2009 وهى نسبة ضئيلة جداً .

أما فيا يخص الصادرات من التصميم المعمارى والملابس (الموضة) والديكور وتصميم الحلى والمجوهرات وتصميم الألعاب فقد بلغت صادرات العالم 243.379 مليار دولار فى عام 2008 انخفضت إلى 215.9 مليار دولار فى عام 2009 ثم ارتفعت قليلا لتصل إلى 214.08 مليار دولار فى عام 2010 .

فى حين سجلت صادرات مصر من التصميم 356.7 مليون دولار فى عام 2008 بنسبة 0.15% من اجمالى العالم ارتفعت إلى 616.5 مليون دولار فى عام 2009 بنسبة 0.29% من اجمالى العالم إلا أنها انخفضت قليلا فى عام 2010 لتصل إلى 572.8 مليون دولار فى عام 2010 بنسبة 0.24% من اجمالى صادرات العالم .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (16) أنه بالنسبة لوسائل الإعلام الجديدة مثل الوسائط المسجلة وألعاب الفيديو فإن صادرات مصر من هذه الوسائل تعد ضعيفة جدا إذ أنها لم تتعدى 0.250 مليون دولار فى عام 2008 انخفضت إلى 0.022 مليون دولار عام 2009 ثم 0.038 مليون

دولار عام 2010 فى حين كانت صادرات العالم من هذه الوسائل الجديدة 53.8 مليار دولار عام 2008 انخفضت إلى 44.7 مليار دولار عام 2009 ثم بلغت 43.7 مليار دولار عام 2010 .

أما بالنسبة لصادرات السلع الإبداعية فيما يخص النشر أى الكتب والصحف وغيرها من المطبوعات فإن صادرات مصر منها قد سجلت 19.9 مليون دولار فى عام 2008 بنسبة 0.041% من اجمالى صادرات العالم ارتفعت إلى 20.3 مليون دولار فى عام 2009 بنسبة 0.051% من صادرات العالم ثم انخفضت قليلا لتسجل 18.4 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.046 % من إجمالى صادرات العالم .

وأخيرا يتضح لنا من الجدول السابق أنه فى حين بلغ اجمالى صادرات العالم من الفنون المرئية (التحف واللوحات والتصوير والنحت) حوالى 29.7 مليار دولار فى عام 2008 ثم انخفضت إلى 26.3 مليار دولار فى عام 2010 ، سجلت صادرات مصر 0.379% من اجمالى العالم ، ارتفعت إلى 0.527 مليون دولار فى عام 2010 بنسبة 0.0020% من صادرات اجمالى دول العالم .

وبعد يمكن القول أن اجمالى صادرات مصر من السلع الإبداعية ارتفع من 619 مليون دولار فى عام 2008 إلى مليار و 102 مليون دولار فى عام 2009 ثم إلى مليار و 112 مليون دولار فى عام 2010 إلا أنه رغم هذه الزيادة فإن نسبة صادرات مصر من اجمالى صادرات العالم من السلع الإبداعية يعد ضئيلا جدا إذ أنه لم يتعدى 0.15% فى عام 2008، و 0.31% فى عام 2010 .

ثالثا : واردات مصر والعالم من السلع الإبداعية خلال الفترة من عام **2008** حتى عام **2010**

يوضح لنا الجدول رقم (17) واردات مصر والعالم من السلع الإبداعية بالأسعار الجارية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 :

جدول رقم (17)

واردات السلع الابداعية خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية

بالمليون دولار

السلع الابداعية		العالم			مصر			نسبة مصر من العالم (%)		
		2008	2009	2010	2008	2009	2010	2008	2009	2010
الحرف الفنية واليدوية	السجاد	6997.268	5594.808	6316.239	15.62764	27.68785	14.23545	0.22	0.49	0.23
	الاحتفالات	6168.48	4778.662	5510.621	1.3297	2.158332	2.239562	0.02	0.05	0.04
	آخر	3537.007	2728.177	2985.534	4.297001	3.958353	4.654737	0.12	0.15	0.16
	الاشغال الورقية	163.1567	101.9707	88.99616	3.955946	0.413709	0.452621	2.42	0.41	0.51
	الخوص	1815.025	1479.238	1598.896	0.526623	0.45103	0.614953	0.03	0.03	0.04
	الغزل اليدوي	10877.12	9215.695	10201.81	49.74348	64.34458	68.52746	0.46	0.70	0.67
	اجمالي الحرف الفنية واليدوية	29558.06	23898.55	26702.1	75.48039	99.01385	90.72479	0.255	0.414	0.340
الصوتيات والمرئيات	الافلام	701.3759	697.6882	589.5903	0.774904	0.396228	1.016425	0.11	0.06	0.17
	اجمالي الصوتيات والمرئيات	701.3759	697.6882	589.5903	0.774904	0.396228	1.016425	0.1105	0.0568	0.17
تصميم	التصميم المعماري	206.244	143.2528	129.4607	0.177632	0.104393	0.208702	0.09	0.07	0.16
	تصميم الملابس (الموضة)	65942.22	55739.71	64841.26	46.40725	55.08065	88.32438	0.07	0.10	0.14
	تصميم الانية الزجاجية	1499.922	1020.701	1228.588	10.28467	9.999597	12.84875	0.69	0.98	1.05
	تصميم الانية الزجاجية	1499.922	1020.701	1228.588	10.28467	9.999597	12.84875	0.69	0.98	1.05
	التصميم الداخلي (ديكور)	80470.44	63491.88	71790.21	127.3051	158.3807	204.2936	0.16	0.25	0.28
	تصميم المجوهرات والحلي	47152.79	36588.23	46927.75	6.841701	5.065388	9.234405	0.01	0.01	0.02
	تصميم الالعاب	55557.57	50133.39	51770.97	29.12549	34.88125	32.73616	0.05	0.07	0.06

السلع الابداعية		العالم			مصر			نسبة مصر من العالم (%)		
		2008	2009	2010	2008	2009	2010	2008	2009	2010
	اجمالي التصميم	250829.2	207117.2	236688.2	220.1418	263.512	347.646	0.09	0.13	0.15
وسائل الإعلام الجديدة	الوسائط المسجلة	28369.33	24167.27	24851.73	26.0381	23.08363	4.360277	0.09	0.10	0.02
	ألعاب الفيديو	35655.14	28372.82	25631.99	3.120048	2.789228	5.850222	0.01	0.01	0.02
	اجمالي وسائل الإعلام الجديدة	64024.46	52540.1	50483.72	29.15815	25.87286	10.2105	0.0455	0.0492	0.0202

تابع جدول رقم (17)

بالمليون دولار

السلع الابداعية		العالم			مصر			نسبة مصر من العالم (%)		
		2008	2009	2010	2008	2009	2010	2008	2009	2010
الفنون المسرحية	الفنون الموسيقى (المسجلة علي اسطوانات رقمية أوشرائط فيديو)	-	-	-	..	..	..			
	الموسيقي المطبوعة	117.805	106.504	106.176	..	0.07222	..		0.07	

نسبة مصر من العالم (%)			مصر			العالم			السلع الابداعية	
2010	2009	2008	2010	2009	2008	2010	2009	2008		
				9		2	5	4		
			..	-	..	-	-	-	اجمالي الفنون المسرحية	
0.34	0.34	0.31	60.30175	59.25016	64.51566	17532.46	17284.15	20733.23	الكتب	النشر
0.46	0.66	0.46	67.01272	98.60201	88.68855	14550.78	14857.74	19149.75	صحف	
2.04	0.28	0.28	174.8605	24.01196	27.68699	8560.107	8458.407	9722.294	غيرها من المطبوعات	
0.743	0.448	0.365	302.175	181.8641	180.8912	40643.34	40600.29	49605.27	اجمالي النشر	
0.00	0.00		0.000039	0.000326	..	3323.4	2888.217	4172.601	التحف	الفنون المرئية
0.01	0.01	0.02	0.725323	0.581998	3.088018	10919.77	8425.297	13847.96	اللوحات	
0.02	0.06	0.03	0.403033	1.211716	0.780833	2267.672	2018.248	2547.894	التصوير	
0.18	0.15	0.14	13.68625	9.200149	11.4075	7538.511	6174.465	8373.615	النحت	
0.0616	0.0564	0.0528	14.81465	10.99419	15.27635	24049.36	19506.23	28942.07	اجمالي الفنون المرئية	
0.202	0.169	0.123	766.5874	581.7255	521.7228	379268	344474.6	423819.4	جميع السلع الابداعية	

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) http://unctadstat.unctad.org

يتضح لنا من الجدول رقم (17) أن واردات العالم من الحرف الفنية انخفضت من 29.5 مليار دولار عام 2008 إلى 26.7 مليار دولار عام 2010 ، كذلك يتضح لنا أن واردات مصر من الحرف الفنية (السجاد ، الخوص ، الغزل اليدوى ..) قد بلغت 75.4 مليون دولار فى عام 2008 بنسبة 0.25% من اجمالى واردات العالم من الحرف الفنية ، وفى عام 2009 زادت هذه الواردات إلى 99 مليون دولار إلا أنها انخفضت فى عام 2010 لتصل إلى 90.7 مليون دولار بنسبة 0.34% من اجمالى واردات دول العالم .

أما فيما يخص التصميم فقد سجلت دول العالم 250.8 مليار دولار للواردات من التصميم فى عام 2008 انخفضت إلى 236 مليار دولار فى عام 2010 فى حين سجلت واردات مصر من التصميم 220 مليون دولار عام 2008 ارتفعت إلى 263 مليون دولار عام 2009 ثم زادت مرة أخرى لتسجل 347 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.15% من اجمالى واردات العالم .

وطبقا للجدول رقم (17) يتضح لنا أن اجمالى واردات مصر من وسائل الإعلام الجديدة قد سجلت 29.1 مليون دولار عام 2008 انخفضت إلى 25.8 مليون دولار عام 2009 ثم انخفضت بشدة لتصل إلى 10.2 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.02% من اجمالى واردات العالم من وسائل الإعلام الجديدة .

وبالنسبة للنشر فقد سجلت اجمالى واردات النشر بالنسبة لدول العالم 496 مليار دولار فى عام 2008 انخفضت إلى 406 مليار دولار عام 2010 فى حين بلغت هذه الواردات بالنسبة لمصر 180 مليون دولار عام 2008 ارتفعت إلى 302 مليون دولار عام 2010 وبلغت نسبتها 0.7% من اجمالى واردات العالم .

وأخيراً بالنسبة للفنون المرئية يوضح لنا جدول رقم (17) أن اجمالى واردات مصر منها قد سجل 15.2 مليون دولار عام 2008 انخفض الى 14.8 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.061% من اجمالى واردات العالم فى حين سجلت واردات العالم من الفنون المرئية 28 مليار دولار عام 2008 انخفضت إلى 24 مليار دولار عام 2010 .

وبعد يمكن القول إن اجمالى واردات مصر من السلع الإبداعية قد ارتفع من 521 مليون دولار عام 2008 إلى 581 مليون دولار عام 2009 ثم إلى 766 مليون دولار عام 2010 فى حين انخفضت واردات العالم من السلع الإبداعية من 423 مليار دولار عام 2008 إلى 379 مليار دولار عام 2010 .

وطبقا للجدولين رقم (16) ورقم (17) يتضح لنا أنه فى حين سجلت واردات مصر من السلع الإبداعية 521 مليون دولار عام 2008 فإن صادراتها قد سجلت 619 مليون دولار أى بفائض قدره 98 مليون دولار ، وقد ارتفع هذا الفائض فى عام 2009 حيث سجل 521 مليون دولار ، وفى عام 2010 سجل هذا الفائض 360 مليون دولار وهذا يعنى أن صادرات مصر من السلع الإبداعية قد حققت فائض خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010 مما يعنى أن هذه السلع الإبداعية يمكن أن يكون لها دوراً فعالاً فى زيادة الصادرات المصرية وهذا يتطلب بالطبع الاهتمام بهذه الصناعات الإبداعية لزيادة موارد مصر من العملات الاجنبية ومن ثم زيادة النمو ورفع مستوى المعيشة .

أما إذا نظرنا إلى معدل نمو صادرات وواردات السلع الإبداعية خلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2010 جدول رقم (18) فسوف يتضح لنا أن معدل نمو صادرات الحرف الفنية قد سجل 0.6% بالنسبة لدول العالم فى حين سجل معدل نمو وارداتها -3% ، أما بالنسبة لمصر فإن معدل نمو صادراتها من الحرف الفنية قد سجل 48% فى حين سجلت وارداتها 9.6% . وبالنسبة لمعدل نمو صادرات التصميم لدول العالم فقد سجلت 4.6% فى حين بلغ معدل نمو وارداتها 1.9% . وبالنسبة لمصر فقد كان معدل نمو صادراتها من اجمالى التصميم 26% فى حين كان معدل نمو وارداتها 25% ، وطبقا للجدول رقم (3) فقد سجل معدل نمو صادرات النشر بالنسبة للعالم انخفاضاً قدره 1.7% وبالنسبة لمصر 3.7% .

وأخيراً سجل معدل نمو صادرات السلع الإبداعية من الفنون المرئية انخفاضاً قدره 1.4% ، بالنسبة لصادرات دول العالم ، وزيادة قدرها 17.9% بالنسبة لمصر ، أما معدل نمو ورادات الفنون المرئية فقد سجل انخفاضاً قدره 3.8% بالنسبة لدول العالم ، و 1.5% بالنسبة لمصر .

وبعد يمكن القول أن معدل نمو صادرات جميع السلع الإبداعية قد سجل زيادة قدرها 3.3% بالنسبة للعالم ، و 34.8% بالنسبة لمصر ، أما معدل نمو اجمالى واردات السلع الإبداعية فقد سجل زيادة قدرها 1.3% بالنسبة لدول العالم ، و 21.2% بالنسبة لمصر .

ومن ثم يمكن القول أن معدل نمو صادرات مصر من السلع الإبداعية يفوق معدل نمو وارداتها من هذه السلع حيث بلغ معدل نمو صادرات مصر من هذه السلع 34.8% فى حين بلغ معدل نمو وارداتها من هذه السلع الإبداعية 21.2% ، والجدول رقم (18) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (18)

معدل نمو صادرات وواردات السلع الابداعية (متوسط معدل النمو السنوي)

خلال الفترة من عام 2006 وحتي عام 2010

السلع الابداعية		العالم		مصر	
		صادرات	واردات	صادرات	واردات
الحرف الفنية واليدوية	السجاد	1.885283	2.29262-	44.77026	4.55813-
	الاحتفالات	0.683326	3.74245-	12.1832-	29.77907
	آخر	0.75602-	4.01673-	8.03769-	4.079415
	الاشغال الورقية	8.96062-	13.4411-	36.4504-	66.1746-
	الخوص	1.69048-	4.86593-	51.076-	8.0615
	الغزل اليدوي	0.590033	2.36304-	69.14187	17.37193
	اجمالي الحرف الفنية واليدوية	0.616345	3.03227-	48.50739	9.634166
الصوتيات والمرئيات	الافلام	3.88323-	2.9757-	-	14.52852
	اجمالي الصوتيات والمرئيات	3.88323-	2.9757-	-	14.52852
تصميم	التصميم المعماري	1.07943-	4.9611-	-	8.393321
	تصميم الملابس (الموضة)	5.162711	3.031867	18.3567-	37.95816
	تصميم الانية الزجاجية	0.998434	4.75247-	261.1647	11.77259
	التصميم الداخلي (ديكور)	1.279761	0.85297-	2.87106-	26.67895
	تصميم المجوهرات والحلي	9.593294	4.233002	22.78856	16.1776
	تصميم الالعاب	2.886133	2.84549	11.5603-	6.017414
	اجمالي التصميم	4.603152	1.910697	26.72282	25.66586
وسائل الإعلام الجديدة	الوسائط المسجلة	11.1323	7.968434	74.2101-	59.0784-
	ألعاب الفيديو	8.043983	11.8013	14.358-	36.93217
	اجمالي وسائل الإعلام الجديدة	9.735809	9.891518	61.1634-	40.8243-
الفنون المسرحية	الفنون الموسيقى (المسجلة علي اسطوانات رقمية أوشرائط فيديو)	-	-	..	..
	الموسيقي المطيوعة	1.121698	3.42132-	..	..
	اجمالي الفنون المسرحية	-	-	..	..
النشر	الكتب	0.28853	0.27142-	5.08244-	3.32095-
	صحف	4.65523-	5.79429-	4.51493	13.075-
	غيرها من المطبوعات	0.51341-	0.016685	17.36191	151.309
	اجمالي النشر	1.70168-	2.37644-	3.79944-	29.24702

تابع جدول رقم (18)

السلع الابداعية		العالم		مصر	
		صادرات	واردات	صادرات	واردات
الفنون المرئية	التحف	7.87498-	6.47896-	221.5115	-
	اللوحات	3.66483-	5.0682-	12.65412	51.5352-
	التصوير	4.43109-	2.50531-	59.2067-	28.1558-
	النحت	5.324043	1.09003-	20.94463	9.533529
	اجمالي الفنون المرئية	1.41749-	3.89852-	17.91417	1.52276-
جميع السلع الابداعية		3.352484	1.302833	34.8216	21.21627

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)
http://unctadstat.unctad.org

رابعا : صادرات الخدمات الإبداعية لمصر والعالم خلال الفترة من عام **2000** حتى عام **2010** بالأسعار الجارية

يوضح لنا الجدول رقم (19) صادرات الخدمات الإبداعية بالنسبة لمصر والعالم خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 ، وتتضمن هذه الخدمات الإعلانات والخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية والخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية والبحوث والتنمية .

حيث يتضح لنا من الجدول رقم (19) أن صادرات مصر من الخدمات الإبداعية تتضمن عنصرين فقط ألا وهما :

1- **الإعلانات وبحوث السوق واستطلاعات الرأى العام .**
2- **الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية .**

وطبقا للعنصر الأول يتضح لنا أن صادرات مصر من هذه الخدمات قد ارتفعت من 11 مليون دولار فى عام 2000 إلى 19.4 مليون دولار عام 2005 ثم قفزت إلى 71 مليون دولار عام 2007 ، و 121 مليون دولار عام 2008 ، وأخيراً بلغت 142 مليون دولار عام 2010 مما يوضح اهتمام مصر بهذا العنصر الإبداعى .

أما فيما يخص العنصر الثانى (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية) فيوضح لنا الجدول رقم (19) أن صادرات مصر من هذه الخدمات الإبداعية قد ارتفع من 15 مليون دولار عام 2000 إلى 53 مليون دولار عام 2002 ثم 82 مليون دولار عام 2005 ثم 102 مليون دولار عام 2009 إلا أنها انخفضت قليلاً لتصل إلى 98.8 مليون دولار عام 2010 .

جدول رقم (19)

صادرات الخدمات الإبداعية خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية

بالمليون دولار

الخدمات الابداعية		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مصر	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	11	23.9	15.5	12.1	12.8	19.4	30.8	71	121.3	111.6	142.1
	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	15	18.8	53.7	72	69.1	82.8	116	91.9	74.1	102.7	98.8
	الخدمات السمعية - البصرية وما يتصل بها	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الاخري	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	البحوث والتنمية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اجمالي الدول	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	6413	8420	8843	11176	14626	17098	20099	23855	28715	26508	29940
	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	17895	18348	18786	19936	25109	30494	62324	68233	80246	72932	74689
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	20801	19352	21966	24884	29974	29881	35690	40185	41204	37721	40458
	الخدمات السمعية - البصرية وما يتصل بها	13836	13490	13680	16263	19358	19321	24620	26667	26012	24404	25817
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الاخري	2819	1356	2128	3398	3972	3997	3926	4748	5407	4577	4263
	البحوث والتنمية	11330	10958	12763	14192	16846	19567	21822	24030	30308	30492	31278
نسبة مصر من اجمالي الدول	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	0.172	0.284	0.175	0.108	0.088	0.113	0.153	0.298	0.422	0.421	0.475
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	0.072	0.097	0.244	0.289	0.231	0.277	0.325	0.229	0.180	0.272	0.244

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) http://unctadstat.unctad.org

وإذا تساءلنا عن نسبة صادرات مصر من إجمالى صادرات دول العالم من الخدمات الإبداعية فسوف يتضح لنا أنه بالنسبة للعنصر الأول فقد ارتفعت هذه النسبة من 0.172% عام 2000 إلى 0.298% عام 2007 ، ثم 0.422% عام 2008 ، و 0.475% عام 2010.

أما بالنسبة للعنصر الثانى (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية) فيتضح لنا أن نسبة صادرات مصر من هذا العنصر قد ارتفعت من 0.072% عام 2000 إلى 0.289% عام 2003 ، ثم إلى 0.325% عام 2006 إلا أنها انخفضت بعد ذلك لتسجل 0.272% عام 2009 ، و 0.244% عام 2010 .

وطبقا للجدول السابق رقم (19) يمكن القول بأن صادرات مصر من الخدمات الإبداعية تقتصر فقط على عنصرين رئيسيين (الإعلانات وبحوث السوق واستطلاعات الرأى العام) و (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية) فى حين أن هذه الخدمات تتضمن عدة عناصر هامة أخرى مثل (الخدمات المعمارية والهندسية) و (الخدمات السمعية – البصرية وما يتصل بها) و (البحوث والتنمية) و (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى) . وهذا يعنى عدم الاهتمام الكافى لهذه الخدمات الإبداعية رغم أهميتها وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما سبق وأن ذكرنا .

وإذا كانت صادرات الخدمات الإبداعية قد اقتصرت على عنصرين فقط بالنسبة لمصر فإن واردات الخدمات الإبداعية قد اقتصرت على عنصر واحد فقط ألا وهو (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية) كما يوضحه لنا الجدول رقم (20) .

حيث يوضح لنا الجدول رقم (20) أن واردات مصر من الخدمات الإبداعية قد اقتصرت على عنصر واحد فقط وهو (الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية) حيث يتضح لنا أن واردات مصر من هذه الخدمات قد ارتفعت من 21 مليون دولار عام 2000 إلى 38 مليون دولار عام 2006 ثم 80 مليون دولار عام 2008 وأخيراً بلغت 82.1 مليون دولار عام 2010 ، أما عن نسبة هذه الواردات بالنسبة لدول العالم فهى تمثل نسبة ضئيلة منها حيث أنها تراوحت ما بين 0.1% فى عام 2000 ، و 0.2% عام 2010 .

جدول رقم (20)

واردات الخدمات الإبداعية خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية

بالمليون دولار

الخدمات الابداعية		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مصر	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	21	22.4	13.6	15.2	15.2	22.1	38.9	29.4	80	65.5	82.1
	الخدمات السمعية ـ البصرية وما يتصل بها	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الاخري	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	البحوث والتنمية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اجمالي الدول	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	10310	12784	14020	15502	15338	18090	20699	33446	43362	38105	39414
	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	19891	22399	21327	17324	21420	25566	46900	55524	65499	63686	64104
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	19700	19366	20246	22820	26325	28944	31559	34584	35960	31850	34840
	الخدمات السمعية ـ البصرية وما يتصل بها	13153	13973	12292	13627	16068	17930	19892	20027	20460	17890	19701
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الاخري	1721	514	862	3633	2895	3150	3231	4327	3778	3392	2620
	البحوث والتنمية	9155	13726	17135	17137	20484	22471	18161	21577	30403	31074	30536
نسبة مصر من اجمالي الدول (%) الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية		0.107	0.116	0.067	0.067	0.058	0.076	0.123	0.085	0.222	0.206	0.236

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) http://unctadstat.unctad.org

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن صادرات وواردات مصر من الخدمات الكمبيوتر والمعلومات (خدمات إبداعية) خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 تعد ضئيلة جداً ، وهذا يتضح لنا من الجدول رقم (21) .

طبقا للجدول السابق رقم (21) يتضح لنا أن صادرات مصر من خدمات الكمبيوتر والمعلومات تراوحت ما بين 23 مليون دولار فى عام 2000 ، و 33 مليون دولار عام 2004 إلا أنها ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 218 مليون دولار عام 2008 ولكنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 151 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.038% من صادرات العالم .

أما صادرات العالم من خدمات الكمبيوتر والمعلومات فقد ارتفعت من 78 مليار دولار عام 2000 إلى 144 مليار دولار عام 2004 ثم قفزت إلى 294 مليار دولار عام 2008 وأخيراً بلغت 397 مليار دولار عام 2010 .

وبالنسبة لواردات مصر من خدمات الكمبيوتر والمعلومات فقد زادت ببطء خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2007 حيث أنها تراوحت ما بين 20 و 30 مليون دولار فقط إلا أنها ارتفعت بعد ذلك لتسجل 134 مليون دولار عام 2009 ثم 161 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.095% من اجمالى واردات العالم .

ومما سبق نستطيع القول أن صادرات وواردات مصر من خدمات الكمبيوتر والمعلومات تعد ضئيلة جداً ، وهذا يتطلب العمل على الاهتمام بهذه الخدمات الإبداعية نظراً لأهميتها فى ظل التطور التكنولوجى السريع فى العالم أجمع .

جدول (21)

صادرات وواردات مصر ودول العالم من الخدمات الابداعية (خدمات الكمبيوتر والمعلومات) خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2010

بالمليون دولار

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صادرات	مصر	23	22.2	27.2	22.7	33.3	24.9	51.5	87.9	218.8	170.7	151.9
	اجمالي دول العالم	78809	89657	101540	127328	144802	186491	231255	294724	337944	329014	397968
	نسبة صادرات مصر من اجمالي صادرات دول العالم	0.029	0.025	0.027	0.018	0.023	0.013	0.022	0.030	0.065	0.052	0.038
واردات	واردات	20	12.6	13.7	26.6	23.7	27.3	30.1	36.1	78.7	134.3	161.3
	اجمالي دول العالم	39831	47098	49320	55644	65738	78449	113776	140037	165597	159543	169973
	نسبة واردات مصر من اجمالي واردات دول العالم	0.050	0.027	0.028	0.048	0.036	0.035	0.026	0.026	0.048	0.084	0.095

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) http://unctadstat.unctad.org

أما عن معدلات نمو صادرات وواردات الخدمات الإبداعية خلال الفترة من 2006 حتى عام 2010 بالنسبة لمصر والدول النامية ودول العالم ، فيوضحه لنا الجدول رقم (22) :

جدول (22)

معدلات نمو صادرات وواردات الخدمات الإبداعية

خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2010

النطاق الجغرافي	نوع الخدمة	الصادرات (%)	الواردات (%)
العالم	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	8.37	8.17
	البحوث والتنمية	10.03	10.02
	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	4.03	8.13
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	2.83	3.25
	خدمات الكمبيوتر والمعلومات	12.61	9.29
	عائدات ورسوم الترخيص	7.08	10.89
الدول النامية	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	12.14	14.39
	البحوث والتنمية	7.09	5.25
	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	2.57	20.06
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	0.87-	16.95
	خدمات الكمبيوتر والمعلومات	19.03	9.04
	عائدات ورسوم الترخيص	16.12	15.72
مصر	الإعلانات، بحوث السوق واستطلاعات الرأي العام	42.05	..
	البحوث والتنمية	..	..
	الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى	..	..
	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية	2.08-	25.80
	خدمات الكمبيوتر والمعلومات	32.67	59.54
	عائدات ورسوم الترخيص	..	9.07

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)

http://unctadstat.unctad.org

وطبقا للجدول رقم (22) فإن معدل نمو صادرات العالم من الخدمات الإبداعية فيما يخص الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية فقد سجلت معدل نمو قدره 2.8% فى حين سجلت وارداتها معدل نمو قدره 3.25% .

أما مصر فقد سجلت صادراتها من هذه الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية انخفاضا قدره 2.08% فى حين سجلت وارداتها نمواً قدره 25.8% .

كذلك سجلت الدول النامية انخفاضاً فى معدل نمو صادراتها من الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية قدره 0.87% فى حين سجلت وارداتها زيادة قدرها 16.9% .

وفيما يخص خدمات الكمبيوتر والمعلومات فقد سجلت صادرات العالم نمواً قدره 12.6% فى حين سجلت صادرات مصر نمواً قدره 32.6% ، وكذلك سجلت صادرات الدول النامية نمواً قدره 19% .

أما واردات خدمات الكمبيوتر فقد سجلت بالنسبة لدول العالم نمواً قدره 9.2% فى حين سجلت واردات مصر نمواً 59.5% وواردات الدول النامية نمواً قدره 9.04% .

ومن الجدول رقم (22) يتضح لنا أن الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية فى مصر تزيد معدلات نمو وارداتها بنسبة كبيرة جداً عن معدلات نمو صادراتها (معدل نمو الواردات 25.8%) فى حين أ، معدل نمو الصادرات ينخفض بنسبة 2.8% .

كذلك الحال بالنسبة لخدمات الكمبيوتر والمعلومات حيث تفوق معدلات نمو وارداتها (59.5%) معدلات نمو صادراتها (32.6%) .

وهذا يعنى أنه لابد من الاهتمام بكل من الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية وكذلك خدمات الكمبيوتر والمعلومات حتى تستطيع أن تخفض من وارداتها وتزيد من صادراتها مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

خامسا : صادرات السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية خلال الفترة من عام **2008** حتى عام **2010**

تتضمن السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية كل من البث الإلكترونى والأفلام والإنتاج الصوتى والتصميم ومعدات الكمبيوتر وأدوات الموسيقى والكتب واللوحات والتصوير وغيرها من السلع الأخرى ، كما يوضحه لنا الجدول رقم (23) :

جدول (23)

صادرات السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية

بالمليون دولار

انواع السلع		العالم			مصر			نسبة مصر من العالم (%)		
		2008	2009	2010	2008	2009	2010	2008	2009	2010
الصوتيات والرئيات	البث الاكتروني	212561	184196	206775	3.258	6.781	1.522	%0.0015	%0.0037	%0.0007
	الافلام	1092	874	1137	0.398	0.003	0.001	%0.0364	%0.0003	%0.0001
	الانتاج الصوتي	36560	29398	33004	1.193	0.986	0.371	%0.0033	%0.0034	%0.0011
	الصوتيات والرئيات	250213	214467	240917	4.849	7.770	1.894	%0.0019	%0.0036	%0.0008
التصميم	التصميم المعماري	25486	20847	23034	217.973	305.226	257.158	%0.8553	%1.4641	%1.1164
	تصميم الملابس (الموضة)	727	613	765	0.079	0.199	..	%0.0108	%0.0325	
	التصميم الداخلي (ديكور)	895	656	807	0.048	0.027	0.052	%0.0054	%0.0041	%0.0064
	تصميم المجوهرات والحلي	142442	113889	147913	2.783	37.611	5.985	%0.0020	%0.0330	%0.0040
	التصميم	169549	136004	172519	220.883	343.062	263.195	%0.1303	%0.2522	%0.1526
وسائل الإعلام الجديدة	معدات الكمبيوتر	263386	222954	275224	4.433	8.066	5.271	%0.0017	%0.0036	%0.0019
	وسائل الإعلام الجديدة	263386	222954	275224	4.433	8.066	5.271	%0.0017	%0.0036	%0.0019
الفنون المسرحية	الاحتفالات	910	811	789	0.084	0.004	0.031	%0.0092	%0.0005	%0.0039
	أدوات الموسيقى	5958	4917	5327	0.148	0.182	0.247	%0.0025	%0.0037	%0.0046
	الفنون المسرحية	6867	5728	6116	0.232	0.186	0.278	%0.0034	%0.0033	%0.0045
النشر	الكتب	87	110	107	..	0.048	..		%0.0441	
	غيرها من المطبوعات	14832	12039	13229	3.620	2.212	1.181	%0.0244	%0.0184	%0.0089
	النشر	14919	12149	13335	3.620	2.261	1.181	%0.0243	%0.0186	%0.0089
الفنون البصرية	الوحات	3422	3066	3438	1.206	1.130	1.371	%0.0352	%0.0368	%0.0399
	تصوير	19740	16613	17546	1.261	0.875	0.541	%0.0064	%0.0053	%0.0031
	الفنون البصرية	23162	19679	20984	2.467	2.004	1.912	%0.0107	%0.0102	%0.0091
اجمالي السلع الابداعية		728096	610981	729095	236.483	363.350	273.730	%0.0325	%0.0595	%0.0375

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) http://unctadstat.unctad.org

يتضح لنا من الجدول رقم (23) أن صادرات العالم من الصوتيات والمرئيات قد انخفضت من 250 مليار دولار عام 2008 إلى 214 مليار دولار عام 2009 ثم ارتفعت بعد ذلك لتسجل 240 مليار دولار .

وبالنسبة لمصر فقد ارتفعت صادراتها من الصوتيات والمرئيات من 4.8 مليون دولار عام 2008 إلى 7.7 مليون دولار عام 2009 ثم انخفضت إلى 1.8 مليون دولار عام 2010.

وفيما يخص التصميم (الموضة والديكور وتصميم المجوهرات) فقد ارتفعت صادرات مصر من 220 مليون دولار عام 2008 إلى 343 مليون دولار عام 2009 إلا أنها انخفضت قليلاً فى عام 2010 لتسجل 263 مليون دولار فقط فى حين سجلت صادرات العالم زيادة ملحوظة من 169 مليار دولار عام 2008 إلى 172 مليار دولار عام 2010 .

أما عن اجمالى صادرات السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية فى العالم فقد زادت من 728 مليار دولار عام 2008 إلى 729 مليار دولار عام 2010 ، وبالنسبة لمصر فقد زادت صادرات هذه السلع من 236 مليون دولار عام 2008 إلى 363 مليون دولار عام 2009 إلا أنها انخفضت بعد ذلك لتسجل 273 مليون دولار عام 2010 بنسبة 0.037% من اجمالى دول العالم .

أما عن الواردات من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية فقد سجلت انخفاضاً فى بعض البنود وارتفاعاً فى بنود أخرى طبقا للجدول رقم (24) :

جدول (24)

الواردات من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2010 بالأسعار الجارية

بالمليون دولار

انواع السلع		العالم			مصر			نسبة مصر من العالم (%)		
		2008	2009	2010	2008	2009	2010	2008	2009	2010
الصوتيات والرئيات	البث الاكتروني	234142	199914	231411	497.05	133.99	375.69	%0.212	%0.067	%0.162
	الافلام	979	779	1144	2.10	4.85	6.57	%0.214	%0.624	%0.574
	الانتاج الصوتي	39057	29976	33512	65.99	47.10	52.06	%0.169	%0.157	%0.155
	الصوتيات والرئيات	274178	230669	266066	565.14	185.94	434.32	%0.206	%0.081	%0.163
التصميم	التصميم المعماري	23586	17914	19775	13.55	17.93	27.29	%0.057	%0.100	%0.138
	تصميم الملابس (الموضة)	767	611	718	2.00	2.13	5.08	%0.260	%0.349	%0.707
	التصميم الداخلي (ديكور)	737	544	654	0.48	0.42	0.23	%0.065	%0.077	%0.036
	تصميم المجوهرات والحلي	139686	94283	128732	5.59	6.63	6.27	%0.004	%0.007	%0.005
	التصميم	164776	113352	149879	21.61	27.10	38.87	%0.013	%0.024	%0.026
وسائل الإعلام الجديدة	معدات الكمبيوتر	260585	220307	273849	191.92	141.24	159.59	%0.074	%0.064	%0.058
	وسائل الإعلام الجديدة	260585	220307	273849	191.92	141.24	159.59	%0.074	%0.064	%0.058
الفنون المسرحية	الاحتفالات	857	725	718	2.64	5.01	1.86	%0.307	%0.692	%0.259
	أدوات الموسيقى	6750	5612	6097	1.78	2.14	1.86	%0.026	%0.038	%0.031
	الفنون المسرحية	7608	6337	6815	4.42	7.16	3.72	%0.058	%0.113	%0.055
النشر	الكتب	84	127	272	0.45	0.29	0.17	%0.533	%0.226	%0.063
	غيرها من المطبوعات	15190	11895	12843	42.18	27.18	40.20	%0.278	%0.229	%0.313
	النشر	15274	12022	13116	42.63	27.47	40.37	%0.279	%0.228	%0.308
الفنون البصرية	الوحات	3942	3419	3735	3.37	10.86	4.10	%0.086	%0.317	%0.110
	تصوير	20088	16335	17208	42.09	35.26	37.79	%0.210	%0.216	%0.220
	الفنون البصرية	24030	19754	20944	45.46	46.12	41.88	%0.189	%0.233	%0.200
اجمالي السلع الابداعية		746451	602440	730669	871.18	435.03	718.75	%0.117	%0.072	%0.098

المصـــــدر : قاعـــــدة بيانـــــات مـــــؤتمر الأمـــــم المتحـــــدة للتجـــــارة والتنميـــــة (UNCTAD) http://unctadstat.unctad.org

يوضح لنا الجدول رقم (24) أن واردات مصر من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية فيما يخص الصوتيات والمرئيات فقد انخفضت من 565 مليون دولار عام 2008 إلى 185 مليون دولار عام 2009 ثم زادت فى عام 2010 لتصل إلى 434 مليون دولار بنسبة 0.163% من اجمالى واردات العالم . أما دول العالم فقد انخفضت أيضا وارداتها من السلع المتعلقة بالصوتيات والمرئيات من 274 مليار دولار عام 2008 إلى 230 مليار دولار عام 2009 ثم زادت قليلاً لتصل إلى 266 مليار دولار عام 2010 .

أما فيما يخص الواردات من السلع المتعلقة بالتصميم فقد زادت واردات مصر من 21 مليون دولار عام 2008 إلى 27 مليون دولار عام 2009 ثم إلى 38 مليون دولار عام 2009 ثم إلى 38 مليون دولار عام 2009 بنسبة 0.026% من اجمالى واردات العالم . وبالنسبة للواردات من السلع الخاصة بالفنون المسرحية فقد شهدت أيضا انخفاضاً بالنسبة لمصر من 4.4 مليون دولار عام 2008 إلى 3.7 مليون دولار عام 2010 .

كذلك انخفضت واردات السلع الخاصة بالفنون البصرية بالنسبة لمصر من 45 مليون دولار عام 2008 إلى 41.8 مليون دولار عام 2010 .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (24) أن اجمالى واردات العالم من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية قد انخفضت من 746 مليار دولار عام 2008 إلى 730 مليار دولار عام 2010 ، كذلك انخفضت واردات مصر من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية من 781 مليون دولار عام 2008 إلى 718 مليون دولار عام 2010 .

ومن ثم يمكن القول أن واردات مصر من السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية تفوق بكثير صادراتها ([1]) من هذه السلع حيث أن هذه الصادرات قد سجلت 236 مليون دولار عام 2008 مقابل واردات 871 مليون دولار ، وفى عام 2010 سجلت هذه الصادرات 273 مليون دولار مقابل 718 مليون دولار واردات لهذه السلع مما يعنى أن اجمالى الناتج الصافى لهذه السلع المتعلقة بالصناعات الإبداعية يحقق عجزاً كبيراً خلال الفترة من عام 2008 وحتى عام 2010 .

أما الجدول رقم (25) فيوضح لنا معدلات نمو صادرات وواردات السلع ذات الصلة بالصناعات الإبداعية للفترة ما بين عام 2006 حتى عام 2010 .

[1]) أنظر جدول رقم (8) .

جدول (25)

معدلات نمو الصادرات والواردات للسلع ذات الصلة بالصناعات الإبداعية في الفترة من عام 2006 الي عام 2010 (متوسط معدل النمو السنوي)

انواع السلع		دول العالم		مصر	
		صادرات (%)	واردات (%)	صادرات (%)	واردات (%)
الصوتيات والمرئيات	البث الاكتروني	6.25-	2.71-	31.65-	13.06-
	الافلام	2.14	3.80	94.78-	76.99
	الانتاج الصوتي	4.63-	1.88-	44.21-	11.18-
	اجمالي الصوتيات والمرئيات	6.04-	2.63-	37.50-	12.33-
التصميم	التصميم المعماري	2.14	2.57-	8.62	41.92
	تصميم الملابس (الموضة)	7.18	3.81	-	59.51
	التصميم الداخلي (ديكور)	3.05-	0.54-	3.18	30.16-
	تصميم المجوهرات والحلي	6.56	1.93	46.65	5.93
	اجمالي التصميم	5.85	1.26	9.16	34.11
وسائل الإعلام الجديدة	معدات الكمبيوتر	1.17	0.33	9.04	8.81-
	اجمالي وسائل الإعلام الجديدة	1.17	0.33	9.04	8.81-
الفنون المسرحية	الاحتفالات	2.95	1.48	39.56-	16.06-
	أدوات الموسيقى	1.01	0.86	29.34	2.09
	اجمالي الفنون المسرحية	1.26	0.92	9.46	8.30-
النشر	الكتب	12.05	38.27	..	38.18-
	غيرها من المطبوعات	5.99-	6.41-	42.87-	2.38-
	اجمالي النشر	5.88-	6.04-	42.87-	2.68-
الفنون البصرية	الوحات	2.02	1.06	6.63	10.23
	تصوير	5.34-	6.28-	34.52-	5.25-
	اجمالي الفنون البصرية	4.31-	5.16-	11.97-	4.01-
اجمالي السلع الابداعية		1.00-	1.00-	0.95-	7.59

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) http://unctadstat.unctad.org

طبقا للجدول رقم (25) يتضح لنا أن معدل نمو صادرات دول العالم من السلع ذات الصلة بالصناعات الإبداعية خلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2010 بالنسبة للصوتيات والمرئيات قد سجلت انخفاضاً قدره 6.0% فى حين سجلت الواردات انخفاضا قدره 2.6%. أما بالنسبة لمصر فقد سجلت الصادرات من الصوتيات والمرئيات انخفاضاً قدره 37.5% ، فى حين سجلت الواردات انخفاضاً قدره 12.3% .

أما فيما يخص التصميم فقد سجلت صادرات العالم نمواً قدره 5.8% ، فى حين سجلت الواردات نمواً قدره 1.26% . أما بالنسبة لمصر فقد زادت وارداتها من التصميم بنسبة 34.1% فى حين سجلت صادراتها نمواً قدره 9.1% فقط .

وفيما يخص الفنون المسرحية فقد سجلت دول العالم نمواً قدره 1.2% بالنسبة للصادرات ، و 0.9% للواردات فى حين سجلت مصر نمواً قدره 9.4% بالنسبة للصادرات وانخفاضا قدره 8.3% بالنسبة للواردات .

وأخيراً يتضح لنا من الجدول رقم (25) أن اجمالى السلع ذات الصلة بالصناعات الإبداعية بالنسبة لدول العالم قد سجلت انخفاضاً قدره 1% بالنسبة للصادرات ، و 1% بالنسبة للواردات ، أما بالنسبة لمصر فقد كان الوضع مختلفا إذ سجلت هذه السلع نمواً قدره 7.5% للواردات وانخفاضاً قدره 0.59% بالنسبة للصادرات مما يوضح لنا أن واردات مصر من هذه السلع تفوق كثيراً صادراتها منها .

سادساً : نسبة صادرات وواردات مصر من السلع الإبداعية إلى إجمالي الصادرات والواردات المصرية

سبق وأن أوضحنا إن إجمالى صادرات مصر من السلع الإبداعية بلغ 619.7 مليون دولار عام 2008 ارتفعت إلى مليار و 102.5 مليون دولار عام 2009 ثم إلي مليار و126.5 مليون دولار عام 2010 ([1]) ، كذلك اتضح لنا من الجدول رقم (26) إن اجمالي واردات مصر من السلع الإبداعية قد سجل 521.7 مليون دولار عام 2008 ثم ارتفعت إلى 581.7 مليون دولار عام 2009 ثم إلى 766.5 مليار دولار عام 2010 .

وتجدر الإشارة إلى أن صادرات مصر من السلع الإبداعية تمثل 4.4% من اجمالى الصادرات المصرية في حين أن واردات السلع الإبداعية تمثل 1.4% من اجمالى الواردات المصرية ، والجدول رقم 26 يوضح لنا ذلك :

[1]) انظر جدول رقم (1)

جدول رقم (26)

نسبة الصادرات والواردات الإبداعية من اجمالى الصادرات والواردات المصرية

خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010

(بالمليون دولار)

السنة / البيان	2008	2009	2010
اجمالي الصادرات **	27262.4	24521	25432.8
اجمالي الواردات **	51556.7	49667.7	51544.3
اجمالي صادرات السلع الإبداعية *	619.7	1102.5	1126.6
اجمالي واردات السلع الإبداعية *	521.7	581.7	766.6
نسبة صادرات السلع الإبداعية من اجمالي الصادرات	%2.27	%4.5	%4.4
نسبة واردات السلع الإبداعية من اجمالي الواردات	%1.01	%1.17	%1.5

المصدر :

*** قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)**

**** قاعدة بيانات البنك المركزى المصرى .**

يتضح لنا من الجدول رقم (26) أن نسبة واردات مصر من السلع الإبداعية يعد قليلاً جداً إذ أنه يتراوح ما بين 1 و 1.5% فقط ، كذلك يوضح لنا الجدول رقم (26) أن نسبة صادرات السلع الإبداعية من إجمالي السلع المصرية قد ارتفعت من 2.27% في عام 2008 إلى 4.5% عام 2009 ، و4.4% في عام 2010 وهذا يعني أن صادرات السلع الإبداعية فى تزايد مما يدل على أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وهذا يتطلب بالضرورة اهتمام الدولة بتشجيع المبدعين والفنانين ومن ثم تحفيز الإبداع عن طريق المؤسسات المختلفة وذلك لدوره الفعال في توفير فرص العمل المختلفة مما يساعد على تحسين فرص المعيشة وزيادة الصادرات الإبداعية ومن ثم زيادة إيرادات مصر من الموارد الأجنبية .

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية

1. **اجلال راتب وآخرون ، " تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (230) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .**

2. **اجلال راتب وآخرون, الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (240) ، يناير 2013.**

3. **المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر ، آراء فى السياسة الاقتصادية ، ECES ، العدد 24 ، أبريل 2010 .**

4. **المنتدى الاوروبى المتوسطى للقطاعات الابداعية والمجتمع ، الاردن ، 13-15 مايو 2012 .**

5. **جودة عبد الخالق وآخرون ، الصناعة والتصنيع في مصر الواقع والمستقبل حتى عام 2020، المكتبة الأكاديمية ، 2005 ، ص155 .**

6. **حسان خضر ، مؤشر استرداد التجارة الخارجية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ابريل 2005.**

7. **سلوى سليمان وآخرون ، الصناعة وحوافز الاستثمار في مصر ، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، المطابع الاميرية ، القاهرة ، 1998.**

8. **عبد المطلب عبد الحميد ، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية في ظل برنامج الاصلاح الهيكلى ، المؤتمر الثالث ، إدارة الاستثمار والتصدير اهم تحديات القرن القادم – اكاديمية السادات للعلوم الادارية ، مركز البحوث ، القاهرة 1996**

9. **عبير عبد السلام عبد المجيد ، دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية ، مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية – رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، جامعة حلوان ، 1995 .**

10. على على الليثى ، محمد نبيل زهران ، وثيقة مرجعية عن قطاع الصناعة ، وزارة التخطيط ، القاهـرة ، يونيو 1998 .

11. فادية عبد السلام ، مصر وتحديات المستقبل " دعم الصادرات ، ورقة خلفية مقدمة لندوة الحوار ، بالمجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الثاني ، ديسمبر 2011.

12. فادية عبد السلام ، وآخرون ، دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (170) ، معهد التخطيط القومى ، يولية 2003 .

13. لبنى عبد اللطيف ، السياسة الصناعية المصرية فى ضوء الجات ، هل هناك حاجة للتصحيح ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، المجلد الثامن ، العدد الثانى ، ديسمبر 2000 .

14. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية– الدورة السادسة عشر – قطر – الدوحة– أبريل 2012 .

15. محمد عبد الشفيع عيسى (الباحث الرئيسى) ، خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية ، بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 205 ، معهد التخطيط القومى ، أكتوبر 2007 .

16. معهد التخطيط القومى ، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين ، الاستراتيجيات والسياسات ، الدروس المستفادة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية 2011) ، القاهرة نوفمبر 2008

17. معهد التخطيط القومى ، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (169) ، 2007

18. منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعلم والثقافة (اليونسكو) ، وثيقة حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافى، عام 2005 .

19. وزارة الصناعة والتجارة ، استراتيجية مصر للتنمية الصناعية ، الصناعة قاطرة النمو ، القاهرة ، 2009

20. وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2012/2011 ، العام الخامس من الخطة الخمسية 2007

21. وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية ، السنة الأولى ، اغسطس 2001

المراجع باللغة الانجليزية

1. **Economic Development In Africa Report. 2011,**

2. **Galal and Raffat (2005) , Ahmed Galal, Nihal El – Megharbel, Do governments pick winners loser?, An Assessment of Industrial Policy in Egypt, paper delivered to the conference : " Rethinking the Role of the state : An Assessment of Industrial Policy in MENA,ECEC,No .13,2005**

3. **Ghoneim, Ahmed (2000) :" Antidumping Practice under the GATT& The EU Rules : Prospects for The Egyptian- European Partnership Agreements " in the Nassar &Affons Aziz (editors) , Egyptian Exports and challenges of the 21st Century, Cairo , Cairo Univ . Centre for Economic & Financial Research & Studies, (CEFRS).**

4. **IFZAL ALI, INDIA'S MANUFACTURED EXPORTS :AN ANALYSIS OF SUPPLY FACTORS , The Developing Economics xxv-June 1987).**

5. **James Manyika et.al (Mackensey Global Isntitute), Manufacturing the Future : The Next Era of Global Growth and innovation, November 2012 . (Mackensey Company Internet Site.)**

6. **James Manyika et.al, Full Edition, op.cit,**

7. **Lawrence Edwards Phil Alves, South Africa' s Export Performance: Determinants of Export Supply, Africa Region, working paper series N.95,Univ. of Cape Town, Dec 2005**

8. **Mabro, R. & Radwan, S, The Industrialization on Egypt, 1939-1973, Policy and performance, claredom press, okford., 1976**

9. **Mohamed Ben Abdallah and Zouheir Bouchaddakh, Banking and Monetary crises : Impacts on Exports of MENA countries, in "Economic Development and the RISE of ISLAMIST PARTIES, ERF 19th Annual conference, March 3-5, 2013, AFESD, Kuwait .**

10. **Naglaa El .Aehwany and Nihal El Megharbel, Employment Intensity of Growth in Egypt with a focus on Manufacturing Industries , ECES, working paper No. 130, August 2009**

11. **UN, UNCTAD : HANDBOOK OF STASTISTICS, MANUAl, 2012,.**

12. **UNIDO & UNCTAD Economic Development In AFRICA, Report 2011, Fostering Industrial Development In Africa' In The New Global Environment**

13. **World Trade Organization, Exports of Manufactures of selected economics 1990-2004, International Trade Statistics, 2005**

مـواقـع انــتـرنـت

UNCTAD STAT :

- **Tables & Indicators, Values and Shares of Merchandise Imports .**
- **Merchandise Trade Matrix, Detailed products, Imports .**

- **Merchandise Trade Matrix, product Groups, Exports in thousands of Dollars , 2011 .**

Central Bank of Egypt (Internet Site).

الـملاحـــــق

جدول رقم (1) مواد البناء – أهم الأسواق

مواد البناء		Exports					Imports				
المجموعة	الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الاوروبي EU	ايطاليا	4,060	1,277	2,281	2,993	2,291	2,510	2,510	2,624	3,198	1,907
	المانيا الاتحادية	454	180	398	551	476	1,570	1,758	2,915	2,330	3,836
	اسبانيا	737	239	712	1,078	564	447	902	1,451	2,048	2,070
	المملكة المتحدة	826	218	291	392	320	806	783	1,617	1,627	952
	بلجيكا	711	97	290	373	211	304	416	1,767	1,129	800
	فرنسا	412	159	228	351	252	336	754	422	699	532
	هولندا	298	107	163	196	151	399	277	611	870	292
	النمسا	502	182	186	218	157	164	263	233	253	109
	بلغاريا	68	21	11	24	109	16	242	395	783	458
	بولندا	30	4	10	116	241	165	304	239	236	179
الاتحاد الاوروبي EU - إجمالي		8,097	2,483	4,569	6,291	4,773	6,717	8,208	12,274	13,174	11,136
جامعة الدول العربية	السعودية	2,745	2,524	3,588	3,973	4,359	544	592	690	517	550
	الامارات	906	1,022	1,335	1,643	819	2,807	412	473	662	602
	ليبيا	1,435	1,663	1,900	645	2,725	445	382	566	91	115
	لبنان	766	724	968	3,742	3,214	88	31	28	15	29
	سوريا	1,364	1,293	1,093	956	608	141	150	402	187	100
	السودان	1,411	958	732	746	899	5	3	26	0	21
	الأردن	549	1,268	888	740	658	219	28	54	25	37
	المغرب	573	459	463	567	510	17	10	46	20	56
	الجزائر	376	664	428	576	541	18	1	30	28	33
	قطر	331	653	430	332	341	15	54	5	5	0
جامعة الدول العربية - إجمالي		10,456	11,228	11,825	13,920	14,675	4,298	1,663	2,321	1,551	1,544
الولايات المتحدة الامريكية		246	161	212	237	244	4,035	3,026	5,220	5,789	5,569
الولايات المتحدة الامريكية - إجمالي		246	161	212	237	244	4,035	3,026	5,220	5,789	5,569
باقي دول العالم	جمهورية اوكرانيا	43	25	16	44	58	6,848	3,964	4,504	5,292	7,756
	تركيا	1,736	688	710	1,243	956	1,654	7,488	3,401	4,267	2,992
	الصين الشعبية	1,274	1,387	1,571	1,168	1,477	2,999	2,816	3,226	3,495	3,932
	سويسرا	132	4,323	2,140	1,432	1,951	1,662	130	153	115	309
	جمهورية جنوب افريقيا	48	27	2,003	5,616	2,912	737	84	157	136	213
	روسيا الاتحادية	27	12	33	73	87	2,412	1,593	1,556	2,044	2,255
	زامبيا	12	7	15	29	26	1,015	731	1,229	2,104	1,685
	الهند	97	644	578	766	1,122	502	534	765	615	664
	كندا	77	10	489	13	2,482	591	491	440	329	611
	كوريا الجنوبية	18	21	39	49	49	742	1,127	687	883	876
باقي دول العالم - إجمالي		3,464	7,144	7,593	10,434	11,121	19,162	18,957	16,119	19,280	21,294
مواد البناء Total		22,263	21,016	24,199	30,882	30,813	34,211	31,853	35,935	39,793	39,542

جدول رقم (2) الكيماويات والأسمدة – أهم الأسواق

Imports					Exports					منتجات كيماوية واسمدة	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	الدولة	المجموعة
1,724	1,662	1,440	1,081	1,038	3,142	3,524	2,779	1,678	2,148	فرنسا	الاتحاد الاوروبي EU
4,444	3,965	3,731	2,850	2,093	396	455	318	296	407	المانيا الاتحادية	
2,484	2,991	2,620	1,948	2,018	1,306	1,338	1,161	1,329	1,756	ايطاليا	
1,042	1,250	2,134	986	822	1,040	1,360	1,129	1,089	813	المملكة المتحدة	
1,444	1,544	1,178	831	967	1,678	1,174	1,276	747	590	اسبانيا	
1,580	1,612	1,188	911	854	1,180	1,092	757	494	868	بلجيكا	
992	930	798	713	523	150	224	371	286	3,198	هولندا	
761	610	493	422	357	18	13	16	6	9	السويد	
139	107	182	51	26	459	524	460	365	348	الدانمرك	
508	632	479	397	381	24	23	15	15	16	النمسا	
15,119	15,303	14,242	10,188	9,079	9,394	9,727	8,281	6,305	10,152	الاتحاد الاوروبي EU - إجمالي	
5,548	5,968	4,138	2,714	2,439	808	713	612	422	510	السعودية	جامعة الدول العربية
1,532	1,426	980	658	628	336	484	308	340	387	الامارات	
34	155	416	293	439	1,112	434	926	758	805	ليبيا	
315	383	334	270	292	638	741	439	350	346	الأردن	
104	58	79	19	30	889	1,102	738	512	506	المغرب	
933	1,277	495	243	249	76	58	39	34	46	عُمان	
91	165	193	136	273	272	671	562	495	342	سوريا	
0	0	0	0	2	645	536	649	421	527	السودان	
0	-	0	1	1	650	405	362	392	461	العراق	
123	73	112	88	59	359	312	279	301	526	لبنان	
8,680	9,504	6,748	4,422	4,410	5,785	5,455	4,915	4,026	4,457	جامعة الدول العربية - إجمالي	
4,132	3,420	3,633	2,405	2,282	1,528	1,463	883	371	1,059	الولايات المتحدة الامريكية	
4,132	3,420	3,633	2,405	2,282	1,528	1,463	883	371	1,059	الولايات المتحدة الامريكية - إجمالي	
5,264	4,994	3,793	3,003	2,511	895	860	1,111	1,634	1,226	الصين الشعبية	باقي دول العالم
2,072	1,807	1,516	1,131	970	3,424	3,041	1,648	1,061	1,312	تركيا	
1,735	1,692	1,418	1,455	1,024	288	230	574	891	374	الهند	
1,671	1,681	1,546	1,446	995	220	186	92	96	8	كوريا الجنوبية	
355	801	850	894	836	1,046	895	470	125	374	البرازيل	
1,565	1,487	1,107	826	586	52	80	20	1	1	اليابان	
1,089	1,268	998	672	684	8	7	135	88	22	تايوان	
967	1,061	981	602	513	133	42	67	336	70	تايلاند	
937	1,088	654	422	438	137	14	18	169	12	اندونيسيا	
707	824	491	463	510	70	45	23	2	5	روسيا الاتحادية	
16,361	16,703	13,353	10,915	9,067	6,273	5,399	4,159	4,404	3,404	باقي دول العالم - إجمالي	
44,291	44,929	37,975	27,929	24,839	22,979	22,045	18,238	15,105	19,072	منتجات كيماوية واسمدة Total	

جدول رقم (3) السلع الهندسية والالكترونية – أهم الأسواق

سلع هندسية و اكترونية		Exports					Imports				
المجموعة	الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الاوروبي EU	المانيا الاتحادية	100	125	367	676	638	8,967	11,638	14,314	12,850	16,229
	ايطاليا	414	260	372	428	217	6,726	16,125	9,193	8,567	10,859
	المملكة المتحدة	1,169	348	528	990	1,314	1,461	1,631	2,398	4,558	2,396
	فرنسا	417	129	298	523	730	2,060	2,792	2,854	3,805	2,566
	اسبانيا	109	119	134	128	110	1,206	1,897	1,733	2,478	2,351
	بلجيكا	78	50	82	73	33	891	1,154	1,285	1,879	1,125
	السويد	11	2	14	9	3	1,244	1,073	1,156	1,104	1,182
	هولندا	99	36	58	48	42	794	990	1,012	1,703	813
	النمسا	2	4	5	33	11	679	618	977	944	1,362
	المجر	2	4	4	4	4	1,047	435	480	314	243
الاتحاد الاوروبي EU - إجمالي		2,401	1,078	1,862	2,910	3,101	25,073	38,354	35,403	38,201	39,126
جامعة الدول العربية	السعودية	1,805	1,099	1,053	1,770	1,668	372	475	545	550	1,029
	الامارات	1,125	704	601	1,029	1,203	539	652	612	642	608
	سوريا	986	870	1,010	1,062	572	158	262	503	313	192
	ليبيا	966	1,317	1,496	503	976	15	29	125	8	51
	قطر	577	787	859	1,043	953	4	7	6	7	9
	الجزائر	341	582	579	735	964	16	1	12	124	14
	الأردن	605	670	533	504	489	58	59	120	38	27
	لبنان	410	260	438	586	572	80	101	116	85	67
	العراق	294	417	488	474	568	0	1	0	0	2
	المغرب	327	251	203	258	189	3	133	241	220	306
جامعة الدول العربية - إجمالي		7,436	6,958	7,260	7,965	8,155	1,245	1,722	2,281	1,988	2,305
الولايات المتحدة الامريكية		57	84	80	132	104	6,319	11,614	9,281	9,700	10,319
الولايات المتحدة الامريكية - إجمالي		57	84	80	132	104	6,319	11,614	9,281	9,700	10,319
باقي دول العالم	الصين الشعبية	47	136	152	217	158	9,267	10,000	14,741	16,414	16,102
	اليابان	36	5	8	18	5	9,025	4,962	7,002	5,799	7,668
	كوريا الجنوبية	5	7	19	28	18	4,558	4,637	8,316	7,542	8,255
	الهند	21	65	96	113	50	1,342	1,622	1,931	2,630	3,558
	تركيا	614	240	291	364	314	1,442	1,574	1,803	1,658	2,031
	تايلاند	2	1	3	11	8	1,532	1,438	2,158	1,955	2,767
	سنغافورة	2	1	1	1	3	600	590	524	2,156	4,185
	زامبيا	14	17	27	132	189	1,012	768	1,472	2,104	1,685
	السوق الاوربية المشتركة	-	-	-	-	-	3,351	1,561	335	-	0
	روسيا الاتحادية	13	5	3	7	8	961	725	581	1,074	1,237
باقي دول العالم - إجمالي		752	476	600	891	755	33,091	27,879	38,861	41,332	47,487
سلع هندسية والكترونية Total		10,646	8,596	9,802	11,897	12,115	65,727	79,568	85,826	91,221	99,238

جدول رقم (4) الملابس الجاهزة – أهم الأسواق

ملابس جاهزة		Exports					Imports				
المجموعة	الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الاوروبي EU	المملكة المتحدة	988	997	922	1,167	960	5	8	11	10	10
	المانيا الاتحادية	748	525	595	840	538	14	28	51	45	51
	اسبانيا	410	441	409	534	467	9	67	133	283	222
	ايطاليا	368	274	274	278	266	44	44	42	29	41
	فرنسا	182	183	217	255	127	15	26	31	32	21
	هولندا	163	186	198	211	171	2	2	8	2	1
	بلجيكا	111	76	68	106	173	1	2	4	2	2
	السويد	8	40	35	36	34	0	1	0	0	0
	الدنمارك	35	28	23	26	15	1	3	2	2	0
	سلوفاكيا	9	20	36	28	31	0	0	0	-	-
الاتحاد الاوروبي EU - إجمالي		3,022	2,770	2,776	3,480	2,783	91	181	282	404	348
جامعة الدول العربية	سوريا	1	1	1	1	0	123	114	192	228	162
	الامارات	187	139	25	54	76	41	24	61	67	53
	السعودية	74	82	90	123	124	5	15	8	8	11
	ليبيا	60	86	21	11	61	-	1	0	0	0
	السودان	2	127	15	42	34	0	3	0	0	0
	مصر	-	-	-	-	-	4	4	6	147	12
	الكويت	20	23	26	52	44	0	0	5	0	0
	الجزائر	43	37	0	5	16	-	-	-	-	0
	لبنان	3	3	4	3	3	4	3	7	8	9
	الأردن	4	4	2	5	5	1	8	2	4	5
جامعة الدول العربية - إجمالي		394	503	184	295	365	177	173	282	462	252
الولايات المتحدة الامريكية		3,389	3,758	4,400	4,866	4,688	9	31	27	24	31
الولايات المتحدة الامريكية - إجمالي		3,389	3,758	4,400	4,866	4,688	9	31	27	24	31
باقي دول العالم	الصين الشعبية	3	3	7	13	18	1,741	2,358	2,457	2,048	2,312
	تركيا	111	116	206	328	444	38	67	164	107	171
	مناطق حره داخل ج.م.ع	-	-	-	-	-	47	48	55	170	258
	سنغافورة	0	1	1	3	3	175	64	76	17	13
	كندا	39	38	61	85	88	2	1	1	0	0
	تايوان	2	1	1	1	1	34	74	99	45	4
	تايلاند	0	0	0	1	1	14	36	52	18	22
	اندونيسيا	-	0	0	0	0	15	20	47	43	18
	الهند	1	1	2	2	3	21	19	26	24	14
	اسرائيل	8	14	8	18	21	0	10	8	6	7
باقي دول العالم - إجمالي		164	174	286	452	580	2,086	2,698	2,984	2,479	2,820
ملابس جاهزة Total		6,969	7,205	7,645	9,093	8,416	2,362	3,082	3,576	3,369	3,450

جدول رقم (5) المفروشات – أهم الأسواق

Imports					Exports					مفروشات	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	الدولة	المجموعة
12	6	13	14	6	344	427	395	366	506	ايطاليا	الاتحاد الاوروبي EU
11	11	15	10	10	410	445	284	238	191	المانيا الاتحادية	
8	10	2	3	4	289	270	218	176	264	المملكة المتحدة	
11	3	5	3	3	167	276	159	145	150	هولندا	
13	9	6	2	3	174	163	126	128	167	اسبانيا	
5	3	5	1	2	165	189	141	100	101	فرنسا	
0	0	0	6	0	114	121	112	111	65	السويد	
14	8	11	10	5	55	66	60	47	60	بلجيكا	
0	1	0	1	2	39	45	51	74	105	لايونان	
0	0	0	1	0	50	73	39	25	33	الدانمارك	
77	51	58	50	36	1,807	2,075	1,585	1,408	1,643	الاتحاد الاوروبي EU - إجمالي	
90	71	103	77	43	217	182	129	99	92	السعودية	جامعة الدول العربية
0	1	2	2	1	205	65	90	124	139	ليبيا	
168	121	118	60	21	6	13	16	20	30	سوريا	
29	39	87	78	22	44	32	40	21	19	الامارات	
50	27	27	29	15	24	18	21	19	19	الأردن	
0	1	5	0	0	29	35	32	24	28	المغرب	
0	0	0	-	0	31	41	43	14	23	السودان	
0	0	-	0	-	49	34	10	27	15	العراق	
0	0	0	-	-	21	23	13	14	21	الجزائر	
1	0	4	2	0	22	13	17	14	14	لبنان	
339	261	345	249	102	648	457	411	375	400	جامعة الدول العربية - إجمالي	
16	10	14	16	10	956	984	909	756	853	الولايات المتحدة الامريكية	
16	10	14	16	10	956	984	909	756	853	الولايات المتحدة الامريكية - إجمالي	
501	344	319	402	205	63	53	44	23	4	الصين الشعبية	باقي دول العالم
665	108	396	321	74	60	91	67	24	20	تركيا	
5	1	1	0	0	135	115	120	75	72	كندا	
31	6	98	48	101	1	2	3	2	3	سنغافورة	
0	0	0	0	0	69	56	42	28	48	روسيا الاتحادية	
41	26	45	31	25	8	8	9	4	10	الهند	
0	0	0	0	0	38	43	45	28	19	اسرائيل	
1	2	7	3	3	36	30	37	26	28	اليابان	
6	65	65	12	16	1	0	1	1	2	تايوان	
0	-	-	-	-	30	38	19	9	22	دنما	
1,251	552	931	818	423	441	436	387	220	228	باقي دول العالم - إجمالي	
1,683	874	1,348	1,133	571	3,852	3,951	3,291	2,758	3,124	مفروشات Total	

جدول رقم (6) الغزل والمنسوجات – أهم الأسواق

Imports					Exports					غزل ومنسوجات	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	الدولة	المجموعة
570	687	511	417	444	1,051	910	736	315	491	ايطاليا	الاتحاد الاوروبي EU
230	283	258	242	177	120	198	110	54	95	المانيا الاتحادية	
105	70	69	68	72	91	120	97	104	226	المملكة المتحدة	
108	166	134	66	61	40	76	70	65	79	بلجيكا	
34	65	35	26	52	122	160	165	57	70	البرتغال	
99	96	41	57	44	100	78	67	49	103	اسبانيا	
53	64	57	56	37	62	150	98	40	62	فرنسا	
51	71	61	37	18	6	39	27	21	36	النمسا	
11	33	5	7	8	61	66	34	16	20	التشيك	
13	19	29	22	14	7	12	20	19	41	هولندا	
1,273	1,552	1,201	999	927	1,660	1,808	1,424	740	1,222	الاتحاد الاوروبي EU - إجمالي	
131	221	606	402	472	90	128	146	75	131	سوريا	جامعة الدول العربية
230	275	221	77	102	93	85	58	46	50	السعودية	
55	57	100	110	129	21	31	43	56	53	الامارات	
-	-	-	-	-	50	118	164	103	75	السودان	
2	5	7	6	6	132	40	73	96	103	ليبيا	
47	41	45	39	35	26	37	26	22	17	الأردن	
0	0	-	-	0	50	53	67	73	54	الجمهورية اليمنية	
0	1	1	3	1	41	44	55	51	50	المغرب	
5	10	12	16	4	27	42	36	32	28	تونس	
-	-	-	-	0	12	11	26	61	50	الجزائر	
470	610	991	652	748	542	589	693	615	610	جامعة الدول العربية - إجمالي	
232	292	253	145	156	673	699	686	448	488	الولايات المتحدة الامريكية	
232	292	253	145	156	673	699	686	448	488	الولايات المتحدة الامريكية - إجمالي	
4,092	4,736	3,554	3,025	2,651	36	92	55	40	39	الصين الشعبية	باقي دول العالم
1,398	1,362	1,139	914	705	1,259	1,364	1,071	570	316	تركيا	
2,435	2,617	1,510	1,085	1,360	137	112	120	50	66	الهند	
451	616	710	487	583	1	1	2	1	2	تايوان	
633	577	354	374	285	95	68	73	53	37	باكستان	
603	543	287	333	302	2	12	3	3	1	اندونيسيا	
320	311	264	379	193	0	3	0	0	0	اتحاد ماليزيا	
289	289	199	213	124	4	11	14	10	22	كوريا الجنوبية	
247	207	210	154	154	18	13	8	5	20	اسرائيل	
144	207	199	160	104	21	19	8	8	3	تايلاند	
10,611	11,464	8,427	7,126	6,462	1,572	1,696	1,354	739	506	باقي دول العالم - إجمالي	
12,586	13,918	10,872	8,922	8,294	4,448	4,792	4,157	2,543	2,826	غزل ومنسوجات Total	

جدول رقم (7) الأثاث – أهم الأسواق

Imports					Exports					اتات	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	الدولة	المجموعة
1,689	1,488	1,351	1,141	938	14	10	6	3	2	السويد	الاتحاد الاوروبي EU
1,526	1,265	1,197	1,133	1,119	1	1	0	1	1	فنلندا	
752	539	572	455	384	1	3	2	6	9	رومانيا	
252	277	375	240	189	11	8	11	11	18	المانيا الاتحادية	
201	100	129	111	126	77	111	100	103	106	ايطاليا	
359	282	282	113	60	2	2	-	-	0	جمهورية لاتفيا	
69	60	54	45	85	-	-	-	0	0	جمهورية استونيا	
25	21	43	28	23	27	32	25	39	41	بلجيكا	
46	52	40	50	48	7	9	10	15	21	اسبانيا	
16	31	34	32	37	11	17	20	27	51	فرنسا	
4,935	4,115	4,078	3,347	3,008	150	192	173	205	249	الاتحاد الاوروبي EU - إجمالي	
4	6	11	11	7	537	446	289	372	369	السعودية	جامعة الدول العربية
23	33	37	25	17	208	163	130	130	141	الامارات	
3	4	2	3	14	83	102	98	100	76	لبنان	
3	4	3	4	4	104	84	75	80	73	الأردن	
-	-	-	0	-	128	105	67	71	46	العراق	
0	0	0	0	0	115	93	58	92	49	قطر	
0	0	0	0	0	133	25	62	66	94	ليبيا	
1	1	0	0	1	61	86	59	69	74	المغرب	
0	0	0	0	0	32	78	59	32	27	السودان	
0	0	0	0	0	50	47	23	39	50	سلطنة عمان	
35	47	54	44	42	1,452	1,230	921	1,052	999	جامعة الدول العربية - إجمالي	
207	205	265	280	259	36	38	56	36	49	الولايات المتحدة الامريكية	
207	205	265	280	259	36	38	56	36	49	الولايات المتحدة الامريكية - إجمالي	
2,632	2,040	1,801	1,512	1,347	3	6	5	4	1	روسيا الاتحادية	باقي دول العالم
1,042	892	997	697	782	3	2	1	2	0	الصين الشعبية	
382	282	264	250	210	0	0	1	1	0	جمهورية كوريا	
390	230	186	189	106	0	0	0	1	0	اتحاد ماليزيا	
208	118	106	90	105	33	10	8	3	7	تركيا	
163	103	137	115	66	0	0	0	0	0	اندونيسيا	
54	80	61	135	100	3	4	3	2	5	كندا	
8	38	86	33	39	0	0	0	0	34	تايوان	
30	37	44	39	78	0	0	0	0	1	كوريا الجنوبية	
34	33	37	57	49	-	-	-	-	-	البوسنة والهرسك	
4,942	3,852	3,719	3,118	2,881	43	23	20	14	49	باقي دول العالم - إجمالي	
10,118	8,219	8,117	6,789	6,191	1,681	1,483	1,170	1,307	1,346	اتات Total	

جدول رقم (8) الحاصلات الزراعية – أهم الأسواق

Imports					Exports					حاصلات زراعية	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	الدولة	المجموعة
1,127	2,584	3,816	2,142	1,260	91	84	74	63	70	فرنسا	الاتحاد الاوروبي EU
386	533	518	568	389	1,019	985	978	1,056	860	المملكة المتحدة	
476	211	59	17	262	527	590	610	592	696	ايطاليا	
67	333	285	197	177	600	515	644	644	375	هولندا	
47	14	118	151	105	385	312	295	421	192	المانيا الاتحادية	
718	535	42	4	156	55	67	106	88	104	رومانيا	
10	24	21	19	9	291	313	280	347	350	بلجيكا	
226	45	4	1	1	122	190	175	202	218	اليونان	
145	75	52	4	55	18	11	32	94	37	بلغاريا	
3	0	53	225	18	9	6	4	6	4	بولندا	
3,206	4,356	4,968	3,328	2,432	3,116	3,074	3,199	3,512	2,906	الاتحاد الاوروبي EU - إجمالي	
3	0	4	10	43	1,489	1,513	1,635	1,676	1,065	السعودية	جامعة الدول العربية
443	423	364	214	237	270	325	779	1,091	559	سوريا	
2	5	0	1	0	661	157	885	296	291	ليبيا	
256	166	180	165	181	139	116	171	230	207	لبنان	
4	0	7	2	11	409	422	361	338	249	الامارات	
-	-	-	0	-	593	475	282	80	76	العراق	
0	0	0	1	-	275	298	322	341	190	الكويت	
77	88	110	96	111	150	143	202	212	163	السودان	
8	23	11	20	4	181	142	139	382	192	الأردن	
4	1	1	0	0	152	110	90	210	114	المغرب	
796	707	679	509	588	4,320	3,702	4,867	4,856	3,106	جامعة الدول العربية - إجمالي	
4,948	12,107	8,313	5,906	6,041	52	72	61	28	36	الولايات المتحدة الامريكية	
4,948	12,107	8,313	5,906	6,041	52	72	61	28	36	الولايات المتحدة الامريكية - إجمالي	
8,791	6,130	4,580	3,513	3,355	1,014	1,800	994	804	875	روسيا الاتحادية	باقي دول العالم
8,934	3,566	2,446	1,580	1,000	232	470	347	354	478	جمهورية اوكرانيا	
2,806	4,938	3,039	1,154	1,639	1	1	2	0	1	الارجنتين	
1,218	2,105	949	614	473	4	4	2	2	2	استراليا	
2,779	1,254	206	454	106	5	8	4	5	4	البرازيل	
608	1,253	630	393	433	6	6	7	5	4	كندا	
160	255	461	181	47	100	52	244	352	233	تركيا	
1,041	187	253	144	334	57	24	11	13	0	الهند	
711	547	292	149	322	8	8	6	2	5	الصين الشعبية	
30	8	516	929	-	29	14	11	5	2	روسيا البيضاء	
27,079	20,243	13,373	9,111	7,709	1,455	2,386	1,628	1,542	1,604	باقي دول العالم - إجمالي	
36,029	37,412	27,333	18,854	16,769	8,943	9,234	9,754	9,939	7,652	حاصلات زراعية Total	

جدول رقم (9) الصناعات الغذائية – أهم الأسواق

Imports					Exports					صناعات غذائية	
2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	الدولة	المجموعة
1,798	1,865	1,533	1,162	527	145	131	120	82	87	هولندا	الاتحاد الاوروبي EU
749	904	576	451	235	361	316	269	263	324	المانيا الاتحادية	
490	397	308	272	230	357	517	401	225	241	ايطاليا	
770	620	409	363	193	191	311	152	110	98	فرنسا	
535	554	376	274	166	145	190	141	116	75	المملكة المتحدة	
365	267	265	215	149	182	215	135	96	163	اسبانيا	
247	246	254	225	109	63	98	54	47	59	بلجيكا	
407	205	162	164	96	49	77	40	50	62	اليونان	
256	209	242	246	174	3	9	21	7	4	ايرلندة	
433	278	88	59	3	4	0	1	3	2	جمهورية ليتوانيا	
6,050	5,545	4,213	3,432	1,883	1,499	1,864	1,334	999	1,116	الاتحاد الاوروبي EU - إجمالي	
394	378	236	198	163	2,059	2,113	1,846	1,352	1,158	السعودية	جامعة الدول العربية
19	21	7	11	9	1,739	1,213	1,325	1,248	1,002	ليبيا	
1,004	805	300	199	94	709	758	538	443	406	الامارات	
28	11	9	10	6	907	705	685	678	861	العراق	
158	93	47	23	21	833	925	684	520	537	الأردن	
288	298	179	107	85	600	644	572	473	416	الجمهورية اليمنية	
12	29	8	1	5	410	733	1,312	691	349	السودان	
156	147	172	122	75	461	622	618	422	359	سوريا	
103	62	54	32	18	605	769	489	461	470	لبنان	
93	67	75	94	88	373	433	352	278	366	المغرب	
2,256	1,912	1,087	797	564	8,696	8,915	8,419	6,567	5,923	جامعة الدول العربية - إجمالي	
4,576	3,291	2,555	2,335	1,853	477	573	422	341	301	الولايات المتحدة الامريكية	
4,576	3,291	2,555	2,335	1,853	477	573	422	341	301	الولايات المتحدة الامريكية - إجمالي	
7,987	5,256	6,685	3,300	3,053	27	17	14	14	8	البرازيل	باقي دول العالم
2,186	3,235	1,535	1,798	1,776	95	89	53	47	30	اندونيسيا	
2,331	2,183	2,372	1,621	2,165	14	13	14	10	11	الهند	
1,759	1,975	1,292	1,188	1,040	491	290	698	115	143	كوريا	
1,271	2,735	2,153	1,330	1,003	73	67	58	40	30	اتحاد ماليزيا	
2,568	2,253	1,431	664	1,072	5	5	4	4	2	الارجنتين	
2,405	1,085	1,106	1,065	603	27	28	20	15	18	جمهورية اوكرانيا	
1,217	778	732	627	424	1	1	2	1	1	نيوزيلند	
1,162	687	687	553	348	1	1	4	4	5	تايلاند	
788	799	667	608	486	34	20	16	5	12	الصين الشعبية	
23,674	20,987	18,659	12,754	11,971	768	532	883	254	259	باقي دول العالم - إجمالي	
36,555	31,735	26,514	19,319	16,271	11,440	11,884	11,058	8,161	7,599	صناعات غذائية Total	

ملاحق الفصل الثالث والرابع

جدول رقم (1)

بنود صادرات جمهورية مصر العربية (تصنيف HS) والمعاد تصنيفها وفقا لفئات النشاط الاقتصادى لكل من أسعار الجملة والمنتجين

الصناعات	كود الفصل	إسم الفصل
الصناعات الغذائية	04	البان ومنتجاتهـــا وبيـض وعســـل
	07	خضرونباتات ودرنات صالحه للاكل
	08	فواكه وأثمار صالحه للاكل
	09	بن وشاى ومته وبهارات وأقاوية
	11	منتجات مطاحن وشعير ناشط ونشاحبوب
	12	حبوب واثمارزيتيةونباتات طبيةوعلف
	13	صمغ اللك، راتنجات وخلاصات نباتية
	15	شحوم ودهون وزيوت وشموع نباتيةوحيوانية
	16	محضرات لحوم أو اسماك أو قشريات
	17	ســكر ومصنوعات ســكرية
	18	كاكاو ومحضراتـــــة
	19	محضرات حبـــوب ودقيـــق ونشـــــا
	20	محضــرات خضر وفواكــه واجزاؤهـــا
	21	محضرات غذائيــة متنوعـــة
	22	مشروبات ،سوائل كحولية وخل
	23	نفايات صناعة الاغذيةــاغذية للحيوانات
التبغ ومنتجاته	24	تبـــغ

المواد والمنتجات الكيميائية	28	منتجات كيماوية غير عضوية
	29	منتجات كيماوية عضوية
	30	منتجات الصيدلة (الأدوية)
	31	أسمـــــدة

الصناعات	كود الفصل	إسم الفصل
	32	خلاصات للدباغة والصباغة وأصباغ
	33	زيوت عطريـــة وراتنجات ومحضرات تجمـــيل
	34	صابون ، محضرات غســـيل وشموع صناعيـــة
	35	مواد زلالية وغراء
	36	متفجرات ، محضرات نـــارية وثقاب
	37	منتجات تصويرفوتوغرافى أو سينمائى
	38	منتجات كيماويـــة متنوعـــة
المطاط واللدائن	39	لدائن ومصنوعاتها
	40	مطاط ومصنوعاته
الجلود ومنتجاتها	41	جلـــود ماعدا جلود الفراء
	42	مصنوعات من جلود واصناف السراجه
	43	جلود فراء طبيعية وتقليدية
الخشب ومنتجاته	44	خشب ومصنوعاته وفحم خشبي
ورق ومنتجاته	48	ورق ومصنوعات من عجائن الورق
غزل ونسيج	50	حرير طبيعى
	51	صوف ، وبر ناعم أو خشن
	53	الياف نسجيه نباتيه أخر
	54	شعيرات تركيبيه أو اصطناعيه
	55	الياف تركيبيةاواصطناعيةغير مستمره

الصناعات	كود الفصل	إسم الفصل
	56	حشو، لباد وأصناف صناعةالحبال
	57	سجادوأغطيةأرضيات أخرمن موادنسجية
	58	نسج خاصة،دانتيلاومطرزات
	59	نسج مشربه او مطليه
	60	أقمشه مصنره - اصناف شغل الصناره
الملابس الجاهزة	61	البسه وتوابعها من مصنرات
	62	البسةوتوابعهامن غير المصنرات
منتجات تعدينية غير معدنية	25	ملح ، كبريت ، اتربة ، احجار واسمنت
	26	خامات معادن ، خبث ورماد
	68	مصنوعات حجر واسمنت واسبستوس
	69	منتجات من خزف
	70	زجاج ومصنوعاته
معادن ومنتجات معدنية وماكينات ومعدات	72	حديد وصلب_فولاذ
	73	مصنوعات من حديد أو صلب _فولاذ
	74	نحاس ومصنوعاته
	75	نيكل ومصنوعاته
	76	المنيوم ومصنوعاته
	78	رصاص ومصنوعاته
	79	زنك (توتياء) ومصنوعاته
	80	قصدير ومصنوعاته
	81	معادن عادية اخرى ومصنوعاتها
	82	عدد وأدوات قاطعة للمائدة

الصناعات	كود الفصل	إسم الفصل
	83	اصناف متنوعة من معادن عاديـــة
	84	مراجل،الات ،أجهزة اليـة وأجزاؤهـا
الأجهزة الكهربائية	85	الات وأجهزة كهربائيـة وأجـزاؤهـا
وسائل النقل	86	قاطرات وعربات وأجهزة إشارة
	87	سيـارات وجـرارات ودراجـات وأجزاؤهـا
	88	طائرات -سفن فضائية وأجزاؤها
	89	سفن وقوارب وعائمات
منتجات تحويلية أخرى	45	فلـيـن ومصنـوعـاتـه
	46	مصنوعات حصـــر وسـلال
	47	عجينة الورق وفضلات ورق
	49	كتب وصحف وصور
	63	أصناف أخر جاهزه والبسه مستعمله
	64	أحذية وأجـزاؤهـا
	65	أغطيـة رأس وأجـزاؤهـا
	66	مظلات مطر،شماسى،عصى،سياط،وأجزاؤها
	67	ريش ومحضرات منه،ازهارصناعية،م.شعر
	71	لـؤلـؤ وأحجـار كريمـة وحلـى
	90	أجـهـزة للبصريات والسينمـا وأجزاؤهـا
	91	أصنـاف صنـاعـة السـاعـات وأجـزاؤهـا
	92	أدوات موسيقية وأجزاؤها
	93	أسلحـة وذخـائـر وأجزاؤهـا
	94	أثاث ومنشأت جاهزةالصنع

الصناعات	كود الفصل	إسم الفصل
	95	لعب أطفال وأدوات رياضه وأجزاؤها
	96	مصنوعات متنوعه
	97	تحف فنية وقطع أثرية
	99	أصناف متنوعةغيرمبينة–هيئة الاستثمار

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الأرقام القياسية لأسعار الجملة و المنتجين .

جدول رقم (2)

اجمالى الصادرات بالمليون دولار وقيمة المساندة للصادرات بالجنيه وفقا للاكواد الصناعية للبرامج

المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات	بند الصادرات الصناعية	الأكواد	2002	2002	2003	2003	2004	2004	2005	2005	2006	2006	2007	2007
			ص	م	ص	م	ص	م	ص	م	ص	م	ص	م
الملابس الجاهزة	الملابس الجاهزة	61+62	447	125	523	164	483	202	644	247	811	302	775	286
غزل ونسيج	المفروشات المنزلية	59+57	187	66	205	87	257	126	578	232	534	237	468	196
	الغزل والنسيج	50-60	121	38	224	91	173	73	275	113	247	99	246	89
الصناعات الغذائية	الصناعات الغذائية	04+07+08 +09+11+1 2+13+15+ 16+--------- 22	107	35	160	68	257	126	425	198	494	217	521	243
الصناعات الهندسية	معادن ومصنوعاتها + آلات ومعدات غير كهربية + ألات وأجهزة كهربية + وسائل نقل	82+84+85 +86+86	0	0	0	0	0	0	0	0	66	38	257	134
	الجلفنة (صلب مطلي) : معادن ومصنوعاتها وآلات ومعدات غير كهربية	73	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
خشب ومصنوعاته	الأثاث	44	0	0	0	0	0	0	0	0	30	16	90	41

تابع جدول رقم (2)

المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات	بند الصادرات الصناعية	الأكواد	2002		2003		2004		2005		2006		2007	
			ص	م	ص	م	ص	م	ص	م	ص	م	ص	م
آلات وأجهزة علمية دقيقة	المستلزمات الطبية	90	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
الجلود ومنتجاتها	الجلود	41+42+43	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
منتجات كيميائية	مستحضرات التجميل	33	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	التعبئة والتغليف	38	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الصابون والمنظفات	34	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
زجاج	عبوات الزجاج	70	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
منتجات تعدينية غير معدنية	المواد العازلة (صوف صخري + ألواح بولي استرين)	68+70	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الرخام والجرانيت	25+68	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	13	6
	المجموع		862	264	1112	410	1170	527	1922	790	2183	909	2371	996

تابع جدول رقم (2)

المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات	بند الصادرات الصناعية	الأكواد	2008		2009		2010		2011	
			ص	م	ص	م	ص	م	ص	م

2011	2011	2010	2010	2009	2009	2008	2008	الأكواد	بند الصادرات الصناعية	المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات
م	ص	م	ص	م	ص	م	ص			
473	1316	334	1171	728	1510	459	1357	61+62	الملابس الجاهزة	الملابس الجاهزة
261.5	213.5	163	465	290	504	241	561	59+57	المفروشات المنزلية	غزل ونسيج
177.5	434.5	112	337	119	250	137	314	50-60	الغزل والنسيج	
452.5	852	486	848	715	1067	433	861	04+07+08+09+11+12+13+15+16+---------22	الصناعات الغذائية	الصناعات الغذائية
282	552.5	344	662	566	901	214	569	82+84+85+86+86	معادن ومصنوعاتها + آلات ومعدات غير كهربية + آلات وأجهزة كهربية + وسائل نقل	الصناعات الهندسية
27.5	76	20	60	14	41	0	0	73	الجلفنة (صلب مطلي) : معادن ومصنوعاتها وآلات ومعدات غير كهربية	
31	51.5	50	98	135	190	131	244	44	الأثاث	خشب ومصنوعاته
27	65.4	46	105	88	150	12	29	90	المستلزمات الطبية	آلات وأجهزة علمية دقيقة
28.5	71	25	72	30	59	17	51	41+42+43	الجلود	الجلود ومنتجاتها
26	55	46	98	77	140	42	96	33	مستحضرات التجميل	منتجات كيميائية
41.5	76.5	26	54	41	68	14	26	38	التعبئة والتغليف	
15	37	24	51	39	75	4	10	34	الصابون والمنظفات	
25.5	38.5	18	32	25	39	8	15	70	عبوات الزجاج	زجاج

المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات	بند الصادرات الصناعية	الأكواد	2008	2008	2009	2009	2010	2010	2011	2011
			ص	م	ص	م	ص	م	ص	م
منتجات تعدينية غير معدنية	المواد العازلة (صوف صخري + ألواح بولي استرين)	68+70	0	0	31	20	33	16	40.5	20.5
	الرخام والجرانيت	25+68	53	28	99	66	90	47	94.5	52.47
	المجموع		4186	1740	5124	2953	4176	1757	3974.4	1941.47

المصدر :

– صندوق تنمية الصادرات ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، ج.م.ع ، بيان تقييم الصادرات والمساندة للبرامج التى استفادت من برنامج المساندة منذ 2002 وحتى 2011 ، القاهرة

جدول رقم (3)

برنامج مساندة الصادرات 2002 – 2011

نصيب دولار واحد صادرات من الدعم بالجنيه

المسمى بالتوافق مع مجموعات الصادرات	بند الصادرات الصناعية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الملابس الجاهزة	**الملابس الجاهزة**	0.28	0.31	0.42	0.38	0.37	0.37	0.34	0.48	0.29	0.36
غزل ونسيج	**المفروشات المنزلية**	0.35	0.42	0.49	0.40	0.44	0.42	0.43	0.58	0.35	1.22
	الغزل والنسيج	0.31	0.41	0.42	0.41	0.40	0.36	0.44	0.48	0.33	0.41
الصناعات الغذائية	**الصناعات الغذائية**	0.33	0.43	0.49	0.47	0.44	0.47	0.50	0.67	0.57	0.53
الصناعات الهندسية	**معادن ومصنوعاتها + آلات ومعدات غير كهربية + ألات وأجهزة كهربية + وسائل نقل**	0.00	0.00	0.00	0.00	0.58	0.52	0.38	0.63	0.52	0.51
	الجلفنة (صلب مطلي) : معادن ومصنوعاتها وآلات ومعدات غير كهربية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.34	0.33	0.36
خشب ومصنوعاته	**الأثاث**	0.00	0.00	0.00	0.00	0.53	0.46	0.54	0.71	0.51	0.60
آلات وأجهزة علمية دقيقة	**المستلزمات الطبية**	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1.00	0.41	0.59	0.44	0.41
الجلود ومنتجاتها	**الجلود**	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.33	0.51	0.35	0.40
منتجات كيميائية	**مستحضرات التجميل**	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.44	0.55	0.47	0.47
	التعبئة والتغليف	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.54	0.60	0.48	0.54
	الصابون والمنظفات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.40	0.52	0.47	0.41
زجاج	**عبوات الزجاج**	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.53	0.64	0.56	0.66
منتجات تعدينية غير معدنية	**المواد العازلة (صوف صخري + ألواح بولي استرين)**	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.65	0.48	0.51
	الرخام والجرانيت	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.46	0.53	0.67	0.52	0.56
		0.31	0.37	0.45	0.41	0.42	0.42	0.42	0.58	0.42	0.49

المصدر : محسوب من جدول رقم (2) بالملحق .

جدول رقم (4)

الأرقام القياسية لأسعار الجملة المعدلة بسنة الاساس (2000/ 1999 = 100)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصناعات التحويلية	94	102	108	110	112	110	111	111	114	128	150	154	169	190	195	202	212	216	220
المنتجات الغذائية	81	86	98	102	101	103	104	103	115	132	151	163	180	198	206	224	241	245	250
التبغ ومنتجاته	114	116	126	127	128	137	138	139	141	146	166	169	188	207	217	238	264	277	290
الغزل والنسيج	86	94	101	103	104	107	114	122	124	136	196	170	175	180	189	193	204	221	239
الملابس الجاهزة	87	91	92	93	96	97	100	103	105	110	120	124	125	131	133	139	149	150	151
الجلود ومنتجاته	116	118	121	127	127	127	127	129	131	142	161	168	183	188	190	191	195	195	196
الخشب ومنتجاته	95	102	104	104	105	105	103	103	103	135	147	154	183	207	210	210	221	226	232
الورق ومنتجاته	90	117	124	124	128	110	113	113	115	130	148	156	157	164	165	167	171	176	181
المواد والمنتجات الكيماوية	82	86	93	96	99	99	100	99	100	106	115	121	131	155	176	189	202	211	220
منتجات المطاط واللدائن	85	105	114	116	117	119	119	106	120	134	147	149	152	186	202	204	214	219	225
منتجات تعدينية غير معدنية	82	85	91	92	99	100	101	101	104	104	122	131	144	168	181	187	186	185	184

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعادن ومنتجات معدنية ومكينات ومعدات	102	110	113	117	120	114	114	114	122	145	186	196	230	275	257	277	294	288	281
الأجهزة الكهربائية	99	102	104	106	109	110	108	109	112	123	139	147	163	176	176	177	196	203	201
وسائل النقل	96	107	110	110	112	106	101	101	103	126	162	159	177	187	190	190	192	194	196
منتجات تحويلية اخرى	71	75	93	115	117	121	132	137	146	167	180	188	229	255	270	320	387	413	439

*** مصادر البيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الأرقام القياسية لأسعار المنتجين وأسعار الجملة، تم التمهيد سلسلة الأرقام القياسية لأسعار الجملة ولأسعار المنتجين باستخدام برنامج Excel للربط بين السلسلتين : أسعار الجملة 94-2007 ، وأسعار المنتجين 2006-2012.**

جدول رقم (5)
تكوين الرقم القياسي لأسعار الجملة للصناعات الهندسية

الرقم القياسى للصناعات الهندسية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
منتجات تعدينية غير معدنية	85.3	90.9	92.3	98.7	100.2	100.7	100.5	103.5	104.2	122.1	130.7	144.3	168	180.6	186.6	185.7	184.6
المعادن ومنتجات معدنية ومكينات ومعدات	109.5	113.3	116.65	119.5	114.2	113.9	114.4	122.4	144.75	186.1	195.6	230.05	274.5	256.65	276.5	294	287.5
الأجهزة الكهربائية	102	104.3	106.4	109.1	110.2	108.3	109.2	112.4	123.3	139.4	146.9	163	175.8	176	177.3	196.3	202.8
وسائل النقل	106.9	109.8	109.8	112.1	105.9	101.0	101.0	102.7	126.3	161.6	158.9	176.7	187.4	189.6	189.9	191.6	193.6

نسبة الصادرات الى اجمالى الصادرات الهندسية

منتجات تعدينية غير معدنية	0.12	0.17	0.25	0.27	0.34	0.55	0.29	0.44	0.39	0.44	0.38	0.33	0.31	0.22	0.34	0.27	0.24
معادن ومنتجات معدنية وماكينات ومعدات	0.85	0.81	0.67	0.70	0.62	0.41	0.66	0.53	0.58	0.52	0.57	0.64	0.67	0.61	0.50	0.56	0.55
الأجهزة الكهربائية	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.03	0.04	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.01	0.15	0.13	0.15	0.19
وسائل النقل	0.01	0.01	0.06	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.03	0.01	0.00	0.03	0.03	0.02	0.02

الرقم القياسى لاسعار الجملة للصناعات الهندسية	106.3	109.2	109.8	113.5	109.1	106.3	109.9	113.7	128.3	156.3	168.8	199.8	239.3	226.6	230.3	247.9	245.2

المصدر : محسوب من جدول رقم (4) بالملحق .

رقم (6)

اختبار استقرار وسكون المتغيرات (اختبارات جذر الوحدة) الخاصة بنموذج الصناعات التحويلية

تم استخدام اختبار ديكي فوللر الموسع Dickey - Fuller (ADF) في الكشف عن استقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية. وباستعراض النتائج المتعلقة باختبارات جذر الوحدة (إختبار ديكي فوللر الموسع) كما فى الجدول التالي، يتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة في المستوى العام في حالة وجود قاطع وبدون اتجاه عام وكذلك في حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والاتجاه الزمني العام، حيث أن قيم (t) المحسوبة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وبأخذ الفروق الأولى للمتغيرات المستخدمة في التقدير، أتضح أن جميعها أصبحت مستقرة، أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث أن قيم (t) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة مما يبرر المضي في إجراء التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ.

جدول يبين نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات نموذج الصناعات التحولية

المتغيرات	المستوى Levels		الفرق الاول st1	
	قيمة (t)	مستوى المعنوية	قيمة (t)	مستوى المعنوية
X	2.8571	0.9999	-3.5067	0.0231
EX	-2.0475	0.2657	-4.1901	0.0072
K	-2.4438	0.1464	-6.2463	0.0004
Q	-0.6613	0.8278	-6.1204	0.0002
SUB	-0.9059	0.7588	-4.4456	0.0041
Q – QB	-2.0822	0.2532	-3.8334	0.0136

مما سبق يتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير مستقرة في الفروق الأولى وبالتالي فهي متكاملة من نفس الدرجة مما يدل على أن هذه السلاسل تتحرك معا عبر الزمن وأن هناك فترة زمنية طويلة الأجل تعرف بانحدار التكامل المشترك. ويتم اختبار التكامل المشترك باستخدام أنجل – جرانجر Test Engle-Granger for Co-integration ، ففي الخطوة الأولى يتم التحقق من إن السلاسل مستقره عند الفروق الأولى، يتم بعد ذلك الكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال التكامل المشترك للصادرات كمتغير تابع وكل من سعر الصرف والفرق بين (القيم الفعلية للإنتاج – القيم الاتجاهية للإنتاج) والقيم الاتجاهية للإنتاج والدعم كمتغيرات تفسيرية.

وباستخدام اختبار Johansen للتكامل المشترك والذي يعطينا قيمة Trace تحت الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الاولى : H0:q=0 الفرضية الثانية : H1:q>0

Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOG(X) LOG(EX) LOG(Q_QB) LOG(QB) LOG(SUB)

Unrestricted Co integration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.826169	55.38987	47.85613	0.0084
At most 1	0.755241	29.14481	29.79707	0.0593
At most 2	0.408266	8.032575	15.49471	0.4619
At most 3	0.010748	0.162099	3.841466	0.6872

Trace test indicates 1 co integrating eqn(s) at the 0.05 level
*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**
****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**

فى الجدول السابق يلاحظ أن قيمة Trace (55.38) اكبر من القيمة الحرجة (47.85) وبقيمة احتمالية 0.008 وهى اقل من مستوى المعنوية 0.05 وهنا يتم قبول الفرض البديل بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك في المدى الطويل مما يدل على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات .

وبالتالي يمكن التعبير عن هذه العلاقة في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة كما يلي :

$$LOG(X) = 27.2967 - 2.3394*LOG(EX) + 0.0239*LOG(Q_QB) - 0.3571*LOG(Q_B) + 1.0805*LOG(SUB)$$

$R^2 = 0.949$		Adjusted $R^2 = 0.932$
F= 56.0596		Durbin-Watson = 3.057562
Prob(F-statistic) = 0.044		

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها نجد أن هناك علاقة في المدى الطويل بين الصادرات وسعر الصرف سعر الصرف والفرق بين (القيم الفعلية للانتاج – القيم الاتجاهية للانتاج) والقيم الاتجاهية للانتاج والدعم وهذا ما يتماشي مع النظرية الاقتصادية.

حيث أن مرونة سعر الصرف بلغت (2.3394-) فى حين بلغت مرونة الفرق بين (القيم الفعلية للانتاج – القيم الاتجاهية للانتاج) (0.0239) بينما بلغت مرونة القيم الاتجاهية للانتاج (0.3571) ثم مرونة الدعم (1.0805) ويعتبر هذا رقما عاليا مقارنة مع مرونات المتغيرات الأخرى.

اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

تم إجراء اختبار جرانجر Granger Causality Test لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات النموذج، وحسب هذا الاختبار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0= X not cause Y) إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% وتقبل الفرضية البديلة، ويشير الجدول التالي إلى نتيجة الاختبار حيث كانت على النحو التالي:

جدول يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
LOG(EX) does not Granger Cause LOG(X)	0.04881	0.9526
LOG(X) does not Granger Cause LOG(EX)	0.28673	0.7567
LOG(Q_QB) does not Granger Cause LOG(X)	0.04115	0.9598
LOG(X) does not Granger Cause LOG(Q_QB)	2.50544	0.1312
LOG(Q_B) does not Granger Cause LOG(X)	5.10654	0.0296
LOG(X) does not Granger Cause LOG(Q_B)	0.45658	0.646
LOG(SUB) does not Granger Cause LOG(X)	0.38662	0.0191
LOG(X) does not Granger Cause LOG(SUB)	0.09179	0.9131
LOG(Q_QB) does not Granger Cause LOG(EX)	1.41416	0.2878
LOG(EX) does not Granger Cause LOG(Q_QB)	2.00631	0.1851
LOG(Q_B) does not Granger Cause LOG(EX)	0.60152	0.5667
LOG(EX) does not Granger Cause LOG(Q_B)	0.53154	0.6034
LOG(SUB) does not Granger Cause LOG(EX)	4.85493	0.0336
LOG(EX) does not Granger Cause LOG(SUB)	1.24779	0.3283
LOG(Q_B) does not Granger Cause LOG(Q_QB)	0.95719	0.4165
LOG(Q_QB) does not Granger Cause LOG(Q_B)	1.58816	0.2518
LOG(SUB) does not Granger Cause LOG(Q_QB)	3.18352	0.0851
LOG(Q_QB) does not Granger Cause LOG(SUB)	0.01125	0.9888
LOG(SUB) does not Granger Cause LOG(Q_B)	0.40695	0.6762
LOG(Q_B) does not Granger Cause LOG(SUB)	0.70565	0.5168

تشير النتائج في الجدول السابق إلى ما يلي:

1 – وجود علاقة أحادية موجبة من القيم الاتجاهية للإنتاج QB باتجاه الصادرات X وذلك بقيمة احتمالية 0.0296

2 – وجود علاقة أحادية موجبة من القيم الاتجاهية للدعم SUB باتجاه الصادرات X وذلك بقيمة احتمالية 0.0191

3 – وجود علاقة أحادية موجبة من القيم الاتجاهية للدعم SUB باتجاه سعر الصرف EX وذلك بقيمة احتمالية 0. 0336

4 – وجود علاقة أحادية موجبة من القيم الاتجاهية للدعم SUB باتجاه الفرق بين (القيم الفعلية للانتاج – القيم الاتجاهية للانتاج (Q_QB) وذلك بقيمة احتمالية 0. 0851

5 – عدم وجود علاقة سببية بين باقي المتغيرات وهذا قد يرجع إلى عدة أسباب اقتصادية.